أَبو علي الشَّلَوبين (ت٦٤٥هـ /١٢٤٧م)
و أَثَرُهُ في الدِّراساتِ النَّحْويَّة

Abu Ali Alshalobin and his Influence on the Grammatical Studies (D. 645 A.H / 1247 A.D)

إعداد

إيمان عبدالله محمد حسنات

(٩٧٢٠٣٠١٠٠٣)

اسم المشرف

الدكتور: إبراهيم يوسف السَّـيِّد

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
١) د. إبراهيم يوسف السيِّد، مشرفاً و رئيساً.	
٢) أ.د. علي حسين البواب، عضواً.	
٣) د. عبدالحميد السيِّد، عضواً.	
٤) د. حسن خميس الملخ، عضواً.	

قُدِّمـت هـذه الرِّسالة استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية و آدابها – تخصص لغة و نحو – في كلية الآداب و العلوم في جامعة آل البيت.

نُوقِشَت و أُوصِيَ بإجازتها / تعديلها / رفضها بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٨م.

شكر و تقدير:

قيل " كفر النعمة لؤم " . و إنّي إذ أضع قلمي من هذا البحث لا أغفل عن إسداء وافـــر الشكر و العرفان إلى أستاذي المشرف على هذا البحث رئيس قسم اللغة العربية الدكتور إبراهيم يوسف عبد القادر السيِّد، الذي احتمل معي بسعة صدره ما واجه البحث من صعوبات، و أقـــال عثراتي في البحث فقوَّمها، و أوضح ما أشكل و غَمُض، فكان فضله عليَّ كحبَّةٍ أنبتـــت ســبع سنابل و الله يضاعف لمن يشاء.

كما أتوجه بالشكر إلى لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذا البحث، و هم:

١. الدكتور إبراهيم يوسف عبد القادر السيِّد، مشرفاً و رئيساً.

٢. الأستاذ الدكتور علي حسين البواب، عضواً.

٣. الدكتور عبد الحميد السيِّد، عضواً.

٤. الدكتور حسن خميس الملخ، عضواً.

و أخيراً لا يسعني إلاّ أن أُعبِّر عن تقديري الكبير إلى كل من أسهم في إتمام هذا البحث بمساعدةٍ أو نصيحةٍ أو كلمةٍ طيبة، و أخص بالشكر:

١. الأستاذ الدكتور شكري عزيز الماضي، و أساتذة قسم اللغة العربيـــة بجامعـــة آل البيت عامة.

٢. أسرة المكتبة الهاشمية بجامعة آل البيت، ممثلة بمديرها السيد جعفر القضاة، و الموظفات حمدة و آمنة من قسم الاستعارة.

فجزاهم الله عني خير الجزاء

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
الإهداء	ب
شكر و تقدير	ج
المحتويات	د
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	١
التمهيد	٦
الباب الأول: أبو علي الشلوبين و آثاره	١١
الفصل الأول: حياته و آثاره اللغوية	١١
اسمه	١١
لقبه	١١
كنيته	١٦
نسبه	١٦
حياته	٢٠
مرحلة النشأة	٢٠
مرحلة الجلوس للإقراء	٢٣
وفاته	٢٤
معتقده	٢٦
منزلته العلمية	٢٧
رحلات الشلوبين	٣٨
برنامج الشلوبين	٤٠
شيوخه	٤٢
تلاميذه	٤٤
آثار الشلوبين	٤٨

أ. آثاره المطبوعة	٤٩
ب. آثاره المخطوطة المحققة	٥١
ج. آثاره المخطوطة	٥٣
د. آثاره المفقودة	٥٥
الفصل الثاني: مصادر النحو عند الشلوبين	٥٧
المذهب المالكي	٥٨
المدرسة البصرية	٦١
المدرسة الكوفية	٧٠
الشيوخ المباشرون	٧٣
الشيوخ غير المباشرين	٧٨
في المشرق	٧٨
في المغرب	٩٥
الباب الثاني: المنهج النحوي عند أبي علي الشلوبين بين التبعية و التجديد	١٠١
الفصل الأول: أصول النحو عنده	١٠١
أ. موقفه من السماع	١٠١
الاستشهاد بالقرآن الكريم و قراءاته	١٠٢
استشهاد الشلوبين بالقرآن الكريم	١٠٧
استشهاد الشلوبين بالقراءات القرآنية المتواترة	١١٤
استشهاد الشلوبين بالقراءات القرآنية الشاذة	١٢١
استشهاد الشلوبين بالحديث النبوي	١٢٦
استشهاد الشلوبين بالشعر	١٤٠
موقف الشلوبين من الضرورة الشعرية	١٥٢
مفهوم الضرورة الشعرية	١٥٢
الضرورة الشعرية عند الشلوبين	١٥٦
موقف الشلوبين من اللهجات	١٦٢
التأويل عند الشلوبين	١٦٦
ب. موقفه من القياس	١٧١
أولاً: قياس العلة	١٧٦
ثانياً: قياس الشبه	١٧٨

الفصل الثاني: أثر التبعية في بناء القاعدة النحوية عند الشلوبين	١٨٣
أولاً: التعليل النحوي	١٨٣
ثانياً: العامل النحوي	١٩٠
الفصل الثالث: مناحي التجديد في منهج الشلوبين	١٩٧
أولاً: في التأليف	١٩٩
ثانياً: في الآراء	٢١٥
الباب الثالث: أثر أبي علي في الدراسات النحوية	٢٢٨
أ. أثر منهجه النحوي	٢٢٨
١. في نحاة المغرب الإسلامي	٢٢٨
ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)	٢٢٨
الأبذي (ت٦٨٠هـ)	٢٣١
٢. في نحاة المشرق الإسلامي	٢٣٤
اللورقي (ت٦٦١هـ)	٢٣٤
ب. أثر كتبه و آراءه في النحاة المتأخرين	٢٣٧
ابن عصفور (ت٦٦٣هـ)	٢٣٧
ابن مالك (ت٦٧٢هـ)	٢٣٩
أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)	٢٤٢
ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)	٢٤٥
ابن عقيل (ت٧٦٩هـ)	٢٤٦
السيوطي (ت٩١١هـ)	٢٤٨
عبدالقادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)	٢٤٩
الخاتمة و نتائج البحث	ح
فهرس المصادر و المراجع	ي
١. الرسائل الجامعية	ي
٢. الدوريات	ك
٣. الكتب	ل
الملخص باللغة الإنجليزية	

المُلخَّص

جـــاءت هـــذه الدراسة إسهاماً في الكشف عن تراث المسلمين الحضاري في الأندلس، إذْ يقوم هذا البحث على دراسة حياة الأستاذ أبي علي الشلوبين و منهجه النحوي الذي ترك بصماتٍ واضـــحةً فيمن خَلَفَه من النحاة، فعلى ما يتمتَّع به هذا العالم النحوي من فضلٍ فإنَّه لم ينل القدر الوافـــي من حق التكريم بالدراسة و البحث، فنال تلامذته الشهرة دونه، مثل ابن عصفور وابن أبـــي الربـــيع الإشبيلي وابن مالك، و من هنا فقد استقامت خطة هذا البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب، وخاتمة تضمنَّت أبرزَ النتائج.

ففي المقدمة أُبْرزت أهمية الموضوع، و دوافع اختياره، إضافةً إلى المنهجية التي اتبعت في مختلف أبواب البحث. في حين عرض التمهيد للنشاط النحوي في الأندلس في القرن السابع للهجـــرة، وهـــو القـــرن الذي يعدُّ القرن الذهبي للدراسات النحوية في الأندلس. وقد استعرض التمهـــيد العوامـــل التي أثَّرت في مَنْحى سير الدرس النحوي الأندلسي. أمّا الباب الأول فقد أخذ على عاتقه دراسة حياة الأستاذ أبي علي الشلوبين، ومكانته العلمية التي أهَّلته لنيل لقب الأستاذية عـــن جـــدارة. ودراسة آثاره، إضافة إلى مصادر دراسة النحو التي امتزجت جميعها في بوتقة واحـــدة، فأينعت فكراً نحوياً متميزاً، ملأ الشلوبين به مسامع المشرق و المغرب. و قد قام الباب الثانـــي علـــى دراسة المنهج النحوي عند الشلوبين دراسةً تهدف إلى تحديد موقعه الحقيقي بين التبعية لما سبقه من إرث نحوي، و بين التجديد الذي أحدثه في مسيرة النحو العربي.

و أخـــيراً عمد الباب الثالث – جاهداً – إلى تتبُّع الآثار التي تركها الشلوبين فيمن خَلَفَه مـــن النحاة، في المشرق الإسلامي و مغربه. ثم ذُيِّل البحث بخاتمةٍ تضمنت أبرز نتائج البحث وتوصياته.

المقدمة :

ظلت بلاد المسلمين في الأندلس فردوساً مفقوداً بالنسبة لكثير منا، نرنو إليها بعين اللهفة، و بالعين الأخرى نواصل – بدأب – كشف كنوز تراثنا هناك، في مسعى للبرهنة على وجود ذلك الفردوس. و على هذا الدرب جاءت هذه الدراسة إسهاماً في تلك الحركة؛ إذ أخذت على عاتقها دراسة أحد أعلام اللغة في الأندلس، و هو الأستاذ أبو علي الشلوبين من حيث منهجه و أثره في الدراسات النحوية.

فعلى ما يتمتع به هذا العالم من فضل فإنه لم ينل القدر الوافي من حق التكريم بالدراسة والبحث، بتكريس الجهود لدراسة متخصصة تعنى باستقصاء آثار الشلوبين فهماً يثمر الكشف عن المعالم الرئيسة في المنهج النحوي الذي سار عليه، ليسهل به إدراك مدى تأثره بمن سبقه من نحاة المشرق و المغرب، و من ثم تلمس آثار هذا المنهج عند المتأخرين من النحاة.

و لا يغيب عن الأذهان مدى أهمية هذه الدراسة المستمدة من أهمية هدفها و هو الكشف عن عنصر هام في الكيان الممتد للدراسات اللغوية في الأندلس حيث بات – و لفترة طويلة – يعاني نقصاً في الاهتمام الذي يستحقه.

و قد جاءت دوافع اختيار أبي علي الشلوبين موضوعاً لهذه الدراسة مترابطةً منطلقةً من أهمية الموضوع؛ إذ كثيراً ما لفت الانتباه تردد اسم الشلوبين نحوياً يسترشد برأيه عدد من أبرز أعلام النحو كابن عصفور و ابن هشام و أبي حيان الأندلسي و السيوطي. مما يدل على أن الرجل غدا ذا آراء تسجل باسمه، و اتجاهات يعرف بها. و ما كان ابن هشام – أو غيره من أعلام النحو – ليستنير برأيه لولا إدراكه لأهميته، و ما كان الشلوبين يوسم بلقب الأستاذية إلاّ لأنه استحق درجتها. و من هنا كانت هذه الدراسة تهدف لتجلية جوانب منهج

الأستاذ أبي علي الشلوبين علماً شُغِلَ بآرائه عددٌ من أبرز نحاة العربية كابن عصفور و ابن أبي الربيع الإشبيلي و أبي حيان الأندلسي و السيوطي و غيرهم، في نوعٍ من إعادة بعض الحق لأبي علي الشلوبين الذي حظي تلامذته بالشهرة دونه.

و من هنا جاءت هذه الدراسة تحاول كشف مجموعة من الحقائق المرتبطة بحياة أبي علي الشلوبين و منهجه النحوي، من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة المحورية، من أبرزها:

- ما طبيعة تأثر أبي علي بظروف عصره الثقافية العلمية أو الدينية المذهبية أو غيرها؟ الأمر الذي أسهم في إيجاد ما يمكن أن يسمى مصادر أو جذور المنهج النحوي عند أبي علي. و ما مدى تأثره بأستاذه ابن مضاء القرطبي؟
- ما الخطوط العريضة لمنهج أبي علي الشلوبين، من حيث كيفية تعامله مع الأصول في الدراسة النحوية كالسماع و القياس، و كيفية فهمه للضرورة الشعرية؟ و بشكل عام تسعى هذه القضية لتلمس ملامح التجديد في منهج الأستاذ أبي علي.
- ما الأثر الذي تركه الأستاذ عند من تلاه من النحاة في المغرب و المشرق الإسلامي؟

لذلك اقتضت طبيعة البحث أن يجيء في ثلاثة أبواب تلت التمهيد الذي أبنت فيه عن أوجه النشاط النحوي في الأندلس في القرن السابع للهجرة والذي عُدَّ القرن الذهبي للدراسات النحوية في الأندلس. وأشرت إلى العوامل التي تضافرت في إذكاء جذوة الدرس النحوي آنذاك.

و خَصَّصت الباب الأول لدراسة أبي علي الشلوبين، فجعلته في فصلين: الأول عُقِدَ لدراسة حياته و آثاره اللغوية، إذ فصّلت القول في لقبه و نسبه، فرجَّحت أصحَّ المذاهب في سبب تلقيبه بالشلوبين، و خالفت ما ذهب إليه المترجمون في نسبة الشلوبين، مدعِّمةً ما ذهبت إليه بأدلَّة قاطعة. و توقفت عند المكانة العلمية التي حققها في عصره مشيرةً إلى رحلاته العلمية و برنامج شيوخه، إضافةً إلى آثاره. أمّا الفصل الثاني فقُصِرَ على مصادر الشلوبين التي امتزجت معاً لتثمر منهجاً نحوياً تميز به، و ذلك بأن أخذ من كل مصدر أحسنه دون تحرُّج.

أمّا الباب الثاني فقد استهدف تحديد موقع منهج أبي علي الشلوبين الحقيقي بين التبعية لما سبقه من إرثٍ نحوي، و بين التجديد الذي ساهم به في مسيرة النحو العربي. و لذلك كان لزاماً عليَّ تقسيم الباب الثاني إلى ثلاثة فصول، يُعقَد الأول لدراسة أصول النحو عند الشلوبين، و كان الاتجاه فيه يسير نحو تتبع الأصول العامة للمنهج النحوي عند الشلوبين، دون التفات عظيم إلى القضايا الفرعية، فانصبَّت الدراسة فيه في محاور كبرى، وهي: السماع – و ما يتضمنه من موقف الشلوبين من القرآن الكريم و قراءاته، و الحديث النبوي، و الشعر العربي مع توقفٍ عند موقف الشلوبين من الضرورة الشعرية، إضافةً إلى موقف الشلوبين من اللهجات، و خُتِمَ موقف الشلوبين من السماع بدراسةٍ للتأويل عند الشلوبين. في حين عرض المحور الثاني لموقف الشلوبين من القياس النحوي.

أمّا الفصل الثاني فقد صبَّ اهتمامه على أثر التبعية في بناء القاعدة النحوية لدى الشلوبين، و ذلك في مظهرين: أولهما التعليل النحوي و مدى اهتمام الشلوبين بالعلل الأول و الثواني و الثوالث، و ثانيهما موقفه من فكرة العامل النحوي التي أُرسيَت جذورها في النحو العربي. في حين عكف الفصل الثالث على تلمس مناحي التجديد في منهج أبي علي الشلوبين في منهجيته في التأليف من جهة، و في آراءه من جهةٍ أخرى.

و أخيراً يقوم الباب الثالث الأخير على تتبع الآثار التي تركها الشلوبين رفضاً أو قبولاً عند المتأخرين من النحاة، و ذلك من خلال تلمس تلك الآثار في مصنَّفات عددٍ من أبرز النحاة كابن أبي الربيع الإشبيلي و أبي حيان الأندلسي و ابن مالك.

و قد كان لاختلاف الهدف في أبواب هذا البحث أثر في اختلاف المنهجية، إذ تفاوتت تبعاً لطبيعة الباب، فقد عمدت بداية إلى رصد جميع المعطيات التاريخية في القرن السابع الهجري و التي أسهمت في إيجاد منهج نحوي خاص به، و لا سبيل لذلك إلا بتتبع المصادر التاريخية و كتب التراجم تتبعاً تاريخياً يستقصي كل ما يمكن أن يكون له صلة أو تأثير على الفكر النحوي عند الأستاذ أبي علي و من ثم جمع الآثار اللغوية له و ما يتضمنه ذلك من جهد متواصل للحصول على الآثار التي ما زالت محفوظة في مكتبات العالم – لهذا اليوم – على شكل مخطوطات لم تحقق بعد. إذ اعتمدت الدراسة على أثرين محققين مطبوعين للشلوبين هما: "التوطئة" ، و "شرح المقدمة الجزولية الكبير". كما اعتمدت على آثاره التي حققت ضمن رسائل جامعية، و هي: "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، و "حواشي المفصل".

أما بقية الآثار فهي على قسمين: الأول يعد من الآثار المفقودة ككتاب "الاعتراض و الانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال"، و القسم الثاني ما زال مخطوطاً لم يحقق بعد "كأمثلة الجزولية". و ذلك كله في سبيل استقراء هذه الآثار للخروج منها بفهم لمنهج الأستاذ أبي علي في النحو. و ما كان فهمنا لمنهج الأستاذ أبي علي ليكتمل دون الرجوع إلى مصنفات عددٍ من أعلام النحاة ممن تتلمذ عليه سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كـ "البسيط في شرح كتاب الجمل" لابن أبي الربيع الإشبيلي و "شرح الجمل" لابن عصفور و "شرح الكافية الشافية" لابن مالك و "همع الهوامع" للسيوطي و "ارتشاف الضرب"

لأبي حيان الأندلسي، إضافةً إلى العديد من المصنفات النحوية التي جعلت من الشلوبين نبراساً تستضيء بآرائه.

هذا و إنّي لأرجو الله أن يهديني سواء السبيل، فإن أصبت فمن الله، و إن أسأت فمن نفسي، و كما قيل (أعقل الناس أعذرهم للناس).

التمهيد :

النشاط النحوي في الأندلس في القرن السابع للهجرة

عدَّ كثير من الدارسين القرن السابع للهجرة القرن الذهبي للدراسات النحوية في الأندلس، فلم تشهد القرون السابقة ما شهده القرن السابع من تسارع في إذكاء جَذْوة الدرس النحوي عامة بحثاً ومقارنةً وتقييماً. ومن أوائل من أشار إلى ذلك المقري، فقد أورد في نفحه واصفاً النحو في القرن السابع: (النحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر فيه كأصحاب عصر الخليل و سيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جِدَّة، وهم كثيرو البحث فيه وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو – بحيث لا تخفى عليه الدقائق – فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء)[١]. ولم يظهر ذلك طفرة في القرن السابع بغتة، فمنذ النصف الأخير من القرن السادس وصلت دراسة النحو في الأندلس إلى مستوى النضج الذي يماثل مستواه في القرن الرابع الهجري في المشرق[٢].

و قد ساهمت عدة عوامل مشتركةً في النهضة بالجهود النحوية الأندلسية إذ ذاك. بعض هذه العوامل مصدره الحياة المذهبية في الأندلس آنذاك، وبعضها مرده الطبيعة الجغرافية والسياسية للأندلس، إلى غير ذلك من العوامل.

---

[١] المقري، أحمد بن محمد المقري التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٨، ج (١) / ص (٢٢١).

[٢] عيد، محمد: أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م، ص (٣٧).

فمن حيث أثر الحياة المذهبية فمما لا شك فيه وجود تأثير متبادل واضح غير منكور بين العلوم الإسلامية – ولا سيما الفقه وأصوله – والعلوم اللغوية – ولا سيما النحو وأصوله[١]. فلقد تأثـرت الأندلس بمذهب أهل الحديث تأثراً بعيد الغور في الدراسات والتفكير النحوي الأندلسي، وذلـك بسبب الأثر العظيم الذي خلَّفه الفقه المالكي في منحى التفكير النحوي الأندلسي، إذ أظهر الأندلسـيون مزيداً من الاهتمام بالمذهب المالكي بسبب وفودهم على الحجاز في رحلات الحج دون غـيره مـن الـبقاع المشـرقية، وكذلك بسبب ما سلف من معارضة الإمام مالك لسياسة العباسيين، وقد يكون من أسباب هذا الاهتمام بالمذهب المالكي أيضاً ما لمسه الأندلسيون فيه من مواءمـة لطبيعة أهل الأندلس البعيدين كل البعد عن التكلف والتأويل المبالغ فيه[٢]. ومن مظاهر تأثير المذهب المالكي في الدرس النحوي الأندلسي في القرن السابع إكثار نحوييهم من الاستشهاد بالحديث النبوي الذي كان المصدر الأساسي في الفقه المالكي بعد القرآن الكريم.

ففـي هـذا القرن ظهر في الأفق الخلاف في الاستشهاد بالحديث النبوي، فقد عرف ابن خـروف (ت٦٠٩هـ) بكـثـرة اسـتشـهاده بالحديـث النبـوي بحيث أثار حفيظة ابن الضـائع(ت٦٨٠هـ) الـذي كان أول من أبرز قضية الاستشهاد بالحديث النبوي على سطح القضـايا الخلافية في النحو، مصرِّحاً بالمنع، فنبه الأذهان وشحذ الهمم لإشباع هذه القضية بحثاً وإثـراء، فظهرت بين النحاة مذاهب ثلاثة واضحة في الاستشهاد بالحديث النبوي: مذهب المانعين، ومذهب المجوّزين، ومذهب المتوسطين.

---

[١] انظر: الأسنوي، جمال الدين (ت٧٧٢هـ)، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسن عواد،ط(١)، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م، مقدمة التحقيق ص (٤١-٤٢).

[٢] انظر في كيفية انتشار المذهب المالكي في الأندلس: الفقي، عصام الدين، تاريخ المغرب و الأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦م، ص (٢٣).

أمـــا المظهـــر الثاني من مظاهر تأثير المذهب المالكي في الدرس النحوي الأندلسي في القـــرن السابع فهو تحاشي نحاته التأويل المتكلف – في الغالب – للنصوص اللغوية، والمبالغة في إخضاع النصوص للأحكام النحوية التي قُنِّنت على امتداد أجيال من النحاة، الأمر الذي يثبت نجاح نحاة الأندلس في اختطاط مذهب نحوي متفرد، وإن أخذ من ركني النحو المشرقي المذهب البصري والمذهب الكوفي، فقد تميز المذهب الأندلسي عنهما، إذ لم يتعصب تعصب البصريين، ولم يتجوّز تجوّز الكوفيين.

بالإضـــافة إلـــى أنـــنا يمكن أن نعد نفور النحاة الأندلسيين من التعليل المبالغ فيه – الذي يـــتجاوز العلـــل الأولى إلى علل مستنبطة – مظهراً آخر من مظاهر الدرس النحوي الأندلسي، وممـــن يذكر في هذا السياق ابن خروف (ت٦٠٩هـــ) الذي كان يأخذ بالعلل الأولى فقط، إلا أن هذا وإن كان اتجاهاً واضحاً عاماً، فلقد وجد من أولع بالعلل كالسهيلي (ت٥٨١هـــ)، وبعض من تابعه.

أما من حيث الطبيعة الجغرافية للأندلس والتي رافقتها في القرن السابع الظروف السياسية التـــي تعمهـــا الفوضى والفتن والحروب المستمرة، فقد كان لها أعظم الأثر في الدرس النحوي الأندلسي في القرن السابع؛ إذ كانت الحال في الأندلس في تلك الفترة كأمواج البحر المتلاطمة، نصـــرةٌ للموحدين – الذين دخلوا إشبيلية عام (٥٤١هـــ) – حيناً وثورةٌ عليهم أحياناً أخرى. فقد قامت دولة الموحدين على أنقاض دولة المرابطين، فاستبدل خلفاؤهم سلاح العلم والثقافة بسلاح الســـيف والقـــوة. وكما كانت قرطبة مركز الحكم في الأندلس أيام المرابطين فقد غدت إشبيلية مركز الحكم فيها أيام الموحدين[1]، إلا أن هذا الاستقرار الفكري والسياسي لم يدم طويلاً فسرعان

---

[1] أشباخ، يوسف (ت١٨٨٢م)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين والموحدين، ترجمة محمد عبدالله عنان،ط(٢)، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨م، ص (٣٢١).

ما داهمه داء الأمم، بتضعضع دولة الموحدين؛ إذ هيئ لهذه الدولة حاكم ضعيف كانت على يديه نهاية الخلافة، فقد قاد أبو عبد الله محمد الناصر (٥٦٢-٦٤٥هـ) الذي أرهقته الفتن والنزاعات الداخلية مع بني العمومة معركة العقاب عام (٦٠٩هـ) التي هزم فيها والتي تعد بحق الإرهاص الحقيقي لنهاية التفوق العسكري الإسلامي في الأندلس.

وفي مثل هذا البحر المتلاطم من الأحداث والمحن، ما كان لعلماء الأندلس ونحاتها أن يرتحلوا لملاقاة نحاة الأقاليم الأندلسية البعيدة ونحاة المشرق، ليشنفوا آذانهم بسماع ما حسن من آرائهم أو ليناظروهم فيما رفض. وما كان لهم كذلك أن يحجبوا عن المساهمة في الحركة النحوية موافقةً أو رفضاً، ومن هنا برزت ظاهرة الردود والشروح سمةً واضحةً في الدرس النحوي في القرن السابع للهجرة، وعلى سبيل التمثيل أورد الأمثلة الآتية:

حظي كتاب سيبويه بمكانةٍ متميزةٍ لدى نحاة الأندلس بحيث صنف ما يزيد عن عشرة شروح له في القرن السابع وحده ذكر من بينها شرح الشلوبين (ت٦٤٥هـ)[١].

ولم ينافسه في الأهمية لدى الأندلسيين إلاّ كتاب الجمل للزجاجي (ت٣٤٠هـ) الذي حظي بما يزيد على خمسة عشر شرحاً[٢].

أما الردود فكانت ظاهرة شائعة في هذا القرن، وقد ضرب المثل بأحد أبرز نحاة القرن السابع الهجري وهو ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، حيث عُدَّ أشهر أصحاب الردود والمناقضات، ومن أبرز من رد عليهم ابن مضاء (ت٥٦٢هـ) صاحب الرد على النحاة، فقد صنف ابن

---

[١] انظر: السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم،ط(١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩م، (١٣٦).

[٢] انظر: الهيتي، عبد القادر رحيم، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٣م، ص (٢٦٧).

خـــروف كـــتابه الموسوم بـــ (تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو) رداً على كتاب ابن مضاء (المشرق في النحو)[١] .

ومـــن هـــنا يتضح مدى النشاط في الدراسات النحوية الأندلسية في القرن السابع بعد أن أُوقِدت شعلة المتناقضات والمنافسة التي دارت رحاها بين أعلام النحو الأندلسي آنذاك. وفي مثل هذه البيئة بزغ نجم أبي علي الشلوبين لامعاً.

---

[١] انظر: أباه، محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة (إيسيسكو)، ١٩٩٦م، ص (٢٣٣).

الباب الأول :

الفصل الأول :

حياته وآثاره اللغوية

- **اسمه** : عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الإشبيلي المولد والنشأة.
- **لقبه** : الشلوبين، (بفتح الشين المثلثة واللام وسكون الواو وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون)[١].

ولقد أثار هذا اللقب خلافين بين الدارسين، يمكن إجمالهما كما يأتي: فالخلاف الأول يرتبط بكيفـية ضبط حروف هذا اللقب، في حين يرتبط الثاني بضبط حركاته، وفيما يلي بسط لهاتين المسألتين يتضمن ما انبثق عنهما من آراء خلافية بين الدارسين قديماً وحديثاً.

الخـــلاف الأول: اختلفت مصادر ترجمة أبي علي في اللقب الذي أطلق عليه، إذ انقسمت هذه المصادر في هذه القضية إلى فريقين، ففريق سجل لقب (الشـــلَوْبيني)، والآخر اعتمد لقب (الشَّـــلَوْبين) الذي يقصد به بلغة أهل الأندلس الأشقر الأزرق، وبسبب من قوة حجج كل فريق عمد حماد الثمالي إلى التوفيق بين الرأيين، حيث يقول في بيان علة ما ذهب إليه: (مع أن هذين القولَين لكل واحد منهما دليل قوي يكاد يكون قاطعاً لولا منازعة القول الآخر له، إلاّ أن ذلك لا يمنع من الجمع بينهما حتى يصبح كل واحد منهما صحيحاً لا ينقضه القول الآخر، فلنخرج من ذلك الاختلاف الذي أوجدته هذه الأقوال، فنقول إنّ أبا الشلوبين كان أبيض أزرق، وأنه كان من

---

[١] ابـــن فـــرحون، بـــرهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون (ت٧٩٩هـــ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان،ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، ص (١٢١).

أهـــل شلوبينة، فإذا قلنا الشلوبين لقبناه بلقب أبيه، وإذا قلنا الشلوبيني نسبناه إلى شلوبينية. فبذلك يصبح كل من القولين صحيحاً، وأيّاً منهما اعتنقت كل صواباً)[١].

و وجد رأي ثالث ــ على ندرة القائلين به ــ يقول بأنه: (ابن الشَّلَّوْبين). ومن قالوا أنه لقـــب بالشلوبيني فيرون أنه اسم منسوب، ولكن آراءهم تتضارب أيضاً إلام ينسب؟ فحين رأى بعـــض الدارســـين أنـــه منســـوب إلى قرية شلوبينية رأى عدد آخر أن الشلوبيني منسوب إلى الشلوبين، وهو الأشقر الأزرق.

ومع أن أصحاب معاجم البلدان ذكروا قرية (شلوبينية) التي تقع في الجنوب الشـــرقي مـــن شبه الجزيرة الأندلسية وأن أبا علي منها في سبيل تأكيد لقب (الشلوبيني) بياء النسبة إلى هذه القرية، وبالرغم من أن عدداً من مصنفي كتب التراجم تابعوهم في هذا الرأي[٢]. إلا أن تركـــي العتيبـــي كان قد خالف هذا الرأي، حيث قال: (وعندي أن أبا علي ليس من هذه البلدة، وليس اللقب نسبة إليها)[٣]. مستدلاً بالأدلة الآتية على صحة ما ذهب إليه:

١. تصـــريح الشلوبين نفسه عندما سأله أبو محمد الحرار عن هذه التسمية (أهي إلـــى شـــلوبين الذي بلسان روم الأندلس الأشقر الأزرق، أم إلى شلوبينية بلد

---

[١] الشـــلوبين، أبـــو علي عمر بن محمد (ت٦٤٥هـــ)، حواشي المفصل، تحقيق حماد الثمالي (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢م، ص (٢).

[٢] انظـــر: الحمـــوي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت الحموي الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـــ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م، ج (٣) / ص (٣٦٠). و المقري، نفح الطيب، ج (٣) / ص (٤٩١).

[٣] الشـــلوبين، أبو علي عمر بن محمد (ت٦٤٥هـــ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي،ط(٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م، مقدمة التحقيق، ص (١١).

بساحل غرناطة؟ فقال: كان أبي أشقر أزرق)[١]. ثم علق العتيبي قائلاً: (وهذا نص صريح على أنَّ هذا النسبة ليست إلى شلوبينية)[٢].

٢. أنَّ أبـا حـيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) قال: الشلوبين لقب لأبيه ثم غلب على الأستاذ أبي علي[٣]. هذا وأبو حيان يُعَدُّ تلميذاً غير مباشر للشلوبين، فقد وصفه بأنَّـه شـيخ شـيوخه، حيث تتلمذ على ابن الضـائع (ت٦٨٠هـ) و الأبذي (ت٦٨٠هـ) و اللبلي (ت٦٩١هـ) تلامذة الشلوبين المبرزين، كما تتلمذ على ابن مالك (ت٦٧٢هـ) الذي لازم حلقات الشلوبين.

٣. أن أكـثر تلامذة الشلوبين نجابةً وأشدهم ملازمةً والتصاقاً به كابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) وأبي الحسن الرعيني الإشبيلي (ت٦٦٦هـ) لم يشيروا إلـى أن أبا علي من مدينة شلوبينية، وإنما أكدوا على أن لقبه الشلوبين، ولئلا يؤخـذ ما ذكره ابن سعيد على أنه إضعاف ونقض لما سبق فأني أشير إلى أن ابـن سعيد كان تلميذاً كأي تلميذ للشلوبين، ولم يلازمه ملازمة ابن أبي الربـيع الإشـبيلي أو الرعينـي، بل كانت علاقته به ضعيفةً ويشوبها بعض الـبغض، إذ كان متحاملاً عليه، وبدا ذلك البغض فيما ساقه في ترجمة أستاذه مـن عـيوبٍ و هِـناتٍ تُسجَّل ضد الشلوبين، تفرد بها ابن سعيد بين أصحاب التراجم. ومثل ذلك الحشد لهذا العدد من العيوب لا يصدر عن تلميذ مقرب من أسـتاذه، خاصـة وأن ابن سعيد تفرد بذكر عدد كبير منها بين أصحاب كتب

---

[١] المراكشي، ابن عبد الملك (ت٧٠٣هـ)، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ت)،السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦١).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، مقدمة التحقيق، ص (١٢).

[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (١٢)، نقلاً عن: أبي حيان الأندلسي، التذييل والتكميل، ١٢٦/٢ ب.

التراجم، بالإضافة إلى تعليقاته التي تنم عن غير قليل من التحامل ضد أستاذه، ومن هنا فإن المعلومات التي تستقى من هذا التلميذ لا تؤخذ مأخذ الموضوعية، ولا تعتمد أساساً للصحة.

٤. أن مصـــنفي كتب معاجم البلدان الذين ذكروا شلوبينية ونسبوا أبا علي إليها هم مـــن المشـــارقة كياقوت الحموي، والقلقشندي، وقد يكون مرد ذلك الظن الذي غلـــب بســـبب تشابه الحروف، أما الحِمْيَري الأندلسي الموطن فلم يجزم، فقد وصـــف شـــلوبينية بأنهـــا (قرية مسكونة على ضفة البحر بينها وبين المنكب عشرة أميال ويجود فيها الموز وقصب السكر، ولعل الأستاذ أبا علي الشلوبين منسوب إليها)[١].

ولقـــد أصاب الدكتور تركي العتيبي في اتخاذه هذه الملاحظات أدلة مضعفة للرأي القائل بأن اللقب الذي أطلق على أبي علي (الشلوبيني) نسبةً إلى قرية شلوبينية.

و تأييداً لما ذهب إليه الدكتور العتيبي تجدر الإشارة إلى الأدلة الإضافية الآتية:

١. جميع كتب تراجم الرجال أجمعت على أن أبا علي إشبيلي المولد والنشأة والوفاة، ففيما ترجمه صاحب الذيل والتكملة للشلوبين أنه (ولد بإشبيلية في ما ذكر أنه وجده بخط أبيه سنة ثنتين وستين و خمسمئة وتوفي فيها بحصار الروم إياها)[٢]. في حين أجمعت كتب معـــاجم البلدان بالإضافة إلى كتب التراجم على أن قرية شلوبينية تقع في كورة إلبيرة[٣].

---

[١] الحميري، أبو عبد الله، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق ليفي بروفنصال، ط(٢)، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٨م، ص (١١١).

[٢] المراكشي، الذيل والتكملة، ج (٥) / ص (٤٦٤).

[٣] الحموي، معجم البلدان، ج (٣) / ص (٣٦٠).

التـــي كان يقصد بها المنطقة الشرقية الجنوبية في شبه الجزيرة الإيبيرية والتي عرفت بعد الفتح الإسلامي بإقليم غرناطة[١].

٢. يؤكـــد مـــا ذهبنا إليه كذلك ما نقله الزَّبيدي صاحب التاج عن شيخه المحدث الأصولي اللغـــوي أبـــي عبد الله محمد بن محمد الفاسي من ترجيح للقب أبي علي، قال الزبيدي مترجماً لأبي علي: (عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي الأندلسي الإشبيلي "الشلوبيني" هكـــذا أورده ابن خلكان، وياقوت بياء النسبة "النحوي" قال شيخنا رحمه الله تعالى هذا غلـــط، لا يعـــرف فـــي بلاد المغرب ولا إقليم الأندلس مسمى بهذا الاسم، وإنما معنى الشـــلوبين والشـــلبين بلغة أهل الأندلس الأبيض والأشقر، وكان أبو علي كذلك، فقيل له ذلك والمشهور بغير ياء النسبة)[٢]. وما يزيد هذا النص أهمية هو إشارة الفاسي إلى أن الأستاذ أبا علي كان هو الآخر أبيض أشقر، وهي إشارة تفرد بها هذا المرجع.

يشـــار أخـــيراً إلى أن بعض المصنفين اتفق مع أصحاب الرأي القائل بأنه (الشلوبيني) لكـــنهم اخـــتلفوا معهم إلام ينسب؟ فقالوا الشلوبيني نسبة إلى الشلوبين وهو الأشقر الأزرق بلغة أهـــل الأندلس و ليس إلى شلوبينية، يرد على هؤلاء بأن الشلوبين لقب يراد به الأشقر الأزرق والمقصود به أبوه، إلا أن هذا اللقب غلب عليه، ولم تضف له ياء النسبة.

أمـــا مـــن رأى أن اللقـــب الأصوب هو ابن الشلوبين[٣]. فاعتمد على أن أبا علي هو ابن الموصـــوف بالشـــقار والزرقة – باستثناء ما ورد في تاج العروس فإن هذه الصفة كانت لدى

---

[١] ابن سعيد، ابن سعيد المغربي الغرناطي (ت٦٨٥هـــ)، المغرب في حلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف،ط(٢)، دار المعارف، مصر، ج (٢) / ص (٢١٠).

[٢] الزبيدي، محمد مرتضي، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت)، مادة (ش/ل/ب).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، مقدمة التحقيق، ص (١٣).

الأســـتاذ أبـــي علي نفسه، لذلك فهو ابن الشلوبين بحق – ولكن (لكثرة تردد اسم أبي علي في المصنفات يسهل وصفه بالشلوبين، لأنه أخف من ابن الشلوبين)[١].

وفـــي ختام هذه المناقشة نخلص إلى أن الأستاذ أبا علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي اشتهر بلقب الشلوبين، الذي يقصد به الأشقر الأزرق بلغة أهل الأندلس، وهي صفة خَلْقية لدى والده، ناله منها نصيب.

- **كنيته** : أبو علي، ولم أعثر على من كناه بغيرها.
- **نســـبه** : نسب مصنفو التراجم المتقدمون الشلوبين إلى قبيلة الأزد العربية، وتبعهم في ذلك أصحاب معاجم البلدان، وتابعهم كذلك محققو آثار الشلوبين[٢]. فقال الدكتور العتيبي في نسب الشلوبين: (أخلص من هذا إلى أن أبا علي الشلوبين عربي صليبة)[٣]. أي خالص النسب نقيه. مستشهداً بأبيات قالها الشلوبين وهي:

(لَـــوْ لَـــمْ تَكُـــنْ لـــي أَعْـــراقٌ لَهـــا كَـــرمٌ وَلَـــمْ يَكُـــنْ في رِجالِ الأَزْدِ لِي سَلَفُ
لَكَـــانَ فـــي ســـيبويهِ الفخـــرُ لـــي وكَفَـــى بِـــذاك فخـــراً فكـــيفَ العلمُ والشرفُ
فَـــــالحمدُ للهِ حمـــــداً لا انْصِـــــرامَ لهُ فَكُـــلُّ ذِي حســـدٍ في مثلِ ذا يَقِفُ)[٤]

وقـــبل أن نوافـــق هذا الرأي أو ندفعه علينا التوقف أمام ملاحظاتٍ خمسٍ جديرةٍ بالتأني والتأمل:

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، مقدمة التحقيق، ص (١٣).

[٢] انظر في هذا السياق مقدمة التحقيق لكل من:
الشلوبين، عمر بن محمد الأزدي (ت٦٤٥هـ)، التوطئة، تحقيق يوسف المطوع، القاهرة، ١٩٨٣م.
الشـــلوبين، عمـــر بـــن محمد الأزدي (ت٦٤٥هـ)، الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، تحقيق ناصر بن عبدالله الطـــريم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،١٤٠٢هـ.
الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، و الشلوبين، حواشي المفصل.

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠).

[٤] ابن سعيد، ابن سعيد المغربي الغرناطي (ت٦٨٥هـ)، اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى، اختصره أبو عبد الله محمد، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص (١٥٣).

الأولـــى: أن السِّـــمات الخَلْقية التي اتسم بها والد الأستاذ الشلوبين سمات تغلب على أهل الأندلس الأصليين، وهي تبدو في وصف الشـــلوبين لأبيه عندما أجاب أبا محمد الحرار بقوله: (كان أبي أشقر وأزرق)[١]. ويقوي ذلك ما ورد في تاج العروس من أن أبا علي نفسه كان هو أيضاً أشقر وأزرق العينين، وهذه الصفات غير متأصلة في الإنسان العربي.

الثانية: أن العربي الصَّليبة – ولفترة متأخرة جداً – كانت نفسه تأنف من الصنائع والمهن، ففـــي مقدمة كتاب العبر عقد ابن خلدون فصلاً عنونه بإشارة إلى أن العرب هم أبعد الناس عن الصنائع (والسبب في ذلك أنهم أعرق في البدو وأبعد عن العمران الحضري وما يدعو إليه من الصـــنائع وغـــيرها، والعجم من أهل المشرق وأمم النصرانية عدوة البحر الرومي أقوم الناس علـــيها لأنهم أعرق في العمران الحضري، وأبعد عن البدو و عمرانه)[٢]. لذلك فقد نشأ العربي علـــى الاســـتخفاف بالصنائع ومقتها والانحراف عنها، وقد امتهن والد الأستاذ أبي علي حرفة الخبازة كما اعترف بذلك الشلوبين حين سئل عن والده: (كان أبي أشقر أزرق وكان خبازاً)[٣].

ولولا علو همة الأستاذ أبي علي لكان هو الآخر خبازاً أيضاً، ولكن الله قدر له ذكراً طيباً وأثراً باقياً في الدراسة النحوية بأن يسَّر له رعاية أحد العلماء الفضلاء وهو الحافظ أبو بكر ابن الجد (ت٥٨٦هـــ) إذ كان الشلوبين (مختصاً بابن الجد، وربي في حجره، لأن والده كان يخدم ابـــن الجد)[٤]. يصف تلميذه ابن سعيد موقفه من عمل والده: (كان والده خبازاً بإشبيلية فأنفت

---

[١] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦١).

[٢] ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون،ط(١)، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت،١٩٩٩م، ص (٧٢٠).

[٣] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦١).

[٤] الذهبي، شمس الدين (ت٧٤٨هـــ)، تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، تحقيق عمر تدمري، ط(١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٨م، حوادث ووفيات (٦٤١ــ ٦٥٠ هـــ)، ص (٢٨٩).

نفسه من صنعته، وانحرفت همته عن حرفته، وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه، ولم يترك أحداً في عصره يوازيه)[١].

هــذا بالإضافة إلى عمل والده خادماً لفترة معينة من حياة الشلوبين، وما اعتدنا أن يهون ذلك على العربي الأصل.

الثالثة: أن المقري – وهو خير من يتعصب لعلماء بلاده – أشار في نفحه إلى انحراف كلام الشلوبين عما تقتضيه أوضاع العربية، ولم يقصد المقري انتقاصاً من علم الشلوبين إذ قال المقري في معرض حديثه عن علماء بلده: (وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء مــع أن كلام أهل الأندلس الشائع في الخواص والعوام كثير الانحراف عما تقتضيه أوضاع العربــية، حــتى لو أن شخصاً من العرب سمع كلام الشلوبيني المشار إليه بعلم النحو في عصــرنا الــذي غَرَّبــت تصــانيفه وشَرَّقت، وهو يقرئ درسه لضحك بملء فيه من شدة التحريف الذي في لسانه)[٢]. ولم يشب التحريف عبارة الشلوبين المسموعة فقط بل امتد إلى خــط يــده كذلك ويؤيد ذلك ما استنتجه الدكتور حماد الثمالي من استقراء عدد من عبارات الشــلوبين فــي حواشيه على المفصل وهو (أن الشــلوبين لم يكن حسن العبارة حتى في كتابته)[٣]. ولتوضيح ذلك ساق المحقق عدداً من الأمثلة التي خلص منها إلى وصف الشلوبين بأنه كان غامض العبارة ملتوي الأسلوب، تشوب عبارته ركاكة واضحة تضطر القارئ في كثير من الأحيان إلى إدامة و إمعان النظر[٤].

---

[١] ابن سعيد، اختصار القدح، ص (١٥٢).

[٢] المقري، نفح الطيب، ج (١) / ص (٢٢١ــ٢٢٢).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص (١٥).

[٤] لمزيد من الاستيضاح انظر: المصدر السابق، ص (١٥–١٦).

الرابعة: تتعلق بالمستوى الإبداعي لكلام الشلوبين كما ذكرها ابن سعيد قائلاً: (و شعره علـــى تقدمه في العربية في نهاية من التخلف)[١]. ووصف ابن سعيد لشعر أستاذه بالضعف والـــركاكة دليل واضح على عدم امتلاكه سليقة العربي مع أنه يمتلك زمام صناعة العربية وهـــذا يذكـــرنا بتفريق العلامة ابن خلدون بين علم اللسان صناعة وعلم اللسان معرفة؛ فقد يوجـــد عالم مبرّز في النحو إلا أنه لا يجيد اللغة تطبيقاً في حال كونه لم يستوف شرط ملكة اللغة وسليقتها[٢]. وهذا ما جرى مع الشلوبين إذ لو كان عربياً صليبة لتكونت لديه ملكة اللغة خاصة أنه متبحّر في صناعة العربية وإمام في علمها.

الخامسة: يمكن استنباطها من لغة الأبيات الثلاثة التي استشهد بها الدكتور العتيبي على نسب الشلوبين الأزدي، وهي ما أنشده في أحد مجالسه:

(لَـــوْ لَـــمْ تَكُـــنْ لِي أَعْرَاقٌ لَها كَرَمٌ ... وَلَـــمْ تَكُـــنْ في رِجالِ الأَزْدِ لِي سَلَـــفُ
لَكَـــانَ فـــي سِيبَوَيْه الفَخْرُ لِي وَكَفَى ... بِـــذاكَ فَخْـــراً فَكَـــيفُ العِلْـــمُ وَالشَرَفُ
فَـــالحَمْدُ للهِ حَمْـــداً لا انْصِـــرَامَ لَـــهُ ... فَكُـــلُّ ذِي حَسَـــدٍ فـــي مِثْلِ ذا يَقِفُ)[٣]

و هذه الأبيات لا تكون فخراً بقدر ما تكون دفاعاً من الشلوبين عن نفسه إثر قدح أحدهم فـــي نسبته إلى الأزد، خاصة إن علمنا كثرة خصومه ومبغضيه، فتغدو هذه الأبيات رداً من جهـــة، ومواساة من جهة أخرى بأنَّ زمن التفاخر بالقبيلة و التشادق باسمها قد تبدل. وحل مكانه تفاخر المرء بعلو مرتبته العلمية. إذ أن هذه الأبيات تثير عدداً من الملحوظات وهي:

أولاً: استشـــهد الشـــلوبين بسيبويه دون غيره من النحاة جاعلاً إياه قدوته التي يعتز بها في إشـــارةٍ واضحةٍ إلى أهمية و نجاعة الدور الذي اضطلع به هذا العالم المسلم في خدمة العربية،

---

[١] ابن سعيد، المغرب، ج (٢) / ص (١٢٩).
[٢] ابن خلدون، المقدمة، ص (١٠٨١-١٠٨٤).
[٣] ابن سعيد، اختصار القدح، ص (١٥٣).

وهـو الفارسـي الأصـل، ولا عجب! إذ أنها اللغة التي تنزل بها القرآن الكريم للمسلمين على اختلاف أعراقهم.

ثانياً: تعمَّد الشلوبين بدء هذه الأبيات بكلمة (لَوْ)، مع العلم أنه تفرد بالرأي القائل أن (لَوْ) لا تفـيد معـنى الامتناع بوجه، أي لا تدلُّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل تدلُّ علـى تعلـيق الجملـة في الماضي[١]. فكأنِّي بالشلوبين يقول: (وإن لم تكن لي أعراق لها نسبٌ فحسبي علمي وشرفي).

وبناءً على هذه الملحوظات السابقة جميعها فإنني أخلص منها إلى أن الأستاذ عمر بن محمد الشـلوبين النحوي الأندلسي كان من المولدين[٢]. منسوباً بالولاء إلى أحد رجال الأزد، ولم يكن عربياً صليبة، وما هذا تصغير من شأنه، أو مدعاة للدفاع عنه، إذ يكفي الشلوبين ــ كما قال عن نفسه ــ علمه وشرفه، وكفى بذاك فخراً.

- **حياته:** عاش الشلوبين مرحلتين، لكل منهما ظروفها المعيشية الخاصة التي تتسم بها، وهما: مرحلة النشأة، ومرحلة الجلوس للإقراء.

المرحلة الأولى: مرحلة النشأة:

توضـح المصـادر أن الشلوبين قد نشأ حياةً قاسية، إذ لم يُذكَر أن لأسرته شأناً ذا بال في مدينـتهم إشبيلية، كما أغفلت المصادر ذكر معلوماتٍ تفصيليةٍ عن أسرته سوى المعلومات التي نقل بعضها الشلوبين فيما يتعلق بوالده، وهنا نجد أنفسنا أمام ثلاثة نصوص، الأول نقله ابن عبد

---

[١] انظـر: ابـن هشـام، جمـال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، ط(١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م، ص (٣٣٧).

[٢] كانـت مديـنة إشبيلية معقلاً من معاقل المولدين، حيث شكلوا أكبر طائفة فيها، لمزيد من الاستيضاح انظر: سـالم، السيد عبد العزيز، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م، ص (١٢٩).

الملـــك المراكشـــي على لسان الشلوبين حول تاريخ ولادته: (ولد بإشبيلية في ما ذكر أنه وجده بخط أبيه سنة ثنتين وستين وخمسمئة)[١].

لا يمكن أن نستدل من خلال هذا النص دلالة قاطعة على أن والد الشلوبين كان عالماً لمجرد ذكر أن والده دَوّن بخط يده سنة ولادته، ولكننا على أقل تقدير نستدل على أن والده رغم ضيق ذات يـــده كـــان علـــى درجة مقبولة من العلم والدقة، أتاحت له تدوين سنة ولادة ابنه الشلوبين بنفسه.

الـــنص الثاني نقله ابن عبد الملك المراكشي على لسان الشلوبين موضحاً حرفة والده، وذلك عـــندما أجـــاب أبا محمد الحرار حول نسبة (الشلوبين): (أهي إلى شلوبين الذي بلسان روم الأندلـــس الأشقر الأزرق أم إلى شلوبانية بلد بساحل غرناطة؟ فقال: كان أبي أشقر أزرق وكان خبازاً)[٢].

وقـــد ذكـــر تلمـــيذه ابـــن سعيد كذلك مهنة والده مشيراً إلى أنها مهنة وضيعة في المنظور الاجتماعي آنذاك حيث قال: (كان والده خبازاً بإشبيلية فأنفت نفسه من صنعته، وانحرفت همته عن حرفته)[٣].

وليس أدل على وضاعتها من أن ابنه قد ترفع عن هذه الحرفة شاقاً لنفسه درباً يلتمس فيه علمـــاً، ويـــبدو أن المصـــاعب تكالبـــت علـــى والد الشلوبين واضطرته أن يتقلب بين الحرف والأعمـــال، فهو لم يعمل خبازاً فقط وإنما خدم كذلك الحافظ أبا بكر بن الجد، وقدَّر الله أن يرقَّ قلـــب هـــذا السيد لابن خادمه فيعتني به ويوصله إلى درب التفوق العلمي والشهرة، فقد (كان

---

[١] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٤).
[٢] المصدر نفسه، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦١).
[٣] ابن سعيد، اختصار القدح، ص (١٥٢).

مختصـــاً بابن الجد ورُبِّيَ في حجره لان والده كان يخدم ابن الجد)[١]. فروى عنه، وتلقى أولى علومه على يديه، ولم يكتف ابن الجد بإحسانه ذاك بل عمل على توثيق العُرَى بين تلميذه وبين أســـاتذة عصره بعد أن استشعر فيه نجابةً وحرصاً على البحث العلمي، فلزم الشلوبين (أبا بكر محمد بن خلف بن صاف النحوي حتى أحكم الفن)[٢].

وقـــد أثبـــت الشلوبين لهم أنه يستحق كل تلك العناية، فما هي إلا سنوات قليلة حتى تصدَّر للإقراء وعمره لا يكاد يجاوز الثامنة عشرة[٣].

كمـــا استحق إجازة ابن الجد، وأبي الحسن بن نُجْبة (وقد وصفاه بالأستاذية وما يناسبها من أوصاف نبلاء أهل العلم وطلابه، وهو ابن اثنين وعشرين عاماً أو دونها وحسبك بهذا شهادة له بالإدراك ولا سيما من الحافظ)[٤].

وبذلـــك يمكن أن نجمل سمات حياة الشلوبين في مرحلتها الأولى بأنها كانت شديدة الوطـــأة عليه، مليئة بالصعوبات التي تمنع مثله من أن يَبْرز بين أقرانه، إلا أنه بعزمه وتصميمه الشديدين استطاع أن يليِّنَها، ويغدو علماً مشاراً إليه في سنٍّ مبكرةٍ من حياته.

---

[١] الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات (٦٤١هـــ-٦٥٠هـــ)، ص (٢٨٩).

[٢] المرجع نفسه، ص (٢٨٩).

[٣] تحديد بدء الشلوبين التدريس جاء معتمداً على المعلومات التاريخية الآتية:

١. أنـــه تـــرك الإقراء (في نحو الأربعين و ستمائة): اليماني، عبد الباقي عبد المجيد (ت٧٤٣هـــ)، إشـــارة التعييـــن في تراجم النحاة و اللغويين، تحقيق: عبد المجيد دياب،ط(١)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٦م، ص (٢٤١).
٢. أنه أقام إماماً (يقرئ العربية نحواً من ستين سنة) المرجع نفسه .
٣. أنه ولد عام (٥٦٢هـــ) ، كما أجمعت المصادر التراثية على ذلك .

[٤] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٣).

المرحلة الثانية: مرحلة الجلوس للإقراء:

تصدى الشلوبين للإقراء في مرحلة مبكرة نسبياً من عمره كما بيّنا، وقد كفل له ذاك الابتعاد وللأبد عن شظف العيش وبؤسه في نشأته طفلاً، إذ أصبح يتقاضى الأجر لقاء كل حلقة من حلقات العلم التي صار يتصدرها، ويصف تلميذه ابن سعيد مجلسه فيقول: (شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصّاً بالبلديين والغرباء من الآفاق)[١]. وما لبث هذا الأجر أن تضاعف سنة بعد أخرى بتدافع طلبة العلم على حلقته لإدراكهم منزلته العلمية الرفيعة؛ إذ كان – كما نقل ذلك السيوطي على لسان أحدهم – (بارعاً في التعليم ... وقلما تأدب أحد من أهل وقتنا إلا وقرأ عليه أو استند ولو بواسطة إليه)[٢]. وينقل المراكشي على لسان أحدهم وصفاً لعظم مستفاده، فيقول: (أنه كان يبلغ أحياناً مستفاده من الطلبة أربعة آلاف درهم في الشهر الواحد)[٣]. بحيث نال من عطاء الشلوبين أحد أنجب تلامذته وهو ابن أبي الربيع الإشبيلي(ت٦٨٨هـ)، ففي ترجمة هذا الأخير ورد أنه (قرأ على الدباج، والشلوبين، وأذن له أن يتصدر لإشغاله، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار، ويحصل له منهم ما يكفيه، فإنه كان لا شيء له)[٤].

وبالجملة فإن المرحلة الثانية من حياة الشلوبين هي مرحلة سطوع نجمه ليس في بلاده فحسب، بل شاع حتى وصل المشرق الإسلامي كما عبر عن ذلك تلميذه ابن سعيد أجمل تعبير حيث قال: (شهدت مجلساً أقرأ به بإشبيلية غاصاً بالبلديين والغرباء في الآفاق. ثم رحلت فوجدت ذكره قد ملأ مسامع الشام والعراق)[٥].وذلك بعد أن غدا إمام العربية بلا منازع.

---

[١] ابن سعيد، اختصار القدح المعلى، ص (١٥٢).

[٢] السيوطي، بغية الوعاة، ج (٢) / ص (٢٢٥).

[٣] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٢-٤٦٣).

[٤] السيوطي، بغية الوعاة، ج (٢) / ص (١٢٥).

[٥] ابن سعيد، اختصار القدح المعلى، ص (١٥٢).

وفي أخريات حياته ترك الإقراء و (تخلى عن ذلك في نحو الأربعين و ستمائة)[١]. وذلك بسبب تضافر عدة عوامل، هي: (لكبر سنه، وزهد الناس في العلم، وإطباق الفتنة، وتكالب عدو الملة)[٢]. حيث حاصر النصارى إشبيلية عام (٦٤٥هـ)، ثم استولوا عليها عام (٦٤٦هـ). و قد تخلى الشلوبين عن الإقراء بعد أن أمضى ستين عاماً يقرئ العربية في إشبيلية عاصمة العلم والثقافة الأندلسية[٣].

- **وفاته:** شهد تاريخ وفاة الشلوبين خلافاً بين الدارسين والمؤرخين، ففي حين أكدت بعض المصادر أن وفاته كانت في العشر الأخير من صفر سنة خمس وأربعين و ستمائة[٤]. فقد رجّحت مصادر أخرى وفاته في منتصف صفر من العام نفسه[٥] أما ابن خلكان فقد نقل قولين لتاريخ وفاة الشلوبين دون أن يرجح بينهما، حيث قال (توفي في أحد الربيعين، وقيل بصفر في إشبيلية)[٦].

وانفرد صاحب تاج العروس حيث ذكر أنها في سنة خمس وسبعين وستمائة وهو خطأ فاحش رده الدكتور حماد الثمالي إلى التصحيف بسبب لبس في نسخ العدد (أربعين)[٧].

---

[١] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٣).

[٢] ابن الأبار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ج (٣) / ص (١٦٠).

[٣] انظر: السيد عبد العزيز سالم، تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس، ص (٥٦).

[٤] انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات (٦٤٠هـ-٦٥٠هـ)، ص (٢٨٩).

[٥] ابن خلكان(ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق دار إحياء التراث، ط (١)، بيروت، ١٩٩٧م، ص (٤٥٢).

[٦] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص (٤٠).

[٧] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٤).

ومن المرجح أنه توفي بإشبيلية في العشر الأخير من صفر لعام خمسة وأربعين و ستمائة، يستدل على ذلك أن أوثق المصادر وأشدها قرباً من الشلوبين تضافرت في تحديد هذا التاريخ، وقد جاء ذلك معتمداً على ما يلي:

١. إن مُصنِّف الذيل والتكملة - الذي يعد تلميذاً لتلميذ الشلوبين: ابن الأبار والذي التقى أيضاً بأصحاب الشلوبين - كان أكثر المترجمين دقة وتحديداً، إذ انفرد بتحديد تاريخ ويوم ومكان وفاة الشلوبين، وقد ذكر تاريخ وفاته في الحادي والعشرين أو الثاني والعشرين من صفر من عام خمسة وأربعين و ستمائة، قائلاً في ترجمة الشلوبين بعد أن أكد ولادته في إشبيلية أنه كذلك (توفي بها[١] في حصار الروم إياها عَشيّ يوم الأربعاء لثمان أو تسع بَقين من صفر خمس وأربعين و ستمائة، وصلى عليه بظاهر جامع العَدَبَّس القاضي أبو جعفر بن منظور، ودفن عصر يوم الخميس بمقبرة مُشْكة).

٢. أن الرعيني (ت٦٦٦هـ) أحد أشهر تلامذة الشلوبين قال: (توفي رحمه الله في السابع والعشرين من صفر، عام خمسة وأربعين و ستمائة)[٢].

٣. أن ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) وهو من أقرب التلاميذ إلى الشلوبين قال: (توفي بإشبيلية - أعادها الله تعالى - في العُشْر الآخِر من صفر عام خمسة وأربعين و ستمائة)[٣].

---

[١] أي بإشبيلية.

[٢] الرعيني، أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي (ت٦٦٦هـ)، برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق إبراهيم شبوح، مديرية إحياء التراث القومي، دمشق، ١٩٦٢م، ص (٨٥).

[٣] الأهواني، عبدالعزيز، "تحقيق برنامج ابن أبي الربيع الإشبيلي"، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الأول، جزء (٢)، ١٩٥٥م، ص (٢٥٩).

وبذلك تضافرت ثلاثة مصادر تعد من أوثق المصادر صلة بالشلوبين، وعليه فإن الشلوبين كما عاش طوال حياته في مدينته إشبيلية، فقد توفي كذلك بها يوم الأربعاء لثمان أو تسع بقين من صفر خمس و أربعين و ستمائة، وقد صلى عليه القاضي ابن منظور كما مر سابقاً بظاهر جامع العَدَبَّس، ودفن عصر الخميس بمقبرة مُشْكة.

وجامع ابن عَدَبَّس هو مسجد إشبيلية الجامع والمنسوب للقاضي عمر بن عَدَبَّس وقد شيد سنة (٢١٤هـ)، أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم. ونتيجة لنمو مدينة إشبيلية وتكاثف سكانها خاصة بعد أن كثرت أعداد الموحدين الوافدين عليها من المغرب – أمر الخليفة الموحدي أبو يعقوب بن يوسف ببناء مسجد جامع أكبر حجماً من جامعها القديم جامع ابن العَدَبَّس، وأقيمت أول صلاة جمعة في المسجد الجامع الجديد لإشبيلية سنة (٥٧٧هـ)، وأزيلت من جامع ابن العَدَبَّس من ذلك اليوم[١].

أما مكان دفن الشلوبين فهو (مُشْكة) وهو اسم مقبرة مشهورة في إشبيلية، ودفن بها عدد من المشاهير في إشبيلية[٢].

- **مذهبه:** كان أبو علي الشلوبين مالكياً، فذكره ابن فرحون (ت٧٩٩هـ) ضمن الطبقة الخامسة كواحد من أعيان المذهب المالكي، وذلك في كتابه الوجيز (الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب المالكي)[٣].

وتتضح شهرة الشلوبين كواحد من مشاهير المذهب المالكي بعد أن نقرأ في تقديم ابن فرحون لكتابه، وتبيان منهجه فيه قائلاً: (وقد ذكرت في هذا المجموع الوجيز مشاهير الرواة،

---

[١] انظر: عنان،عبدالله، الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا والبرتغال،ط(٢)، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٦١م، ص (٤٧)، وفيه أن النصارى أقاموا مكان جامع العدبس كنيسة سلفادور، ص (٥١).

[٢] المراكشي، الذيل والتكملة، (مشكة).

[٣] انظر ترجمة الشلوبين: ابن فرحون، الديباج المذهب، ج (٢) / ص (٧٨-٨٠).

وأعـــيان الناقليـــن للمذهب والمؤلفين فيه، ومن تخرج به أحد من المشاهير، وجماعة من حفاظ الحديث وأضربت عن ذكر غير المشاهير إيثاراً للاختصار)[١].

- **منزلـــته العلمـــية:** استطاع الشلوبين أن يوجد لنفسه مكاناً بين نحاة القرن السابع في الأندلـــس الذي يعد بحق القرن الذي شهد نضج الدراسات اللغوية، نتيجة لجهود علماء الأندلس منذ القرن الثاني للهجرة، والتي آتت أكلها طيباً في هذا القرن.

وتتضح منزلة الشلوبين العلمية فيما يلي:

أولاً: عُدَّ الشـــلوبين إمام العربية في زمانه بلا منازع، وذلك في بلدته إشـــبيلية، إذ كان (كبـــير أساتيذ إشبيلية في العربية، المرجوع إليه فيها، الشديد الاستقلال بها والقيام عليها)[٢]، كمـــا عُـــدَّ آخر أئمة علم النحو في الأندلس عامة، فتزاحم علماء العربية على مجالسه بَلْه طلبة العلم، والتفَّ حوله المريدون. ويصف ابن خلكان ذلك بقوله: (و لقد رأيت جماعة من أصحابه وكلهـــم فضـــلاء وكـــل منهم يقول ما يتقاصر الشيخ أبو علي الشلوبيني[٣] عن الشيخ أبي علي الفارسي، ويغالون فيه مغالاة زائدة)[٤].

وليس أدلَّ على عُلوِّ مرتبته في عصره من تفاخر الشقندي بالشلوبين في المناظرة التي جـــرت بيـــنه وبيـــن أبـــي يحيى ابن المعلم الطنجي في التفضيل بين البرَّين: بر الأندلس وبر المغـــرب، وقـــد عقدت هذه المناظرة في مجلس صاحب سبته أبي يحيى ابن أبي زكريا صهر ناصر بني عبد المؤمن، ثم طلب الأمير أبو يحيى من كلا المتناظرَين أن يعمل كل منهما رسالة فـــي تفضيل بره، ليخلِّد فضائل كل من الأندلس والمغرب ففعلا. وقال فيها الشقندي مدافعاً عن

---

[١] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص (٤).
[٢] الرعيني، برنامج شيوخ الرعيني، ص (٨٣).
[٣] سبق وأن بينا خطأ هذه النسبة، انظر في هذا البحث، ص (١٦).
[٤] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج (٣) / ص (٤٥١).

الأندلس، ومُسائِلاً الطنجي: (وهل لكم في النحو مثل أبي محمد ابن السيد وتصانيفه؟ ومثل ابن الطـــراوة، ومـــثل أبي علي الشلوبين الذي بين أظهرنا الآن، وقد سار في المغارب والمشارق ذكره)[١].

يضـــاف إلى ما سبق ويؤيده أن الشلوبين حقق مفخرتين تسجلان له، أولاهما: استحقاقه وجدارتـــه بلقـــب الأستاذية[٢] الذي ما كان يلقب به إلاّ العالم المبرّز الأديب الفصيح، وهذا دليل واضح على علوّ مرتبته العلمية.

أمـــا الثانية: فهي وضعه البُرْنُسْ على رأسه، وفي هذا دلالة على رفعة شأنه في العلم، وقد ورد ذكره في الحديث الذي نقله القفطي عن مخلص بن الظل الغرناطي قوله: (خرجت من إشبيلية أنا وعمر الشلوبيني النحوي، وكنت قاصداً مالقة لأركب منها البحر إلى بر العدوة، وكان الشـــلوبيني راكـــباً علـــى حمار قصير، تكاد رجلاه تلمس الأرض وعليه بُرْنُسٌ يغطيه ويغطي الحمار)[٣].

والـــبُرْنُسُ هو كل ثوب يكون غطاء الرأس جزءاً منه متصلاً به، وفي هذا النص دلالة قاطعة على علو مكانة الشلوبين العلمية، لأن تغطية الرأس لها مدلول معروف لدى أهل الأندلس كما نقل لنا المقري عادات أهل بلده في اللباس، حيث قال: (لا تجد في خواص الأندلس وأكثر عوامهـــم من يمشي دون طَيْلَسان، إلا أنه لا يضعه على رأسه منهم إلا الأشياخ المعظمون)[٤]. وذلـــك علـــى الـــرغم مـــن أن القفطي – بسبب حنقه على الشلوبين – سعى إلى تقديم صورة

---

[١] المقري، نفح الطيب، ج (٣) / ص (٤٥١).

[٢] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس ، ج (٢) / ص (٤٦٣).

[٣] القفطـــي، جمـــال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة، ١٩٥٢م ، ج (٢) / ص (٣٣٢).

[٤] المقري، نفح الطيب، ٢٢٣/١.

(كاريكاتورية) للشلوبين إلاّ أنَّه سرَّب معلومة تاريخية تُبَيِّن مكانة الشلوبين، ومعلومة حضارية تُبَيِّن أحد وجوه الحضارة آنذاك وذلك فيما يتعلق بلباس أهل الأندلس.

وكنتيجة حتمية للسمعة العطرة والشهرة التي دوت في الأندلس وخارجها، والتي مردها علـو شـأنه في علم العربية، جاءت علاقته بكبار الدولة في عصره من الموحدين، يستدل على ذلك من أنه (كان منقطعاً إلى بني زُهْر، وقدم مراكش أيام المنصور من بني عبد المؤمن)[١].

ومـا كان يرتحل من إشبيلية عابراً البحر إلى خليفة لم يتيقن من حسن استقباله وإكرامه له، ومما يدل على أهميته في عصره قيامه بين يدي مأمون بني عبد المؤمن إبان حملته لإخماد ثورة ابن هود، ودعائه المشهور له في ذلك اليوم[٢].

وإحقاقاً للحق نقول: إن الأستاذ أبا علي لم يكن قد أوجد لنفسه مكاناً بين علماء عصره، وأي مكـان، بسكينة العلماء وطمأنينتهم، بل عُرِف بحدّة طبعه في المناظرة والمجادلة في سبيل إقـناع مجادلـيه بحججه التي كان يستدل بها، وما كان ليتورع عن تخطئة أي كان في القضايا الخلافية التي كثيراً ما أثارت النحاة.

والجديـر بالذكـر أن هذه الخصلة التي عرف بها الشلوبين – أي حدة الطبع وسلاطة اللسان في المناظرة – لم ترافقه في مرحلة الطلب بين يدي شيوخه، إذ لم يذكر أحد ممن ترجم لـه أن قطـيعة فرقـت بينه وبين أحد من شيوخه، كذلك لم يسجل له تطاولاً على أحدهم، وإن خـالفهم فـي الرأي، بل على العكس من ذلك فقد أبدى تأدباً واضحاً يليق بالعلماء أمام أساتيذه، ومما يدل على ذلك ثلاثة شواهد:

---

[١] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٣).

[٢] انظر: ابن سعيد، اختصار القدح، ص (١٥٣).

الشـــاهد الأول يرتـــبط بفترة مبكرة من حياة الشلوبين العلمية، إبَّان ملازمته لشيخه أبي بكر بن الجد عندما وَفِدَ طالِبان من نواحي الأندلس للأخذ عن الحافظ فعرضت مسألة، أخطأ فيها الطالبان فالتفت الشيخ إلى الشلوبين وكان إذ ذاك أصغر الحاضرين، فقال له: كيف تقول أنت يا عمـــر؟ ولما أحسن الإجابة وبيَّن الآراء المختلفة في ذات المسألة هشَّ له أستاذه وانشرح صدره له فأثنى عليه منشداً: (هكذا هكذا وإلا فلا لا)[١].

أمـــا الشاهد الثاني فهو تكريم أستاذيه الشيخين ابن الجد وابن نُجْبة الذين منحاه إياه من خـــلال منحه لقب الأستاذ، هذا اللقب الذي يؤكد سَمْتَ العلماء المتأدبين الفضلاء، و الذي لمساه لـــدى الشـــلوبين، وما كانا ليجبرا على ذلك وهو ابن اثنين وعشرين عاماً. والشاهد الثالث الذي يؤكد مدى تأدبه ودماثة أخلاقه مع أساتذته خاصة في مرحلة الطلب فهو تراجعه عن لقاء ومقابلة أبي موسى الجزولي ومقارعته بالحجج[٢].

وكفى بهذه الشواهد أدلة على أنه لم يعرف بحدة طبعه وسلاطة لسانه أمام شيوخه ومن يكبر فيهم علمهم، إذ كان يقدر نفسه حق قدرها، ويقدر من هم أمامه حق قدرهم.

أما حدة الطبع فقد لازمته كما يبدو في مراحل متأخرة، وذلك في طور الجلوس للإقراء بعد أن تصدر حلقات العربية بلا منازع، فغدا إليه المسعى، وأضحت الرحلة من كل صوب هو مقصدها، وقد كان يدافع عن آرائه انطلاقاً من إدراكه لأهمية دوره الذي يمثله، إذ عُدَّ (أسند من بقي بالمغرب)[٣]، بل (آخر أئمة ذلك الشأن بالمشرق والمغرب)[٤].

---

[١] انظر تفصيل هذه القصة: الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص (٨).

[٢] انظر تفصيل هذه القصة: المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الثامن، ج (١) / ص (٢٤٩).

[٣] ابن فرحون، الديباج المذهب، ج (٢) / ص (٧٨).

[٤] ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن الزبير (ت٧٠٨هـ)، صلة الصلة، مكتبة خياط، بيروت، د.ت، ص (٧٠).

لكن صلابته عند رأيه أوجدت له عدداً كبيراً من الخصوم، وغيرهم من الأعداء، بحيث اشْـتهر بذلك بين طلاب العربية، مما أثار امتعاض الشاعر ابن عتبة الطبيب وحنقه، فنظم في ذلك أبياتاً قال فيها:

(تجنَّبْ إنْ رَشَدْتَ أبا عَليٍّ ولا تقرَبْهُ مِنْ بين الأَنامِ)[١]

ويبدو أن فهم الشلوبين لهذا الدور هو الذي دفعه أحياناً أن يضع لسانه في بعضهم، نقول أحياناً وليس غالباً، فمن نالهم الشلوبين بلسانه أناس معدودون معروفون بقصصهم مع الشلوبين كمـا حفظهـا لنا المترجمون، وهم: تلميذه ابن عصفور، وأئمة الفقه، الذين منعه أبو العلاء بن المنصور عن سبهم، وابن الصابوني الملقب بالحمار.

وممـا يلفت النظر تَصَدِّي عدد من تلامذته، ومعاصريه العلماء للدفاع عنه والتباهي به[٢] و ردِّ التهم التي كالها البعض للشلوبين، كما نجد عند ابن مكتوم – تلميذ أبي حيان – الذي أنشأ قصيدة يشيد فيها بمناقب الشلوبين الأستاذ. وما ينبغي لكل هؤلاء أن يدافعوا عن أستاذهم لو أنهم استشعروا لديه – وهم الملازمون له – سوء طبع يشوب طريقة أخذهم عنه.

الأمر الآخر هو تدافع طلبة العلم على مجلسه، وتوجه الرحلة إليه من المشرق والمغرب مـع علمهـم بالتأكـيد بسـمات شيخهم، فقد كان مجلسه كما وصفه ابن سعيد غاصاً بالبلديين والغرباء.

ولكـي تغـدو الحقـيقة جلية نعرض للعيوب التي ردَّدها أصحاب التراجم، و وصموا الشـلوبين بها. وهذه العيوب كما أوردها المترجمون يمكن أن تقسم إلى نوعين: عيوب خَلْقية، وعيوب خُلُقية.

---

[١] ابن سعيد، اختصار القدح المعلى، ص (١٥٢).

[٢] انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج (٣) / ص (٤٥١).

أما العيوب الخَلْقية فهي:

١. لَـثْغةٌ في لسانه: واللثغة مصدر للفعل (لَثَغَ): أي صَيَّرَ الراء غيناً أو لاماً، والسين ثاء[١]. وقـد كـان الشلوبين يلثغ برد السين والصاد ثاء، وقد حصل له بهذا العيب الخَلْقي قصة مشهورة في خلافة أبي علي المأمون (ت٦٢٩هـ) وفصّلها المقري، إذ (لما أراد مأمون بنـي عـبد المؤمن التوجه إلى مرسية، وقد ثار بها ابن هود، وأنشده الشعراء، وتكلم في مجلسـه الخطـباء، قـام الشلوبين وقال دعاء منه: (ثلَّمك الله ونثرك) يريد (سلَّمك الله ونصرك)، لأنه بلكنته يرد السين والصاد ثاء، فكان كما قال: عاد المأمون وقد ثلم عسكره ونثر)[٢].

وقـد تعمـد ابن سعيد أن يربط هذه الحادثة بشؤم الشلوبين، ولا صحة لهذا، إذ لا جـناح علـيه فيما لا يملك معه تحويلاً أو تعديلاً، كما أن هذا العيب الخَلْقي لا يغض من قيمة الشلوبين العلمية.

٢. عدم فصاحته: على الرغم من المرتبة الرفيعة التي بلغها الشلوبين في العربية – كما تبين مـن خـلال دراسـتنا لمكانته العلمية – و التي جعلته رئيس النحويين بالأندلس[٣]، إلا أنه ولأسباب تتعلق بأصوله[٤] لم يستطع أن يمتلك ملكة اللغة، فكان كلامه ينحرف عن أصول الكـلام العربي، سواء أكان ذلك في المستوى العادي، أم الإبداعي، ففي المستوى العادي الذي كان يقرئ به دروسه غدا مثاراً للضحك من كثرة التحريف الذي في لسانه[٥]، أما في

---

[١] الجوهـري، أبـو نصـر إسـماعيل بن حماد (ت٣٩٣هـ)، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق إميل يعقوب وزميله،ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، مادة (لثغ).

[٢] المقري، نفح الطيب، ج (٣) / ص (٤٩١). وكذلك ابن سعيد، اختصار القدح المعلى، ص (١٥٣).

[٣] ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج (٣) / ص (١٥٩).

[٤] انظر: نسب الشلوبين في هذا البحث، ص (١٦-٢٠).

[٥] المقري، نفح الطيب، ج (١) / ص (٢٢١-٢٢٢).

المســـتوى الإبداعـــي، فقد كان (شعره على تقدمه في العربية في نهاية من التخلف)[١]. ويسارع القفطي – لشدة تحامله على الشلوبين بالتقاط الأخبار المُغْرِضة عن أبي علي من أفواه القادمين من الأندلس. فينقل عمن رآه ممن يشتغل بعلم النحو بأن عبارة الشلوبين لم تكن بليغة، وهو في التصنيف أكثر براعة وأجود[٢].

وممـــا لا شـــك فـــيه أن عدم امتلاك الشـــلوبين لملكة العربية – كما ســـماها ابن خلـــدون – لا يتعارض بوجه من الوجوه مع رياسته لأساتذة النحو في الأندلس – وإن لم تعـــدم تأثيراً – كما لم تعق إمام النحاة سيبويه فارسيته عن تقنين قواعد اللغة العربية التي وضعها الخليل.

٣. غفلته: وُصِمَ أبو علي الشلوبين بالغفلة وذلك في معظم الأخبار التي وردت عنه، وتوقفت المصادر عند ثلاثة مواقف تظهر مدى غفلته، وهي قصته مع (عنقود العنب الذي وضعه فـــي نهر إشبيلية، وهو في القارب حتى يبرد، ثم مد يده ليأخذه)[٣]. كذلك (إنه كان ينسخ والشـــعير إلـــى جانبه، فينشر الورقة بالشعير فتسود جميعها)[٤]. وقد تفرد ابن سعيد بذكر هذين الموقفين.

أمـــا الموقف الثالث فقد نقله صاحب وفيات الأعيان بقوله: (أن الشلوبين كان يوماً علـــى جانب نهر وبيده كراريس، فوقعت منه كراسة في الماء وبعدت عنه فلم تصل يده إليها ليأخذها، فأخذ كراسة أخرى وجذبها بها فتلفت الأخرى بالماء)[٥].

---

[١] ابن سعيد، المغرب في حلى المغرب، ج (٢) / ص (٢٦٣).
[٢] انظر: القفطي، إنباه الرواة، ج (٢) / ص (٣٣٣).
[٣] ابن سعيد، اختصار القدح المعلى، ص (١٥٤).
[٤] المرجع السابق، ص (١٥٤).
[٥] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج (٣) / ص (٤٥١).

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن لا أدلة على غفلته إلاّ المواقف الثلاثة السابقة فإن احتمالية أن تكـون هـذه القصـص من نسج خيال مبغضي الشلوبين تغدو قوية، خاصة أنه أثار ضغينة الكثيريـن بصـلابته عند آرائه، وحدته. وإن اعتقدنا بصحتها فإننا نجزم بأنها وقعت بعد أن تقدمـت بالشـلوبين السن، وترك الإقراء في أخريات حياته، إذ لا يعقل وقوعها من الشلوبين إبان إقامته لحلقات العربية، وتصدره للإقراء في إشبيلية، ويؤيد ما ذهبنا إليه الأدلة التالية:

١. شـهد العلمـاء بنـبوغ الشلوبين وأستاذيته منذ فترة مبكرة من عمره، وما كانوا ليجـيزونه لو استشعروا فيه غفلة فطر عليها، أو بله لازمه، وقد تصدر الشلوبين للإقراء ووفد عليه طلاب العربية والأدب من بلده وخارجها.

٢. قصة الشلوبين مع ابن حمدون التي نقلها المقري مستنكراً ما أذيع عن الأستاذ من غفلة، إذ (وقف أبو أمية ابن حمدون ببـاب الأستاذ الشـلوبين، فكتب في ورقة: (أبـو أمية بالباب)، ودفع الورقة لخادم الأستاذ، فلما نظر إليها الأستاذ نون تاء أمـية، ولم يزد على ذلك، و أمر الخادم بدفع الورقة إليه، فلما نظر فيها أبو أمية انصـرف، علمـاً منه أن الأستاذ صرفه، فانظر إلى فطنة الشيخ والتلميذ، مع أن الشيخ منسوب إلى التغفل في غير العلم)[١].

و أما العيوب الخُلُقِيّة التي وُصِمَ بها الشلوبين فهي:

١. حِـدَّةُ طبعه وسلاطة لسانه: أوضحنا فيما سبق أن هذه الخصلة تبدَّت – أحياناً – لدى الشلوبين انطلاقاً من فهمه للمكانة التي غدا يتربع على عرشها كرئيس وإمام للنحاة بحيث لم يأل جهداً في الدفاع عن آرائه ومقارعة مخالفيه بما أوتي من قوة الحجـة، ويصـعب أن نجعـل هذه الحدة طبعاً غالباً، فمن نالهم الشلوبين بلسانه

---

[١] المقري، نفح الطيب، ج (٤) / ص (٩).

معـــدودون، معـــروفة قصصهم مع الشلوبين، وهم أئمَّة الفقه في مجلس الخليفة الموحِّدي أبي العلاء المنصور، و ابن عصفور و ابن الصابوني. على أنَّ هذا لا يعني استساغةً لهذه الظاهرة التي تتنافى مع آداب العالم و المتعلم التي دعى إليها ديننا النوراني.

٢. اشـــتغاله بالنحو تكسباً وارتزاقاً: كان ثاني العيوب الخُلُقية التي اتهم بها الشلوبين اشـــتغاله بالنحو تكسّباً و ارتزاقاً وقد كان القفطي صاحب إلصاق هذه الصفة به، وهو لم يخبرها في الشلوبين بتجربته، وإنما استدل عليها بما نقل له، إذ كان من عـــادة القفطـــي التقاط كل ما يشين بسمعة الشلوبين، بل إنَّ ذلك كان ديدنه اتجاه كثيرٍ من العلماء الذين عاصروه ممن ترجم لهم.

٣. اتهامـــه بفســـاد الخلوة: تفرد ابن عبدالملك المراكشي باتهام الشلوبين بهذه التهمة تصـــريحاً، ومـــا يمكن قوله إزاء اتهامات المراكشي هو أن مجلس الشلوبين كان عامراً بالإقراء غُدُوَّه وأصيلَه، منشغلاً مع طلبته الذين غَصَّ بهم مجلسه، فقد كان بارعـــاً في التعليم[١] لذلك فإنه لم يشهد مجلسه أصحابه ومريدوه فقط، وإنما تدافع عليه الصبية كذلك حتى زاد مستفاده منهم، فرغب في مساندة تلميذه النجيب رقيق الحـــال ابـــن أبي الربيع، فأذن له أن يتصدر لإشغاله، وصار يرسل إليه الطلبة الصغار، ويحصل له منهم ما يكفيه[٢]، فلا معنى إذن في قول المراكشي أن الناس كـــانوا يخشون على أبنائهم منه. و مما يقطع بزيف ادِّعاء المراكشي ما كُتِبَ في هـــامش الورقة التي ورد فيها اتهام المراكشي، حيث ورد فيه: (لا أعلم من ذكر

---

[١] ابن الزبير، صلة الصلة، ص (٧٠-٧١).

[٢] السيوطي، بغية الوعاة، ج (٢) / ص (١٢٥).

أبا علي بما عُرِضَ في المُصَنَّف. وقد لقيت من أصحابه عدداً كثيراً فكان حقه ألا يـتعرض لمـثل هذا الشيخ في شهرته وجلال معلوماته، وكثرة المنتفعين به)[١]. وعلـى الـرغم مـن جهلنا بشخصية كاتب هذه الملاحظة كما ذكر محقق كتاب المراكشي إذ (لم يجزم في صحة شخصية كاتبها، وهي مفيدة قيمة)[٢] إلا أن هذه الملاحظة مفيدة قيمة بالغة الأهمية للرد على التهمة الموجهة للشلوبين حيث جزم صاحب الهامش أن الشلوبين يربأ بنفسه عن مثل تلك الاتهامات.

وبعـد، فـإنَّ اتهام الشلوبين بمثل ذلك لا يعدو كونُه محضَ افتراء مردُّه الكراهية، أما الأبيات الثلاثة المنسوبة للشلوبين – إن صحت نسبتها – فلا تخرج عن التندر والفكاهة التي قد تكون صدرت عن الشلوبين في أحد مجالسه، خاصة إنْ علمنا أنَّ الشلوبين (وإن كان اشتهاره بالنحو فقد كان في نهاية من خفة الروح وظـرف المحاضرة)[٣]. والمناظرة التي أجراها بين تلميذيه الشاعرين ابن سعيد وابـن سـهل الإسـرائيلي إشارة واضحة على ذلك[٤]. يؤيد ما ذهبت إليه من أن الأبيات في الفتى قاسم لا تعدو فكاهة أن المقري في نفحه استشهد بها على روح الفكاهة عند الأندلسيين[٥].

---

[١] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / هامش ص (٤٦٣).

[٢] المرجع نفسه، مقدمة التحقيق، ص (٥–٦).

[٣] ابن سعيد (ت٦٨٥هـ)، المقتطف من أزهار الطرف، تحقيق سعيد حنفي،الهيئة العامة للكتاب،القاهرة،١٩٨٣م، ص (٢١٨).

[٤] المرجع نفسه، ص (٢١٩).

[٥] المقري، نفح الطيب، ص (٤٩٠–٤٩١).

وقبل أن ننفض أيدينا من موضوع الاتهامات والمثالب المناطة بالشلوبين، يجدر بنا التوقف قليلاً عند الأبيات التي نفّس بها ابن عتبة الطبيب عن حنقه تجاه شيخه الشلوبين حيث قال فيه:

(تَجَنَّبْ إِنْ رَشَـــدتَ أَبا علي ... وَ لا تَقْرَبْـــهُ مِنْ بَينِ الأَنَـــامِ

وَ نَكِّـــبْ نَحْوَهُ إِنْ كُنتَ تَأْبى ... وَ تَـــأْنَفُ هِمَّةً سَـــقَطَ الكلامِ

يَمُدُّ الرِّجْلَ في الإِقْراءِ جَهْلاً ... وَ يَلْعَنُ ســـيبويهِ بلا احْتِشَـــامِ

و إِنْ باراهُ مُعْتَرِضٌ بحَـــقٍّ ... سَـــمِعْتَ لديهِ غَوْغَـــاءَ الطَّغامِ)[1]

يتبيـــن من هذه الأبيات أن ابن عتبة يهاجم الشلوبين في أمرين أولهما سلاطة لســـانه وهـــذا مـــا سبق أن ناقشناه كظاهرة لدى الشلوبين، أما الاتهام الثاني فيتعلق بعلم الشـــلوبين، إذ يُجَهِّلُ الشاعر شيخه ويتهمه بسبِّ أئمة النحو مثل سيبويه وهذا لا يشير إلاّ إلى أمر واحد، وهو أن حُنُق ابن عتبة الطبيب قد أعماه عن الحقائق الموضوعية، والتي تتجلى في أن سيبويه كان دوماً مفخرةَ الشلوبين ونموذجَه الذي يتباها به فهو القائل:

(لَوْ لَمْ تَكُنْ لي أَعْـــراقٌ لها كَـــرَمٌ ... وَ لَمْ يَكُنْ في رِجالِ الأَزْدِ لي سَلَفُ

لَكانَ في سيبويهِ الفَخْرُ لي وَ كَفى ... بِذاكَ فَخْراً فَكيفَ العِلْـــمُ وَالشَّـــرَفُ)[2]

وليس أدلَّ على هذا الاقتداء بسيبويه من متابعة الشلوبين سيبويه في كثير من المسائل النحوية[3].

---

[1] ابن سعيد، اختصار القدح، ص (١٥٢).

[2] المرجع نفسه، ص (١٥٣).

[3] انظر: تأثر الشلوبين بسيبويه في هذا البحث، ص (٧٨) و ما بعدها.

- **رحلات الشلوبين :**

شكَّلت الرحلات العلمية جزءاً مهماً من مرحلة الطلب عند المسلمين عامة، إلا أنها عدت خطـــوة رئيسية من خطوات تلقِّي العلم والرواية عند العلماء في الأندلس خاصة، وذلك لأمرين، الأول: بُعْـــد المسافة التي تفصلهم عن منبع العلوم في المشرق الإسلامي، والثاني: مدى التعظيم الـــذي نظروا به إلى المشرق وعلومه، والذي كان علة تفاخرهم بملاقاة علمائه والتلقي المباشر عنهم.

وقـــد كـــان هـــذا دَيْدَنَهم منذ بداية الفتح الإسلامي للأندلس، إلاّ أنَّ الرحلة أصبحت من الصـــعوبة على علماء الأندلس بحيث اكتفى كثير منهم بتلقي علومه على أهل بلده، مَرَدُّ ذلك ما ســـاد كثيراً من فترات العصور الأندلسية من فوضى وفتن وحروب مستعرة حالت دون تيسير التنقل في الأندلس وخارجها، العامل الثاني الذي ساعد على ذلك نبوغ عددٍ من جِلّة العلماء الذين اكتفى بهم طلبة العلم في بلدهم مَنْهَلاً يردونه فيصدرون عنه بأعذب شَرْب.

ولم تشهد الأندلس فوضى طوال عهدها كتلك التي سادتها في أواخر عهد الموحدين. وقد نالـــت الـــرحلات العلمـــية نصـــيباً من هذه الفوضى، بحيث أثرت عليها سلباً فحدَّت من نشاط الـــرحلات العلمـــية. أما في حالة الشلوبين فإنه لم يجد في مرحلة الطلب – التي تكون الرحلة العلمية فيها أنفع ما يكون – الظروفَ سانحةً، أو الأجواءَ مهيأةً لطلب العلم خارج الأندلس، ذلك أنَّ إشـــبيلية غدت عاصمة الأندلس، و منطلق حملات الموحدين العسكرية إلى مختلف حصون الأندلس، وهي التي تلوذ بها الجيوش عقب المعارك، لذا كان الاهتمام بها مبالغاً فيه؛ حيث جدد قسم من أسوار إشبيلية، وزودت المدينة بالماء النقي بواسطة مواسير أنشئت لذلك. بالإضافة إلى المكانـــة السياسية والعسكرية الرئيسة لإشبيلية آنذاك، فقد كان الخليفة أبو يعقوب يوسف يقضي فـــي إشبيلية معظم أوقاته، أما السيد أبو علي بن المنصور الذي كان والياً على إشبيلية فقد تولى

ولايات الأندلس والمغرب جميعها، وذلك أثناء خلافة المنتصر. ولم يكتف أبو علي بن المنصور بذلك بل ثار على الخليفة نفسه بعد ذلك.

وفـــي خضم هذا البحر المتلاطم ضاقت بأبي علي الشلوبين السُبُل للقيام برحلاتٍ الهدف منها تلقي العلم والرواية عن الشيوخ. يضاف إلى ذلك كله ما أدركه الأندلسيون منذ القرن الرابع للهجرة من شعورٍ بالاكتفاء بمن بزغ بين ظهرانيهم من العلماء المتقدمين الذين أغنوهم عن تكبد الصعاب، والسعي إلى علوم المشرق.

إلا أن هذه الأسباب مجتمعة لم تَنْفِ قيام الشلوبين برحلات علمية، فقد ذكر المراكشي أن الشلوبين قدم مراكش على عهد الخليفة المنصور الموحدي، حيث قال: (حدثني غير واحد ممن لقيته أن الشيخ النحوي الحافل أبا علي بن الشلوبين قدم على مراكش أولى قدماته عليها وصيته بعيد وذكره عتيد، وهو مستعد بما عنده للظهور على من اشتملت عليه الحضرة من المرتسمين بالعربية، فدخل عليها من باب دكالة أحد أبوابها الشمالية، وكان أبو موسى في ذلك الوقت يدرس فـــي مسجد على الطريق بمقربة من ذلك الباب الذي اجتاز به الأستاذ أبو علي، وسمع أصوات طلـــبة العلم قد علت بالمذاكرة والمباحثة، فسأل عن ذلك فأخبر أنه مجلس بعض أساتيذ العربية ... وبيـــنما هو يستطرف مأخذهم في المناظرة، دخل أبو موسى وكان رجلاً دقيق الأدمة تعلوه صـــفرة ... ولما استقر بأبي موسى المجلس أخذ يتكلم في بعض أبواب العربية بضبط قوانينها وتقيـــيد مسائلها وإحكام أصولها بما لا عهد لأبي علي بمثله، فبهت عند ذلك ... وقال: إذا كان مـــثل هـــذا الموضع الخامل الذي لا يكاد يؤبه ولا يعد من كبار مجالس العلم لكونه في أخريات البلد ينتصب للتدريس فيه مثل هذا البربري البعيد في بادي الرأي عن التكلم، فضلاً عن مثل هذا الاستبحار في النحو فما الظن بالمجالس المختلفة؟ ... هذا بلد لا أسود فيه بعلمي)[1].

---

[1] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الثامن، ج (١) / ص (٢٤٩).

يُستَقَى مما ذكره المراكشي الملاحظات الآتية:

١. أنَّ الشلوبين قدم مراكش عدة مرات، إلا أنه لم يبلغنا غير ما ذكره المراكشي.

٢. أنَّ الشلوبين وصل مراكش للمرة الأولى وقد أينع ثمر علمه، وعلا صيته، مما يقلِّل من أهمية تلك الرحلات في التأثير على ما استقر لديه من مذهب نحوي.

٣. أنَّ الشلوبين عَجِبَ من نُضْجِ الدراسة النحوية في المغرب، وبهرته براعة الجزولي، مما يشير إلى أن أول رحلاته لمراكش كانت قبل تصنيفه شروحات المقدمة الجزولية: "التوطئة"، و"شرح المقدمة الجزولية الصغير"، و"شرح المقدمة الجزولية الكبير".

- **برنامج الشلوبين:**

جاء اهتمام المشتغلين بالعلم بكتب البرامج انطلاقاً من تجَذُّر أصول علم الحديث في البُنْيةِ العقلية لدى المسلمين حيث الاهتمام برواية الأحاديث وسند الرواة[١]. وما نعنيه بمصطلح برنامج هو: (كتاب يسجل فيه العالم ما قرأه من مؤلفات في مختلف العلوم، ذاكراً عنوان الكتاب واسم مؤلفه والشيخ الذي قرأه عليه، أو تحمَّله عنه، وسنده إلى المؤلف الأول، وربما ذكر خلال ذلك المكان الذي كان موضعاً للدرس، والتاريخ الذي بدأ فيه الدراسة أو ختمها)[٢]. وسُمِّي هذا النوع من الكتب عدة مسميات منها: البرنامج، المَشْيَخة، المُعْجَم، الثَّبْت، السَّنَد، التَّقْيِيد، الفَهْرس.

وقد كان للأندلس خصوصية مردُّها الشعور العميق – منذ قيام الحضارة الإسلامية في ذلك الجزء النائي – بالبُعْد عن مركز الخلافة الإسلامية في المشرق، مما أوجد لدى العلماء الأندلسيين (شَغَفاً بالغاً بالفهارسِ والبرامج تأليفاً ورواية، فقلَّ أن لا يُنْسَبَ للعالِمِ منهم في

---

[١] انظر: الأهواني، عبد العزيز، "كتب برامج العلماء في الأندلس"، مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد (١)، الجزء (١)، مايو١٩٥٥م، ص (٩٦).

[٢] المصدر نفسه، ص (٩١).

ترجمـــته فهـــرس شـــيوخ، ويرتبط هذا الشغف بحب العلم وأهله، والرغبة في الالتحاق بالسند، والتشرف بالإجازة والعناية بالرواية)[١]. وإن وصل الاهتمام بهذا النوع من الكتب حد الشغف في الأندلـــس فإن من أبرز خصائص هذه الأمة بأسرها في مشرقها ومغربها – العناية بالإسناد، فقد نُقِـــلَ عـــن سفيان الثوري قوله: (الإســـناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه ســـلاح، فبأي شيء يقاتل)[٢].

وفيما يتعلق بالشلوبين فقد ذكر غير واحد أن للشلوبين برنامج روايات، نُسِبَ جمعه لأبي محمد الحريري، فقد قال ابن الزبير في ترجمة الشلوبين: (وقفت على جملة أشياخه في برنامج رواياتـــه مـــن جمـــع أبي محمد الحريري)[٣]، كذلك أورد ابن الأبّار عدداً من شيوخ الشلوبين مصرّحاً بقوله: (نقلت هذا من فهرسة جَمَعَها)[٤] وأكد الذهبي ذلك فقال في حديثه عن الشلوبين: (جمـــع مشـــيخته، ونـــصَّ على اتساع مسموعاته)[٥]. كما أورد الرعيني ذلك قائلاً في ترجمة أستاذه: (سمعت عليه برنامج رواياته، وأجاز لي جميع ما يحمله وما ألَّفه)[٦]، أما المراكشي فبعد أن سرد أسماء شيوخ الشلوبين قال: (وقد جمعهم وفصّل كيفية أخذه عنهم في برنامج نبيل)[٧]، إلا أن هـــذا الـــبرنامج كان عرضة لنقد الشيخ أبي الربيع ابن سالم (ت٦٣٤هـــ) وهو معاصر للشلوبين، حيث شدَّد الخِناق في نقده، ومحَّص البرنامج بحيث تبرَّأ من أكثر مما ورد فيه. كيف

---

[١] المجـــاري، برنامج المجاري، تحقيق محمد أبو الأجفان، ط(١)، دار الغـــرب الإســـلامي، بيروت، ١٩٨٢م، ص (٦٨-٦٩).

[٢] مخلـــوف، محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط (٢) ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٤٩هـــ، ص (١١).

[٣] ابن الزبير، صلة الصلة، ص (٧٠).

[٤] ابن الأبار، التكملة، ج (٣) / ص (١٥٩-١٦٠).

[٥] الذهبي، تاريخ الإسلام، ص (٢٨٩).

[٦] الرعيني، برنامج شيوخ الرعيني، ص (٨٤).

[٧] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٢).

لا وهو الذي عاصر الشلوبين، وتلقى علومه معه على يد ذات الشيوخ، إذ (روى عن أبي القاسم ابن حبيش وطبقته)[١].

وأبو الربيع هذا هو الحافظ أبو الربيع الكلاعي، وكان (حافظاً للحديث مبرِّزاً في نقده، تام المعرفة بطرقه، ضابطاً لأحكام أسانيده، ذاكراً لرجاله، ريّان من الأدب، خطب ببلنسية واستقضي، وكان مع ذلك من أولي الحزم والبسالة والإقدام والجزالة، حضر الغزوات، وباشر القتال بنفسه، وأبلى بلاء حسناً)[٢]، وقد رثاه تلميذه الحافظ أبو عبد الله ابن الأبار بقصيدته الميمية الشهيرة التي أولها:

أَلِمَّا بأَشْلاءِ العُلا وَالمَكارِمِ تُقَدُّ بأَطْرافِ القَنا وَالصَّوارِمِ

ورجلٌ كأبي الربيع ابن سالم، هذه سماته مستبعد أن يكون قد تبرَّأ من أكثر ممَّا ورد في البرنامج وأنكره وبيَّن وَهْمَ الشلوبين فيه اتِّباعاً لهوىً في نفسه. ومن المحتمل أن يكون الشلوبين قد بالغ بذكر الأئمة الذين تلقى عنهم علومه المختلفة حرصاً منه على التباهي بعلو سند رواياته، إلا أنَّ الناقد الكلاعي ما لبث أن (بين ذلك أحسن بيان دلَّ به على أن له نظراً صالحاً في الرواية ومتعلقاتها)[٣] وقد يكون نَقْد أبي الربيع ابن سالم لبرنامج شيوخ الشلوبين على هذه الصورة وراء ضياع برنامج الشلوبين وعدم الاهتمام به بعد أن شكَّك الناقد بصحته.

شيوخ الشلوبين:

إنَّ ضياع برنامج شيوخ الشلوبين لا ينفي حقيقة أن الشلوبين علَمٌ من أعلام الأندلسيين تلقى علومه على جِلَّة علمائها في مختلف الميادين، ذكرهم عدد من أصحاب التراجم، بتفصيل طريقة أخذه عنهم، فالشلوبين علم من أعلام الأندلس، أخذ عن علمائها، وكبار أئمتها، ليس في

---

[١] المقري، نفح الطيب، ج (٤) / ص (٤٧٥).

[٢] المصدر نفسه، ج (٤) / ص (٤٧٤-٤٧٥).

[٣] المراكشي، الذيل والتكملة، السفر الخامس، ج (٢) / ص (٤٦٢).

فن النحو فحسب، بل في القرآن والقراءات والأدب واللغة، وقد وقفت على عدد غير قليل منهم، ذكـــرهم[١] الرعيني و ابن أبي الربيع في برنامجيهما إضافةً إلى كتب التراجم الأخرى و أهمها: "إشـــارة التعييـــن" و "بغـــية الوعـــاة" و "الذيل و التكملة" و "عنوان الدراية". و من أبرز هؤلاء الشيوخ:

١. ابن ملكـــون: إبراهيم بن محمد بن منـــذر بن ســـعيد بن ملكـــون الحضرمي الإشـــبيلي (ت٥٨١هـــ)، له "شرح على الحماسة" و "نكت على تبصرة الصيمري" و هو مفقود، و "ايضاح المنهج في الجمع بين التنبيه و المبهج" و هما كتابان لابن جني (ت٣٩٢هـــ)، كما له شرحٌ على "الجمل" للزجاجي (ت٣٤٠هـــ). أخذ عنه أبو علي الشلوبين و ابن خروف (ت٦٠٩هـــ) و غيرهما.

٢. ابـــن مضاء القرطبي: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضـــاء بـــن مهند بن عمير اللخمي (٥١٣-٥٩٢هـــ)، أخذ عنه أبو علي بن الشلوبين و الحســـن بـــن الحجّاج و محمد عبد الواحد الملاحي و ابن الحاج، له مصنفات منها: "الرد على النحاة"، و "المشرق"، و "تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان".

٣. أبـــو العـــباس اللص: أحمد بن علي بن محمد بن عبد الملك بن سليمان بن سيد الكناني الإشبيلي (٥٠٢-٥٧٧هـــ)، أخذ عنه أبو بكر بن عبد الله بن قسوم، و أبو جعفر عبد الله بن عبد الرحمن بن سلمة و أبو علي الشلوبين و غيرهم.

٤. السلفي: أحمد بن محمد بن سلفة الأصبهاني (٤٧٢-٥٧٦هـــ)، أجاز أبا علي الشلوبين.

٥. ابن بشكوال: خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال بن يوسف الخزرجي الأنصاري القرطبي (٤٩٤-٥٧٨هـــ) العالِم المؤرِّخ. أخذ عنه أبو علي الشلوبين.

---

[١] اعتمدت في سرد تلامذة الشلوبين على هذه المراجع نفسها.

٦. ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي النحوي (ت٦٠٩هـ)، إمام في النحو و اللغة، من مصنفاته: "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، و شرح على "الجمل" للزجاجي. عُرِف بكثرة ردوده على علماء النحو، فكانت له ردود على أبي زيد السهيلي و ابن ملكون و ابن مضاء.

٧. الجزولي: عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربري المراكشي (٥٤٠-٦٠٧هـ). صاحب "المقدمة في النحو". رغم أن تلميذه الشلوبين نفى نسبتها إليه، و رأى أنه الذي أتى بها، لا أنه الواضع لها، و نسب هذا الاعتراف للجزولي نفسه.

٨. أبو بكر بن طلحة: محمد بن طلحة بن محمد عبدالملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد الأموي (٥٤٥-٦١٨هـ).

٩. أبو بكر بن الجد: محمد بن عبدالله بن يحيى بن الجد الفهري الإشبيلي اللبلي (٤٩٦-٥٨٦هـ)، المالكي المذهب .

هذا و قد وجدت لأبي علي ما يقرب من اثنان و خمسون شيخاً، أوردهم المترجمون و المؤرخون كأساتذةٍ للشلوبين، تلقى على أيديهم مختلف العلوم.

تلاميذ الشلوبين:

يصعب على الدارس إحصاء كل من تتلمذ على الشلوبين، فقد قال ابن الزبير: (و قلَّ متأدبٌ بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه، أو نحوي لا يستند و لو بواسطة إليه)[1]. و لكن هذا لا ينفي ضرورة سرد أسماء تلامذته الذين و قفت عليهم. و قبل البدء أشير إلى ملاحظة صاحب كتاب "عنوان الدراية" التي أوردها في ترجمته لابن عصفور، إذ قال: (كل من قرأ على أبي

---

[1] ابن الزبير، صلة الصلة، ج (٧) / ص (٧١).

علي الشلوبين ببلده نجب، و أجلهم عندي رجلان، الأستاذ أبو الحسن هذا، و الأستاذ أبو الحسن ابن أبي الربيع. و أجل الأستاذين الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور)[١]. و فيما يلي تلامذته:

١. ابـــن ســـهل: ابراهـــيم بن سهل الاسرائيلي (ت٦٤٩هـــ)، شاعر إشبيلية المعروف كان يهودياً فأسلم، قرأ على الشلوبين.

٢. أبـــو اســـحق التجيبـــي: إبراهيـــم بن محمـــد بن عبد الله بن الحـــاج التجيبـــي القرطبـــي (٦٢٥-٦٩٨هـــ)، أخذ عن والده و ابن قسوم اللخمي و الدباج والشلوبين، و قرأ عليه الوادي آشي.

٣. أبـــو المطـــرف بن عميرة: أحمد بن عبدالله بن محمد بن الحسن بن عميرة المخزومي البلنسي الشقوري (٥٨٢-٦٥٦هـــ)، الشيخ الفقيه العالم الجليل، فاق الناس بلاغةً، وأربى على من قبله. أسلوبه في الكتابة جامعٌ بين كتابة العلماء و الأدباء.

٤. أبـــو العـــباس القيسي: أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي الإشبيلي (٦٠٧-٦٧٨هـــ)، الشيخ الفقيه، أحد أعلام الدين و إمام من أئمة المسلمين. أخذ عن الدباج و الشلوبين.

٥. ابـــن الحـــاج: أحمـــد بن محمد بن أحمد الأزدي الإشبيلي (ت٦٥١هـــ)، له على كتاب سيبويه املاء غريب مبدع، من مصنفاته: اختصار "الخصائص" لابن جني، و له حواشٍ علـــى "سر الصناعة" لابن جني أيضاً، و نقد على "الصحاح" للجوهري. قيل لم يكن في تلامذة الشلوبين أنبه منه.

٦. أبو طلحة القرشي العامري: أحمد بن محمد بن عامر بن فرقد بن خلف القرشي العامري الإشبيلي. من أبرز أصحاب الشلوبين.

---

[١] الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبدالله (ت٧١٤هـــ)،عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، تحقيق عادل نويهض، ط(١)، منورات لجنة التأليف، بيروت، ١٩٦٩م، ص (٣١٨).

٧. أبـــو جعفر اللبلي: أحمد بن يوسف الفهري اللبلي (٦٢٣-٦٩١هـــ)، يكنى أبو جعفر و قـــيل أبو العباس. الفقيه النحوي الأستاذ اللغوي التاريخي، قرأ على مشائخ من أفضلهم الأستاذ الشلوبين. من تصانيفه: "تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الصريح"، و "بغية الآمال في النطق بجميع مستقبلات الأفعال"، و "وشي الحلل في شرح أبيات الجمل". أخذ عن الشلوبين و ابن خروف.

٨. ابـــــن الـــنـــاظـــر: الحســـيـــن بن عبدالعزيز بن محمـــد بن أبي الأحـــوص القرشي الفهري (٦٠٣-٦٧٩هـــ)، لازم الشلوبين في العربية والأدب.

٩. الصـــنعاني: الحكـــم بـــن ابراهيم بن محمد الصنعاني، أجازه الشلوبين لرواية حواشي "المســـائل العسكريات"، و قد وردت إجازة الشلوبين - بخط يده - لتلميذه الصنعاني في الصفحة الأولى في "المسائل العسكريات".

١٠. أبـــو عـــثمـــان الطبـــيـــري: سعيـــد بن حكـــم بن عمـــر بن أحمد بن حكم القرشي الطبـــيري (٦٠١-٦٨٠هـــــ)، الشيخ الفقيه الرئيس، جمع بين الرواية و الدراية، وعلو المنصب و بعد الهمة، كما له علم بالعربية و الأدب، فصيح القلم و اللسان، بارع الخط.

١١. ابن أبي الربيع الإشبيلي: عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني (٥٩٩-٦٨٨هـــ)، من أنبه تلاميذ الشلوبين و أكثرهم وفاءً. له مصنفات جليلة منها: "البسيط في شرح الجمل"، و شرح "الإيضاح".

١٢. الأبـــذي: علـــي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني الأبذي (ت٦٨٠هـــ). لازم الشـــلوبين و اختص به. كان إماماً في النحو و اللغة و الأشعار، و أملى على "الكتاب" تقاييد، أقرأ بإشبيلية و مالقة و غرناطة.

١٣. اللورقـــي: علـــي بـــن لجـــترون اللورقي (ت٦٤٠ هـــ)، و هو أحد شارحي "المقدمة الجزولية"، و في شرحه اعتمد اعتماداً كبيراً على شرح أستاذه الشلوبين.

١٤. ابن عصفور: علي بن مؤمن بن عصفور الحضرمي الإشبيلي (٥٩٧-٦٦٩هـــ)، الشيخ الـــنحوي التاريخـــي، عُـــدَّ مـــن بقية الحاملين للواء العربية في المغرب، تخرج على الشلوبين، من تصانيفه: "الممتع في التصريف"، و ثلاثة شروح على "الجمل".

١٥. أبـــو الحســـن الرعينـــي: علي بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن هيصم الرعيني الإشبيلي (٥٩٢-٦٦٦هـــ)، لزم الشلوبين، و هو صاحب البرنامج الذي استقينا منه الكثير من أخبار الشلوبين.

١٦. ابن الضائع: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي (٦١٤-٦٨٠هـــ)، كان إمامـــاً فـــي العربية و علم الكلام، له من التصانيف: تعليق على "الكتاب"، و الجمع بين شرحي السيرافي و ابن خروف للكتاب.

١٧. ابـــــن سعيـــد: علـــي بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد الغرناطي القلعـــي (٦١٠-٦٨٥هـــ)، وهو صاحب المصنفات الجليلة: "اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى"، و "المغرب في حلى المغرب".

١٨. ابـــن سيد الناس: محمد بن أحمد بن عبد الله بن يحيى بن محمد بن محمد بن أبي القاسم ســـيد الناس (٥٩٧-٦٥٩هـــ)، الشيخ الفقيه المحدث الحافظ اللغوي التاريخي، له معرفة بالقراءات، كما أنه إمام متبحر في الحديث و فنون اللغة و أوضاع النحاة.

١٩. ابـــــن مـــالـــك: جمـــال الديـــن محمـــد بن عبد الله بن عبد الله بن مالـــك الطائـــي الجياني (٦٠٠-٦٧٢هـــ)، قيل أنه جلس في حلقة الشلوبين ثلاثة عشر يوماً، و هي فترة

تُعــدُّ كبــيرة و مؤثرة بالقياس لعالم لم يجالس الشيوخ بالطريقة المعتادة من الملازمة و مداومة الصحبة.

٢٠. ابــن الأبّــار: محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي (ت٦٥٩هـ)، التاريخي،صاحب كتاب "التكملة لكتاب الصلة".

٢١. ابن الجنان: محمد بن محمد بن أحمد الأنصاري المرسي (ت٦٥٠هـ)، من أهل الرواية و الدراية و الحفظ و الاتقان، و جودة الخط و حسن الضبط.

إضــافةً إلــى ما يقرب من خمسة و ستين عالماً تتلمذوا على يد الشلوبين، أورد ذكرهم المترجمون و المؤرخون كتلاميذ للشلوبين في الأدب و العربية.

آثار الشلوبين :

تعــدّدت آثار الشلوبين، وشهد لها بالأهمية والإفادة عدد من العلماء ممّن عاصروه، أو ممّــن أفــادوا منها بعد الشلوبين بسنين. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية مصنفات الشلوبين نحت منحى الشروح لكتب نحوية أثارت في وقته جدلاً، وظلت محور نقاش أساتذة النحو في الأندلس، ومنها: "المقدمة الجزولية"، و"المفصل للزمخشري"، و "الجمل للزجاجي".

وقــد قيل عن آثار الشلوبين: (له مجموعات مفيدات، وتنابيه بديعة، وشروح كتبت عنه مــع جودة الخط، وحسن الوراقة)[١]، وفيما يلي عرض لآثاره: المطبوعة، والمحققة المخطوطة، والمخطوطة، والمفقودة.

---

[١] ابن الأبار، التكملة لكتاب الصلة، ج (٣) / ص (١٦٠).

أ. آثاره المطبوعة:

١. التوطئة: ذكره عدد ممن ترجموا للشلوبين، فقد أورد ابن الزبير أنّ الشلوبين (ألّف كتاب التوطئة للكراسة المذكورة[١] أيضاً تتميماً وتحريراً)[٢]. كذا ذكره صاحب الديباج قائلاً: (له كتاب في النحو سماه التوطئة)[٣]. وذكره حاجي خليفة ضمن مؤلفات الشلوبين[٤].

وهو كتابٌ في شرح المقدمة الجزولية لأبي موسى الجزولي يتّسم بالإيجاز نسبة لبقية الشروح، حقّقه في أوائل السبعينات يوسف أحمد المطوع ضمن متطلبات درجة الماجستير التي نالها من كلية العلوم بجامعة القاهرة، وقد أشرف عليها آنذاك تمام حسّان. ثم حقّقه جمال عبد العاطي مخيمر للحصول على درجة الماجستير من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر عام (١٩٧٨م).

وطُبع بتحقيق المطوع مرتين. الأولى سنة (١٩٧٣م)، و الثانية سنة (١٩٨١م) وهي المتوفرة لدي.

وقد وضع الشلوبين لكتابه هذا مقدمة تبيّن غرضه ومنهجه، لا تتعدى بضعة أسطر، قال فيها: (هذه الجملة التي رسمت هنا توطئة قوانين المقدمة، وإحكام ما فيها من الأصول غير المحكمة موصولاً فرع ذلك بأصله في اللفظ ميسراً، ينظم ذلك كله كلاماً واحداً للحفظ)[٥].

---

[١] يقصد الكراسة المنسوبة للجزولي وهي المسماة المقدمة الجزولية.

[٢] ابن الزبير، صلة الصلة، ج (٧) / ص (٧٠-٧١).

[٣] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص (٨٠).

[٤] خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م، ج(٥) / ص(٧٨٦).

[٥] الشلوبين، التوطئة، ص (١١١).

٢. شـــرح المقدمة الجزولية الكبير: ذُكر هذا الشرح منسوباً إلى الشلوبين في كثير من كتـــب التراجم، فقد ذكر ابن خلكان أن الشلوبين (شرح المقدمة الجزولية شرحين كبيراً وصغيراً)[١]. كما اكّد ذلك ابن فرحون[٢]، وغيرهم كثر.

وتجدر الإشارة في البدء إلى أن الشلوبين لم يضعه أولاً بقصد التواليف بل قصد به مقصد الحواشي وهو كتاب في شرح المقدمة الجزولية، عمد فيه إلى إشباع مســـائل المقدمة الجزولية بالشرح والدرس. بعد أن أتمّ الشرح الصغير لها، والذي نحـــا فـــيه مـــنحى شرح مراد الجزولي دون استيفاء مسائل المقدمة بالشرح، فقد أوردفـــي مقدمته للشرح بياناً لمنهجه وغرضه منه، حيث قال: (سألني سائلون أن أشبع لهم المسائل المذكورة من العربية، وأمد أطنابها، وأذكر أسبابها، وأن أستأنف لهـــذا المعنى نسخة أخرى غير الأولى[٣]، إذ كانت المسائل في النسخة التي استقرت آخـــراً مـــن هذا الشرح غير مشبعة، ولا ممتدة الأطناب، ولا مذكورة الأسباب في الغالـــب، وإنمـــا كان المهم فيها شرح مراد مؤلف هذه المقدمة لا استيفاء المسائل المذكورة فيه بالشرح ومدّ الأطناب بذكر التوجيهات والأسباب)[٤].

وفـــي ذلك التقديم إشارة واضحة إلى أنّ الشرح الصغير سابق في التأليف للشـــرح الكبـــير، ومن هنا نلحظ التباين الواضح في آرائه التي أوردها في الشرح الصـــغير، رادّاً إياهـــا بالحجج، دون أن ينسب المردود لنفسه، بل استخدم عبارات مختلفة، كقوله: (قال بعض الناس ...).

---

[١] ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج (٣) / ص (٤٥٢).

[٢] ابن فرحون، الديباج المذهب، ص (٨٠).

[٣] يقصد بالنسخة الأولى: الشرح الصغير للمقدمة الجزولية.

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٩٢).

وقــد حقّــق هذا الشرح الدكتور تركي العتيبي كجزء من متطلبات درجة الدكــتوراه التــي نالهــا مــن كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤٠٨هــ) بإشراف الدكتور توفيق محمد الجوهري سبع، في ثلاث مجلــدات تضــمنت الدراســة يتلوها المتن، على امتداد ألف ومائة وأربع وستين صفحة، وهي الطبعة الثانية، وكانت عام (١٩٩٤م)، وهي النسخة المتوفرة لديّ.

ب. آثاره المخطوطة المحقّقة:

١. الشــرح الصــغير للمقدمــة الجزولــية: نسب المترجمون هذا المصنف لأبي علي الشــلوبين مقروناً بالشرح الكبير[١]، وهو كتاب في شرح المقدمة الجزولية، قام على ذات مبدأ الشرح الكبير، ولعلّ الشرح الكبير حاكاه، فلم يضعه الشلوبين أولاً بقصد التوالــيف بــل قصد به أصلاً مقصد الحواشي على المقدمة الجزولية، ثم إن بعض الطلبة جمع ذلك وعقله بمواضعه من المقدمة الجزولية[٢].

ويميل أسلوب الشلوبين فيه إلى الإيجاز، والبعد عن الإطالة والاستطراد، و نجد هاتين السمتين في الشرح الكبير، وعلى العموم فإنه يجمع الشرحين الصغير والكبــير سمات مشتركة كثيرة تبدأ بالمادة العلمية، إلاّ أنّ الشرح الكبير كان أكثر شمولية وبسطاً في عرض المسائل اللغوية، وأغزر شواهداً.

هــذا وقــد تصــدى لتحقيق هذا الشرح ناصر بن عبد الله الطريم ضمن متطلــبات درجة الماجستير من كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود

---

[١] انظر: ابن خلّكان، وفيات الأعيان، ج (٣) / ص (٤٥٢).
وابن فرحون، الديباج المذهب، ص (٨٠).

[٢] انظر: الشلوبين، الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص(٢).

الإسلامية، عام (١٤٠٢هـ) بإشراف الدكتور أمين علي السيد، وقد حُقق المتن في ثلاثمائة وتسع وستين صفحة .

٢. حواشـــي المفصّل: ذكر هذا الشرح عدد من النحاة الذين نقلوا عنه ولكن تسمياتهم اختلفت، فمنهم من أطلق عليه الحواشي بالجمع، وأحياناً حاشية المفصّل، ومنهم من سماه الإملاء على المفصّل. وهو كتاب في شرح المفصّل للزمخشري (ت٥٣٨هـ) وقـــد وضعه كحواشٍ على صفحات المفصّل نفسها، ومن هنا فلم يكن كتاباً منفصلاً والأدلـــة على ذلك كثيرة[١]، ويبدو أن أحد تلامذة الشلوبين قد جمع هذه الحواشي في مصنف واحد.

ومـــن خـــلال هـــذه الحواشي نجد الشلوبين قد توقف بالشرح عند أغلب فصـــول كتاب المفصّل، وليس جميعها، دون أن يلزم نفسه بنفس القدر من الإطالة في الشرح، إذ كان منهجه انتقائياً وفق أهمية الفصل وحاجته للإطناب والاستزادة.

هـــذا وقـــد قـــام بتحقيق كتاب حواشي المفصّل الأستاذ حماد بن محمد الثمالي ضمن متطلبات درجة الماجستير التي نالها من كلية اللغة العربية، بجامعة أم القرى، عام (١٩٨٢م)، بإشراف الدكتور يوسف عبد الرحمن الضبع.

٣. حواشي الإفصاح: وهي كما يبدو حواشٍ وضعها الشلوبين على كتاب ابن الطراوة (الإفصـــاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح)، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وبذا تغدو الحواشي تعليقاً على تعليق.

وقـــد حقـــق كتاب الإفصاح لابن الطراوة حاتم صالح الضامن، مؤكداً وجود تعليقات نسبها للشلوبين، ففي وصف المحقق للمخطوطة نجده يقول: (و عدد

---

[١] انظر الشلوبين، شرح المفصّل، مقدمة التحقيق، ص (٤١).

أســطر كل صفحة ثلاثة و عشرون سطراً، و قد كتبت النسخة بخط مغربي واضح لكــنه غــير مشــكول، و هي نسخة كاملة عليها تعليقات كثيرة يُرَدُّ فيها على ابن الطــراوة في تخطئته لأبي علي النحوي، و هي تعليقات لشخص واحد، أشيرَ إليه أحــياناً بالحرف (ش) و أخرى بالحرفين (ع ش)، و أنا أميل إلى أنه أبو علي الشــلوبين المــتوفى سنة (٦٤٥هــ))[١]، إلاّ أنه لم يحقق تلك الحواشي مكتفياً بهذا الكتاب. هذا وقد ذكر الدكتور العتيبي أن هذه الحواشي حققت على يد الدكتور عياد الثبيتي[٢]، ولم تتوفر لدي نسخة منه.

ج. آثاره المخطوطة:

١. حواشي إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج: إن إيضاح المنهج كتاب لابــن ملكــون أستاذ الشلوبين، جمع فيه بين كتابي التنبيه والمبهج، وكلاهما لابن جني، وهما على الحماسة لأبي تمام: فعمد الشلوبين إلى إثراء ذلك، حيث تناول في تعلــيقاته كــلاً من كلام ابن جني في كتابيه السابقين، وكلام أستاذه ابن ملكون. أما جــامع هذه التعليقات فهو الإمام العلامة الأوحد عبد المهيمن الحضري، الذي أطلق تلك التسمية على ذلك السفر.

ولهــذه المخطوطة ثلاث نسخ، الأولى محفوظة في اللورنزيانة بإيطاليا، والثانية في الإسكوريال تحت رقم (٣١٣)، والثالثة في الزاوية الحمزاوية تحت رقم (٢٣). هذا ويقوم الدكتور حماد الثمالي في الوقت الراهن بتحقيق هذا السفر الهام[٣].

---

[١] انظــر: ابــن الطراوة النحوي (ت٥٢٨هــ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من ا لخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم صالح الضامن،ط(١)، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠م، مقدمة التحقيق، ص (١٠).

[٢] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، مقدمة التحقيق، ص (٤٥).

[٣] أبلغني الدكتور حماد الثمالي بهذا في رسالة تضمنت عدداً من الملاحظات الهامة تخص المخطوطة.

٢. حواشـــي المسائل العسكريات: اهتم الشلوبين بأبي علي الفارسي أيّما اهتمام، وتعد تعلـــيقات الشـــلوبين التـــي كتـــبها بخـــط يده على نسخة كتاب الفارسي: المسائل العسكريات شكلاً من أشكال هذا الاهتمام.

وتتضـــمن هـــذه النسخة إجازة من الشلوبين لتلميذه: أبي عمرو حكم بن إبراهـــيم بن محمد الغساني، ففي صفحة العنوان نجد تحت عنوان الكتاب "المسائل العســـكريات ونسبته لمصنفه الفارسي" رصداً لعناوين أبواب الكتاب الأربعة، تلاه إجازة بخط يد الشلوبين لتلميذه حكم بن إبراهيم يجيزه فيها برواية الكتاب بحواشيه والتحديث به[١].

والمخطوطة محفوظة في المكتبة الحمزاوية برقم (٤٣)، ومنها صورة في مركـــز البحـــث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم (٥٥٥)، وحصلت على صورة منها. وقد حقق إسماعيل عمايرة متن المسائل العسكريات دون حواشيه[٢]، كذلك فعل محمـــد الشـــاطر أحمـــد الـــذي حقق المسائل العسكريات، فحقق المتن دون التفات للحواشي[٣].

٣. أمـــثلة الجزولـــية: مخطوطـــة محفوظة في جوروم بتركيا رقم (٢/٢٧٧٣)، وعدد أوراقهـــا تسع وستون ورقة. ذكر الدكتور تركي العتيبي أنه شرع بتحقيقها، و وعد بأن يظهر النص المحقق، إلاّ أنني لم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

---

[١] انظـــر: أبـــو علـــي الفارسي، المسائل العسكريات، تحقيق اسماعيل عمايرة، مراجعة نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م، مقدمة التحقيق.

[٢] انظر: المرجع السابق، مقدمة التحقيق.

[٣] انظـــر: أبـــو علـــي الفارســـي، المسائل العسكريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد محمد،ط(١)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٢م، مقدمة التحقيق.

د. آثاره المفقودة:

١. الاعـــتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال: نقل مـــنه الشلوبين في الشرح الكبير باب معرفة علامات الإعراب قائلاً: (وقد ذكرت فـــي تقييدي على كتاب الجمل المعروف بكتاب: (الاعتراض والانفصال فيما نسب فـــيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال) ما يدفع الاعتراض بهذا كله عن أبي القاسم، ويدفع عنه الفساد الذي زعمه هذا المؤلف[١] فيه، فلا يحتاج إلى هذا الإصلاح الذي أصلحه به إذا فهم ما ذكرناه هناك)[٢]. ولم ينسب هذا الكتاب للشلوبين أحد ممن ترجم له ممن وقفت عليهم.

٣- تعلـــيق علـــى كتاب سيبويه: نسب كثير من أصحاب التراجم للشلوبين شرحاً على كتاب سيبويه[٣]، ويبدو أنه كان كما وصفه القفطي لم يظهر بعد[٤].

٤. شـــرح الإيضاح: ذكره الشلوبين نفسه وأحال عليه في الشرح الكبير في باب (نعم وبـــئس)، ففي توجيهه للآية الكريمة (... نعم العبد) قال: (فلا بد مع (نعم) من ذكر الاسم الذي يشتمل عليه الجنس الممدوح و الاسم الذي يعين الممدوح بعد ذلك فـــلا بد إذن من تقدير حذف أيوب، لأنه الاسم الذي يعين الممدوح و قد ذكرناه في شرح الإيضاح)[٥] وكذلك أورده في الشرح الصغير في ذات الباب[٦]. وقد يكون هذا

---

[١] يقصد الجزولي.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٢١).

[٣] انظـــر فـــي ذلـــك على سبيل التمثيل: ابن الزبير، صلة الصلة، ص (٧٠-٧١)، و كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين،ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ج (٢) / ص (٥٧٧).

[٤] القفطي، إنباه الرواة، ج (٢) / ص (٣٣٤).

[٥] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٠٦).

[٦] انظر: الشلوبين، الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص (٢٥١).

الشـــرح هـــو ذاته شرح إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن ملكون .

٥. كـــتاب القوانين: ذكره عدد ممن ترجم للشلوبين، ومنهم ابن فرحون الذي أورد هذا الكـــتاب من بين كتب الشلوبين[١]. ومن المتوقع أن تكون نسبة هذا الكتاب للشلوبين من باب اللبس، إذ عرف لتلميذه ابن أبي الربيع الإشبيلي كتاب بهذا العنوان[٢].

بالإضـــافة إلـــى المصنفين اللذين نسبا في بعض المراجع للشلوبين، دون تثبت من صحة نسبتهما للشلوبين بسبب ضياعهما وهما[٣]: حواشي الحماسة، والمسائل والأجوبة.

---

[١] انظر: ابن فرحون، الديباج المذهب، ص (١٨٦).

[٢] انظر: محمد مخلوف، شجرة النور الزكية، ص (١٨٢).

[٣] انظـــر: البغدادي، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـــ)، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تحقيق محمد الطريفي،ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ج (٩) / ص (٣٥٤).

الفصل الثاني :

مصادر النحو عند الشلوبين

لا يستطيع الدارس في رصده للمصادر والموارد التي استقى منها أي عَلَم من أعْلام النحو منهجه أن يذكر جموع أساتذته فحسب بل إنَّ مصادر النحوي تكاد تشمل كل ما أحاط به في أطوار صقل منهجه النحوي ونضوجه، بما في ذلك من مذهب فقهي وإرث نحوي سالف ومدارس نحوية معروفة، هذا كله إضافة إلى شيوخ النحو المباشرين. أمّا بالنسبة لأبي علي فليس من السهل الإلمام بالمصادر المتعددة التي استفاد منها، فالرجل من نحاة القرن السابع وهذا يعني أن ميراثاً ضخماً من المعارف الإسلامية والعربية المتشابكة التي دوَّنها الأسلاف على مدى عدة قرون أُتيحَ له منه قدر ليس باليسير. فقد ذكرنا أنه كان مبرِّزاً في علوم عِدَّة.

ولم ينص في كثير من الأحيان على مصادره، واكتفى بقوله: (ذهب بعضهم) أو (ذهب بعض العلماء)، أو (منهم من قال) أو (قال بعض المتأخرين) أو نحو ذلك. كما استفاد من بعض المصادر التي غدت أساسياتٍ متَّفَقاً عليها في علم النحو، شائعة الذكر، سارت مسير الشمس. وفي رصدي لمصادر منهج الشلوبين النحوي سأتوقف بين يدي العناوين الآتية:

- المذهب المالكي.
- المدرسة البصرية.
- المدرسة الكوفية.
- الشيوخ المباشرون.
- الشيوخ غير المباشرين.

المذهب المالكي :

كـــان الشلوبين مالكيَّ المذهب، بل من أعلام المذهب كما صرَّح بذلك ابن فرحون[١]. وقد كـــان لذلك آخذاً بطَرَفٍ صالحٍ من رواية الحديث إلى جانب فنِّه الأصلي وهو علم النحو[٢]، كما كـــان أســـتاذُه ابـــن خـــروف (ت٦٠٩هـــ)، الأمر الذي أثَّر في منهجه الذي اتَّسم باستشهاده بالأحاديث النبوية دون تحرُّج أو اشتراط، ففي حواشيه على المفصَّل – والذي عُدَّ مصنَّفاً محدود الحجـــم – استشهد الشلوبين بثمانية عشر حديثاً، كما استشهد لكثيرٍ من المسائل بحديثٍ واحدٍ لا غير، ففي باب ما ينتصب بإضْمار فعلٍ يلزم إضماره، ذكر المنصوب على التحذير مستشهداً له بجزءٍ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إيّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحَدُكم الأرْنَبَ)[٣]. وكذلك فقـــد تـــابع الشلوبين ابنَ الطراوة (ت٥٢٨هـــ) مخالفاً جمهور النحاة في جواز اتصال (كان) بضمير خبرها، مستشهداً بجزءٍ من حديث: (كُنْ أبا خَيْثَمَة فَكانَه)، ولكنه و إنْ أجاز ذلك فإنَّه في ذات الوقت أقرَّ بأنَّه ضعيفٌ في القياس[٤].

وقـــد استشـــهد الشلوبين بالحديث النبوي وبيت شعر واحد على مسألةٍ خالفَ بها جمهورَ النحاة الذين رأوا بأنّه (قد التُزِمَ حذفُ الخبر في قولهم: لـــولا زيـــد لكـــان كـــذا، لِسَدِّ الجوابِ مَسَـــدَّه)[٥]. إلاّ أنَّ الشلوبين رأى أن الخبر لا يُحذَفُ دائماً وإنَّما اعتاد العرب حذفَه إذا دلَّ عليه دلـــيل، و إلاّ فهو لا يحذف[٦]. و استشهد لمجيء الخبر ظاهراً غيرَ مُضمر بحديث شريف، حيث قـــال مستشهداً لهذه الحالة: (من ذلك الحديث المروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو

---

[١] ابن فرحون، الديباج المذهب، ج (٢) / ص (٧٨-٨٠).

[٢] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص (٤٩).

[٣] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠٨٣).

[٤] انظر: المصدر نفسه، ص (٦٣٣-٦٣٥). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٣١) و ما بعدها.

[٥] انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـــ)،المفصل في علم العربية، تحقيق محمد الحلبي، دار الجليل، بيروت، د.ت، ص (٢٦).

[٦] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٧). انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٥١) و ما بعدها.

قولـه لعائشة رضي الله عنها: (إنَّ البيتَ لم يتمَّ على قواعدِ إبراهيم عليه السلام، ولولا قومُكِ حديثٌ عهدُهم بكفرٍ لأقمتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيم))[١].

ومن ذلك أيضاً مخالفَتُه لسيبويه (ت١٨٠هـ) والزمخشري (ت٥٣٨هـ) و جمهور النحاة في باب النداء، فقال تعليقاً على عبارة الزمخشري المتعلقة بحرف النداء: (ولا يُحْذَف عمَّا يُوصَفُ به، أي فلا يُقال: (رجلُ) ولا (هذا)، وقد شذَّ قولُهم (أَصْبِحْ ليلُ) و (افْتَدِ مَخْنوقُ)، و (أَطْرِقْ كَرَا))[٢]. حيث ردَّ الشلوبين هذا الرأي قائلاً: (في الحديث: (اشتدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجي)، وفي خبر موسى صلى الله عليه وسلم حين فرَّ الحجرُ بِثوبه، فكان يقول: (ثوبي حجرُ ثوبي حجرُ))[٣].

يُشارُ أخيراً إلى الاحترام الشديد الذي أبداه الشلوبين للحديث النبوي عند الاستشهاد به، ففي شرحه لعبارة الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في أنواع البدل، حيث قال الأخير بأنَّ من أنواع البدل (ما لا يصدر عن رَوِيَّةٍ و فَطانةٍ)[٤]، فردَّ الشلوبين قائلاً: (إذا كان المُراد به الإضراب كما ذكر سيبويه فلا يمتنع أنْ يصدر عن رَوِيَّةٍ و فطانة، و منه قوله صلى الله عليه و سلم: (إنَّ المُصلّي لَيصلّي الصلاةَ فيُكْتَبُ له نصفُها ثلثُها ربعُها خمسُها سدسُها سبعُها ثمنُها تسعُها عشرُها)، هذه كلُّها أبدال إضراب)[٥].

إلاّ أنَّ الشلوبين وإنْ كان مالكيَّ المذهب، فإنَّه لم يَنْسَقْ تماماً مع النصوص، إذ كان كغيره من نحاة الأندلس نتاج مزيجٍ من التأثيرات، فقد تعاوَرَتْه اتجاهاتٌ متباينةٌ جعلته – مع احترامه للمسموع – يحافظ على بعض المعيارية في الأحكام، فهو و إنْ لم يهاجم الحديث النبوي أو يقلِّل

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٧).
[٢] الزمخشري، المفصل، ص (٤٤).
[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠). انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١١٠) و ما بعدها.
[٤] الزمخشري، المفصل، ص (١٢١).
[٥] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤٠٠).

مـــن شأنه، إلاّ أنَّه في بعض الأحيان أشار إلى اعتباره مسموعاً لا يُقاس عليه بشكل مطلق. من ذلـــك أنَّـــه تـــابع البصـــريين في رفض توكيد النكرة، و لم يعبأ بالشاهد النبوي الذي احتج به الكوفـــيون. فبعد أنْ أورد قول الزمخشري (لا يقع (كلّ) و (أجمعون) تأكيدين للنكرات)[١] عقَّب الشلوبين مؤيِّداً و متابعاً بقوله: (و كذلك النفس و العين لا يُؤكَّد بهما النكرات)[٢]. و بذلك يخـــالف الكوفيين و يرفض شواهدَهم، و منها حديثٌ نبوي، حيث (احتج الكوفيون بقول عائشة رضـــي الله عنها (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه و سلم صام شهراً كلَّه إلاّ رمضان))[٣]. ومن هنا لجأ إلى تأويل ما جاء في شاهدِهم الشعري، و هو رَجَزٌ لحميد الأرقط :-

أَرْمي عليها و هيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ

قائلاً: (إنَّ (أجمع) تأكيد لـِ (هي) و جاء هذا كما جاء (السماء منفطرٌ به) و يُحتمل الوجهين، و يُحتمل أن يكون (أجمع) هنا في معنى مجتمع، لا في معنى التأكيد)[٤]. يُلحظ من المـــثال السابق أنَّ الشلوبين مسَّ الشاهد الشعري بالتأويل دون أنْ يجرؤ على المَساس بالحديث النبوي بتأويلٍ أو تخطئة، مما يدلُّ على دوام احترامه له، و إن عارض بعض القواعد النحوية. فهو من جهة يُثبت أنَّ ذلك الاستخدام لا يكون، و من جهة أخرى لا يُصرِّح بتخطئة الحديث.

و مـــن الأمـــثلة التـــي تشير إلى معيارية الشلوبين – التي دفعته أحياناً إلى عدم تقبل اســـتخدامات لغوية وردت في الحديث النبوي – رفضُه لرأي الكوفيين القائل بأنَّ (إنَّ) تنصب اســـمين، مستدلين بأدلة منها قوله صلى الله عليه و سلم (إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفاً) فناقش

---

[١] الزمخشري، المفصل، ص (١١٣).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٣٧٢).

[٣] المصدر نفسه، ص (٣٧٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٣٧٥). انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٣٨) و ما بعدها.

أدلتَهم واحداً تلو الآخر، هادماً حججهم[١]. أما الحديث فلجأ فيه إلى التأويل قائلاً: (و كذلك قوله صلى الله عليه و سلم (إنَّ قعر جهنم لسبعين خريفاً)، و سبعين خريفاً ظرف زمان نائب مناب عميقاً، وصار للدلالة عليه من جهة المعنى)[٢].

وأخيراً فإن الشلوبين نفسَه يؤكد ارتباط علم النحو بعلم الفقه، ففي قولهم (مَطَرَتْهم ظَهْراً أو بَطْناً) قال أبو حيَّان الأندلسي (ت٧٤٥هـ): (فالصحيح أنّ (س) سَمِعَ النصب فيما تقدم وجاء بهذا كأنَّه يقول: قد سمعت النصبَ فيما تقدَّم، وجاء بهذا كأنَّه يقول: قد سمعت النصبَ فيما ذكرته، وجاء (مَطَرَتْهم ظهراً أو بطناً) وانظر كيف هذا أيكون مما حُذِف فيه حرف الجر أو ممَّا يُنْصَب تمييزاً؟ (ع): وهذا كَفِعْل الفقهاء إذا قدَّموا أصلاً، ثم ذكروا أشياء تلحق به فيقولون انظر إلى أيّ شيءٍ يُحْمَل هذا، انتهى)[٣]. علماً بأنَّ أبا حيَّان استخدم رمز (س) ليشيرَ إلى سيبويه و رمز (ع) ليشير إلى الشلوبين.

المدرسة البصرية :

لا نجانب الحقيقة إنْ قلنا بأنَّ المدرسة البصرية كان لها بصماتٌ واضحةٌ في الدرس النحوي الأندلسي أبلغَ أثراً وأبعدَ غوراً من المدرسة الكوفية. وإنْ شاع أنَّ أهمَّ ما يميز المدرسة البصرية هو الاستقراء العام لنصوص اللغة الفصيحة على أساسٍ من الاعتماد على الكثير الشائع وطرح كلِّ شاذٍّ أو نادر[٤]. إلاّ أنّ تأثيرَ المدرسة البصرية في الأندلس لم يكنْ مَحْضاً، فقد نافَسَتْه مذاهبُ عِدَّة، جعلت النحاة المحسوبين على المدرسة البصرية متميزين بشخصية وطابع خاص،

---

[١] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٠٠-٨٠٦).

[٢] المصدر نفسه، ص (٨٠٣). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٦٢،١٣٣) .

[٣] أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي (ت٧٤٥هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن،ط(١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م، ص (٢٤٢).

[٤] انظر: أبو جناح، صاحب جعفر، "منهج ابن عصفور النحوي ت(٦٦٩هـ) من خلال شرحه لجمل الزجاجي"، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد (٩)، السنة السابعة، ١٩٧٤م، ص (٢).

بالإضـــافة إلى أنَّ الأندلسيين عُنُوا بالمدرسة البصرية في أصولها المرنة التي تقترب كثيراً من الواقع اللغوي كما نجده في كتاب سيبويه خاصة، وما كان ليعنيهم كثيراً ما استجدَّ على المدرسة البصـــرية في المشرق في القرن السابع وما سبقه من إعمالٍ للعقل والمنطق، ومبالغةٍ في صيغ تمرينية غير مستخدمة.

وأخـــيراً فإنّ أكثر النحاة الأندلسيين ولَعاً بالمذهب البصري كانوا يحتفظون بقدرٍ كافٍ من الخصوصية يميز آراءهم فتحميهم من التماهي في رجالات المذهب البصري المشرقي. فهذا ابن الطراوة و إنْ جعل الكتاب نِبْراسَه، فقد كانت له آراءٌ جريئة واعتراضات بَلَغَت صاحب الكتاب نفسَه، إذْ لمْ يدَّعِ العصمةَ لإمام النحاة، فعلى الرّغم من وجهته البصرية الواضحة إلاّ أنَّه (كان حريصاً على حرّية رأيه، وعلى معقولية القواعد النحوية)[١].

وقـــد تأثّر الأستاذ أبو علي الشلوبين بالمدرسة البصرية أيَّما تأثُّر، بل يُعدُّ بصريَّ الهوى كمـــا أشـــار بنفسه إلى ذلك في مسألة (كلا). حيث تابع البصريين في أنَّ اسم التوكيد (كلا) مفـــردةٌ. إذ قال: (هذا مذهب البصريين، و مذهب الكوفيين أنَّه مثنّى حقيقة، و دليلنا أنَّه لو كان مثـــنّى لكان في الرفع بالألف، و في النصب و الخفض بالياء)[٢]. حيث استخدم الشلوبين ضمير جماعة المتكلمين (نا) ليشير إلى نفسه ضمن جماعة البصريين. و على الرغم من أنَّها الإشارة الوحـــيدة التـــي صرَّح فيها ببصريَّته إلاّ أنَّها تُعدُّ في غاية الأهمية لوضوحها. وفي هذا السياق حسبنا التمثُّل بالأدلَّة الآتية على وضوح ذلك الأثر:

١. خطَّـــأ الشلوبين الجزولي في ادّعائه بناء الأمر من المضارع المجزوم بلام الأمر، حيث رأى الجزولي بأنَّ (الفاعل إذا كان مخاطباً في أمره وجهان، أحدهما أن يُبْنى

---

[١] ولد أباه، تاريخ النحو، ص (٢٣٣).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤١٢).

فعل الفاعل بناءً مخصوصاً بالأمر، و هو بناء (افْعَلْ) و ما هو بمعناه. والثاني أنْ تدخـــل لام الطلـــب على فعله المضارع، فيقال: لتقمْ و لتقعدْ و ما أشبه ذلك)[١]. و الجزولـــي بذلـــك قـــد (جعل بناء الأمر في ذلك – مع القول ببنائه – محذوفاً من المضـــارع)[٢]. و هـــي مسألةٌ خلافيةٌ بين المدرستين الكوفية و البصرية، فالأفعال المبنـــية علـــى ضربين (أحدهما ما اتُّفِقَ على بنائه، و هو الماضي... و الثاني ما اختُلِفَ في بنائه – و الراجح أنّه مبني – و هو فعل الأمر نحو (اضرب)، و هو مبني عند البصريين و معرب عند الكوفيين)[٣].

وقد أشـــار ابن خالويـــه لهذه المسألة كذلك، فقال في إعرابه لسورة الأعلى: ((ســـبّح) موقوفٌ لأنَّه أمر عند البصريين، و عند الكوفيين جزمٌ بلام مضمرة، و علامـــة جزمه سكون الحاء)[٤]، و يعتمد مذهب الكوفيين الذي أشار إليه ابن خالويه آنفـــاً على توجيه إعراب فعل الأمر مثل (اجلس) على أنَّ الأصل فيه (لتجلس)، حُذفـــت اللام تخفيفاً لما يلزم سياق الأمر من السرعة و الخفَّة، فصار (تجلس) ثم حُـــذف حـــرف المضـــارعة لعلّة التفريق بين المضارع و الأمر. فلمّا بُدء بساكن (جلّـــس) لزمـــت همـــزة الوصل، للتوصّل إلى نطق الساكن. و الشلوبين في هذه المسألة ذهب مذهب البصريين، حيث عقّب على عبارة الجزولي السابقة قائلاً: (هذا

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٢-٤٩٣).

[٢] المصدر نفسه، ص (٥٠٠).

[٣] ابـــن عقيل، بهاء الدين عبدالله ابن عقيل (ت٧٦٩هـــ)، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م، ج (١) / ص (٤٠-٤١).

[٤] ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـــ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية، بـــيروت، ١٩٨٧م، ص (٥٤). و انظـــر: الأنباري، كمال الدين أبو البركات، (ت٥٧٧هـــ)، أسرار العربية، تحقيق بركات هبود، ط (١)، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م، ص (٢٢٧-٢٣٠).

بـــناءً منه[١] على مذهب الكوفيين، فإنَّ الكوفيين يقولون: إنَّ بنية فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللام، ويقتضيهم ذلك أن تكون بنية فعل الأمر محذوفة، والســـكون الذي في آخره جزم، وهذا المذهب خطأ فكان ينبغي لقائل هذا ألاّ يعوّل علـــيه لخطـــئه وشُهْرة ذلك من أمره)[٢]. ثم أطنب عقبها ببيان وَجْهِ الخطأ في ذلك مســـتدلاً بالعامل قوتِه وضعفِه. فرفض أن يكون ذلك (كما قـــال الكوفيـــون، لأنَّ إضمار الجازم لا يجوز)[٣].

٢. فـــي باب الشـــرط، تطـــرَّق الشلوبين للمجـــازاة بـــِ (كيف)، فقال: (لا يُجازى بـــــِ (كيف)عند البصريين على الإطلاق، والكوفيون يجازون بها على الإطلاق، والصواب ألاّ يُجازى بها إذْ لم يَثْبُت الجزم منقولاً، ولا أَعْرِفُ للكوفيين نقلة، فالذي يسبق أنهم قاسوا وليس بموضع قياس، فإنَّه جزم بالاسم لِتَضَمُّنِه معنى أداة الشرط، وكـــيف مـــا كان فهو جزم بالاسم وليس الجزم للأسماء في الأصل، فَجَعْلُها جازمة إخـــراج لهـــا عن أصلها)[٤]. و قد علَّل ابن هشام (ت٧٦١هـــ) امتناع الجزم بكيف لمخالفـــتها أدوات الشـــرط جميعها؛ إذ تنفرد عنها بشرط هام و هو وجوب موافقة جوابها لشرطها، فقد قال في "المغني" بأنّها (تُستعمل على وجهين، أحدهما أنْ تكون شـــرطاً فتقتضـــي فعلين متفقي اللفظ و المعنى غير مجزومين، نحو (كيف تصنع أصـــنع). و لا يجـــوز (كيف تجلس أذهب) باتفاق. و لا (كيف تجلسْ أجلسْ)

---

[١] أي من الجزولي.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٥).

[٣] المصدر نفسه، ص (٥٠٠).

[٤] المصدر نفسه، ص (٥٠٥).

بالجـــزم عند البصريين إلاّ قُطْرُباً لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرَّ. و قيل يجوز مطلقاً، و إليه ذهب قطرب و الكوفيون)[1].

و قبـــل ابن هشام (ت٧٦١هـــ) أشار أبو حيان (ت٧٤٥هـــ) إلى ذلك قائلاً: (الجمهور على أنّه لا يُجزم بـِ (كيف) خلافاً للكوفيين و قُطْرُب... و إذا تَعَلَّقَت بجملتين فقالوا: تكون المجازاة من حيث المعنى لا من حيث العمل. و قَصُرَت عن أدوات الشرط لكونها لا يكون الفعلان معها إلاّ متَّفقين، نحو (كيف تجلس أجلس)، و مع الأدوات قد يكون الفعـــلان متفقين نحو (متى تجلس أجلس) و مختلفين نحو (مـــتى تجلس أركب)، و سيبويه يقول: يُجاز بكيف، و الخليل يقول: الجزاء بها مستكره)[2].

٣. احـــتجَّ الشـــلوبين على عبارة الجزولي بأنَّه يَقْبُح أنْ يضمر في الصفة المشبهة للموصـــوف ، ويضاف معمولها على مضمره ومثَّل لذلك بـــ: (مَرَرْتُ برجلٍ حســـنٍ وجهِه. فقال الشلوبين معترضاً: (وقوله[3]: (في هذه المسألة أنَّها تَقْبُح) يقتضـــي جوازَهـــا على القُبْح، فإنَّ القُبْح غيرُ الباطل، وقد صرَّح بذلك في هذا الـــباب، وليس ذلك على مذهب البصريين ولا أَذْكُرُ أنَّ أحداً من الكوفيين قبَّحه، بـــل أجازوه على الإطلاق. فالرجل في هذا القول ليس على واحدٍ من المذهبين – كعادتـــه فـــي أمثال هذا – لأنَّ مذهب البصريين البُطْلان إلاّ في الضَّرورة،

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (٢٧٠-٢٧١).

[2] أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي (ت٧٤٥هـــ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد و زميله، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م، ص (١٨٦٨).

[3] أي الجزولي.

ومذهب الكوفيين الجواز على الإطلاق، في ذكري)[١]. ثم عقَّب بعد ذلك قائلاً: (أحْسنُ من هذا: غيرُ جائزة إلاّ في الضرورة، هكذا يقول البصريون، والكوفيون يُجوِّزون ذلك)[٢].

٤. وفي سياق متابعته ودفاعه عن رجالات المدرسة البصرية نُلْفي الشلوبين مهاجماً أستاذَه ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وذلك في باب التوكيد حيث يرى أنَّ توكيد الاثنين لا يكون إلاّ باستخدام (كلاهما) ليس إلاّ، فقال: (هذا مذهب البصريين، والكوفيون يقولون: كلاهما أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان، والصواب الأول لأنَّ مثلَه لا يُقال إلاّ بعد استقراء السماع ولم يُسْمَع، فيُعلَم أنَّه قد استُغْنِيَ عنه، والمخالفون إمّا أنْ يخالفوا لاقتضاءِ القياس له أو لسماعٍ سمعوه، وكيف ما كان لمْ ينبغِ أنْ يُلْتَفَتَ إلى ما خالفوه لأجله، لأنَّه إنْ كان قياساً فالسماعُ قد عارضَه بأنْ تركوه ولم يستعملوه، والسماعُ إذا عارض القياسَ لمْ يُلْتَفَت إلى القياس. وإنْ كان سماعاً فهو – ولا بدَّ – سماعٌ قليلٌ لأنَّ البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدلَّ ذلك على قِلَّته وشذوذه إنْ كان وُجِد. والشاذ القليل لا يُعْتَدُّ به)[٣]. واستمر الشلوبين يستدلُّ وينافح عن آراء البصريين إلى أنْ قال: (وإنَّما أشبعتُ القول في هذه المسألة لأنّي رأيتُ بعضَ أصحابنا وهو ابنُ خروف لم يُلْقِ لها بالاً. ورأى أنَّ قول البصريين في ذلك لا معنى له، فقال بالمسألة بقول الكوفيين إذْ رأى أنَّه لا معنى لقول البصريين، وهيهات فالقوم أعلى ممَّا تخيَّله فيهم)[٤].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٨٦).

[٢] المصدر نفسه، ص (٨٨٧).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٩).

[٤] المصدر نفسه، ص (٦٨٠-٦٨١).

و مـــثلُ الشلوبين ذهب تلميذُه ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـــ) فقال: (الكلام في تثنـــية المؤنـــث كـــالكلام في تثنية المذكر، و لا تُستَعملُ إلاّ ثلاثةُ ألفاظ، لا يُقال: جمعـــاوان كتعاوان لما ذكرتُه في المذكر، لأنَّ جمعاء معرفةٌ ملازمٌ التعريف على حَسَـــب ما أذكرُه، و ما يُلازم التعريف لا يصحُّ تثنيتُه، و الكوفيون خالفوا في ذلك، فأجـــازوا فـــي المذكر: أجمعان أكتعان أبصعان، و في المؤنث جمعاوان كتعاوان بصـــعاوان... واحـــتجُّوا بـــالجمع. و البصريون يذهبون إلى ماذكرتُه لك، و هو الصحيح)[١]. و في هذه المسألة يقول ابن مالك (ت٦٧٢هـــ) بأنَّ توكيد المثنى بغير (كلاهمـــا) (قـــد استعمله الكوفيون ووافقهم الواحدي و أبو حاتم و ابن خروف، فيقولون: كلاهما أجمعان أكتعان... و كلتاهما جمعاوان كتعاوان)[٢].

٥. تـــابع الشلوبين البصريين في باب التنازع، حيث ذهب مذهبَهم في أنَّ العامل الثاني هو الذي يعمل في الاسم، كقولهم: (ضَرَبْتُ و ضَرَبَني زيد) على أنَّ كلمة (زيد) تـــنازع عليها الفعل (ضَرَب) كمفعولٍ له، و الفعل (ضَرَب) الثاني كفاعلٍ له. و قـــد احـــتجَّ الشـــلوبين لضرورة إعمال الثاني بأنَّ الفاعل أشدُّ لزوماً للفعل و أكثرُ التصاقاً[٣].

٦. تابع الشلوبين البصريين في أنَّ (كلا) في التوكيد اسمٌ مفرد، مخالفاً بذلك الكوفيين، و ســـارعَ يسوقُ الشواهد واحداً تلو الآخر إحقاقاً للمذهب الذي ارتضاه. إذ قال في

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٣٦٨).

[٢] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـــ)، شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ص (٥٦٠).

[٣] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير،ص(٩١١-٩١٣). والأنباري، كمال أبو البركات (ت٥٧٧هـــ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط (٤)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١م، ج (١) / ص (٨٣-٩٦).

حواشـــيه على المفصّل: ((كلا) اسم مفرد عند البصريين، و كذلك (كلتا)، و هما مُثَنَّيان عند الكوفيين.. و الدليل على أنَّه مفرد قوله تعالى (كلتا الجنتين آتت أُكُلَها) و قول الشاعر:

كلانا غنيٌّ عنْ أخيهِ حياتَهُ و نحنُ إذا متنا أَشَدُّ تغانيا

وقول جرير:

كِلا يَوْمَيْ طِوَالةَ يومَ صدٍّ و إنْ كانت زيارَتُكم لَمَاما

و قال الآخر:

فكلتاهما خرَّتْ و أسْجَدَ رأسُها

فلولا أنَّ الاسمَ مفردٌ لَمَا جاز إفراد الإخبار عنه في هذا كلِّه)[١].

وعلى كثرةِ أخْذِه بشكلٍ صريحٍ من مَنْهل المذهب البصري إلاّ أنَّه كذلك مال في كثيرٍ من الأحيان لمذهبهم دون تصريحٍ منه بذلك، ومن الأدلَّة على ذلك:

١. في كون المصدر هو الأصل الذي تُشْتَقُّ منه الصيغ فقد قال: (إنَّ المشتق هو ما يأتي من المصـــدر، مثاله: قائم وقاعد وعاقل لأنها معينة من القيام والقعود والعقل)[٢]. وكذا عرَّف المصدرَ كما ذكره الجزولي بقوله: (يعني به الاسم الذي اشْتُقَّ الفعل منه وصدر عنه)[٣]. و ما ذهب إليه الشلوبين هو رأيُ أهلِ البصرةِ في إحدى المسائل الخلافيَّة الهامّة مع أهل الكوفة، إذ قد (ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل وفَرْعٌ عليه، نحو: ضرب ضرباً و قام قياماً، و ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل مشتقٌّ من المصدر و فَرْعٌ عليه)[٤].

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصّل، ص (٣٢٣-٣٢٥).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦١٦).

[٣] المصدر نفسه، ص (٧١٤).

[٤] الأنباري، الإنصاف، ج (١) / ص (٢٣٥).

٢. في حديثه عن (ذا) اسم الإشارة، التي تُعامَلُ معاملة الاسم الموصول إنْ كانت مع (ما) الاستفهامية – قال موضحاً: (هذا مذهب البصريين أعْني أنَّ (ذا) لا تكونُ من الموصولات إلاّ إذا كانت مع (ما) الاستفهامية ... وأمّا الكوفيون فإنَّهم يجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات... فأسماءُ الإشارة في هذا كلِّه عند البصريين على أصلها)[١]. وهذه العبارة الأخيرة تعدُّ موافقةً ضمنيةً منه لرأي البصريين[٢].

٣. وفي باب الحال، قال الشلوبين: (مثالُه (ضربي زيداً قائماً) لأنَّه في تأويل (ضربي زيداً إذا كان قائماً))[٣]. وهذا تقديرُ البصريين[٤]. أمّا الكوفيون فيرَوْنَ أنَّ الحالَ نفسَها هي الخبر. و المشهور أنَّ مجيء المصادر أحوالاً يُسْمَع و يُحْفَظ و لا يُقاس عليه، فقد (أجمع الكوفيون و البصريون على أنَّه لايُستعمل من هذه المصادر إلاّ ما استعملته العرب، و لا يُقاس عليه غيرَه... و شذَّ المبرد فقال: يجوز االقياس فقيل عنه مطلقاً)[٥].

وقبل أن أنهي أشير إلى مدى تأثر الشلوبين بالمدرسة البصرية من خلال استخدامه لمعظم مصطلحاتهم، من ذلك افتتاحه أحد الأبواب بقوله: (باب الفَصْل ويسميه الكوفيون العماد)[٦]. كذلك تابع البصريين في تسمية ضمير الشأن، ومثَّل عليه بالآية الكريمة (قل هو الله أحد)[٧].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٩٧-٥٩٨).

[٢] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١١١).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٣٠).

[٤] انظر في تقدير البصريين، المبرد، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة الأهرام، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ج (٣) / ص (٣٥٠).

[٥] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٥٧٠).

[٦] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٤٥).

[٧] سورة الصمد، آية (١).

ومـــن هـــنا أشـــيرُ إلـــى أنَّ المسائل التي وافق فيها الشلوبين البصريين وفيرة، بحيث يصعب حصرُها في هذا السياق، وسيشار إليها تحت عنوان آراءِ الشلوبين واختياراته لآراءِ سالفيه[١].

وممَّا يدلُّ على تعمُّق أثر النزعة البصرية لدى الشلوبين اعتماده على التأويل أحياناً ليحفظ اطّراد القاعدة[٢]. و من أمثلة ذلك تأويله لضمير شأنٍ بعد الفاء في قوله تعالى (ومَنْ عادَ فينتقم الله منه)[٣]. لاطّراد دخول الفاء على الجملة الإسميـــة (هو ينتقم الله منه)، وقال مبـــرِّراً ذلك: (فيستقيم ذلك الاستقراء ويستتبُّ على هذا الذي ذكرناه، ويجيء على قياس كلام العرب، فإنْ لم يقـــل ذلـــك لم يجئ على قياس كلام العرب، ولاعلى ما استقام على الاستقراء واستتبَّ، فلذلك ادَّعـــى النحويون في ذلك ما ادَّعَوه من إضمار المبتدأ على ما ذكرناه من تنويعه. فاعرف هذا كلَّه واقْدِرْه قَدْرَه، فإنَّك لستَ واجده في غير هذا الموضع إلاّ قليلاً)[٤].

المدرسة الكوفية :

علـــى الـــرَّغم من دفاع الشلوبين عن كثيرٍ من آراء البصريين إلاّ أنَّه لا يعدَم مواقف تســـجِّل له، حيث اعترف – بموضوعية – برجحان بعض الآراء الكوفية، وعلى الرغم من قلَّة عـــدد تلك المسائل التي اتَّبع فيها منحى الكوفية إلاَّ أنَّها من الأهمية بمكان بحيث تعكس – بقوة فائقة – مدى تحرُّر الشلوبين من قيود المدرسة البصرية ومحدِّداتها، إذْ عُدَّت تلك المسائل أبرزَ ما ميَّز المدرسةَ الكوفيةَ عن مثيلتها البصرية، ومن هذه المسائل:

---

[١] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص(٢١٥) و ما بعدها.

[٢] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث:ص(١٦٦)

[٣] سورة النساء، آية (٩٥).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٢٩).

١. موافقة الشلوبين الكوفيين في جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة، واستشهد لهم بآيةٍ قرآنيةٍ وحديثٍ وخبرٍ وشاهدٍ شعري[١]. ثم عقَّب معلِّقاً: (هذا يبيِّن فسادَ قولِ من يقول: إنَّ حرف النداء لا يُحْذَف من المبهم)[٢]. على الرغم من أن سيبويه قال بهذا الرأي الذي رفضه الشلوبين.

٢. أجاز الشلوبين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف[٣] مخالفاً بذلك جمهور البصريين، مؤيِّداً ما ذهب إليه عامَّة الكوفيين.

٣. أجاز الشلوبين العطف على المضمر المجرور بدون قيد[٤]، وقال: (مذهب الكوفيين جوازه، وهو الصحيح)[٥].

٤. رجَّح الشلوبين رأي الكوفيين دون أنْ يذكرهم بشكل صريح. ففي مسألة المضمر الذي يفسِّره ما بعدَه جوَّز فيه الوجهين: أنْ يُثَنَّى ويُجْمَع أو لا يُثَنَّى أو يُجْمع، وعلَّق الشلوبين قائلاً: (ويريد أنَّ ذلك المُضْمَر يجوز فيه الوجهان لكنَّ أشهرهما والأفْصح إفرادُه)[٦]. ومذهب الكوفيين يعتمد على السماع، أمَّا البصريون فلا يُجوِّزون ذلك بل يمنعونه.

هذا وسنبحث هذه الأمثلة بتوسع في مواقعها من هذا البحث، بالإضافة إلى ما سبق فإنَّ الشلوبين تأثَّرَ بالمدرسة الكوفية من حيث المصطلحات، فقد استخدم في بعض المسائل مصطلح

---

[١] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠).

[٢] المصدر نفسه، ص (١٤١). وانظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١١٠،١٣٠).

[٣] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١١٣) و ما بعدها.

[٤] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١١٩).

[٥] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤١٤).

[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٢٣).

(التفسير) الذي يقابل في المذهب البصري (التمييز)، علماً بأن مصطلح (التفسير) لا يعدُّ مصطلحاً كوفياً مَحْضاً، فقد استخدمه البصريون الأوائل، بدليل أنَّ سيبويه سبق الكوفيين في استخدامه[١]، أمّا الكوفيون فقد أكثروا من استخدامه فظُنَّ أنَّه مصطلح كوفي محض[٢]، وقد كان الشلوبين – كما سَبَقَت الإشارة إليه – حريصاً على ورود مَنْهل المدرسة البصرية في منابعها، فلا غرابة إذن أنْ يستخدمها الشلوبين. ففي باب (نِعْمَ) و (بِئْسَ) قال: (والتفسير واجب إنْ أُضْمِر الفاعل، نحو: نعم رجلاً زيد، إلاّ فيما شذَّ)[٣]. وكرَّره في باب (حبَّذا)، فقد قال: (وما انتصب بعده من نكرةٍ فتفسيرٌ للمبهم نحو: (حبَّذا رجلاً زيد ، و حبَّ راكباًعمرو))[٤]. كذا استخدم الشلوبين مصطلح (الخفض). ففي شرحه للحالات التي تأتي عليها (أنْ) أورد أنَّها تأتي زائدة، و استشهد على ذلك بالشاهد:

كأنْ ظَبْيَةٍ تَعطُو إلى وارِقِ السَّلَمِ

في مَنْ خَفَضَ (ظبية))[٥]. كما أسمى باب الحروف التي يُجَرُّ بها حروف الخفض[٦]. إضافةً إلى تعبيره عن المُضْمر بالمُكنَّى، و هو مصطلحُ ارتبط بالمدرسة الكوفية و في ذلك يقول السيوطي (ت٩١١هـ): (هذا مبحث المضمر، و التعبير به و بالضمير للبصريين، و الكوفيون

---

[١] انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، دار القلم، ١٩٦٦م، ج (٢) / ص (١٧٣).

[٢] انظر: عساف، عبد الناصر اسماعيل، جهود ابن عطية الأندلسي النحوية و الصرفية، رسالة دكتوراةغير منشورة، كلية الآداب، جامعة دمشق، ١٩٩٦م، ص (٧٥٩).

[٣] الشلوبين، التوطئة، ص (٢٧٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٢٧٤).

[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٩٩).

[٦] انظر: المصدر نفسه، ص (٨١٥).

يقولون الكناية و المكنَّى...)[١].

وعلى الرغم من متابعة الشلوبين لبعض آراء المدرسة الكوفية إلاّ أنَّ ذلك لم يعصمها من مناقشـــة الشـــلوبين لآرائهم ومهاجمته لِما لمْ يَسْتَسِغْهُ من أحكامِهم. ففي بناء فعل الأمر رفض الشـــلوبين حجَّة الكوفيين في أخذ الأمر من المضارع كما رأى الكوفيون فقال: (لم يُجْعَل بناء الأمر نحو اضرب واقتل محذوفاً من بناء المضارع المجزوم بلام الأمر على إعرابه الذي كان كما كان قبل الحذف، كما قال الكوفيون لأنَّ إضمار الجازم لا يجوز)[٢].

الشيوخ المباشرون :

ســـبق وأنْ أشـــرنا إلى استقرار الشلوبين في موطنه، ممَّا قَصَرَ مشيختَه المباشرة على علمـــاء المغـــرب الإســـلامي، وعلى الرغم من ضخامة عدد العلماء الذين تتلمذ عليهم، إلاّ أنَّ مصادر التأثير في المذهب النحوي لديه كانت محصورةً إلى حدٍ كبير، يُعَدُّ من أهمِّها:

١. السهيلي (ت٥٨١هـــ):

لـــمْ يقتصر عِلْم السهيلي على فنٍ واحد، إذْ ساهم بجهودِه في النحو واللغة والتفسير والفقه والأخبار والأنساب. وأشارت مصنَّفاتُه بوضوحٍ إلى هذا الامتزاج الثقافي، وليس أدلَّ على هذه الـــثقافة من تصنيفه في شرح السيرة النبوية كتابَه "الروض الأنِف"، وفي مُبْهَمات الدلالات في

---

[١] السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـــ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالسلام هارون و زميله، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م، ج (١) / ص (١٩٤).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٩-٥٠٠).

القــرآن الكــريم "الــتعريف و الإعلام"، أمّا "الفرائض" فهو كتابٌ خصَّصه في شرح المواريث لمستحقيها. وقد كان السهيلي من النحاة الذين ألحُوا على التعليل والتأويل متأثراً بثقافته الفقهية[١].

والسهيلي تلميذاً لابن الطراوة (ت٥٢٨هــ) – الذي بثَّ فيه حرِّية التفكير والاجتهاد – لم يــتوانَ عن إثارة المآخذ على أعلام النحو كسيبويه (ت١٨٠هــ) والفارسي (ت٣٧٧هــ)، كما عمــد إلــى مخالفــة ابن خروف (ت٦٠٩هــ). ومن أبرز ما ميَّز السهيلي تفكيرُه في المباني اللغويــة، وتعَمُّقُــه في تحليل دَلالات التعبير اللغوي، ممَّا جعله يَخلُص إلى نتائج فكريَّة مُضيئة تتعلَّق في غالبها بالإعجاز القرآني.

وقد حَظِيَ السهيلي بإجلال الشلوبين وتقديره الواضحين، إذ كان يُصَدِّر كلامَه عنه غالباً بقولــه (شيخنا الأستاذ أبو زيد السهيلي)[٢]. وبما أنَّ الشلوبين ينتمي إلى مدرسة السهيلي، فإنَّ تفكيرَه في المباني اللغوية أدَّى به إلى إبراز بعض الخصائص اللغوية التي لم تحظ بعظيم اهتمام الكتابــات النحوية السابقة[٣]. من ذلك تفسيرُه لتسمية حروف الجر، فقد قــال في بــاب الحرف: (سُمِّيَ هذا الحرفُ حرفَ الجرِّ لأنَّه كأنَّه كلٌّ واحدةٍ من الكلمتين لا تُضاف إلى الأخرى، فجرَّها حــرفُ الجرِّ إليها، وضمَّها معها في كلامٍ واحدٍ. ولولاه لم ينجرّ إليها ولم ينضمّ معها في كلامٍ واحدٍ)[٤].

ومــن تبصُّــرِه بالمباني اللغوية حديثُه عن (أو) و (إمّا) اللتين تُستخدمان في الجملة الطَّلَبيَّة للتخيير والإباحة، ففسَّر قائلاً: (يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعَيْن في الأصل، إلاّ

---

[١] انظــر: هاشــم، نضال محمد هاشم، السهيلي ومنهجه في النحو واللغة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٤م، ص (١٤٦-١٥١).

[٢] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٦٢) و غيرها.

[٣] انظر: ولد أباه، تاريخ النحو، ص (٢٩٩).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٢٢).

أنَّك تُطْلِق له أنْ يأخذَ ما شاء منهما، ومن أجْلِ أنَّه لا يأخذ إلاّ خيرَهما عندَه اشْتُقَّ لها تفعيل من الخير، فلذلك قيل فيها تخيير)[١].

وقد تابع الشلوبين السهيلي في مواضع كثيرة، منها ما أورده في باب العطف حيث قال: (لا يُـرْبط بين الاسم والفعل أيْ لا يُعْطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلاّ أنْ يكون أحدُهما في تأويل الآخر)[٢]، واتَّخذ شاهده في ذلك قوله تعالى (صافّاتٍ و يَقْبِضْنَ)[٣]، و أوّلها على أنَّهـا قابضات. وقد سَبَقه السهيلي حيث قال: (وقد جاء عطف الفعل على الاسم إذا كان الاسم فـي معنى الفعل نحو قوله تعالى (صافّاتٍ و يَقْبِضْنَ)، ونحو (وجيهاً في الدنيا والآخرةِ ومِنَ المُقرَّبيـن ويُكلِّـم الناسَ)[٤]، لأنَّ الاسم المعطوف عليه حاملٌ للضمير، فصار بمنزلة الفعل مع الاسم)[٥].

وتا بع الشلوبين السهيلي في تفسير اختصاص حروف المضارعة بما آلت إليه، حيث قال الشـلوبين: (وتمَّم شيخُنا الأستاذ أبو زيد السهيلي هذا القول بأنْ قال: اختصَّ المتكلِّم عن نفسه وحده بالهمزة، لأنَّهم كأنَّهم جعلوها مُقتطَعة من (أنا)، وهي للمتكلِّم عن نفسه وحده، واختصَّت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره، لأنَّهم جعلوها كأنَّها مقتطعة من (نحن)، وهي للمتكلم عنه وعن غيره ...)[٦].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٢).

[٢] المصدر نفسه، ص (٤٧١).

[٣] سورة الملك، آية (١٩).

[٤] سورة آل عمران، آية (٤٥-٤٦)

[٥] السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله (٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا،ط(٢)، دار الرياض للنشر و التوزيع، ص (٣١٨-٣١٩).

[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٦٢-٤٦٣).

٢. الجزولي (ت٦٠٧هـ):

شيخ الشلوبين الذي التقاه في الرِّحلة العلمية الوحيدة التي قام بها في حياته إلى المغرب، والـذي نُسِـبَت إليه المقدمة المسماة بالقانون[١]. وقد كانت هذه المقدمة من أكثر ما أثار الشلوبين فـبالغ في إجلال قدرها، حيث شرحها ثلاثة شروح بدأها بشرح المقدمة الجزولية الصغير، تلاه بالتوطئة وأخيراً استدرك ما فاته وعدّل في شرح المقدمة الجزولية الكبير، بالإضافة إلى وضعه لأمثلة الجزولية.

وقد كان كثيراً ما يوجِّه عبارات أستاذه الجزولي التوجيهات التي تجعلُها مقبولةً واضحةً إنْ كان فيها ما يثير أو ما يَلْبِس على المتتبِّع. وكان يعتذر عن شيخه ويقدِّم المسوِّغات لعباراته وأحكامه، وإنْ كان هذا لم يمنعْه أحياناً من المعارضة والميل لآراء أخرى، بل تجرَّأ أحياناً على الـتلفُّظ بمـا يقسو ويؤلم. فقد ناقش الجزولي في باب (الفرق بين إنَّ و أنَّ) مناقشةً استغرقت صـفحتين، لـم يتورع عن الإساءة فيها. أقتطع منها بعض الجمل للإيضاح، فبعد إيراده لعبارة الجزولـي – التـي عمـد فيها إلى اختصار ما قاله الفارسي – قال الشلوبين: (هذا أيضاً ليس بشـيء، لأنـه قـد يُكسَـر بعـد لام الابتداء... فإنْ قال اختصرته[٢]، قيل: لا، ولكن اختسرته، والاختصار السيئ المُخِلّ لا معنى له)[٣]

٣. ابن ملكون (ت٥٨١هـ):

شيخ الشلوبين الذي لازمه وقدّره سواءً استصوب رأيه أم رفضه. و للاستدلال على ذلك نورد ما يلي: تابع الشلوبين توجيه أستاذه في (أعجبتني الجارية حسنها)، حيث تابعه في توجيه

---

[١] أكـد الشـلوبين أن المقدمة لم يضعها الجزولي نفسه وإنما نسبت إليه انظر تفصيل ذلك في: الشلوبين، الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص (٢). والشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٩١).

[٢] أي اختصر الكلام الذي وضعه الفارسي بضوابطه.

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨١١-٨١٢).

ما ورد في المقولة، فقد أورد أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في تذكرته رأي ابن ملكون بأنَّه (لم يُسْنِد في المقولة السابقة الإعجاب إلى الجارية لأنها جارية، لأنَّ ذلك يوجب أنْ يكون كلُّ ما يقع عليه هذا الاسم داخلاً في هذا الخبر، ولم يُرِد ذلك، وإنَّما أعجبه خاصَّة من خواصِّها، إمّا حسنها، أو ظرفها، أو أدبها، وما أشبه ذلك مما تريد منها... (ع): وهذا المعنى الذي أفصحنا عنه هو المعنى الذي أشار إليه شيخنا أبو إسحق بن ملكون حيث قال: بدل الاشتمال مما لم يفصح النحويون عنه كل الإفصاح، ولا أوضحوا حقيقته كل الإيضاح)[١]. علماً بأنَّ (ع) ترمز للشلوبين، كما أشار إلى ذلك صاحب النص السابق أبو حيان الأندلسي.

أمّا المتميز في موقف الشلوبين تجاه ابن ملكون فهو أنه على الرغم من رفضه لعددٍ من آرائه إلاّ أنَّه ظلَّ محتفظاً لشيخه ابن ملكون بهالةٍ من الاحترام والإجلال، ومن ذلك قوله في باب التصغير (زيادة المد يقتضي أنَّه إنْ كان الخماسي فيه حرفُ لِين زائد، نحو (كَنَهوَر)، يُحذف ويُرَدُّ إلى أربعة، ولا يقول بذلك محققو النحويين سيبويه ولا الفارسي ومن تابعهما، إنما يقولون: (كنيهير) دون حذف، ولا أعلم أحداً قال بحذفه إلاّ ابن ملكون شيخنا)[٢].

٤. ابن مضاء (ت٥٩٢هـ):

الفقيه الظاهري الذي تصدَّر لرفض فكرة العامل النحوي، و قد أخذ مثل الشلوبين عن السهيلي (ت٥٨١هـ) و نعته بقوله (صاحبنا) علماً بأنَّ السهيلي قد أخذ عن ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ)، (وقد تكون هذه العلاقة ذات أثرٍ كبير في تفكير ابن مضاء النحوي، و ما جاء به من جديد في هذا الميدان)[٣].

---

[١] أبو حيّان، تذكرة النحاة، ص (١٨٧).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٩٢).

[٣] السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي و جهوده النحوية، ط (١)، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م، ص (٤٦).

و لـــم يصرِّح الشلوبين باسم ابن مضاء في أيٍّ من مصنفاته التي بين يديّ، في نوعٍ من الإهمـــال المقصود للمنحى الذي ارتضاه ابن مضاء، بالإضافة إلى أنَّ ما في مصنفات الشلوبين من آراء يدلُّ بوضوح على عدم تأثر الشلوبين بما نثره ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة". مـــن ذلك أنْ اعترف الشلوبين بفكرة الاشتغال – وهي الفكرة التي عمل ابن مضاء جاهداً على إنكارهـــا – فقـــد خصَّـــص باباً منفرداً عنونه بـــ (باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره). بالإضـــافة إلـــى تجذُّر فكرة العامل[١] عند الشلوبين، بشكلٍ ينفي أي تأثير لابن مضاء في تفكير الشـــلوبين الـــنحوي. و مـــن هنا يتأكّد لنا أنَّ فكرَ ابن مضاء اللغوي (و منهجَه في الدراسات النحوية لم يلقَ من تلاميذه قبولاً كبيراً أو تجاوباً كافياً، ذلك أنَّهم لم ينشروه فيما ألَّفوه من كتب، كما أنَّهم لم يدعوا إلى الأخذ به)[٢].

الشيوخ غير المباشرين :

أولاً: في المشرق:

١. سيبويه (ت١٨٠هـــ):

مـــن أكثر المصادر التي اعتمد عليها، إذْ أكْثَر من النَّقْل عنه في جميع مصنفاته بطريقةٍ مُلْفتة، ففي شرح المفصل والذي يُعَدُّ مصنَّفاً محدوداً نَقَل عنه ما يزيدُ عن مائتين وثمانين مرة. فقد كان شديدَ الحرص في مصنفاته على الورود من مَنْهل صاحب "الكتاب"، والرجوع إلى رأيه فـــي المســـائل الـــنحوية التي يتعرَّض لها، ثم يشير عَقْبَ كل وِرْد – صراحةً – بنسبةِ الآراء لسيبويه.

---

[١] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٩٠) و ما بعدها.

[٢] السرطاوي، ابن مضاء القرطبي، ص (٤٧-٤٨).

وقــد عثرت على نصٍّ فريدٍ يتضمَّن اعترافاً صريحاً من الشلوبين باتِّخاذ سيبويه قدوةً له عن طول رويَّة وقصد، ففي مسألة بناء كلمتي (قرقــار وعرعــار) أورد أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هــ) في كتابه "التذكــرة[١]" رأي المبــرد (ت٢٨٥هــ)، ثم رأي سيبــويه، و ختم قائلاً: (حكى الأستاذ[٢] عن أبي علي الشلوبين أنّه قال: هذه المسألة كانت سببَ التزامي لكتاب سيبويهِ وتَــركِ ما عداه من كتب النحو)[٣]. وفي الغالب عمل على تعضيد الآراء التي ذهب إليها سيبويه بعرضٍ وافٍ للحجج والبراهين. و من الأمثلة على ذلك ذهابه مذهب سيبويه في عامل النصب في الاسم المنادى، فبعد مناقشةٍ طويلةٍ لناصب المنادى آزر الشلوبين رأي سيبويه القائل أنَّه فعل مضمر بعد (يا) النداء، وليست الياء هي الناصبة، وختم ذلك بالثنــاء على رأي سيبويه قائلاً: (فالقول به هو الذي لا ينبغي أن يعتمد سواه ولذلك اعتمده الإمام رحمه الله)[٤].

---

[١] على ما لكتاب "تذكرة النحاة" لأبي حيان الأندلسي من أهمية جليلة – حيث ضمَّ بين دمتيه نقولاً من كتبٍ كثيرة ضــلّت طريقها إلينا – وعلى ما لمحقِّقه عفيف عبد الرحمن من جلال العلماء و رفعتهم إلاّ أنه لم يعنَ في هذه الطبعة من الكتاب بفكّ الغموض فيه و الناشئ عن:

١. افتقار أغلب مسائل المتن إلى الترابط المنطقي. مما جعل عباراته في كثير منها غامضة مشكلة، بحيث تعوق استبانة الآراء النحوية المتباينة و دقة نسبتها لقائليها، خاصة أنه لا يشير بوضوح إلى بدء نقولاته عن العلماء و انتهائها، والأمثلة عليه أكثر من أن تحصى. انظر ص (٦١٤).

٢. اعــتماد المؤلــف على الرموز للدلالة على علماء اللغة و النحو الذين عرض لهم، لكنه استخدم للشلوبين ثلاثة رموز هي (ع ، ش) بالإضافة إلى أنه أحياناً استخدم لفظ (الأستاذ) مجرداً ليدل على الشلوبين. انظر مقدمة التحقيق، الرموز المستخدمة و دلالتها، ص (٣٧).

[٢] أساتذة أبي حيان هم تلاميذ الشلوبين، و قد يكون المقصود بالأستاذ هنا: ابن مالك (ت٦٧٢هــ)، أو ابن الضائع (ت٦٨٠هــ).

[٣] أبو حيان الأندلسي، تذكرة النحاة، ص (١٠٨).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٨٤).

وكذلك تابع الشلوبين سيبويه في أنَّ أسماء الأجناس التي تقع على القليل والكثير من جنسها نحو التمر والزيت، وما أشبهها لا تُثَنَّى ولا تُجْمع و (ما ثُنِّيَ من هذا إذا اختلفت الأنواع، أو جُمِعَ كان تثنيته وجمعه ليس بالقياس ولذلك لم يطرده سيبويه)[١].

كما دافع الشلوبين عن سيبويه وآزره، وذلك في معارضته لأستاذه الخليل (ت١٧٥هـ)، حيث ناقش وأطال مفترضاً حججاً للخليل واقترح ردوداً عليها مقويًّاً بذلك موقف سيبويه[٢].

إضافة إلى أنَّه كانت له انفصالات[٣] آزر بها سيبويه، ففي باب الأسماء الستَّة التي قال بها الجزولي (ت٦٠٧هـ) متابعاً الزجاجي (ت٣٣٨هـ)، عارض الشلوبين الجزولي باستخدامه الأسماء الستة، مشيراً إلى أنَّ سيبويه يظنُّ أنَّ لَحَاق الاسم السادس بهذه الخمسة لغةٌ لبعض القبائل، والقوانين لا تُبْنى على القليل والعارض وإنَّما على الأشهر (فلا ينبغي أنْ يُستَدْرك عليه لأنَّ بناءهم إنَّما هو على الأشهر)[٤]. وكثيراً ما انتصر لسيبويه وآرائِه ضدَّ خصومه، فقد انتصر لسيبويه على المبرد في مناقشة طويلة افترض فيها حججاً لكلا الطرفين مختتماً ذلك بقوله: (فضَعُفَ بذلك قول المبرد جداً، وقَوِيَ قول سيبويه جداً)[٥].

كما دافع الشلوبين عن سيبويه بحيث ردَّ الاعتراض على كلام سيبويه بانفصالين. وقد استخدم ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) انفصالات الشلوبين، قال ابن أبي الربيع في مسألة (أمَّا زيداً فسُقياً له): (ذهب سيبويه في هذه المسألة إلى أنَّ (زيداً) منصوبٌ بإضمار فعلٍ، وأنَّ (له) متعلقٌ بمحذوف تقديره: له أدعو، فاعتُرِضَ فقيل: إذا جعل (له) متعلقاً بمحذوف فما الذي يمنع من عمل (سُقي) في (زيد). فقد تكلَّف الإضمار في هذا الباب الخارج عن

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٠١).

[٢] انظر: المصدر نفسه، ص (٤٧٣-٤٧٥).

[٣] الانفصال يقصد به عدم حجية الاعتراض.

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٤٤).

[٥] المصدر نفسه، ص (٥٠٩).

القياس مع قدرته على أنْ ينصب زيداً بـــ (سُقي)، فانفصل الناس عن هذا بوجهين)[١]. ثمَّ ذكر ابـــن أبـــي الربيع الإشبيلي الانفصالين بإطنابٍ، ثم ختمهما بقوله: (وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا الموضع)[٢].

بالإضـــافة إلـــى كلِّ ذلك فقد كان الشلوبين شديدَ التأثُّر بسيبويه، لدرجة أنَّه استخدم أمثلتَه نفســـها. والأمـــثلة علـــى متابعة الشلوبين لآراء سيبويه ضخمةٌ، بحيث يصعب تثبيتها في هذا السياق، سنذكرها – ما أمكن – في مَوَاضِعها في هذا البحث[٣].

وبرغم التزام الشلوبين بنهج سيبويه ومتابعته آراءه إلاّ أنَّ موضوعية الشلوبين – كأستاذٍ نحويٍ نال مكانة مرموقة في عصره – أَبَتْ عليه أنْ يدَّعي العصمةَ لإمام النحو، فصوَّب بعض الآراء، وخطَّأ أخرى.

فقـــد خالف الشلوبين سيبويه في عددٍ من المسائل. ففي قولهم: (عمرُ لقيتُه وزيد كلَّمتُه) فقـــد أجـــاز ســـيبويه رفع زيد ونصبه، أمّا الشلوبين فاعتبر أنَّه لا يجوز رفع زيد، وأنَّ سيبويه والفارسي غلطا فيه[٤].

كذلـــك خـــالف الشـــلوبين سيبويه (ت١٨٠هـــ) في التعليق في الأفعال التي تأخذ ثلاثة مفاعيل. قال ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـــ): (والظاهر من كلام سيبويه أنَّ التعليق يكون في هذه

---

[١] ابن أبي الربيع، عبيدالله بن محمد بن عبيدالله الإشبيلي (ت٦٨٨هـــ)، البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م، ص (٦٢٦–٦٢٧).

[٢] المصدر نفسه، ص (٦٢٦–٦٢٧).

[٣] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (٢١٥) و ما بعدها.

[٤] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٧٠–١٧١)، والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـــ)، شـــرح كتـــاب سيبـــويه، تحقيق رمضان عبدالتواب، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م، ج (١) / ص (٩٨).

الأفعـــال، وأكـــثر النحويين أنَّها لا تُعَلَّق، وإلى هذا كان الأستاذ أبو علي يذهب. والأمر عندي قريبٌ في التعليق، والأَحْوَط ألاّ يقع التعليق إلاّ بالسَّماع)[١].

كمـــا وَصَمَ الشلوبين مذهب سيبويه بالتَكَهُّن حينما جعل الميم في (اللهمّ) بدلاً من (يا) فقـــد اعترض الشلوبين على ادعاء الزمخشري (ت٥٣٨هـــ)، حيث قال: (الفراء لا يجعل الميم فـــي (اللهـــمّ) بدلاً من حرف النداء، ولكنَّها عنده مأخوذةٌ من فعل، وأصلُه (يا الله أُمَّنَا) أي اقصدنا بالإجابة، فحُذِفَت الهمزة. وهذا تَكَهُّن، وكذلك مذهب سيبويه تَكَهُّن أيضاً)[٢].

٢. أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـــ):

نقـــل ابـــن خلكـــان عن أصحاب الشلوبين ومريديه قولهم: (ما يَتَقاصَرُ الشيخ أبو علي الشلوبيني عن الشيخ أبي علي الفارسي)[٣].

ويبدو أنَّ التشابه بين هذين العَلَمين لم يكن في ما يتعلَّق بمنحى النحو لدى كلٍّ منهما فقط، وإنَّما طال كذلك الصِّفاتِ الشخصية، فأبو علي الفارسي عُرِفَ بتفاخره على معاصريه (وصلته معهـــم لـــم تكـــن صلة مودة وتعاون، ذلك أن اعتزازه بعلمه ومكانته عند السلاطين والوجهاء، جعلـــته ينظر إلى زملائه بنوعٍ من الاستعلاء)[٤]، كذلك كان الشلوبين شديدَ الاعتداد بنفسه؛ فقد أثنى على شرحه مرات عديدة، منها ما قاله بعد إطناب الشرح في أسماء الأفعال مطالباً كلَّ من يـــتلقَّى كلامـــــه بقولـــه: (فاشْدُد عليه يَدَك، فإنَّك لا تجده مشروحاً في غير هذا الموضع في علمي)[٥]، كذلك نلحظ ذلك في قوله عقب شرح ضمير الشأن: (فاعْرِفْ هذا و اقْدِرْه قَدْره، فإنَّك

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٤٥٥-٤٥٦).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٢). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٤٨).

[٣] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج (٣) / ص (٤٥١).

[٤] ولد أباه، تاريخ النحو، ص (١٨٥).

[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٤٦).

لستَ واجدَه في غير هذا الموضع إلاّ قليلاً)[١]. بالإضافة إلى هذه السِّمة فقد شابه الشلوبين الفارسي في ميوله؛ فقد كان الفارسي ذا ميولٍ بصريةٍ واضحةٍ، وفي ذات الوقت امتلك اجتهاده في المذهب البصري دون أنْ يُفْرِطَ لحدِّ الخروج عن المنهج البصري العام، بل ظلَّ مُنافِحاً عن آراءِ المدرسة البصرية الأصولية[٢]. وقد تأثَّر الشلوبين ببعض آراء الفارسي، وفي معظم الأحيان لم يكن يُصرح باسمه. ورغم قِلَّة المواضع التي استشهد فيها بآراء الفارسي إلاَّ أنَّه ظلَّ يعظِّم من شأنه ويجعله في مرتبة سيبويه.

كثيراً ما صرَّح الشلوبين باسم أبي علي الفارسي في المسائل النحوية، ومنه ما أورده في باب الحال، حيث انتقد الجزولي (ت٦٠٧هـ) في اعتباره أنَّ المختار في قولهم (جاء زيدٌ يدُه على رأسِه) لزوم مجيء واو الحال لربط الحال – وهو الجملة الاسمية- بعاملها، وقال: (فهذا كلامٌ صحيحٌ لارتباط الحال بصاحبها، فلا أدري لأيِّ شيءٍ يُكْرَه حتى يُخْتار أنْ يكون بالواو، و الحال فيه قد جاءت على ما ينبغي)[٣]، أي أنَّ الضمير الرابط متوفِّرٌ و هو الهاء في (يده). وعَدَّ ما ذهب إليه الجزولي نَقْلاً عن "المفصل"، حيث قال الشلوبين: (إنَّما نَقَل هذا من الزمخشري في مفصله، فإنَّه – أعني الزمخشري – زعم أنَّ الاختيار في هذا النوع أنْ يأتي بالواو، حتَّى إنَّه قال: وقولهم (جاء زيدٌ عليه جُبَّة وَشْي) إنَّما هو على تقدير (مستقرَّةٌ عليه جُبَّة وشي))[٤]. و في هذا التقدير (مستقرة) احتمالان كما يرى الشلوبين، الأول أنْ تغدو الجملة بها اسمية (جاء زيد مستقرةٌ عليه جبةُ وشي) و بذلك تغدو هذه الجملة الاسمية حالاً من (زيد)، وجملة الحال هذه مرتبطة بصاحبها بضمير وهو (الهاء) في عليه. حيث قال: (فلذلك

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٢٩).

[٢] ولد أباه، تاريخ النحو، ص (١٨٥). و انظر: شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ، ص (٦٧٧).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٣٦).

[٤] المصدر نفسه، ص (٧٣٧).

عَدَلَ إلى التقدير الذي قدّره به حتى يخرج على أنْ تكون الحال هنا جملةً لا (واو) فيها، وليس ذلك ضعيفاً كما يظهر من كلامه لما بيَّناه من أنَّ الحال مرتبطة بصاحبها)[١]. أما الاحتمال الثاني فهو أنْ تغدو الجملة (عليه جبة وشي) فعلية، و ذلك بأنَّ الجار والمجرور ينوبان عن اسم الفاعل (مستقرة)، وهذا بدوره يعمل عمل فعله، فيرفع فاعله. و هذا مذهب الفارسي حيث قال: (جاز أن يُرفع بالظرف في نحو (في الدارِ زيدٌ)، مع أنَّه لم يُجْرِ صفة على موصوف، وجب إذا جُرَّت معه صفة أنْ يجب الرفع بها، لأنَّها إذا جرت صفة كانت أذهب في باب الفعل، و أقعد فيه منها إذا لم تُجَرَّ صفة، لأنَّ الصفة تؤكِّد معنى الفعليَّة و تحقِّق الشبه)[٢]، لذا قال الشلوبين مشيراً إلى الصلة بين عبارة الزمخشري و رأي الفارسي: (يُمكن أن يكون قصد الزمخشري هنا إلى أمرٍ آخر، و هو أنَّ أبا علي الفارسي مذهبه في المجرور و الظرف إذا اعتُمِد واحدٌ منهما أنْ يرتفع ما بعدَه به رفع الفاعل بفعله، فكان الزمخشري مذهبُه مذهبَ الفارسي، فيقول (و قولهم: جاء زيد عليه جبة وشي، ليس من الابتداء)[٣]. ثم أنْهى مُثنياً على الزمخشري لاختياره مذهبَ الفارسي هذا: (فإنْ كان الزمخشري قد ذهب إلى هذا[٤] فما أساء، و لقد أحسن ما شاء)[٥].

وفي باب حرف الجر ردَّ الشلوبين رأيَ الوَقشي (ت٤٨٩هـ)، وقال بقول الفارسي وأبي بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) و ذلك في مسألة (رُبَّ)، بحيث يلزم في معمولها الظاهر النعت. فمعمول (رُبَّ) في قولهم (رُبَّ رجلٍ يفهم) بحيث تُعَدُّ (رجل) معمول (رُبَّ) و قد لزمته

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٣٧).

[٢] الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر، ط (١)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٥م، ج (١) / ص (٥١١).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٣٨).

[٤] يقصد مذهب الفارسي.

[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٣٨). وانظر تفصيل ذلك في هذا البحث: ص (١٦٧).

صـــفة، بحيث يُوجَّه إعراب (يفهم) على أنَّها صفة لـــ (رجل)، و هو مذهب الفارسي و ابن الســـراج، و قـــد ذهب إليه كذلك الشلوبين. في حين يرى الوقشي (ت٤٨٩هـــ) أنَّ (يفهم) هو العامـــل، و أنَّ (رُبَّ رجلٍ) هو المعمول، و في ذلك إعمالٌ للفعل المُسْنَد للضمير المستتر في (يفهم) في الظاهر و هو كلمة (رجل). مما دفع الشلوبين إلى تَخْطِئته، معلِّلاً رفضه لِلوَقشي وتأيـــيدَه للفارسي قائلاً: (فإنْ قال قائل فيه إنَّه عاملٌ في رُبَّ أخطأ ولا بد، لأنَّه يأتي منه تَعْدِية فعل المضمر إلى ظاهره، وذلك لا يجوز. وهذا الذي رَدَدْناه وخطَّأناه هو الذي قال به الوقشـــي رادًّا على الفارســـي وأبي بكر في قولهما إنَّه لا بدَّ لمعمول رُبَّ إذا كان ظاهراً من صفة، وقد تبيَّن فساده فانبغى أنْ يكون القولُ قولَ الفارسي وأبي بكر، لا قول الوقشي)[١].

وكثـــيراً ما تابع الشلوبين آراء الفارسي دون تصريحٍ باسمه، ففي باب الضمير المتصل اســـتَغْلَق عليه كلام الجزولي فعمد إلى إعرابه لِيُفْتَح له شرحُه. فبعد شرحه للحالات التي يأتي عليها الضمير المتصل كأنْ يأتي مفعولاً به و مفعولاً مطلقاً، غَمُضَ عليه قول الجزولي (و فيه توسُّعاً) عطفاً على قوله[٢] بأنَّ الضمير المتصل ينتصب مفعولاً به، فوجَّه إعراب الجملة (وفيه توسُّعاً) على أنَّ أصلها (ومفعولاً فيه توسُّعاً)، حيث أشار إلى أنَّه (لايجوز أن يكونا حالين و العامل فيهما (ينتصب) لأنَّ الفعل لا ينصب حالين)[٣]. أي لا يجوز أنْ تكون كلمة (مفعولاً) و كلمة (توسُّعاً) حالين من الفعل (ينتصب). وهو بذلك يتابع أبا علي الفارســـي الذي قـــال:

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٢٤).

[٢] أي الجزولي.

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٣٩).

(لا يجوز إذا انتَصَبَ عن فعلٍ أو معنى فعلٍ حالٌ أنْ ينتصبَ عنه اسم آخر على أنَّه حالٌ، كما لا ينتصبُ عنه مفعولان إلاّ أنْ تجعل الثاني صفةً للأول، ولا يجوز ذلك في هذه الحال)[١].

رجَّـح الشـلوبين رأيَ الفارسـي مخالفاً سيبويه، وذلك في تأويل قوله تعالى: (إنْ تُبْدُوا الصَدَقاتِ فَنِعِمَّا هِي)[٢]. حيث أورد الفارسي في توجيه هذه الآية ما يلي: (و مِمَّا جاءت (ما) فـيه غير موصوفة قوله تعالى (إنْ تُبْدُوا الصَدَقاتِ فَنِعِمَّا هِي)، الدليل على أنَّها منكورة غير موصوفة أنَّ صفتها لا تخلو من أنْ تكون مفرداً أو جملةً، و إذا كان مفرداً وجب أن يكون نكرةً لإبهام الموصوف، و ليس ما بعده نكرة و لا جملة فيكون وصفاً، فقد ثبت أنَّها غير موصوفة و أنَّهـا منكورة، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة الموضع و تقديرها عندي: إنْ تبدوا الصـدقات فالصـدقات نعـم شيئاً، أي: نعم الشيء شيئاً إبداؤها، فحُذِف الإبداء و أُقيمَ الضمير المضـاف إليه مقامه للدلالة عليه، و الدليل على ما ذكرت من حذف المضاف، أنَّه لا يخلو من أن يكـون (هـي) ضـمير الصـدقات، و قد حُذِف الإبداء قبلها أو ضميره، و لم يُحذف قبله المضاف، فلو لم تُقدَّر حذف المضاف لكان في المعنى: إنْ تبدوا الصدقات فنعم شيئاً الصدقات، فكان المدح واقعاً على الصدقات، و ليس المعنى على مدح الصدقات إنَّما هو على أنَّ إبداءَها و إظهارَهـا محمـودٌ و ممدوح)[٣]. و متابعةً لهذا التوجيه قال الشلوبين في قوله تعالى (إنْ تُبْدُوا الصَـدَقاتِ فَنِعِمَّا هِي): (أي نِعْمَ شيئاً هيَ، و قد قدَّره بعضهم فنعم الشيء هي، والذي ذكرناه أظهر)[٤]. أمّا ابن مالك (ت٦٧٢هـ) فقد قال في الآية الكريمة السابقة: (من شرط هذا التمييز

---

[١] الفارسـي، أبـو علي (٣٧٧هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم، دمشق، و دار المنارة، بيروت، ١٩٨٧م، ص (١٧٩).

[٢] سورة البقرة، آية (٢٧١).

[٣] الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت)، ص (٢٥٩).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦١٢).

أنْ يَصلح لاقترانه بـ (الـ) لأنَّه خَلَفٌ عن فاعل مقرونٍ بـ (الـ) فاشتُرِطت صلاحيتُه لها، فلا يكون بلفظ مثل و لا غير... وهذا ممَّا يدلُّ على ضعف قول الزمخشري إنَّ (ما) في قوله تعالى (فنعما هي) في موضع نصب على التمييز، و إنَّ فاعل نعم مضمر كما هو في نعم رجلاً زيد... و ربما اعتقد بعض الناس أنَّه مذهب سيبويه، وذلك باطل، بل مذهب سيبويه أنَّ (ما) اسمٌ تامٌّ مُكَنًّى به عن اسمٍ معرَّفٍ بـ (الـ) كقولك في قوله تعالى (فنعما هي) إنَّ معناه: فنعم الشيء هي)[١].

وفي بدل الاشتمال عُدَّت كلمةُ (قتال) في قوله تعالى: (يَسْألونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرَامِ قِتالٍ فيه)[٢] بدل اشتمال، و قد قال ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ): (وعلى هذا النحو أخذ أبو علي قولَه تعالى (قُتِل أصحابُ الأُخدودِ*النارِ ذاتِ الوَقودِ)[٣] جعلَ النار بدل اشتمال من الأخدود، وذهب غيرُه إلى أنَّ النارَ بدلٌ من الأخدود بدلَ شيءٍ من شيء، ويكون على حذف مضاف من الأول، أو من الثاني. وكان الأستاذ أبو علي يذهب إلى قول الفارسي في الآية)[٤].

٣. الزمخشري (ت٥٣٨هـ):

شرح الشلوبين كتاب "المفصل" للزمخشري لِما لهذا الكتاب الوجيز من أهميةٍ كبيرةٍ. وفي ثنايا شرحه كان الشلوبين يبيِّن فكرَه وآراءَه الخاصة، مبيناً حيناً معارضَتَه للزمخشري. فأخذ على كاهله تصويب أو تعديل أو تخطئَةِ ما يراه يحتاج إلى ذلك. فمنذ بداية الشرح لم يَقْنَع الشلوبين بتعريف الزمخشري للكلام و الاسم، فشرع يعدِّل ويتمِّم ما نقص، كما عمد إلى

---

[١] ابن مالك، شرح عمدة الحافظ، ص (٧٨٢-٧٨٣).

[٢] سورة البقرة، آية (٢١٧).

[٣] سورة البروج، آية (٤-٥).

[٤] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٤٠٦).

تخصيص ما رآه مطلقاً. فبعد أنْ أورد قول الزمخشري أنَّ (الكلام هو المركَّب من كلمتين)[١]، فـــردَّ الشـــلوبين قائلاً – ومهاجماً الجزولي ومن ورائه الزمخشري – (قلتُ: لو زاد (تركيبٌ اكتفى) تم الحد، للاستظهار على مثال: إنْ قام زيد، و ما أشبه ذلك)[٢].

أمّـــا الاسم حسب تعريف الزمخشري فهو (ما دلَّ على معنى في نفسه)[٣]، فردَّ الشلوبين بأنَّ هذا التعريف غيرُ جامع، حيث قال: (قلتُ: خرج له بهذا التقييد الأسماء الموصولة، وأسماء الاســـتفهام و الشـــرط وما أشبه ذلك. كذلك قوله في دلالة الاسم: (دلالة مجرَّدة عن الاقتران) أيضـــاً فقد خرج له به أسماء الأفعال نحو: نزال و دراك، فإنَّ دلالتها و دلالة الفعل واحدة...و يخرج له أيضاً به: الاغتباق و الاصطباح)[٤].

ولـــم يسلم الزمخشري من تَخْطِئة الشلوبين له خاصةً وقد تبع الجزولي الزمحشري. ففي بـــاب ما ينتصب بإضمار فعلٍ، كقولهم (انْتَهِ أمراً قاصداً)، قال الشلوبين (وقوله: وانته أمراً قاصداً، على انته وأتِ، وذِكْرُه هذه اللفظة في جملة ما انتصب على إضمار فعلٍ لا يظهر – غَلَطٌ مـــنه، تقدَّمَه إليه الزمخشري في مفصله، وأظنُّه الذي غلَّطه لأنّي لا أعرف من غلطَ فيه غيرُه ممَّـــن تقدَّم، وليس كما قالاه. والذي غلَّطَهما أنَّ سيبويه ذكر هذه اللفظة في هذا الباب ليمثِّل بها فـــي وجـــهٍ آخر غيرِ التزام الإضمار، لا في التزام الإضمار. والعجبُ أنَّ سيبويه إذْ ذكرَ هذه اللفظـــة هناك على المعنى الذي بيَّن أنَّه إنَّما ذكرها هناك على ذلك المعنى لا على أنَّ الإضمار فـــيها لا يظهر ونصَّ على ذلك، ولا أدري كيف لفَّقا هذه اللفظة وعرَّياها ممَّا اقترن بها ممَّا يدلُّ على أنَّها ليست من الباب، حتى دخلت لهما في الباب بذلك اللَّفف والتَّعرِّي، إلاّ أنَّ ذلك إنَّما اتّفق

---

[١] الزمخشري، المفصل، ص (٦).
[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١).
[٣] الزمخشري، المفصل، ص (٦).
[٤] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٢).

بقلة الاشتغال بالكتاب، فلفظا منه المُثُل وتخيلا أنَّها كلَّها مذكورةٌ على جهةٍ واحدةٍ وهذا شنيعٌ في حقهما جداً)[١].

كمـــا خالف الشلوبين الزمخشري القائل بأنَّ حرف النداء (قد التُزِم حذفه في اللهمَّ)[٢]، فردَّ الشلوبين قائلاً: (قد جاء يا اللهم)[٣]. واعترض الشلوبين على الزمخشـــري بأنَّ الميـــم في (اللهـــمَّ) خَلَفٌ للنداء، فردَّ قائلاً: (الفراء لا يجعل الميم في اللهمَّ بدلاً من حرف النداء، ولكنَّها عنده مأخوذةٌ من فِعْل، وأصله يا الله أُمَّنَا أيْ اقْصُدْنا بالإجابة، فحُذِفَت الهمزة وهذا تَكَهُّنٌ، وكذلك مذهب سيبويه تكهن أيضاً)[٤].

كما أبطل الشلوبين استدلال الزمخشري بالبيت:

على أَطْرِقَا باليات الخِيامِ...

على استخدام الاسم المنقول عن فعل الأمر. على اعتبار أنَّ (أطرقا) عند الشلوبين اسم عَلَم على المفازة، من ((أَطْرِقْ) أيْ اسكت وانظر إلى الأرض، كأنَّ السائر فيها يقول لرفيقيه اسكتا وانظرا إلى الأرض لا تضلاّ فتهلكا)[٥]فقال الشلوبين بأنّ (أطرقا) ليست صيغة فعل أمر، وإنَّما هي جمع طريق طرقاء، قُصِرَ لضرورة الشعر[٦].

وبالرغم من ذلك فقد نال الزمخشري استحسان الشلوبين في بعض المسائل؛ ففي مسألة رَبْـــط الجملة الاسمية التي تأتي حالاً كقولهم: جاءَ زيدٌ يدُه على رأسِه، قال الشلوبين: (إنَّما نَقَلَ

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠٨٥-١٠٨٦).

[٢] الزمخشري، المفصل، ص (٤٥).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤١). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٤٨).

[٤] المصدر نفسه، ص (١٤٢).

[٥] الزمخشري، المفصل، ص (٨)، الحاشية لمحمد بدر الدين الحلبي، المفضل في شرح المفصل.

[٦] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٦).

هــذا من الزمخشري في مفصله، فإنَّه أعْني الزمخشري قال إنَّ الاختيار في هذا النوع أنْ يأتي بالواو... فإنْ كان الزمخشري قد ذهب إلى هذا فما أساء، ولقد أحسن ما شاء)[١].

٤. الأخفش (ت٢١٥هـ):

بســبب ما شكَّله الأخفش في النحو العربي من حالةٍ متميزةٍ، فقد استغرق مساحةً لا بأس بهــا مــن اهتمام الشلوبين، إلاّ أنَّ هذه المساحة في معظمها كانت مخالَفَةً له، بل جَهِدَ الشلوبين لينفصل عن اعتراضات الأخفش، والشواهد على ذلك عديدةٌ منها:

١.مــنع الشــلوبين العطف على عاملين، وهي المسألة التي كان من أبرز القائلين بها الأخفــش. فقــد قال ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ): (اختلف النحويون في العطف على عاملين. فأجازه الأخفش، ومنعه جمهور النحويين، ونصَّ عليه سيبويه وأبــو علي وغيرهما واستدلَّ على ذلك بأدلة... وكان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا بانفصالات ثلاث...)[٢].

٢. أخــذ الشــلوبين على نفسه مسؤولية إبطال قياس الأخفش، حيث قاس الأخفش فِعْل المخاطــبة كقولهم: أنت تفعلين يا هند، على فعل الغائبة، كقولهم: هندٌ كتبت، فرأى الأخفــش بأنَّ الفاعل في الفعل الأول مستتر كالغائب، وأنَّ الياء علامة تأنيث، فعمد الشــلوبين إلى مخالفة قياسه قائلاً: (لو كانت الياء علامة تأنيث كما قال، ينبغي أنْ تثبت في فعل الاثنين (أنتما تفعلان) مخاطِباً لمؤنثتين)[٣].

وبالــرغم من هذا فإنَّ الشلوبين لم يكن يصدر في تلك المخالفة عن تعصبٍ ضد الأخفش، فما أن يجد رأياً مستساغاً حتى يتقبَّله ويتبنَّاه. ومن ذلك:

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٧٣٨). وانظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٦٧).

[٢] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٣٥٣-٣٥٥).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٢٦).

١. تـــابع الشـــلوبين الأخفش و السيرافي (ت٣٦٨هـــ) في أنَّ (كيف): اسمٌ و ليست ظـــرفاً كما قال بذلك سيبويه. واستدلَّ الشلوبين بأنَّها (إذا كانت في جملة فعلية في موضـــع نصب على الحال، و إنْ كانت في جملةٍ اســـمية فتكون في موضـــع رفع خـــبر للمبتدأ)[١]. و قد أشار ابن هشام للخلاف في (كيف)، حيث رأى بأنَّها (اسم لدخـــول الجـــارّ عليها بلا تأويل... و لإبدال الاسم الصريح منه، نحو: كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيم؟ ... وعن سيبويه أنَّ كيف ظرف... وعن السيرافي و الأخفش أنَّها اســـمٌ غـــير ظـــرف... و رتَّبوا على هذا الخلاف أموراً، أحدها أنَّ موضعها عند سيبويه نصب دائماً (على الظرفية)، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ، نصب مع غيره)[٢].

٢. وفـــي مسألة (حاشا) الجارَّة خالف الشلوبين سيبويه (ت١٨٠هـــ) وتابع الأخفش والمـــبرد (ت٢٨٦هـــ) القائل: (و حروف الاستثناء غيرُها[٣] ما أذكره لك: أمّا ما كان من ذلك اسماً فغير و سوى و سواء، و ما كان حرفاً سوى إلاّ: فحاشا و خلا، و ما كان فعلاً فحاشا و خلا)[٤]. فقال الشلوبين متابعاً الأخفش و المبرد: (أمّا حاشا فمذهب سيبويه أنَّها حرف جر، والأخفش وأبو العباس يجيزان فيها أنْ تكون حرف جر وفعلاً، ويستشهدان على فعليَّتها بما حُكِيَ عن بعضـــهم من أنَّه ســـمع من يقول (اللهـــمَّ اغفـــر لي ولِمَن سمعني حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ)، إذْ لا يوجد حرفٌ

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٣٤).

[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (٢٧٠-٢٧٢).

[٣] أي غير (إلاّ).

[٤] المبرد، المقتضب، ج (٤) / ص (٣٩١).

ينصب ولا يرفع، فلم يَبْقَ إلاّ أنْ تكون فعلاً، بمعنى جاوز)[١].و قد أورد ابن هشام أنَّ (حاشا) تأتي على ثلاثة أوجه:

١- أنْ تكـــون فعلاً متعدياً متصرِّفاً. واستدلَّ على ذلك بقول الرسول صلى الله علـــيه و سلَّم: (أســـامة أحبُّ الناس إليَّ ما حاشى فـــاطمة)، على اعتبار أنَّ (ما) نافية، و المعنى أنَّه صلى الله عليه و سلَّم لم يستثنِ فاطمة[٢].

٢- أنْ تكـــون (حاشا) تنزيهية، واستشهد على ذلك بقوله تعالى (حاشَ للهِ ما هذا بَشَرَاً)[٣]، على أنَّها اسم مرادفٌ للبراءة.

٣- أنْ تكـــون (حاشـــا) للاستثناء (فذهب سيبويه و أكثر البصريين إلى أنَّها حـــرفٌ دائمـــاً بمـــنزلة (إلاّ)، لكـــنَّها تجرُّ المستثنى. و ذهب الجرمي و المازنـــي و المـــبرد و الزجاج و الأخفش و أبو زيد و الفراء و أبو عمرو الشـــيباني إلـــى أنَّهـــا تُستعمل كثيراً حرفاً جاراً، و قليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضـــمُّنِه معـــنى (إلاّ))[٤]. و اســـتدلَّ ابـــن هشام على مجيء (حاشا) الاســـتثنائية فعـــلاً بما سمع من قولهم (اللهمَّ اغفر لي و لِمن يسمع حاشا الشيطانَ و أبا الأصبغ)، و بالشاهد الشعري:

حاشـــا أبا ثوبان، إنَّ بهِ ضَنَّاً على الملْحاةِ و الشَّتْمِ[٥].

وأخيراً فإنَّنا في هذا السياق سنقف وَقْفاتٍ سريعةٍ على أبرز أعلام النحو المشرقي والذين اتَّخذهم الشلوبين شيوخاً غير مباشرين، و منهم:

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٢٦).
[٢] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (١٦٤).
[٣] سورة يوسف، آية (١٢).
[٤] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (١٦٥).
[٥] انظر: المصدر نفسه، ص (١٦٥-١٦٦).

٥. أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ): كثيراً ما تعرَّض الشلوبين لآراء المبرد، إلاّ أنَّه في غالب الأمر كان منافحاً عن آراء سيبويه (ت١٨٠هـ) ضدَّه، ومعنيّاً بإبطال آرائه، قال ابن أبي الربيع (٦٨٨هـ): (ذهب المبرد إلى أنَّ لأجمعين معنى زائداً، وهو إفادة الاجتماع في المجيء، فإذا قلت: جاءَ القومُ كلُّهم، أفاد الإحاطة وزوال المجاز في تعلُّق الفعل ببعضهم، إذْ قدْ يجوز أنْ تقول: جاءَني القومُ، وعسى ألاّ يكونَ أتاك منهم إلاّ خمسةٌ كأنَّك لا تستكثِر من جاءك، فإذا قلت (كلُّهم) زال ذلك المجاز... وكان الأستاذ أبو علي يُبْطِلُ هذا بأنْ يقول: لوْ كان ما ذكره صحيحاً لكان منصوباً على الحال)[١].

٦. الفراء (ت٢٠٧هـ): على الرغم من قلَّة آراء الفراء التي عرض لها الشلوبين إلاّ أنَّه اختار مذهبه في معظمها، فقد اختار مذهب الفراء بإجازة أنْ يُنْعَتَ الأعَمُّ بالأخَصِّ كقولهم (مررت بالرجل أخيك)، قال الشلوبين: (والفراء ينعت الأعم بالأخص ولا يبالي، وهو صحيح)[٢]. في حين رأى أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) عكس ذلك، فهو القائل: (لا يجوز أن تكون الصفة أخص من الموصوف، ألا ترى أنَّك إذا قلت (مررت بزيدٍ الطويل) فالطويل أعم من زيد وحده)[٣]. كذلك تابع الشلوبين الفراء في أنَّ الاسم (هَنٌ) من باب (يَدٌ) لا من الأسماء الخمسة، موضِّحاً أنَّ

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٣٨٣).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٣٩٢).

[٣] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ج (٢) / ص (٣٢).

القراء ذكر اختلاف اللغات في هذه الأسماء واحتفى بها احتفـــاءً كلياً ولم يذكر في هنّ إلاّ لغة واحدة وهي لغة من يجعلها كَـــ (يد)[١].

٧. الصـــيمري (بعد القرن الرابع للهجرة): ذكر الشلوبين الصيمري، وتابعه فـــي عِـــدَّة مسائل. من ذلك أنَّ الصيمري أجاز في قولهم (كلُّ رجلٍ و ضَـــيْعَته) بنصب (ضَيْعَته) على المفعول معه[٢]. فقال الشلوبين: (قال ســـيبويه و أمّـــا أنـــت و شَأنَك، و كلُّ رجلٍ و ضيعته فكلُّه رفع، و ذكر الصيمري جواز نصبه على المفعول معه. و قد وجدتُ ذلك)[٣].

٨. الرُمَّـــاني (ت٣٨٦هـــ): اختار الشلوبين مذهب الرماني في أنَّ الخبر بعد (لولا) لا يُحذف إلاّ إذا دلَّ عليه دليل، فإنْ لمْ يَدُلَّ عليه دليل لم يُحذف[٤]. في حين قال أكثر النحاة (يجب كون الخبر كوناً مُطلقاً محذوفاً)[٥].

فـــي خـــتام هـــذا العرض تجدر الإشارة إلى أنَّ الشلوبين كان على اطِّلاعٍ على التراث الـــنحوي المشـــرقي بأكمله، وإنْ تَبَايَنَ أثرُ ذلك في آرائه، فقد تعرَّض في ثنايا مصنَّفاته لمعظم نحاة المشرق الإسلامي.

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٣٤٤).

[٢] انظر: الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفي علي الدين،ط(١)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م، ص (٢٥٦-٢٥٧).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٩٤).

[٤] انظر: المصدر نفسه، ص (٧١).

[٥] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (٣٥٩).

ثانياً: في المغرب:

١. ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ):

عُدَّ ابن الطراوة نموذجاً للنحوي الأندلسي ذي النزعة البصرية، والذي لم تمنعه بصريته من المخالفة المستندة إلى فكره الثاقب و علمه. فقد كان رائداً لحركة التيسير و التجديد للنحو العربي بتبصُّره في نظرية العامل التي يقوم عليها النحو العربي، إذ سبق ابنَ مضاء (ت٥٩٢هـ) الذي رُبط اسمه بفكرة رفض العامل النحوي، في حين عَمد ابن الطراوة إلى ضمِّ العوامل النحوية تحت ثلاثة أنواع، سمّاها: القصد إليه و يختصُّ بها المنصوب، و التنبيه عليه و يختصُّ بها المرفوع، و الإضافة و يختصُّ بها المجرور[١]. وقد كان ابن الطراوة حريصاً على حرِّية رأيه؛ فإلى جانب احتضانه كتاب سيبويه إلاّ أنه لم يدّع العصمة لإمام النحاة مما دعاه إلى معارضته في كثير من المسائل[٢]. وكان بطبعه عازفاً عن كل ما يُتَّخذ أصناماً في النحو. فكما تجرَّأ على كتاب سيبويه فقد تجرأ على أحد أعمدة النحو المشرقي وهو الفارسي، بحيث لم يكتف في ذلك بتعليقات عابرة، بل صنَّف في معارضته كتاباً وَصَمَ فيه الكثير من آراء الفارسي بالخطأ أسماه "الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح".

وقد كان ابن الطراوة مِنْ أبرز مَنْ اعتمد الحديث في شواهد النحو، حيث أثار ابن الضائع (ت٦٨٠هـ). أما الشلوبين فقد تصدَّى في الغالب لدحض آراء ابن الطراوة، وهاجمه بكلامٍ بذيءٍ أحياناً، وحَسْبُنا أنْ نتوقف عند الأمثلة الآتية:

---

[١] انظر: البنا، محمد إبراهيم، أبو الحسين ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) و أثره في النحو، ط (١)، دار بوسلامة للطباعة و النشر، تونس، ١٩٨٠م، ص (٧٥-٧٩).

[٢] انظر: ولد أباه، تاريخ النحو، ص (٢٣٣).

أ – ناقش الشلوبين توجيه ابن الطراوة للشاهد الآتي:

إنَّ الربيعَ الجُودَ والخريفا يَدا أبي العباسِ والصَّيُوفا

فقال الشلوبين فيه: (وقول ابن الطراوة في قوله:

إنَّ الربيعَ الجُودَ والخريفا يَدا أبي العباسِ والصَّيُوفا

لـــيس بشيءٍ لأنَّه زعم فيه أنَّ (إنَّ) تنصب الخبر وترفع المبتدأ... فكيف يدّعي مع ذلـــك نصـــب خبر (إنَّ) بها إذا تقدم، ورفع اسم (إن) بها إذا تأخر. هذا قَلْب ما الوجـــود علـــيه، وادِّعاءُ قَلْبِ ما الوجود عليه غاية الجرأة والحماقة، إذا لم يكن عليه دلـــيل... فينبغـــي أنْ يكـــون تأويلُك الذي تأوَّلتَه مع تأويلنا الذي تأوَّلناه الضلال مع الهدى، وكما لا ينبغي أن يُلْتَفَتَ مع وجود الهدى، كذلك لا ينبغي أنْ يُلتفت تأويلُك مع تأويلنا أصلاً لأنَّه يدَّعي في الشيء ما ليس في كلامها[1]، مع إمكان حمله على كلامها بوجه صحيح ليس فيه تكلُّف كثير)[2].

ب – خـــالف الشلوبين الكوفيين وابن الطراوة، إذْ رفض أن تنصب (إنَّ) وأخواتها أحياناً اسمين[3] ثم قال: (فلا ينبغي أنْ تُتَناول إلاّ كما تَناولناه، لا كما تَناولها من قدَّمت ذِكره، وهـــو تَـــناوُل جملةٍ من المتأخرين، ومنهم ابن الطراوة، وليته لم يفعل إلاّ هذا، أعني تـــناولها لهذه المواضع هذا التناول السيء، ولا يُنْسَب إلى جملـــةٍ من حَمَلَة هذه اللغة الموثوق بهم عند العلماء بالتجريح والتعديل وغير ذلك)[4].

---

[1] أي كلام العرب.

[2] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٥٤).

[3] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٣٣) و ما بعدها.

[4] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٠٤).

ج – انفصل الشلوبين عن اعتراضات ابن الطراوة على ضمير الشأن. و هو الضمير الذي يُفسِّره ما بعدَه، و قد استشهد عليه بقوله تعالى (قُلْ هوَ اللهُ أَحَدٌ)[١]. و قد قال ابن أبي الربيع الإشبيلي: (وهذا الذي ذكرتُه من ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً، وجاء ابن الطراوة وقال: قولُهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول)[٢]، ثمَّ أورد ابن أبي الربيع أدلَّة ابن الطراوة في رفضه ضمير الشأن، ثمَّ أتبعها بانفصالات أبي علي الشلوبين عليها[٣]. و يُرَدُّ على ابن الطراوة بأنَّه يَكثُر في اسم (كان) الإضمار، إذْ (قد يُضمَر فيها اسمها، و هو ضمير الشأن و الحديث فتقع الجمل بعدها أخباراً عنها، تقول: كان زيد قائم، أي كان الشأن والحديث: زيد قائم، قال الشاعر:

إذا مُتُّ كان الناسُ نِصفانِ: شامِتٌ و آخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ

أي كان الشأن و الحديث: الناس نصفان)[٤].

وعلى الرغم من كل ذلك فلقد تابع الشلوبين ابن الطراوة في مسألةٍ مرجوحة جداً، حيث رأى ابن الطراوة أنَّ الأحسن وَصْل الضمير مع الفعل الناسخ، وهذه إحدى المسائل التي خالف بها سيبويه (ت١٨٠هـ) وأيَّده الشلوبين في ذلك[٥]، و دليلهما حديثٌ نبويٌ شريف: (كُنْ أَبا خَيْثَمَةَ فَكَانَه).

---

[١] سورة الصمد، آية (١).

[٢] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٧٥٥).

[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (٧٥٥-٧٥٦).

[٤] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، ط (١)، دار الأمل للنشر و التوزيع، الأردن، ١٩٨٨م، ص (٣٨).

[٥] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٣١) و ما بعدها.

وخـــتاماً أقول إنَّ مُهاجمة ابن الطراوة لمصنفات الفارسي (ت٣٧٧هـــ) وتلميذه ابن جني (ت٣٩٢هـــ) جاءت مِن حرصه الشديد على حَفْزِ طلبة العربية على تلقِّي علم النحو مِن مصدره الأنْقـــى، وهو عند ابن الطراوة "الكتاب" لسيبويه (ت١٨٠هـــ) و"الجمل" للزجاجي (ت٣٤٠هـــ) و"الكافـــي" لابـــن الـــنحاس (ت٣٣٨هـــ)، ولا يَخْفى ما في ذلك من إشارةٍ إلى ثلاثةٍ من رموز المدرســـة البصرية تؤكِّد مدى تأثُّر ابن الطراوة الواضح بها. وقد نجح في نَهْجه، فقد حفز طلبة العربـــية علـــى الرجوع إلى منابع النحو العربي، وإعْمال العقل فيها ليَتَبَيَّن الخَيْطُ الأبْيض من الخَيْطِ الأسود، وقد كان الشلوبين ثمرةً لهذا التأثير.

بالإضـــافة إلى تأثير ابن الطراوة في التفكير النحوي لدى الشلوبين، فإنَّ تأثُّرَه الواضـــح – سَـــلْباً وإيجاباً بأعلام النَحْو الأندلسي، وإلمامه بالتراث النحوي الأندلسي – خَوَّلَه للردِّ على ما رُفِض مِن آرائهم ولو كان ذلك بشكلٍ عابرٍ، وفي هذا الصدد يُشار إلى الأمثلة التالية:

١) أَغْلَظ الشلوبين الردَّ على رأيِ الخِدَبّ (ت٥٨٠هـــ) أستاذ ابن خروف (ت٦٠٩هـــ)، حيث رأى الخـــدب أنَّ (لَـــيْسَ) لا يجوز فيها ما جاز في (كان) من تقديم خبرها في بعض الحـــــالات، بينما أجـــاز النحـــاة في (لَيْسَ) ما أجازوه في (كان)، فقد قال ابن جني (ت٣٩٢هـــــ): (يجوز تقديم أخبار كان و أخواتها على أسمائها و عليها أنفسها، تقول: كـــان قائمـــاً زيـــد، و قائماً كان زيد، و كذلك ليس قائماً زيد، و قائماً ليس زيد)[١]. فعلَّق الشـــلوبين مشيراً إلى أنَّ (ليس) يجري عليها ما جرى لـــ (كان) قائلاً بأنَّ هذا (هو مذهب سيبويه، ولا يُلْتَفَتُ إلى هذيان الخدب في هذا الموضع)[٢].

---

[١] ابن جني، اللمع، ص (٣٧).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٧٣).

٢) وقد سَبَقَ وأنْ أشرنا إلى تَخْطِئَةِ الشلوبين للوَقْشي (ت٤٨٩هـ) و وَصْمِ رأيه في (رُبَّ) بالفساد[١].

٣) عـارض الشلوبين ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) في قوله بأنَّ (فو) لا توجد مُبْدَلة من واوها مـيماً فـي حـال الإضافة، إلاّ في ضرورة الشعر. فخالفه الشلوبين مستدلاً بما ورد في "الكـتاب"، حيث قال سيبويه: (و أمّا (فم) اسم رجل فإنَّك إذا أضفته قلت: فمك و كذلك فم، و الذين قالوا فوك، لم يحذفوا الميم ليَرِدُّوا الواو، ففوك لم يُغيَّر له فم في الإضافة)[٢]. و ما ذهب إليه سيبويه و تبعه الشلوبين – مخالفاً ابن بابشاذ (ت٤٦٩هـ) من المَغْربيين و الفارسي (ت٣٧٧هـ) من المَشْرقيين – ورد ما يُؤيِّده، ففي قوله صـلى الله عليه و سلم: (لَخُلُوفُ فمِ االصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المِسْك) فأضاف (فم) إلى (الصائم) دون حذف الميم منها[٣]. و في ذلك يقول صاحب الخزانة في توجيه قول الشاعر:

كالحُوتِ لا يَرْوِيهِ شَيْءٌ يَلْقَمُه يُصْبِحُ ظَمْآنَ و في البَحْرِ فَمُه

(فإثـبات الميم عند الإضافة فصيح، و يدلُّ له الحديث (لَخُلُوف فم الصائم) و لا التفات إلى قول أبي علي في البغداديات: قد اضْطُرَّ الشاعر فأبدل من العين الميم في الإضافة)[٤].

٤) شَـنَّ الشلوبين على أبي بكر بن طلحة (ت٦١٨هـ) الإغارة في مسألة: (يمينُ اللهِ أفْعَلَنَّ كذا)، و قد كان قاسياً في المناقشة، فقد قال: (هذا الموضع أعني النصب في المُقْسَم به، لم يقل أحدٌ من النحويين فيه إنَّه لا يكون إلاّ مسموعاً، وقاسوه لكثرته، فلا ينبغي أنْ يُقال فـي الـرَّفْع فيه: إنَّه غير مسموع على ما قال، لأنَّ الرَّفْع عندهم في ذلك يجري مجرى

---

[١] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (٨٤) و ما بعدها.

[٢] سيبويه، الكتاب، ج (٣) / ص (٤١٢).

[٣] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٦٥).

[٤] البغدادي، خزانة الأدب، ج (٤) / ص (٤١٢).

النصـــب. وهذا الذي قلناه في رفع المبتدأ ها هنا من أنَّه مبتدأ محذوف الخبر هو مذهب النحويين كلِّهم، إلاّ أنَّ أبا بكر بن طلحة خالفَهم في ذلك، وقال: إنَّ المبتدأ هنا ليس محذوفَ الخبر وأنَّ ما قدَّره النحويون في ذلك من قولهم: يمينُ اللهِ قسمي، ولَعَمْر اللهِ قسمي، وأيمنُ اللهِ قسمي خطأ. قيل له: لم يكون خطأ؟ قال: لأنَّ العرب لا تقول: يمينُ اللهِ قسمي، و لا لَعمرُك قسمي، ولا أيمنُ اللهِ قسمي و هي تحلف على الشيء، إنَّما تقوله إذا كانت مُخبِرةً بأنَّها أقسمت بذلك، لا إذا كانت حالفةً على الشيء. و النحويون قالوا ذلك و هم يُريدون القسم، فقالوا ما لم تقله العرب. فقلنا له: لم يقولوا ما لم تقله العرب... فكيف تنكره هنا وأنْ تتقول له ولا تنكره في موضع، هذا تخلُّف... فإذا أقْرَرتَ بذلك فيما تظهره العرب ولا تضمره فأيُّ شيءٍ تنكر من أنْ يكونَ ذلك فيما تضمره العرب ولا تظهره؟ هذا تخلفٌ آخر...)[١].

وعـوداً على بدء أؤكد اتساع حيز مصادر الشلوبين التي شملت تراثاً نحوياً عظيماً كما شملت جهوداً معاصرة للشلوبين نفسه وقف أمامها جميعها موقف النحوي الجاد الذي يوازن ما أمكنه بين خضم هائل من التراث النحوي وبين اجتهاداته وشخصيته المتفردة .

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٥٧-٨٥٩).

الباب الثاني :

المنهج النحوي عند أبي علي الشلوبين

بين التبعية والتجديد

الفصل الأول :

أصول النحو عنده

أ: موقفه من السَّماع:

اختلف مفهوم السَّماع باختلاف المجال اللغوي الذي عولِج فيه، فقد ارتبط هذا المفهوم بثلاثة مجالات متباينة: الأول يتعلق بطرق نقل العلم وتحمله، حيث يُعَدُّ السماع فيه أعلى هذه الطرق، وهو سماع لفظ الشيخ بالتلقِّي المباشر عنه[١]، أما المفهوم الثاني للسماع فقد ارتبط بكل ما يخرج عن القياس ويشذُّ عنه، ويقصد به ما يرد في العربية من حالات تختص ببنية الكلمة أو الجملة مما لا يجوز القياس عليه أو الصوغ على نمطه.

أمّا المدلول الثالث – وهو الذي نقصده في هذا الفصل – فهو السَّماع كأحد أهمِّ أدلَّة النحو إلى جانب القياس، بل إنهما (السّماع والقياس) يُعَدَّان المِحَكَّ الذي تتفاوت المذاهب النحوية عنده وتتمايز، وهو بذلك يعني المادة اللغوية التي بنى عليها النحاة قواعدهم، والتي تُعَدُّ

---

[١] السخاوي،علم الدين، فتح المغيث: شرح ألفية الحديث للعراقي، مكتبة ابن تيميه، ط (١)،القاهرة، ج (٢) / ص (١٥-١٨).

المصدر الأساس لتقنين أحكام العربية التي تسير وِفْقَها، فقد حُدَّ السّماع هنا بأنه (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة)[١].

وقــد شكَّل موقف النحاة من السَّماع نقطة خلافية بارزة بين نحاة الكوفة ونحاة البصرة، ففـــي الكوفة – المِصْرُ الذي غَصَّ بقرّاء القرآن ورواة الحديث النبوي – لم يجد نحاتها بُدّاً من التأثر بمنهج القراء – الذي لا يعتدُّ بالأَقْيَس في العربية و الأَفْشى في اللغة بل يقوم منهجهم على الأثْبت في الأثَر والأصح في النقل – لدرجة أن ظهر لديهم القياس على الشاهد الواحد[٢]، و بذا شـــاع عن الكوفيين بأنهم أهل النقل في مقابل البصريين الذين كان الاتجاه الأكثر وضوحاً لديهم الاحـــتفاء بالأقْيسة النحوية التي ساهموا بشكل فعال في نشرها، وكان أنْ دعاهم ذلك إلى تأويل بعـــض الشـــواهد التي خالفت تلك الأَقْيسة، وإن أعياهم التأويل لجأوا أخيراً إلى رفضها ليصدُقَ عليهم في كثيرٍ من الأحيان أنهم أهل عقل، وقواعد كلية.

هـــذا وســـنتوقف عند الخلاف بين المدرستين بين يدي الحديث عن موقف الشلوبين من السماع.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته:

نشأت علوم العربية و منها علم النحو خدمةً للقرآن الكريم، وحفاظاً على سلامة لغته التي تـــدور علـــى ألسنة المتكلمين، وذلك من خلال تأسيس قواعد جامعة، ومن المُسَلَّم به أنَّ القرآن الكريم أُخِذَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتَلَقِّي المباشر، إذ أن (المعول عليه في القرآن

---

[١] الأنـــباري، كمـــال الديـــن أبـــو البركات (ت٥٧٧هـــ)، الإغراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغاني،ط(٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م، ص (٨١).

[٢] الزعبـــي، بشير، أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ١٩٩٩م، ص (٥٤).

الكـــريم إنما هو التلقي مشافهةً والأخذ ثقة عن ثقة، وإمـــام عن إمـــام إلى النبي صلى الله عليه وسلم)[١].

وقـــبل الـــتقدُّم في المسير يتوجَّب أنْ نُشير إلى الاختلاف القائم بين مفهوم القرآن الكريم ومفهـــوم قراءات القرآن الكريم، ليُعْدم اللَّبْس أثناء معالجة كلٍّ منهما، فالقرآن الكريم هو (كلام الله تعـــالى المـــنزل على قلب محمد بن عبد الله بألفاظه العربية ومعانيه الحقَّة ليكون معجزة للرسول صلى الله عليه وسلم، المبدوء بالحمد لله رب العالمين، والمختوم بسورة الناس. المنقول إلينا تواتراً جملةً وتفصيلاً، المتحدي بأقصر سورة منه)[٢]. أمّا القراءات القرآنية فهي علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوه لناقله، ولا بدّ فيها من التلقي والمشافهة[٣].

وقـــد وضَّـــح الدَّاني منذ القرن الرابع العلاقة بين القرآن الكريم وقراءاته. وعلوم اللغة العربـــية، حيث نقل عنه أن (أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغـــة، و الأقـــيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عـــنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[٤]. وهـــو بذلك يكرِّر قول عروة بن الزُّبير الذي نقله ابن مجاهد بأن (قراءة القرآن الكريم سُنَّة من السُّنَن فاقرؤوه كما علمتموه)[٥].

هـــذا في الجانب التشريعي، أما عن كيفية تعامل أرباب النحو مع هذه القاعدة فإنه فيما يتعلق بالبحوث والدراسات الإنسانية – والنحو لا يخرج عنها – فإننا نجد الموقف من قضية ما

---

[١] الزرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن،ط(٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م،ص(٤٩٠).

[٢] أحمد فراج و زميله، أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٢م، ص (٢٧).

[٣] ابن الجزري (ت٨٣٣هـــ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص (١٠-١١).

[٤] نفس المرجع .

[٥] ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف،ط(٢)، دار المعارف، مصر،د.ت، ص (٥٢).

يتضـــمن ثنائية ضديّة – في بعض الأحيان – ركناها: الموقف المُعلَن، والموقف العملي، وتحت هـــذا العنوان: (الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته) تظهر هذه الازدواجية بجلاء في موقف الـــنحاة من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته، فما أن تُحمَدَ للنحاة موضوعيتُهم وانفتاحُهم على بحـــرٍ لا ينضب من الشواهد، حتى يُراع المرء من ذلك الموقف العملي أثناء معالجتهم القضايا الـــنحوية، إذ ميزوا بين قراءةٍ وأخرى، مطلقين عليها التسميات المختلفة التي تُسوِّغ أخْذَهم أو ردَّهم.

أمّـــا عن موقف النحاة من القراءات المتضمِّن لتلك الازدواجيـــة، فإننا نجد في "الاقتراح" – الذي ضم أصولاً للنحو – هذا الإقرار الذي يشيع موضوعية، حيث يقول: (أما القرآن فكلما ورد أنـــه قُرِئَ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً)[١]. و في "المحتسب" الذي صنَّفه ابن جني (ت٣٩٢هـــ) مبرهناً على صحـــة الرواية للقـــراءات الشـــاذة – وهـــي التي خرجت عن السبعة عند ابن مجاهد – فإننا نستشفُّ من عَرْضه حرصاً بالغاً على الشاذ من القراءات ودأباً على إبعاد كل ما يظن أنه غَضٌّ منها، أو اتهامٌ لها، (إذ تنميها الرواية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)[٢]، هذا فيمَ يتعلق بالجانب النظري، أما فيما يرتبط بمعالجة القضـــايا النحوية الكبرى وتفرعاتها فإننا نجد أن كثيراً من النحاة قد سارعوا إلى تخطئة القراء، واتهامهم بالوهم.

وقد كانت القراءات بشكلٍ خاص عاملاً في اشتعال نار الخلاف بين الكوفيين والبصريين. إذ أقـــام الكوفيون عليها أحكاماً نحوية، قابلهم فيها البصريون بالرفض، وذلك بتخريج القراءات

---

[١] الســـيوطي، جـــلال الدين (ت٩١١هـــ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد،ط(١)، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩م، ص (١٤–١٥).

[٢] عبد اللطيف، محمد حماسة، لغة الشعر:دراسة في الضرورة الشعرية،ط(١)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م، ص (١٠–١١).

وتأويلهـا[١]. وعلـى الـرغم من أن النحاة الكوفيين كانوا في هذا المجال أكثر اتساعاً من نحاة البصـرة الذيـن (لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجّة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم و أقيستهم وأحوالهـم المقـررة فإن خالفتها ردوهـا، في حين كانت القراءات مصدراً من مصادر النحو الكوفي)[٢]، إلا أنّهم – أي الكوفيين – كثيراً ما هاجموا قراءاتٍ بعينها دفاعاً عن أقيستهم كذلك[٣]، فالفَـرّاء (ت٢٠٧هـ)- أحد أبرز رموز مدرسة الكوفة – يصف بالوهم قراءة حمزة – مع أنها من القراءات السبع – بكسر الياء في (ما أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيّ)[٤]، علمـاً بـأن النحـاة قبل سيبويه (ت١٨٠هـ) – الذي عُدّ رأساً للمدرسة البصرية – قد وُجِد بينهم من يّعمِل مقاييسه في القراءات فيختار منها ويرفض، كما وجد بينهم من يقبلها ويسلم بها، ويضبط مقاييسه وفقها[٥].

ومـن هـنا فقـد غدا من الثابت أن القول بتحكيم البصريين أقيستهم في القرآن الكريم ورَدِّهـم قـراءاته، واحـتجاج الكوفييـن بالقـرآن وقراءاته، بشكل مطلق هو قول يفتقر إلى الموضوعية والدقة، إذ لو صدق حكم الرفض على عدد من نحاة البصرة، فإنه لا ينسحب حكماً معمَّمـاً علـى جمـيع البصريين، وكذلك لو شهدنا لبعض نحاة الكوفة بالتساهل والقبول الحسن للقـراءات الصحيحة منها والشاذة، فإننا في المقابل لا يمكن أن نتغافل عن مهاجمةِ بعض نحاة الكوفة لعدد من القراءات واتهام أصحابها.

وبالجملـة فـإنَّ ما يمكن قوله وتَقَبُّله أنَّ الاتجاه الأكثر وضوحاً لدى نحاة البصرة هو الاحتفاء والإكبار من شأن الأقيسة النحوية التي وضعوها، وكان أن دعاهم ذلك إلى تأويل بعض

---

[١] انظـر: مكـرم، عـبد العال سالم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية،ط(٢)، مؤسسة علي الصباح، الكويت، ١٩٧٨م، ص (٥٥-٦٣).

[٢] الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م، ص (٤٧).

[٣] عبد اللطيف، لغة الشعر، ص (١١).

[٤] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، معـاني القـرآن، ط (٢)، عـالم الكتـب، بيروت، ١٩٨٠م، ج (٢) / ص (٧٥).

[٥] انظر: الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م، ص (١١٢).

الشـــواهد التي خالفت تلك الأقيسة، وإن أعياهم التأويل لجؤوا أخيراً إلى رفضها، وفي المقابل فإن الاتجاه الأكثر وضوحاً لدى الكوفيين هو تقبل قراءات القرآن الكريم على اختلاف مستوياتها في النقل، و الانحراف عن تأويل آي الذكر الكريم قدر الإمكان.

وبالانـــتقال إلى الأندلس فإن الحال بالنسبة للقرآن الكريم وقراءاته، والاستشهاد بها كان في كثير من جوانبه مختلفاً، فقد عرف عنهم الاهتمام بالقرآن الكريم ودراساته، غير غافلين عن القـــراءات القرآنية حتى الشاذ منها (فلم يُؤْثَر عن أحدٍ من نحاة الأندلس أنه ردَّ إحدى القراءات الشـــاذة، أو توقـــف عن الأخذ بها، أو اعتبارها حجة يستند إليها في تأصيل قواعد اللغة: نحوها وصـــرفها وأصـــواتهـــا، وقد استشهـــد عدد كبير من نحاة القرن السابع في الأندلس بالقراءات الشاذة)[١]. ومن خلال ما سبق فإنَّ أبا علي الشلوبين احتضن بين يديه إرثاً ضخماً تمثَّل في هذا المـــنهج العام الذي سار عليه النحاة الأندلسيون في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته وخاصة الشـــاذ مـــنها، كما تأثَّر أيضاً بأستاذه السُّهيلي (ت٥٨١هـــ) الذي كان بوصفه قارئاً لغوياً يعتمد القـــراءات أصـــلاً أساســـياً (ولـــم يساير بعضَ النحاة في اعتراضاتهم على القراء، فاستشهد بالقـــراءات الثابـــتة، سواء أكانت من المتواتر أم الشاذ)[٢]، بالإضافة إلى أنه كان يرى الشاهد القرآني أقطع للحكم، كما عزف عن تأويل النصوص القرآنية قدر المستطاع[٣].

وعلى العموم فإن نحاة الأندلس وقفوا من القراءات – خاصة – موقفاً متوسطاً بحيث لم يرفضوها بتاتاً ولم يتساهلوا التساهل المفرط.

وبعـــد هذا الإيجاز لموقف النحاة – عامة – من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته نأتي إلى استعراض موقف الشلوبين منها، وسيكون ذلك وفق العناوين الآتية:

---

[١] الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص (٧٤).

[٢] ولد أباه، تاريخ النحو العربي، ص (٢٤٤).

[٣] انظر: هاشم، السهيلي ومنهجه في النحو واللغة، ص (١٤٠-١٤٢).

١. استشهاد الشلوبين بالقرآن الكريم.

٢. استشهاد الشلوبين بالقراءات القرآنية.

استشهاد الشلوبين بالقرآن الكريم:

١. خالف الشلوبين جميع النحاة الذين قالوا بتناوب حروف الجر، وذلك في الآيتين الكريمتين (لأُصلِّبَنَّكم في جُذوعِ النَّخْل)[١]، و (مَنْ أَنْصارِي إلى الله)[٢]. ففي الآية الأولى رفض أن تكون (في) بمعنى (على)، إذ رأى أن (في) جاءت على أصلها، لأن أصلها للوعاء[٣].

ويبدو أن أبا حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) قد عنى الشلوبين بالثناء، وجعله من المحققين إذ أورد أن (في) تأتي (للظرفية حقيقة نحو: المال في الكيس، أو مجازاً نحو: زيدٌ ينظرُ في العلم، هذا مذهب سيبويه، والمحققين في معنى (في) أنها لا تكون إلاّ للوعاء حقيقية أو مجازاً، و زعم الكوفيون وتبعهم القتبي وابن مالك (ت٦٧٢هـ) أنها تكون للمصاحبة نحو قوله تعالى: (ادْخُلُوا في أُمَمٍ) أي مع أمم، وذهب هؤلاء إلى أن (في) توافق (على) نحو قوله تعالى: (لأصلبنّكم في جذوع النخل) أي على جذوع النخل)[٤].

---

[١] سورة طه، ص (٧١).

[٢] سورة آل عمران، ص (٥٢).

[٣] أنظر: الشلّوبين، شرح المقدمة الجزولية الصغير، ص (٢١٣). و شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٨٠).

[٤] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٧٢٥-١٧٢٧).

و تـــأكيـــداً لمذهب الكوفيين الذي ذكره أبو حيـــان نجد الفَرّاء (ت٢٠٧هـــ) يقـــول في الآية الأولى: (لأُصَلِّبَنَّـــكم في جُـــذوعِ النَّخْل)، (يصلح (على) في موضع (في)، وإنما صلحت في موضع (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها. فصـــلحت (فـــي) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها)[١]، ومثله قال الأخفـــش بأن: ((في) في معنى (على) نحو: (في جذوع النخل)، يقول على جذوع النخل)[٢].

أما الآية الثانية: (مَنْ أَنْصـــاري إلى الله) فقد أصَرّ الشلوبين على مجيء (إلى) على أصلها[٣]، وإنّ مما يُرجّح تفرّد الشلوبين بهذا التوجيه وفق ما ذهبنا إليه، مـــا أورده أبو حيان الأندلسي حين قال: (ذهب الكوفيون وكثير من البصريين إلى أن (إلـــى) تأتـــي بمعنى المصاحبة قال كثير من المفسرين في قوله تعالى: (مَن أنصاري إلى الله). قال الفراء (وهو حَسَن)، وإنما تُجْعل (إلى) بمعنـــى (مع) إذا ضممت شيئاً إلى شيء كقول العرب: (الذّود إلى الذّود (إبل))[٤]، أمّا الأخفش (ت٢١٥هـــ) فكـــان واحـــداً ممن قال بتناوب حروف الجر، فقد أورد في معاني القرآن: (تكون (إلى) في موضـــع (مع) نـــحو: (مَن أنصاري إلى الله))[٥].

---

[١] الفراء، معاني القرآن، ج (٢) / ص (١٨٦-١٨٧).

[٢] الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت٢١٥هـــ)، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس،ط(٢)، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٨١م، ص (٤٦).

[٣] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٢٠).

[٤] أبو حيان، الارتشاف، ج (٤) / ص (١٧٣٠-١٧٣١).

[٥] الأخفش، معاني القرآن، ص (٦٧).

٢. خـــالف الشـــلوبين الزمخشري – البصري الهوى – لميله إلى التأويل المتكلف للآية (أَوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَه ...)[١]، فقد عدّ الشلوبين هذه الواو كالفاء عاطفة للجملة الاســـتفهامية علـــى ما قبلها من الكلام، ورغم أن هذا يشذ عن الحكم العام لحروف العطـــف، حيث أن حق حرف العطف ألا يتقدم عليه شيء من المعطوف التابع، إلا أنّ هذا الحكم قد استثنى منه هذه الحالة فقط، والتي تتقدم فيها همزة الاستفهام، وجاز ذلـــك حســـب رأي الشلوبين في همزة الاستفهام دون غيرها لأنها الأصل في باب الاستفهام، فخُصَّتْ بالتقديم على حرف العطف دون بقية أدوات الاستفهام (للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام وهو باب الاستفهام، وهذا جيد جداً ، لا يحتاج معه إلى تقدير معطوفٍ عليه بعد همزة الاستفهام)[٢].

ولـــذا خـــالف الشلوبين الزمخشري لأنه سعى إلى التأويل المتكلف المتصنع وذلـــك بذهابه إلى تقدير المعطوف عليه بعد حرف العطف مع الحكم العام لحروف العطـــف، فالزمخشري استحق ذلك لأنه – كما رأى الشلوبين – (تكلف مع وجود هذا الوجه، فلا ينبغي أن يعرّج عليه)[٣]، فقد أوّل، والأصل أن لا يُلجأ إلى التأويل بوجود وجه لا يحتمل التأويل، لأن عدم التأويل أولى.

أما سيبويه فقد اعتبر أن الجملة هي (وكلما عاهدوا عهداً ..) ثم دخلت همزة الاستفهـــام على الواو، وبالتالي فإن الاستفهـــام يشمل الجملة بتمامها، قال سيبويه: (وهـــذه الواو لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل الألف عليها، فإنما هذا استفهام

---

[١] سورة البقرة، آية (١٠٠).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤٨٧).

[٣] المصدر نفسه، ص (٤٨٧).

مستقبل بالألف، ولا تدخل الواو على الألف)[١]. وقد تابع الصيمري سيبويه، إذ عدّ همـــزة الاســـتفهام (أصـــل حروف الاستفهام والدليل على ذلك أنها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره)[٢]، وبناءً عليه فإنه (لا يدخل عليها شيء من حروف العطف، وقـــد تدخـــل هـــي على حروف العطف)، ومثّل على ذلك بقوله تعالى: (أَوَ كُلَّما عاهدوا عهداً ...) السّابق.

٣. وافق الشلوبين الكوفيين في جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة مستشهداً بآية قرآنـــية، و حديث، وخبر، وشاهد شعري. وعلّق على هذه الشواهد قائلاً: (وعلى ذلـــك حمـــل الكوفيون قوله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكم)[٣]، والبصريون يجعلـــون (هـــؤلاء) خـــبراً، وتقتلون حالاً، قالوا لا يجوز أن يشير المخاطب إلى نفسه، ولا يشير المتكلم إلى نفسه إلا مع ذكر الحال)[٤].

وهـــو بذلك يخالف البصريين مخالفة واضحة في أن حرف النداء لا يحذف من المبهم. فبعد أن أورد عبارة الزمخشري الآتية: (ويجوز حذف حرف النداء عمّا لا يوصف به (أيّ)، قال الله تعالى: (يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا)، وقال: (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُـــر إليك)، وتقول أيها الرجل، و أيتها، (ومَنْ لا يَـــزالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ إليّ)[٥] قال الشلوبين معلقاً عقبها: (هذا يبين فساد قول من يقول: إنّ حرف النداء لا يحذف مـــن المـــبهم)[٦]، هذا وممن قال بمنع حذف أداة النداء من الاسم المبهم المبرد في

---

[١] سيبويه، الكتاب، ج (٣) / ص (٢١٢).
[٢] الصميري، التبصرة والتذكرة، ص (٤٦٧).
[٣] سورة البقرة، آية (٨٥).
[٤] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤١).
[٥] الزمخشري، المفصل، ص (٤٤).
[٦] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠).

مقتضبه حيث قال: (إنّ كل شيء من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيء فدعوته، أن حذف (يا) منه غير جائز، لأنه لا يُجْمَع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامة النداء، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: رجل أقبل، ولا غلام تعال، ولا: هذا تعلَّم، وأنت تريد النداء، وذلك أنه لا يجوز أن تقول: رجلُ أقبل، لأن هذه نعوت (أيّ)، تقول: (يا أيّها الرجل، و يا أيّها الغلام، ويا أيّهذا ، لأن (أيّا) مبهم، والمبهمة إنما تُنْعت بما كان فيه الألف واللام، أو بما كان مبهماً مثلها)[١]، وردّد ابن يعيش ذات الرأي[٢].

٤. في باب الموصولات أورد الشلوبين رأي البصريين الذي يقول بأنَّ (ذا) الإشارية لا تكون موصولة إلاّ إذا اقترنت بـ (ما) الاستفهامية، وكذا أورد رأي الكوفيين الذين يُجيزون إجراء أسماء الإشارة مجرى الموصولات من حيث أن كلاً منها مبهم، وقد استشهد الشلوبين لرأيهم بالآية الكريمة (وما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى)[٣]، إلاّ أنّه كان ميّالاً – كما يبدو – إلى رأي البصريين بطريقة لم يصرِّح بها، إذ قال: (وأسماء الإشارة في هذا كله عند البصريين على أصلها)[٤]، وهو يشير بذلك إلى ما نادى به دوماً من ضرورة اتباع الأصول وعدم الالتفات إلى العوارض قائلاً: (وقوانينهم[٥] إنما يعقدونها أبداً على الأصول لا على العوارض)[٦].

---

[١] المبرد، المقتضب، ج (٤) / ص (٢٥٨-٢٥٩).

[٢] انظر: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، و مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، ج (٢) / ص (١٥).

[٣] سورة طه، آية (١٧).

[٤] الشلوبين، الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص (١٠٤). و شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٩٨).

[٥] أي قوانين النحاة.

[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٥١).

علماً بأن الكوفيين ذهبوا إلى أنَّ أسماء الإشارة تأتي بمعنى الأسماء الموصولة، و استخدموا الآية السابقة من ضمن حجَّتهم، فقد أورد أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) مذهبهم قائلاً: (أمّا الكوفيون فاحتجُّوا بأنْ قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى و كلام العرب، قال الله تعالى: (ثُمَّ أَنْتُمْ هؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكم) و التقدير فيه: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، فأنتم مبتدأ و هؤلاء خبر، و تقتلون صلة هؤلاء، و قال تعالى: (ها أَنْتُمْ هؤلاءِ جادَلْتُمْ عَنْهُمْ في الحَياةِ الدُنْيا) و التقدير فيه: ها أنتم الذين جادلتم عنهم، فأنتم مبتدأ، و هؤلاء خبره، وجادلتم صلة هؤلاء، قال تعالى: (و ما تِلْكَ بِيَمينِكَ يا مُوسى) و التقدير فيه: ما التي بيمينك، فما مبتدأ و تلك خبره و بيمينك صلة هؤلاء)[١].

و قد تابع أبو حيان (ت٧٤٥هـ) الشلوبين حيث أكَّد أن (استعمال اسم الإشارة موصولاً جاء في الشعر ولكنه قليل، ولم يُستعمل موصولاً من أسماء الإشارة إلاّ (ذا) وحدَها عند البصريين بالشرط المذكور، وأجاز الكوفيون أنْ تُستعمل أسماء الإشارة موصولات، ومن ذلك عندهم (وما تِلْكَ بِيَمينِكِ يا مُوسى) فتلك موصول، وصلته: (بيمينك)، كأنَّه قيل: وما التي بيمينك؟)[٢].

٥. وافق الشلوبين الكوفيين و آزر ما ذهبوا إليه في مسألةٍ قال بأنها من مسائل الكوفيين، و استشهد لها بقوله تعالى: (و قَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاّ مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى)[٣]، و بعد توضيحها قال: (وهذه مسألة لم يُجِزْها ابن السراج وجماعة من النحويين، و قالوا: لا يجوز إلاّ أنْ يُحمل الاسم و الخبر على اللفظ معاً، أو على

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج (٢) / ص (٧١٧).
[٢] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٠١٠).
[٣] سورة البقرة، آية (١١١).

المعـــنى معـــاً، و قد جاء كتاب الله بخلاف هذا، و بوفاق قول الكوفيين و ذلك قوله تعـــالى: (وَ قَـــالُوا لَنْ يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاّ مَنْ كانَ هُوداً أَوْ نَصارى) فجعل اسم كان مفرداً حَمْلاً على لفظ (مَنْ) و خبرها جمعاً حَمْلاً على معناها)[١]. وقد أشار الفَرَّاء (ت٢٠٧هـــ) إلـــى هذه الآية مجيزاً الحمل على اللفظ مرة و على المعنى أخرى، معضّداً ما ذهب إليه بآية أخرى و بيت شعر حيث قال: (أنشدنا بعض العرب:

هَيَّا أُمَّ عَمْروٍ مَنْ يَكُنْ عُقْرَ دارِه جَوَاءَ عَـــديّ يَأكُلُ الحشـــراتِ

وَ يَسْـــوَدُّ مِنْ لَفْحِ السَّمومِ جبينُه وَ يعر وَ إنْ كانوا ذَوي نَكِراتِ

فـــرجع في (كانوا) إلى معنى الجمع)[٢]. و مثّل الفرّاء صرّح أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـــ) أنَّ الحَمْل على المعنى كثير في كلام العرب، مستشهداً عليه بعدد من الشواهد الشعرية منها:

قامـــتْ تُبَكّيـــهِ على قبرِه مَنْ لِي مِنْ بَعدِكَ يا عامرُ؟

تركتَني في الدارِ ذا غربةٍ قد ذُلَّ مَنْ ليسَ لهُ ناصـــرُ

ثـــمَّ عقَّـــب قائلاً: (و كان الأصل أن يقول: ذات غربة، فحمله على المعنى، فكأنهـــا قالت: تركتني إنساناً ذا غربة، و الإنسان يطلق على الذكر و الأنثى)[٣]. إلاّ أنّه عاد – إلى مِعياريَّة أهل البصرة – فقال: (نحن لا نُنْكر الحمل على المعنى في كلامهم، و لا التنقل من معنى إلى معنى، و لكن الظاهر ما صرنا إليه، لأن الحمل على اللفظ و المعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ)[٤].

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤٩٥).

[٢] الفَرَّاء، معاني القرآن، ج (٢) / ص (١١١).

[٣] الأنباري، الإنصاف، ج (٢) / (٥٠٨).

[٤] المصدر نفسه، ج (٢) / ص (٥١٠-٥١١).

استشهاد الشلوبين بالقراءات القرآنية: القراءات المتواترة:

١. أجـــاز الشـــلوبين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، وقد استشهد لذلك بالقـــراءة المـــتواترة لقوله تعالى: (زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهم شُرَكائِهِم)[١] وذلـــك ببناء (زين) للمفعول، ونائب الفاعل (قَتْل) بالرفع وهو مصدر مضاف إلى فاعله (شركائهم)، وفُصل بينهما بالمفعول (أولادهم)[٢]، وهي قراءة ابن عامر[٣].

وبذلك يكون الشلوبين قد خالف جمهرة نحاة البصرة الذين سارعوا إلى استنكار هذه القراءة والاجتراء على تلحين ابن عامر على الرغم من أنه أحد القراء السبعة[٤]، فقد نقل أبـــو حـــيان (ت٧٤٥هـــ) عن أئمتهم: (قال ســـيبويه: لم يُسمع إلاّ في الشعر، وأجازه يونـــس فـــي الكلام في الظروف غير المستقبلة)[٥]. وقد أكد الصَّيْمري ذلك فقال: (إن قراءة من قرأ (أولادهم شركائهم) فنصب أولادهم، وتقديره قتل شركائهم أولادهم فلا يجـــوز عـــند البصـــريين، لأنـــه فصل بين المضاف و المضاف إليه في غير موضع ضـــرورة، و لا يجـــوز مثله في الشعر عند سيبويه)[٦]، وردّ الصَّيْمري على ما أنشده الأخفش (ت٢١٥هـــ):

فَزَجَجْتُها بِمُزَجَّةٍ زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزادَه

---

[١] سورة الأنعام، آية (١٣٧).

[٢] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٤٣).

[٣] انظر: عمر، أحمد مختار و زميله، معجم القـــراءات القـــرآنيـــة، ط (٢)، عـــالم الكتب، القاهـــرة، ١٩٩٧م، ج (٢) / ص (١٣٨).

[٤] انظر: الراوي، طه، "نظرة في النحو"، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الرابع عشر،١٩٣٦م، ص(٣٢٢).

[٥] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٨٤٢).

[٦] الصميري، التبصرة، ص (٢٨٨).

فقـــال تقديره: (زج أبي مزاده القلوص فليس معروفاً عنده البصريين، ولا مشهوراً بثقةٍ يؤخذ بلغته، ولا يعرف من حيث يصح)[١].

وإن ظهـــر عـــدم التطابق التام في موقف أئمة البصريين فإنه ظهر كذلك لدى أئمة الكوفيين ففي الموقف العام لهم فقد (أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر، وسلَك المتنبي هذه الطريقة فقال:

حَملتُ إليهِ مِنْ لِساني حديقةً شَفَاها الحَجَا سَقْيَ الرِّياضَ السَّحائِبِ)[٢]

علـــى أنَّ (الـــرياض) و هـــي مفعول للمصدر (ســـقي) فصلت بينه و بين المضـــاف إلـــيه (السحائب). هذا فيمَ يتعلق بموقفهم العام، إلاّ أنَّ الفرّاء الذي لا يُنْكرُ أثره في النحو الكوفي رفض الفصل بين المضاف والمضاف إليه فقال (وليس قول من قال: إنما أرادوا قول الشاعر:

فَزَجَجْتُها مُتَمَكِّناً زَجَّ القَلوصَ أَبي مَزادَه

بشـــيء، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية)[٣]، مما جعـــل الباحـــث إبراهيم رفيدة يَعُدُّ موقف الفراء هذا (واضح التشدّد لم يُسبَق إليه مما يجعله فاتح باب الطعن فيها وتبعه كثيرون)[٤]. ولا غرابة في أن يكون الكثير من هؤلاء ممن نحا منحى أهل البصرة.

---

[١] الصميري، التبصرة، ص (٢٨٩).

[٢] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٨٤٦).

[٣] الفراء، معاني القرآن، ج (١) / ص (٣٥٧-٣٥٨).

[٤] رفيدة، إبراهيم عبدالله، النحو وكتب التفسير، ط (٢)، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، ليبيا، ١٩٨١م، ص (٢٨٢).

٢. أجاز الشلوبين نصب الفعل بعد الفاء في جواب الترجّي (لعل) بالقراءة المتواترة لقوله تعالى: (لعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبابَ* أَسْبابَ السَّمَواتِ فَأَطَّلِعَ إلى إِلَهِ مُوسى)[١] بنصب (فأطلع)، وهي القراءة المتواترة التي قرأ بها نافع وابن كثير وابن عامر، وحمزة و الكسائي وعاصم وغيرهم من الأئمة[٢].

علماً بأن المُبَرِّد أشار إلى جواز ذلك تلميحاً في معرض حديثه عن الفاء وما ينتصب بعدها فقد قال: (كذلك كل ما كان غير واجب، وهو الأمر والاستفهام...)[٣]. و بذا يكون المبرد قد أشار للعلة التي ينصب معها الفعل المضارع بعد الفاء، وهي أن الكلام في الأمر والنهي وأمثالها غير واجب أي غير خبري، وهو الإنشائي.

ورغم ذلك فلم يوظف نحاة البصرة بعده هذه الإشارة الهامة بل على العكس، فقد نصّوا على أن الفاء تَنْصبُ في الأجوبة الثمانية فقط، وهي جواب الأمر والنهي والتمني و الجحد والعرض والاستفهام والتحضيض والدعاء[٤]، دون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى الترجي الذي يفهم من الحرف (لعلَّ).

ويكون الشلوبين بذلك قد خالف البصريين في توجيه الآية السابقة. فمذهبهم يقوم على منع نصب الفعل (فأطلع) وخرّجوا هذه الآية على وجهين، الأول: أن لعلَّ أُشْرِبَت معنى لَيْتَ، أي جاءت للتمني فيُنْصب الفعل بعدها. أما الثاني: أن خبر لعلَّ كثيراً ما جاء مقرونا بأنْ، وعلى هذا يكون المضارع (أطلع) منصوباً بأنْ.

---

[١] سورة غافر، آية (٣٦-٣٧).

[٢] انظر: أحمد مختار عمر، معجم القراءات، ج (٣) / ص (٢٨٦).

[٣] المبرد، المقتضب، ج (٢) / ص (١٣).

[٤] انظر: الحيدرة اليمني (ت٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر، ط(١)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م، ج (١) / ص (٥٤٩).

قال الشلوبين مُصحِّحاً عبارة الجزولي البصري النزعة (وقوله[١] – وأَشْرَبَها معنى ليت مَن قرأ (فأطلع) نصباً – لا يحتاج إلى هذا التأويل إلاّ على ظاهر ما قدّمه مِنْ أنَّ الفـاء والـواو إنَّما تنصب الفعل المضارع بعدها في الأجوبة الثمانية، وليس ذاك على ظاهـره، وإنَّما التلخيص في ذلك أنَّه يُنْصَب المضارع بعدهما في جواب غير الواجب، وإذا كـان الأمر كذلك لم يُحتَج إلى أن تُشْرَب (لعلّ) معنى (ليت) لأن الكلام معها غير واجب كما هو مع (ليت)، وليست (ليت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعلّ)، لأن كـل واحـد مـنهما مسـاو للآخر في أنه غير واجب، وذلك هو قانون النصب لا الأجوبة الثمانية خاصة كما زعم المؤلف)[٢].

٣- اكـتفى الشـلوبين بقراءة ابن عامر للآية الكريمة: (فَبِهُدَاهُم اقْتَدِه)[٣] شاهداً على حكم انتصـاب الضـمير المتصـل مفعولاً مطلقاً، على الرغم من أن ابن مجاهد خطَّأ هذه القراءة[٤] وصنع صنيعه النحاس[٥] (ت٣٣٨هـ) معتبرين أن الهاء في (اقتده) هاءُ سَكْت ليس إلاّ، بالرغم من أن القراءة بكسر الهاء (اقتدهي) وصلاً قرأ بها ابن عامر – من السبعة– وابن ذكوان[٦].

واسـتدلَّ الشلوبين على حكمه السابق بقوله (لا يجوز أن يكون ضمير الهدى، لأن الاقـتداء لا يتعدَّى إليه بنفسه، ولأنه قد تعدّى إليه بحرف الجر، فكيف يتعدى بعد ذلك

---

[١] أي الجزولي.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٦٦).

[٣] سورة الأنعام، آية (٩٠).

[٤] انظر: النحاس، أبو جعفر (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م، ج (١) / ص (٥٦٤).

[٥] انظر: أحمد مختار عمر، معجم القراءات، ج (٢) / ص (١٠٧).

[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٣٦-٦٣٧). وانظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الصغير، ص (١٢٣)، والشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٠٦).

إلـــى ضميره نفسه؟ فيكون الفعل متعدياً إليه بنفسه، و بحرف جر في حالة واحدة، فلما امتـــنع ذلك لم يكن بدّ من أن تجعل الهاء عائدة على شيء متقدم غير الهدى، ولا متقدم هـــنا إلاّ الهدى والاقتداء الذي دلَّ عليه: (اقتد) وقد بطل أن يكون ضمير الهدى، فلم يـــبق إلا أن يكـــون ضميـــر الاقتـــداء الذي دل عليه (اقتد) فكان الأصل فبهداهم اقتد اقتداء).

ومـــن خلال عبارات الشلوبين السابقة يُلْحظ بوضوح طريقته السليمة في الاستدلال المتدرج وصولاً لإثبات الحكم الذي ارتضاه.

و قـــد أورد النحاة قبل الشلوبين مجيء الضمير مفعولاً مطلقاً، فقد أفرد الزمخشري فصـــلاً لإضـــمار المصدر (المفعول المطلق) قال الزمخشري: (من إضمار المصدر قولـــك: عـــبدالله أظنه منطلق، كأنك قلت: عبدالله أظن ظني منطلق)[١]. و في حواشي الشلوبين على المفصل عقَّب بعد إيراد هذه العبارة قائلاً: (و على هذا[٢] حملوا قوله:

هَذا سُرَاقَةُ لِلقُرْآنِ يَدْرُسُهُ...

لأن (للقرآن) متعلق بـــ (يدرس) فلا يجوز أن يتعدى (يدرس) بعد ذلك، لأنه إنما حقه أن يتعدى إلى واحد... و أبين من هذا البيت قول زهير بن جناب:

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الفَتَى قَدْ نِلْتُهُ إِلاّ التَّحيَّة

حمله السيرافي على نلت النَيْل، لما ذكرناه في البيت قبله، و على ذلك حملوا أيضاً قـــراءة ابن عامر: (فبهداهم اقتده) بتحريك الهاء)[٣] و مثل الزمخشري و الشـــلوبين فعل ابن عقيـــل في إجـــازة نصـــب الضمير على المفعولية المطلقة، فقال: (و ينوب

---

[١] الزمخشري، المفصل، ص (٣٤).

[٢] أي إضمار المصدر.

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٠٥-١٠٦).

عن المصدر أيضاً ضميره نحو ضربته زيدا، أي ضربت الضرب، و منه قوله تعالى: (لا أُعَذِّبُهُ أَحَدَاً مِنَ العَالَمِينْ) أي لا أعذب العذاب)[١].

٤- تـــابع الشلوبين الكوفيين إذ أجاز العطف على المُضْمَر المجرور بدون قيد، مدافعاً بذلك عن قراءة الآية الكريمة: (واتَّقُوا اللهَ الذي تَسَاءَلُون بِهِ وَالأَرْحام)[٢] بجرِّ الأرحام وهي قراءة حمزة وعدد من القراء.

و قـــد أورد الشـــلوبيـــن رأيـــه هذا في تعليقه على عبارة الزمخشري – البصري المذهب – حيث قال: (ولا يُقال مررت به وزيد)[٣] ثم تابع بناءً عليه: (وقراءة حمزة: والأرحـــامِ ليســـت بتلك القوية)[٤]، فردَّ الشلوبين قائلاً: (مذهب الكوفيين جوازه، وهو الصحيح)[٥] ثم أيَّد رأيه بأن جاء بالآية الكريمة: (وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرامِ)[٦] وأشار قائلاً: (الأَظهر فيه أن يكون معطوفاً على المُضْمر المخفوض، لأنَّك إذا عطفـــت علـــى (سبيل) فصلت بين المصدر ومعموله الأجنبي، ولا يكون معطوفاً على الشهر الحرام في أول الآية، لأن المعنى ليس عليه)[٧].

وإنْ تابع الشلوبين الكوفيين فهو حتماً لم يَجْهل موافقة الفرّاء المشوبة بالقدح والتقبيح فقد قال الفرّاء: (حدثني شُرَيك عن الأعمش عن إبراهيم: أنه خفض الأرحام. فقال هو

---

[١] ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج (١) / ص (٥١٠).
[٢] سورة النساء، آية (١).
[٣] الزمخشري، المفصل، ص (١٢٤)
[٤] المصدرنفسه، ص (١٢٤).
[٥] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤١٤)
[٦] سورة البقرة، آية (٢١٧).
[٧] الشلوبين،حواشي المفصل، ص (٤١٤)

كقولهـــم بالله والرحم، وفيه قُبْـــح، لأن العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّيَ عنه)[١] ثم علَّق على الشاهد الشعري أنه (إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه)[٢].

أمـــا البصريون عامة فقد منعوه، يتضح رأيهم فيما أورده الصَيْمري مُفصَّلاً، حيث قال: (والمضمر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله، ولا تقول مررت بزيد وهِ .... فلما لم يجز أن يكون معطوفاً إلا بإعادة العامل لم يجز أيضاً أن يُعْطَف عليه إلا بإعادة العـــامل هـــذا معنى قول المازني، فتقول: مررت به وبزيد، ولا يجوز مررت به وزيد بغير الباء إلا في ضرورة الشعر، كما قال:

فاليومَ قرَّبْتَ تَهْجونا وتَشْتُمُنا فَاذْهبْ فَما بِكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

عطف الأيام على الكاف في بك بغير الباء، لضرورة الشعر، وكذلك قوله:

نُعَلِّقُ في مِثْلِ السَّواري سُيوفَنا وَمَا بَيْنها والكَعْبِ مَهْوى نَفانِفِ

عطف الكعب على الضمير في بينها وهذا مذهب البصريين، وخطَّـــأوا من قرأ: (تســـاءلون بـــه والأرحام). فجرّ (الأرحام) عطفاً على الهاء في (به)، لأن هذا لا يجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر)[٣].

و قـــد أشار عبدالخالق عضيمة إلى اتباع الشلوبين مذهب الكوفيين في مسألة إجازة العطـــف على الضمير المخفوض، و ذلك في توجيه الآية الكريمة: (و في خَلْقِكُمْ و ما يَبُـــثُّ مِـــنْ دابَّـــةٍ آياتٌ لقومٍ يُوقِنون)[٤] حيث قال: (و من أجاز العطف على الضمير المخفـــوض مـــن غـــير إعادة الخافض أجاز في (و ما يبث) أن يكون معطوفاً على

---

[١] الفراء، معاني القرآن، ج (١) / ص (٢٥٢-٢٥٣).

[٢] المصدر نفسه، ج (١) / ص (٢٥٢-٢٥٣).

[٣] الصيمري، التبصرة والتذكرة، ج (١) / ص (١٤١-١٤٢). وانظر: الأنصاري، أحمد مكي، الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين و المستشرقين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م، ص (١-١٣).

[٤] سورة الجاثية، آية (٤).

الضـــمير في (خلقكم) و هو مذهب الكوفيين و يونس و الأخفش، و هو الصحيح، و اختاره الأستاذ أبو علي الشلوبين)[١].

استشهاد الشلوبين بالقراءات الشاذة:

١- استشهد الشلوبين على حذف ياء المتكلم المضافة للاسم المنادى بدليل وحيد اكتفى به، وهو قـــراءة الآية الكريمة: (قُلْ رَبِّ احْكُمْ بِالحَقِّ) برفع (رب)، وهذه قراءة أبي جعفر وابن محيص[٢]، وقد عُدَّت شاذَّة إلاّ أنَّ الشلوبين وجَّه هذه القراءة بأنَّ ياء المتكلم حُذِفت من الاسم ثم أُعْطي حكم الاسم المنادى على اعتباره نكرة مقصودة[٣].

وبذلـــك يكون قد استطاع أن يوجد وجهاً متقبلاً لهذه القراءة الشاذة بعد أنْ سوَّغ لها. ولم يتابع رأي البصريين الذي نقله ابن جني (ت٣٩٢هـــ) حيث قال عن هذه القراءة الشاذة: (هذا عند أصحابنا ضعيف، أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأيّ، ألا تـــراك لا تقول: رجلُ أقبلْ، لأنَّه يمكنك أنْ تجعل الرجل وصفاً لأيّ فتقول: يا أيها الـــرجلْ، ولهذا ضَعُفَ عندَنا قول من قال في قوله تعالى: (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)[٤]، أنَّـــه أراد يـــا هؤلاء .. و (رب) مما يجوز أن يكون وصفاً لأيّ، ألا تراك تجيز يا أيها الـــرب. قال أصحابنا: فلم يكونوا ليُجْمعوا عليه حذف موصوفه وهو (أي)، وحَذْف حرف النداء جميعاً)[٥].

---

[١] عضيمة، دراسات في القرآن الكريم، المجلد الأول، الجزء (٣) / ص (٥٢٧).

[٢] انظر: أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج (٣) / ص (٢٧٨).

[٣] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٤٨).

[٤] سورة هود، آية (٧٨).

[٥] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـــ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م، ص (١١٤).

٢- خطَّــأ الشلوبين أبا موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ) في أن اسم الجنس الجمعي مثل (البقر) يأتــي مؤنثاً لا غير، وقال رادّاً: (البقر قد تذكر كما تؤنث)[١]. مستدلاً بالقراءة الشاذة للآية الكــريمة: (إنَّ الــبَقَرَ تَشَــابَهَ عَلَيْنا)[٢] بضم الهاء في (تشابه) على التأنيث، وهي قراءة الحســن بن سعيد المطوعي والأعرج، ومحمد ذو الشامة، وابن مسعود، ويحيى بن يعمر[٣]، علمــاً بأنَّ الصيمري أجاز أنْ يُذكر فعل المؤنث المجازي في حالة واحدة، و هي أنْ يتقدم فعلُهــا عليها، قائلاً: (أمّا المؤنث غير الحقيقي فيجوز تذكير فعله إذا تقدَّم عليه)[٤] ، و ذلك على نيَّة تأويل الجمع.

٣- استشهد بالآية الكريمة: (إنْ تُبْدوا ما في أنْفُسِكُمْ أوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللهُ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَــذِّبُ مَــنْ يَشَاءُ)[٥] بنصب فيغفر، ويعذب، وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة وأبــي العالــية وعاصــم الجحدري[٦]، وذلك على جواز نصب الفعل بعد الفاء، موافقاً رأي ســيبويه الذي أجاز ذلك، فنقل هذه القراءة دون أن ينسبها، ولم يهاجمها بل اتَّبع الخليل في قبولها[٧]. وكذا فعل الشلوبين فلم يجعلها شاذة، بل لم يلمح باعتراض على هذه القراءة. وإنَّما تقــبَّلها قائلاً: (وقد قُرِئ (إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لم يشاء، ويعذب من يشاء) بنصب فيغفر ويعذب، وليس من الأجوبة الثمانية، وجاز النصب في ذلك لكون هذا كله غير واجب في المعنى)[٨]. ويبدو من خلال هذه العبارة أنَّه يشير إلى ما أورده

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ج (٣) / ص (٩٣٧).
[٢] سورة البقرة، آية (٧٠).
[٣] أحمد مختارعمر، معجم القراءات القرآنية، ج (١) / ص (٣٥٦).
[٤] الصيمري، التبصرة و التذكرة، ص (٦٢٣).
[٥] سورة البقرة، آية (٢٨٤).
[٦] انظر: أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج (١) / ص (٣٧٤).
[٧] انظر: سيبويه، الكتاب، ج (٣) / ص (١٠٤).
[٨] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٦٦).

المبرد حين تحدث عمّا ينتصب بعد الفاء فذكر القانون العام الذي يحكم النصب وهو كل ما كان غير واجب ومثّل عليه بالأمر والاستفهام[١].

والشلوبين بذلك قد خالف الرأي المشهور الذي أورده الحيدرة (ت٥٩٩هـ) قائلاً: (وأمّا الفاء فإنَّها تَنْصب للجوابات الثمانية، أعني جوابَ الأمرِ والنهيِ والتمنِّي والجَحد والعرض والاستفهام والتحضيض والدعاء)[٢]، وعليه عدَّ أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) القراءة بنصب (فيغفر، يعذب) ضعيفة فقد قال: (يجوز في (فيغفر) الجزم والرفع والنصب. فالجزم بالعطف على (يحاسبكم)، والرفع على الاستئناف، وتقديره: فهو يغفر، والنصب ضعيف وهو على تقدير (أنْ) بعد الفاء، ونصب الفعل بها، وجعلها مع الفعل في تقدير المصدر ليعطف بالفاء مصدراً على مصدر، حملاً على المعنى دون اللفظ. كأنَّه قال: إنْ يَكُنْ إبداء أو إخفاء منكم فمحاسبة فغفران منا، وهذه القراءة ليست بقويَّة في القياس لأنَّه إذا استوفى الشرط الجزاء ضعف النصب)[٣]، وقبله ذكر الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في باب الجواب بالفاء (اعلم أن الجواب بالفاء منصوب في ستة أشياء، وهي: الأمر والنهي والاستفهام والجحد والعرض والتمني)[٤].

٤- استشهد الشلوبين بقراءتين شاذتين على جواز مجيء الاسم الموصول متصلاً بالجملة الابتدائية الأولى للآية الكريمة: (مَثَلاً ما بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا)[٥] برفع بعوضة وهي القراءة

---

[١] انظر: المبرد، المقتضب، ج (٢) / ص (١٣).

[٢] الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ج (١) / ص (٥٤٩).

[٣] الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبدالحميد طه وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م، ص (١٨٦)

[٤] الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٤٠هـ)، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، ص (١٨٥).

[٥] سورة البقرة، آية (٢٦).

التـــي قرأ بها الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب[١]، ولكنه أشار إلى مجيء هذه الحالة على قلة، فبعد إيراده عبارة الجزولي عن الاسم (أيّ) إذا كان موصولاً لـــم يكـــرهوا أنْ يجيء موصولاً بأحد جزئي الجملة الابتدائية في حال السعة، قال الشلوبين شـــارحاً: (إن ذلـــك مكروه في غير (أيّ) من الموصولات فيُكره أنْ يُقال: جاءني الذي أفضـــل، ولكنه قد جاء قليلاً، وعليه قراءة من قرأ (ما بعوضة فما فوقها) برفع بعوضة، وأحســـنه إذا طال الكلام، نحو: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً)[٢]، وتوجيه الرفع فيها سهل، إذا أُعْرِبت (بعوضة) خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير تماماً على الذي هو أحسن [٣].

أمّـــا القـــراءة الثانية فهي للآيـــة الكريمة: (ثُمَّ ءاتَيْنَا مُوسى الكِتَابَ تَمَامَاً على الَّذي أَحْسَـــن)[٤] بـــرفع (أحسن)، وهي القراءة التي قرأ بها الحسن البصري ويحيى بن يعمر والأعمش وابن أبي اسحق[٥]، وقد لجأ الشلوبين في معرض تسويغه لهذه القراءة تقدير مبتدأ محذوف، على أنْ يكون المقصود تماماً على الذي هو أحسن[٦]، ليتابع بذلك توجيه ابن جني[٧].

وقبل أن ننفض أيدينا من هذين الشاهدين تجدر الإشارة إلى الملاحظات آلاتية :

أولاً : تقـــبل الشلوبين هاتين القراءتين قبولاً حسناً ولم يرفضهما أو يقدح فيهما على الرغم من أنهمـــا تخالفان القاعدة النحوية التي أكدها، وهي كراهة اتصال الأسماء الموصولة بأحد أطراف الجملة الابتدائية ، باستثناء (أي) .

---

[١] انظر: أحم مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج (١) / ص (١٨٣).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٠٨).

[٣] انظر: الأنصاري، احمد مكي، سيبويه و القراءات، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر،١٩٧٢م، ص(٢٧٠).

[٤] سورة الأنعام، آية (٥٤).

[٥] انظر: عمر، معجم القراءات القرآنية، ج (٢) / ص (١٥١).

[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٠٨). وانظر: الشلوبين، شرح الصغيـــر للمقدمة الجزولية، ص (١٠٨). وانظر: الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤٨٣).

[٧] انظر: ابن جني، المحتسب، ج (١) / ص (١٤٦).

ثانـــياً: يتضـــح مما سبق أنَّ الشلوبين تابع البصريين باشتراطه طول الصلة، فقال عن اتصال الموصول بالجملة الابتدائية: (أحسَنُه إذا طال الكلام، نحو: ما أنا بالذي قائل لك سوءاً)[١] بل إنَّ الصيمري لم يكتف بذلك، بل لم يستحسن دخول الموصول على الجملة الابتدائية، فقال (وحذف المبـــتدأ مـــع أخوات (أي) قليل، وقُرِئَ (تماماً على الذي أحسن) بالرفع بتقدير: (الذي هو أحســـن)، على المبتدأ والخبر، والأجود: (الذي أحسنَ). على أنْ يكون فعلاً ماضياً، وقد قُرِئ على هذا أيضاً: (مثلاً ما بعوضة) برفع بعوضة، بتقدير: مثلاً الذي هو بعوضة، والأجود في هذا أيضا نصب بعوضة على زيادة (ما))[٢].

ومثل الصيمري كان أبو البركات الأنباري، فقد جعل الرفع آخر احتمال يمكن أنْ تجيء عليه كلمة (بعوضة)، فقد أورد في إعراب هذه الآية أنَّ (ما) قد تكون زائدة، وقد تكون نكرة بـــدلاً، وقد (تكون بمعنى الذي، و (بعوضة) مرفوع لأنه خبر مبتدأ مقدر، وتقديره: الذي هو بعوضة، كقوله تعالى: (تماماً على الذي أحسن)، أي وتقديره: الذي هو أحسن)[٣].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٠٨).

[٢] الصيمري، التبصرة والتذكرة، ص (٥٢٤).

[٣] ألأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ص (٦٥).

استشهاد الشلوبين بالحديث النبوي:

شمل مصطلح الحديث النبوي القول الصادر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله عليه الصلاة والسلام أو حالاً من أحواله، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين متى جاءت عن طريق المُحَدِّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي أو قاعدة نحوية[١].

وقد كان من (المنهج الحق بالبداهة أنْ يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثرٍ وشعرٍ في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بياناً أبلغ من الكلام النبوي ولا أروع تأثيراً ولا أفعل في النفس ولا أصحَّ لفظاً ولا أقوم معنى)[٢].

وفي الأندلس في القرن السابع للهجرة برز على السطح خلاف حول الاستشهاد بالحديث النبوي، (إذ كانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو إحدى سمات النحو بالأندلس. ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث لكنهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم)[٣]، (وقد كان أول من أثار ذلك هو ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) إذ يُعَدُّ أولَ من ردَّ الاستشهاد بالحديث)[٤].

وقد درج الدارسون المتأخرون على تصنيف مذاهب النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف كما يلي:

١. مذهب المانعين ٢. مذهب المجوزين ٣. مذهب المتوسطين

---

[١] حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية و تاريخها،ط(٢)، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق، ١٩٦٠م، ص (١٦٦-١٦٧).

[٢] الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥١م، ص (٤٦).

[٣] الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي، ص (١٨٢).

[٤] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (١٤).

و يمثل مذهب المانعين ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، والذي نقل السيوطي لنا عبارته المشهورة في معرض رده على ابن خروف: (تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه و غيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، و اعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنَّه أفْصح العرب)[١].

وشارك ابن الضائع (ت٦٨٠هـ) موقفه أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) القائل: (إنَّ الواضعين الأوّلين لعلم النحو المستقرِئين للأحكام عن لسان العرب، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس)[٢].

ويمكن تلخيص المبادئ التي اعتمد عليها في منع الاستشهاد بالحديث فيما يلي:

أولاً: النحاة الأوائل من البصرة والكوفة لم يحتجوا بالحديث.

ثانياً: العلة في ذلك: أ. جواز نقل الحديث بالمعنى .

ب. وقوع اللحن فيه بسبب كثرة الرواة الأعاجم .

وبنى عدد كبير من الباحثين المتأخرين و المحدثين رأيه على هذين المبدأين ، مثل السيوطي (ت٩١١هـ) من المتأخرين في الاقتراح[٣]، ومهدي المخزومي من المحدثين حيث قال متابعاً السيوطي: (هذا وقد فات الكوفيين كما فات البصريين أن يعنوا بالأحاديث ، وأن يدعموا دراستهم بما يصححونه منها، فأئمتهم – كما سمعنا من رواية السيوطي – لم يقبلوا الاستشهاد

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص (٥٨).

[٢] المصدر نفسه، ص (٥٥-٥٦).

[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (٥٥-٥٨).

بها ، ذهاباً إلى أنَّ الأحاديث إنَّما رويت بالمعنى وإنَّ كثيراً من حملتها لم يكونوا عرباً بالطبع ، فلم يُؤْمَن اللحن يتطرق إلى مروياتهم وإنْ لم يتعمدوا ذلك)[١].

هذا وقد تصدى الدارسون قديماً وحديثاً لهدم الأركان التي بُنِيَ عليها المنع، بدءاً بما استدلَّ به الدماميني[٢] قديماً، وخديجة الحديثي[٣] وطه الراوي[٤]، ويُستشف من ذلك أنَّ الاستشهاد بالحديث النبوي بدأ منذ فترة مبكرة من تاريخ النحو العربي الذي نشأ مشرقياً، علماً بأن عدداً كبيراً من النحاة احتجوا بالحديث من غير أن يقدموا له بما يدل على أنه حديث أو ينبهوا إلى ذلك.

وبعد هذا الإيجاز السريع لموقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي والذي اتضحت خيوطه وبانت، نشرع في تبيان حقيقة موقف الشلوبين من الاستشهاد بالحديث النبوي.

فلقد لمس الشلوبين الطريق أمامه مشرعةً للاستشهاد بالحديث النبوي، فقد أجازه عدد من النحاة، ولمس كذلك الاتجاه الواضح لدى أبرز أساتذته، وهو السهيلي نحو الاستشهاد بالحديث الشريف، فعلى سبيل المثال استشهد السهيلي باثنين وأربعين حديثاً في كتابه نتائج الفكر. وكثيراً ما استشهد بالحديث الواحد مكتفياً به شاهداً على قاعدة، ففي عرضه لمسألة لحاق علامة التثنية أو الجمع بالفعل قال السهيلي: (قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذ بضمير، إذ لم يتقدم مذكور يعود إليه، ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع حرصاً على البيان وتوكيداً للمعنى، إذ كانوا يسمون بالجمع والتثنية نحو: فلسطين، قنسرين، وكذلك: سلمان وحمدان يشبه لفظه لفظ التثنية في الرفع، فهذا ونحوه مما دعاهم إلى تقديم العلامة في

---

[١] انظر: المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، ط (٢)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م، ص (٣٤٨).

[٢] انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ص (٣٦-٣٧).

[٣] انظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١م، ص (١٧٩).

[٤] انظر: الراوي، نظرة في النحو، ص (٣٢٥-٣٢٧)، و خليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو و شواهده في المغني، ط (١)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٢م، ص (١٠٠-١١٣).

نحو قولهم: (أكلوني البراغيث)، وقد ورد في الصحيح نحو قوله عليه الصلاة والسلام (يَتَعَاقَبُون فِيكُم مَلائِكَةٌ ...)، وكما أنَّ هذه العلامة ليست للفعل إنَّما هي للفاعلين، فكذلك التاء في ظفرت يداك، وقامت هند ليست للفعل)[١].

كذلك ألفى الشلوبين أستاذه ابن خروف (ت٦٠٩هـ) من أكثر النحاة استشهاداً بالحديث مما أثار حفيظة ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، فقال فيه: (وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً فإنْ كان على معنى الاستظهار والتبرك بما روي عنه صلى الله عليه وسلم فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى)[٢]. ولعل سبب إكثار ابن خروف من الاستشهاد بالحديث أنه كان معنياً بالحديث والنحو معاً ففتح الباب على مصراعيه.

ومن قبلهم ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) الذي استشهد بالحديث النبوي دون قيود. أمّا الشلوبين فقد كان كابن خروف آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث إلى جانب فنه الأصلي وهو علم النحو[٣].

من هنا فإنَّ (ما ادَّعاه أبو حيان من أنَّ المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأنَّ كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث وقد استدلَّ بالحديث الشريف: الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله)[٤].

---

[١] السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص (١٦٦).

[٢] ابن الضائع، شرح الجمل، ص (٣٤).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص (٤٩).

[٤] محمد الخضر حسين، دراسات في العربية وتاريخها، ص (١٧٧).

أمّـــا الشـــلوبين فقد استشهد بالحديث النبوي كثيراً، لذا سنتوقف مع الشلوبين عند الأمثلة التالية:

١. أجاز الشلوبين حذف أداة النداء عمّا يمكن أنْ يوصف به، مخالفاً الزمخشري (ت٥٣٨هـ) القائل عن حرف النداء: (لا يحـــذف عما يوصـــف به (أي)، فلا يقال: (رجلُ)، و لا (هـــذا) و قد شذّ قولهم: (أصْبِح لَيْلُ)، ولا (افْتَدِ مَخْنوقُ)، ولا (أَطْرِقْ كَرَا))[١]. فردَّ الشـــلوبين هـــذا الرأي مستدلاً بما جاء في الحديث و الشعر قائلاً: (في الحديث: (اشْتَدِّي أَزْمَةُ تَنْفَرِجِي)، و في خبر موسى صلى الله عليه و سلم حين فرَّ الحجر بثوبه، فكان يقول: (ثوبي حجرُ ثوبي حجرُ) و قد جاء حذف حرف النداء عن اسم الإشارة، قال ذو الرمة:

إذا هَمَلتْ عَيْني لَهُ قالَ صاحبي بِمِثْلكَ هذا فِتْنةٌ وَ غَرامُ)[٢]

مـــع العلم أنَّ الشلوبين بهذا الرأي يكون قد خالف عدداً من النحاة، من بينهم المبـــرِّد (ت٢٨٥هـــ) القائل: (إنَّ كل شيء يجوز أن يكون نعتاً لشيء، فدعوته إنَّ حذف (يا) منه غـــير جائـــز، لأنّه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف و علامة النداء، و ذلك أنّه لا يجوز أن تقول: رجلُ أقبلْ، و لا غلامُ تعالْ، و لا هذا أقبلْ، و أنت تريد النداء)[٣]. و قبل أنْ يـــرفض المبرِّد حذف أداة النداء في هذه الحالة رفضها سيبويه (ت١٨٠هـــ)، ففي قولهم: يا عمـــرو و الحارث، قال سيبويه: (لو حُمِل الحارث على (يا) كان غير جائز البَتَّة، نُصِبَ أو رُفِعَ مِنْ قِبَل أنَّك لا تنادي اسماً فيه الألف و اللام بـِ (يا))[٤].

---

[١] الزمخشري، المفصل، ص (٤٤).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠).

[٣] المبرِّد، المقتضب، ص (٢٥٨-٢٥٩).

[٤] سيبويه، الكتاب، ج (١)، ص (١٨٧).

٢. استشـــهد الشلوبين بالحديث النبوي: (قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ) شاهداً على الحكم النحوي القائل بلـــزوم لام الأمـــر والدعـــاء للفعل في حالة الإشـــعار بالإلزام للقيـــام به، يقول شـــارحاً عـــبارة الجزولـــي: (وقوله[١]: فلام الأمر والدعاء إذا بُنِيَ الفعل للمفعول لزمته مطلقاً، أي ســـواء كان الفاعل متكلماً أو غائباً أو مخاطباً، فمتكلماً مثاله: لأُعْنَ بكذا، على معنى إلزامه لنفسه، ومنه في إلزام المتكلم نفسه، لا في أنه فعل مبني للمفعول قوله صلى الله عليه وسلم: (قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ))[٢].

و قد أشار أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـــ) إلى الحديث السابق في مسألة لزوم اللام عـــند إسناد الفعل لغير الفاعل المخاطب، فقال: (إذا أُسندَ الفعل إلى غير الفاعل المخاطب لزمت اللام، نحو ليقم زيد و ليضرب خالد و لتعن بحاجتي، و لأعن بها، و قـــال تعـــالى: (ولْنَحْمِلْ خَطَيكُم)[٣]، و في الحديث: (قُومُوا فَلأُصَلِّ لَكُمْ)، و قال الشاعر:

وجدتُ أَمَنَّ النَّاسِ قَيْسَ بنَ عَتْعَثٍ فَإيـــاه فيمـــا نـــالَني فَلأُحْمَدِ)[٤].

٣. استشهد الشلوبين بالحديث النبوي (كُنْ أَبا خَيْثَمَة فَكَانَه) مشيراً إلى ذلك بشكلٍ واضحٍ بارز وقد اكتفى به شاهداً على جواز اتصال الضمير بكان وأخـــواتها، قـــال الشلوبين شـــارحاً: (وقوله : (وكان)، مثال ذلك في (كان) ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في أبـــي خيثمة وقد رأى شخصه على بعد من أنه قال: (كن أبا خيثمة فكانه))[٥]. و هو بذلك قد تابع ابن الطراوة (ت٥٢٨هـــ) الذي أجاز وصل الضمير بالفعل الناسخ، و (هذه إحدى مســـائله التي خالف فيها سيبويه. و كان سيبويه قد تعرض لوصل الضمير مرتين، مرة في

---

[١] أي الجزولي.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٢).

[٣] سورة العنكبوت، آية (١٢).

[٤] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٨٥٥-١٨٥٦).

[٥] الشلوبين شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٣٢).

أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلّةٍ أو ندور... و في موضع آخر صرَّح أنَّ ذلك الوصل قلـــيل. فيخالفه ابن الطراوة، يقول ابن الضائع (ت٦٨٠هـــ): زعم ابن الطراوة أن الأجود الوصل، و هذا تكذيب لسيبويه، و احتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: (كن أبا خيـــثمة))[١]. أمّا ابن مالك فقد أجاز ذلك متابعاً ابن الطراوة و الشلوبين، حيث قال: (لمّا كان وضع الضمير لقصد الاختصار، لم يَجُز أن يُؤتى بمنفصل إذا وُجد سبيل إلى متصل، لكونه أخصر إلاّ في مواضع مخصوصة)[٢]. ثم عاد و فصّل تلك المواضع و ذكر منها: إنْ جـــاء (الضمير مرفوع بـــ (كان) أو إحدى أخواتها نحو: الصديق كُنْتُهُ. و كان حق هذا أن يمتـــنع انفصـــاله لشبهه بـــ (هاء) ضربته، و لكنه نُقل فقبل، و بقي الاتصال راجحاً لوجهيـــن أحدهما الشبه بما يجب اتصاله و إذ لم يساوه في الوجوب، فلا أقلَّ من الترجيح، الثانـــي أنَّ الانفصـــال لم يَرِد إلاّ في الشعر، و الاتصال وارد في أفصح النثر، كقول النبي صلى الله عليه و سلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: (إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلَّطَ عَليه، وَ إلاّ يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِه)، و قوله عليه السلام لعائشة: (إيَّاكِ أنْ تَكونِيها يا حُمَيْراء))[٣]. و قـــد عرض ابن هشام (ت٧٦١هـــ) لهذه المسألة الخلافية مستشهداً على اتصال الضمير بالفعل الناسخ[٤] بالحديث النبوي: (إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلَّط عَليه).

٤. استشهد الشلوبين بالحديث النبوي (أَفْضَلُ ما قُلْتُه والنَّبِيُّون مِنْ قَبْلي: لا إلهَ إلاّ الله) مشيراً إلى ذلك بشكل واضح وقد اكتفى به شاهداً على عدم اشتراط مجيء ضمير ربط بين المبتدأ

---

[١] البنا، أبو الحسين بن الطراوة، ص (٩٤-٩٥).

[٢] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت٦٧٢هـــ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد عوض و زميله،ط(١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، ج (١) / ص (٩٣).

[٣] المصدر نفسه، ص (٩٣-٩٤).

[٤] انظر: ابن هشام،أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـــ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي عبد الحميد،ط(١)، (د.ت)، ص (٧٠).

وجملـــة الخبر ، إذا كان المبتدأ هو ذات الخبر. على اعتبار أنَّ ((أفضل) مبتدأ و (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة، و الجملة بعده صلة، و جملة (لا إله إلاّ الله)هي الخبر، و قد استغنت عن الرابط، لأنها نفس المبتدأ في المعنى، و منه قوله تعالى: (و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين)[١])[٢].

٥. استشهد بكلام أبي هريرة المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم موجهاً إياه توجيهاً يخالف به رأي الكوفيين بأنَّ (إنَّ) تنصب مفعولين مستشهدين بعدد من الأبيات و حديثٍ مرفوع. ونفـــى الشـــلوبين ذلك معالجاً هذه القضية بشكل مفصل، إذ تعامل مع كل شاهد على حده وقـــال: (كذلـــك قوله صلى الله عليه وسلم (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً) وسبعين خريفاً ظرف زمان ناب مناب عميقاً، وصار للدلالة عليه من جهة المعنى)[٣].

ومن ثم خلص إلى أنَّ (قول من قال: إنَّ (إنَ) قد تأتي بنصب اسمين وأنشد عليه:

إنَّ حُرَّاسَنا أُسْداً...

و :

إنَّ العَجوزَ خَبَّةً جَروزاً...

وأتـــى بـــه (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً) عليه، إنه قد أساء المحاولة في تناوله لهذه المواضـــيع فإن تناولها على غير ما هي عليه إنَّ في كلام العرب[٤]... ثم تابع مصرحاً بمعارضته لابن الطراوة الذي رأى ذلك.

---

[١] سورة يونس، آية (١٠).

[٢] انظر: فجال، محمود، الحديـــث النبـــوي في النحـــو العربي، ط (٢)، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٧م، ص (١٦٩-١٧٠).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ص (٨٠١-٨٠٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٨٠٤). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث ص (١٦٢،١٧٠).

٦. استشهد الشلوبين بجزء من حديث شريف دون أن يشير إلى ذلك صراحة وذلك في استدلاله علـــى حكم وجوب التفسير في جملة المدح أو الذم إن أُضْمِرَ الفاعل أو ما يقوم مقامه، فقد قال مصوباً كلام الجزولي: (وقوله[١]: والتفسير واجب إن أُضْمِرَ الفاعل ينقصه أن يقول أو مـــا يقوم مقامه نحو قوله: (فبها ونعمت))[٢]. و قد أوضح الرضيّ هذه المسألة المتضمنة في قوله صلى الله عليه و سلم السابق، فقال: ((فبها و نعمت) أي فمرحباً بهذه القضية و نعمت هي، فالتمييز و المخصوص حذفا معاً)[٣].

٧. استشـــهد الشلوبين بالحديث الذي وصفت به أم هانئ صلاة النبي عليه السلام يوم فتح مكة، مشـــيراً إلـــى ذلـــك بوضوح على أنَّه حديث قال الشلوبين في ذلك بعد الإشارة إلى عبارة الجزولي: (ويجوز الإسكان في ياء ثماني عشر، وربما حذفت وفتح النون) ويتلخَّص رأي الشلوبين في ذلك أن الأصل في ياء (ثماني عشرة) الإسكان، قياساً على المركب المزجي (مَعْدْ يَكْرب) و (قالي قلا)، ويجوز الفتح في الياء قياساً على المذكر ثمانية عشر رجلاً، (أمّـــا حـــذف الـــياء، وفتح النون فمبني على لغة من يجعل آخر هذا الاسم النون ويحذف الياء... وجاءت في بعض الحديث (صلى ثماني ركعات) بحذف الياء، وفتح النون، وهو على هذا)[٤]. أمّا ابن مالك (ت٦٧٢هـــ) فقد أورد في توجيه (ثمان) ثلاثة أوجه،منها (ترك

---

[١] أي الجزولي.

[٢] الشلوبين، الشرح الكبير، ص (٩٠٧).

[٣] الرضي الاسترابادي (ت٦٨٦هـــ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف عمر،ط(٢)، منشورات جامعة قات يونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ج (٤) / ص (١٥٣).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص٩٢٩. و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث ص (١٤٩).

تنوين ثمان لمشابهته جواري لفظاً و معنى)[١]، و منها كذلك أنْ تكون وفق اللهجة الربيعية، إذْ يقفون على المنصوب بالسكون[٢].

٨. خالف الشلوبين جمهور النحاة في جواز نصب ما بعد الواو في المفعول معه فقد علق على عبارة الزمخشري القائلة: (وأمّا في قولك ما أنت وعبدَالله، وكيف أنت وقصعةً من ثريد...فالرفع)[٣]، و قد أورد الشلوبين رأي سيبويه أنَّ ذلك كله لا يخرج عن حالة الرفع[٤]، رغم اهتمامه بآراء سيبويه إلاّ أنَّه رغم ذلك قال مسوغاً رأي الصيمري: (وذكر الصيمري جواز نصبه على المفعول معه، وقد وجدت ذلك: روى ثابت رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم: (أَبْشِرُوا فَوَاللهِ لأَنا وَكَثْرَةَ الشَّيءِ أَخْوَفَنِي عَلَيْكُم مِنْ قِلَّتِه) ، ورُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها أنَّها قالت: ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف واحد)[٥]، على تقدير أكون. وقد أجاز الشلوبين النصب متابعاً في ذلك الصيمري، ومعضّداً مذهبه بحديث نبوي آخر. علماً بأنَّ ما ذهب إليه الصيمري و عضّده الشلوبين مخالفٌ لمذهب الجمهور. و مثل الشلوبين فعل العُكْبري (ت٦١٦هـ) فأجاز النصب في ذلك، و ذلك في أثناء توجيهه لإعراب الحديث النبوي: (كَيْفَ أَنْتَ وَأَئِمَّةً مِنْ بَعْدِي يَسْتَأْثِرون بِهَذا الفَيْءِ)، إذ قال فيه: (و يجوز رفع (أئمة) على أنَّه مبتدأ و (من بعدي) صفة له، و (يستأثرون) الخبر،

---

[١] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢)، شواهد التوضيح و التصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)، ص (٤٧-٤٨).

[٢] المصدر نفسه، ص (٤٧-٤٨).

[٣] وذلك على تقدير خبر محذوف وعطف ضيعته عليه (كل رجل وضيعته متلازمان).

[٤] سيبويه، الكتاب، ج (١) / ص (٣٠٣).

[٥] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٩٤).

وكـــان الـــرفع أجـــود لأنه ليس قبله فعل، فتكون الواو بمعنى مع، فيقوى الفعل فتُنْصَبْ، ويجوز النصب على تقدير كيف تصنع أنت مع أئمة هذه صفتهم، فيكون مفعولاً معه)[١].

٩. رفـــض الكوفـــيون حـــذف خبر (إنَّ) إنْ جاء اسمها معرفة، إلاّ أن الشلوبين قال: (قال الـــبغداديون: فإذا دخلت (إنَّ) على معرفة لم يجز حذف خبرها، لأنَّها إنَّما هي في حذف الخبر محمولاً على (لا) وهي تختص بالنكرات)[٢]، وقد خالف الشلوبين هذا الرأي مجيزاً مـــا مـــنعوه ومعللاً ذلك بالدلالة البلاغية، فقد قال بأنَّ (هذا الحذف يقع في الكلام الفصيح، ويكـــون أَوْقَعَ في نفس المخاطب من التصريح وجاء في الحديث: إنَّ المهاجرين قالوا: (يا رســـولَ اللهِ إنَّ الأنْصـــارَ قد فَضَلونا آوَوا وفَعَلُوا بنا، وفَعَلُوا، فقالَ لَهُم: أَلَسْتُم تَعْرِفون ذلكَ لَهُم؟ قالُوا: بَلى، قالَ: فإنَّ ذلك) أي فإن معرفتكم بذلك مكافأة)[٣].

١٠. وافـــق الشلوبين الكوفيين بإجازة (أنتَ أَشْعرُ أَهْلُ جِلْدَتِكَ) فقال معضِّداً بأنَّه قد (ورد مثله في الحديث: (خيرُ نِسائِهِم مَريمْ) وفي الحماسة لزيادة الحارثي:

ولَمْ أَرَ قَوْماً مِثْلنا خَيْرَ قَوْمِهم أَقَلَّ بِهِ مِنَّا عَلى قَوْمِهم فَخْراً

هـــذا إذا جعلت (خيراً) للتفضيل، فإن جعلت (خيراً) منها من الخير الذي هو ضد الشر لم يكن من هذا الباب)[٤]. و قد أورد السيوطي (ت٩١١هـــ) في توجيهه لهذا الحديث على لسان أحـــد العلماء أنَّ هذا الحديث: (ظاهره مُشْكِلٌ على قاعدة من العربية، فإنَّه ظاهر في جواز:

---

[١] العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـــ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبدالإله نبهان،ط(١)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م، ص (١٣٣).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٨٣).

[٣] المصدر نفسه، ص (٨٥).

[٤] المصدر نفسه، ص (٣٣٠)، والبغدادي، خزانة الأدب، ج (٢) / ص (٢٢٩).

زيد أفضل إخوته)[١]. ثم تابع السيوطي يوجه إعراب الحديث السابق: (و قد اتفقوا على منعه، و فيه وجهان، أحدهما: أنْ يُجْعَلَ (خَيْراً) بمعنى خير لا على جهة التفضيل، و ثانيهما – و هـو الأصـح: أن الضمير راجع للدنيا، كما تقول زيد أفضل أهل الدنيا، و يجوز على تقدير مضاف محذوف، أي خير نساء زمانها)[٢]

١١. استشـهد الشلوبين بالحديث النبوي، وبيت شعر على مسألةمهمة في الأداة (لولا)؛ فرأي جمهـور الـنحاة أنه (قد التزم حذف الخبر في قولهـم لولا زيد لكان كذا، لسدّ الجواب مسدّه)[٣].

إلا أن الشلوبين اشترط الحذف شرطاً، فقد رأى أن الخبر لا يحذف دائماً، وإنما يكون حذفه إذا دل عليه دليل، وإلا فهو لا يحذف، واستشهد لصحة رأيه بالحديث قائلاً: (من ذلك الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله لعائشة رضي الله عـنها : إن البيت لم يتم على قواعد إبراهيم عليه السلام ولولا قومك حديث عهدهم بكفر لأتممت البيت على قواعد إبراهيم)[٤].

و بعد الشـلوبين عـرض ابن مـالك (ت٦٧٢هـ) لأنواع المبتدأ المذكور بعد (لـولا)، وهي ثلاثة: مبتدأ مخبر عنه بكون مقيد و هذا يلزم حذف خبره، كقولهم لولا زيد لزارنا عمرو. و مبتدأ مخبر عنه بكون مقيد لا يُدْرَك معناه عند حذفه، و هذا خبره واجب الثبوت، لأن معناه يُجْهل عند حذفه، و استشهد عليه بالحديث (لولا قومك حديثو عهد بكفر)، و مثّل عليه بقولهم: لولا زيد غائب لم أزرك. أما النوع الأخير الذي بيّنه

---

[١] السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، عقـود الزبرجد، تحقيق سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤م، ص (١٤٥).

[٢] المصدر نفسه، ص (١٤٥).

[٣] الزمخشري، المفصل، ص (٢٦).

[٤] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٧٠).

ابــن مالك فهو أنْ يأتي المبتدأ مُخبَرٌ عنه بكون مقيد يُدرك معناه عند حذفه، و هذا مما يجوز إثبات خبره و حذفه[١].

١٢. استشـــهد – بوضوح – بالحديث على أنَّ (أجمع) لا تأتي تأكيداً بل بمعنى (مجتمع) و (يُحتمل أنْ يكون (أجمع) هنا في معنى (مجتمع) لا في معنى التأكيد كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (كَمَا تَتَنَاتَجُ الإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةٍ جَمْعاء) أي مجتمعة الخلق)[٢].

١٣. استشـــهد الشلوبين على مجيء الحال من النكرة بشاهدٍ وحيد هو قوله صلى الله عليه و ســلم: (وَ صَلَّى وَرَاءَه رِجالٌ قِياماً)[٣]، مُقدِّماً للشاهد بقوله: (أجاز سيبويه أنْ يكون الحال من النكرة، لكنَّ الصفة عنده في النكرة أحسن)[٤].

و قد أجاز ابن الطراوة (ت٥٢٨هـــ) قبل الشلوبين مجيء الحال من النكرة، فقد أورد الســـهيلي قول ابن الطراوة في معرض حديثه فقال: (حقُّ النكرة إذا جاءت بعدها صفة أنْ تكون جاريةً عليها ليتَّفق اللفظ، و أمّا نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم، لاخـــتلاف اللفظ من غير ضرورة، هذا منتهى قول النحويين، و كان شيخنا أبو الحسين ابن الطراوة رحمه الله يردُّ هذا القول بالقياس و السماع، أمّا القياس فكما جاز أنْ يختلف المعنى في نعت المعرفة و الحال منها إذا قلت: جاءني زيدٌ الكاتب، و جاءني زيدٌ كاتباً، و بيـــنهما من الفرق في المعنى ما ترى، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة

---

[١] ابن مالك، شواهد التوضيح، ص (٦٦-٦٧).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٣٧٥). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث (٦٠).

[٣] المصدر نفسه، ص (٢١٢).

[٤] المصدر نفسه، ص (٢١٢).

إذا قلــتَ مررتُ برجلٍ كاتب، أو : برجلٍ كاتباً؟. و إذا كان كذلك فلا بد من الحال إذا احتيج إليها. أما السماع ففي الحديث: (صلّى خلفه رجالٌ قياماً)[١].

١٤. كــان الشلوبين حريصاً على احترام الحديث النبوي ، ومكانَتُه كشاهدٍ لديه عظيمةٌ، لذا حــرص على التأدُّب فيما يتعلَّق به. ففي باب البدل تحدث عن بدل الغلط واستشهد بحديثين وسمَّى البدل فيهما بدل الإضراب لا الغلط قال الشلوبين: (إذا كان المراد به الاضراب كما ذكــر سيبويه فلا يمتنع أن يصدر عن روية وفطانة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (إنَّ المُصــلِّي لَيُصلِّي الصَّلاة ، فَيُكْتَبُ لَهُ نِصفُهَا ثُلثُها رُبعُها خُمسُها سُدسُها سُبعُها ثُمنُها تُسعُها عُشرُها)، هذه كلها أبدال اضراب، وقد حملوا عليه قول عمر رضي الله عنه لابنته حفصة رضــي الله عنها: لا تَغُرَّنَّكَ هذهِ الَّتي أَعْجَبَها حُسْنُها، حُبُّ رَسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّم إيَّاها)[٢].

ويطول بنا المقام لو أردنا استعراض جميع الشواهد من الأحاديث النبوية، ورد ذلك إكثار الشــلوبين من الاستشهاد بها كثرةً جعلت من الصعب التوقف لدى جميع تلك الحالات، ومــا كانت تلك الكثرة إلاّ لأنَّ الشلوبين أزال جميع القيود التي حبست بعض النحاة عن التزوُّد بمعين لا ينضب من الشواهد النبوية.

---

[١] السهيلي، نتائج الفكر، ص (٢٣٣-٢٣٤).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤٠٠)، وانظر: أبو حيان، تذكرة النحاة، ص (٢٦).

استشهاد الشلوبين بالشعر:

حظـــي الشـــاهد الشـــعري بالنصيب الأوفر من اهتمام النحاة، وقد يكون مردُّ ذلك تلك المـــنزلة العظيمة المحفوظة للشعر لدى العقلية العربيَّة، بالإضافة إلى صعوبة نقل النثر لتعسُّر حفظه فقلَّ النثر الذي وصل النحاة عن العرب الفصحاء عمّا وصلهم من الشعر[١].

وفـــي الأندلـــس – نتيجة لإكبارهم لموروث المشرق – كان اهتمامهم بالشعر مبالغاً فيه لســـهولة تنقله وحفظه. وفي حالة الشلوبين المعروف بسعة ثقافته نلحظ سعة محفوظه الشعري بحيـــث حفـــظ لـــنا في مصنفاته أبياتاً لم تدون في دواوين الشعراء. وكثيراً ما خرج لنا محقِّقو مصـــنفات الشلوبين بقولهم لم نعثر على الشاهد، الأمر الآخر الذي يمكن أنْ يُسجَّل للشلوبين أنَّه سَـــبق للاستشـــهاد بعدد هائل من الشواهد الشعرية مما دفع مَن بعده من النحاة للإفادة من تلك الشواهد القيِّمة التي غُيِّبت عنهم طويلاً فمسح الشلوبين عنها غبار السنين.

وقد تمثَّل منهجه في الاستشهاد بالشعر فيما يلي :

١- الغالب في منهجه ألاّ يَذكر اســـم قائل الأبيات ويكتفي بقـــوله (كما قال)[٢]، (لقولهم)[٣]، (مثاله)[٤]، (بدليل قولهم)[٥].

٢- أحـــياناً قلـــيلة يذكر الشلوبين اسم الشاعر كقوله (مثاله قول الشاعر وهو الأعشى...) [٦].

ومن ضمن هذه الحالات القليلة عمد في بعضها إلى التعريف بالشاعر، لما يراه من أهمية ذلك في المسائل اللغوية النحوية، كما فعل بعد إيراد الرجز الآتي:

---

[١] انظر: الأفغاني، في أصول النحو، ص (٦٠).
[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٤).
[٣] المصدر نفسه، ص (٧٥٣).
[٤] المصدر نفسه، ص (٦٧٦).
[٥] المصدر نفسه، ص (٨٨٠).
[٦] المصدر نفسه، ص (٨٨١).

أنا ابنُ سَعْدٍ أَكْرَمُ السَّعْدينا

إذ قـــال معرِّفاً بالشاعر: (و الراجز رؤبة، و هو من بني سعد بن زيد مناه بن تميم، وهم ذوو حربٍ و عُدَّة)[١]. كذلك بدا حريصاً – أحياناً – على التحقُّق من نِسْبة البيت إلى قائله، فعندما أورد الزمخشري (ت٥٣٨هـــ) في كتابه "المفصل": (و قول حاتم:

و لا كريمَ منَ الوِلْدان مصبوحُ)[٢].

قال الشلوبين مصوباً: (نسب الجرمي البيت لأبي ذؤيب، و قيل الصحيح أنَّه لرجلٍ من النَبيـــت ابن عمرو، و أول القصيدة:

هلاّ سألت النبيتيين ما حَسَبي عِنْدَ الشِّتاءِ إذا ما هَبَّتِ الريحُ

هكذا أنشده بعض من عُنِيَ بوصل الشواهد، وقد اتَّفق سيبويه و الجرمي و الفارسي على إنشاده)[٣]

٣- استشـــهد الشلوبين كثيراً على المسائل النحوية مِمَّا هو محفوظٌ لديه، بحيث أعيا محققي كتبه في الوصول إلى مصادر سابقة لتلك الشواهد الشعرية[٤].

٤- طريقته في الاستشهاد بأنْ يشرح أقوال المؤلف، ثم يُتْبِعه مباشرةً بقوله: (مثال ذلك) أو (ومـــنه) أو (كقولـــه). مـــثال ذلك: شرحَ الشلوبين عبارة الجزولي حيث أورد – في مجـــيء الضمير المنفصل في محل نصب على الاستثناء – ما يلي: (وقوله[٥]: ومستثنى حـــال السِّـــعة، مثاله: زيدٌ قامَ القومُ إلاّ إيَّاهُ، وقال في حال السِّعة لأنَّ المنصوب المتصل

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٨).

[٢] الزمخشري، المفصل، ص (٢٩).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٨٦-٨٧).

[٤] انظر: المصدر نفسه، مقدمة التحقيق، ص (٥٠).

[٥] أي الجزولي.

ينتصـــب مستثنى في غير حال السعة، فلا يزيد عليه المنفصل بالانتصاب على الاستثناء في غير السعة كقوله:

وَمَا عَلَيْنا إذا مَا كُنْتِ جَارَتَنا ألاّ يُجاوِرَنا إلاّكِ دَيَّـارُ

وهـــذا الشـــاهد لشـــاعر مجهـــول. وقـــد سبق واستشهد به ابن جني (ت٣٩٢هـــ) في "الخصائص"[١]، والزمخشري (ت٥٣٨هـــ) في "المفصل"[٢]، ثمَّ تلا الشلوبين في الاستشهاد به اللورقي (ت٦٦١هـــ)[٣]، وغيره الكثير.

٥- يكتفي الشلوبين في العادة بالشطر الذي يتضمن الشاهد، أو التركيب، أو كلمة أحياناً، ولا يُلْـــزِمْ نفسه دوماً بسَرْد كل البيت. فمن سرده للبيت كاملاً قوله إن خبر (جعل) قد يأتي جملـــة إسمية في الضرورة و على غير الأصل، إذ الأصل يحتم أن يكون خبر (جعل) جملـــة فعلـــية. قال الشلوبين: (و ينبغي أن يكون هذا من وضع الجملة الإسمية موضع الفعلية للضرورة، كقوله:

و قدْ جَعَلَتْ قَلوصُ ابْنَيْ سُهيلٍ مِنَ الأكْوارِ مَرْتَعُها قريبُ)[٤].

و أمّا استشهاده بالشطر مكتفياً به فأمثلته كثيرة كذلك، منها استشهاده على زيادة (مَـــنْ) عـــند الكوفيين، حيث عقّب على قول الجزولي القائل بأنَّ (مَنْ) لا تزاد عند البصريين، فقال الشلوبين: (يريد أن الكوفيين يزيدونها و ينشدون على ذلك :

---

[١] ابن جني، أبو الفتح عثمان (٣٩٢هـــ)، الخصائص، تحقيق محمد النجار، ط (٤)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م، ج (١) / ص (٣٠٧).

[٢] الزمخشري، المفصل، ص (١٢٩).

[٣] اللورقي، أبو القاسم بن أحمد (ت٦٦١هـــ)، المباحث الكاملية، تحقيق شعبان عبدالوهاب محمد، رالة دكتوراة غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـــ، ج (١) / ص (٣١٣).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٢٦).

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَه)[١].

أمـــا اكـــتفاؤه بالتركيـــب أحياناً شاهداً على مسألة نحوية فكثيرٌ كذلك، و منه استشهاده ب (أصنع) على حذف المفعول به بقول الشاعر:

(كلَّهُ لَمْ أَصنَعِ)[٢].

٦- أخـــيراً فإنَّ الشلوبين في خضم الشرح والتفصيلات كثيراً ما يغيب عنه الشاهد الشعري، مـــن ذلـــك على سبيل المثال أنَّ الشاهد الشعري غاب من الصفحة الثانية والتسعين بعد الأربعمئة إلى الصفحة الثامنة عشرة بعد الخمسمئة وكذلك من الصفحة الثامنة والأربعين بعد الخمسمئة إلى الثامنة والخمسين بعد الخمسمئة في شرح المقدمة الجزولية الكبير. و قد يكون لذلك أسباب منها انشغاله بشرح المسائل، و الاحتجاج لها بطريقة عقلية متدرجة كما فعل في مسألة عامل الجزم في فعل الشرط و جوابه، حيث ناقشها بطريقة عقلية متدرجة ليصل إلى أنَّ فعل الشرط مجزوم بأداته، وجواب الشرط مجزوم بالأداة و الفعل ليستغرق في هذه المناقشة ما يزيد عن أربع صفحات دون الاستشهاد بأي شاهد شعري.

وفـــي دلالة واضحة على سعة محفوظه كان يتمثل بالشعر على مقاصد عبارته لا على القضـــايا الـــنحوية، ومن ذلك ما قاله عن الألف الثانية في صحراء والتي أثَّرت على الأولى، حيث رأى الشلوبين أنَّ العرب عدُّوا الأولى كالثانية علامة تأنيث، فتمثَّل بالشاهد الشعري:

فالثَّوبُ يَنْفِضُ صِبْغَهُ فيما يَلِيهِ مِنَ الثِّيابِ[٣]

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦١٠).

[٢] انظر: الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٨٠).

[٣] انظر:الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٤). و فيها عدَّ الشلوبين الاسم الممدود مثل الصحراء يتضمن أَلِفَي تأنيث.

ليشـــير إلـــى التأثر بين المتجاورَيْن. كذلك تمثَّل بشاهد شعري على كراهة الرجوع إلى الشيء بعد تركه، فقد قال ابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـــ) متحدثاً عن أستاذه: (الأقوى ألاّ يُتْبع بعد اللفـــظ وألاّ يعـــاد علـــى اللفـــظ بعد العودة على المعنى، وكان الأستاذ أبو علي ينشد في هذا الموضوع:

إذا انصرَفَتْ نَفْسي عنِ الشَّيءِ لَمْ تَكَدْ إليهِ بِوجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلِ)[١].

يُشـــار أخيراً إلى أن الشلوبين استشهد بشواهد شعرية في مسائل خلافية بعضها تفرَّد به وبعضـــها الآخـــر تـــابع الكوفيـــن وعَدَلَ عَمَّن سواهم، وفي البعض الآخر تابع البصريين في المسائل، ورفض سواهم، وفي هذا السياق يهمُّنا أنْ نتوقف لدى الأمثلة الآتية دليلاً على ذلك:

١. خالف الشلوبين جمهرة النحاة مستدلاً ببيت الأعشى مع التصريح بأنَّه له، فقد حكى عن النحويـــن أنَّ الموصوف لا يضاف إلى صفته فقال: (وقد وجدت في شعر الأعشى)[٢] ثم أنشد قول الأعشى:

وتَسْخُنُ ليلةَ لا يستطيعُ نباحاً بها الكلبُ إلاّ هَريراً

و في هذه المسألة أورد أبو حيان (ت٧٤٥هـــ) آراء العلماء حيث قال: (قال ابن السرّاج، إنْ قلتَ: أعجبني يومُ قمت فيه، امتنعت الإضافة لأنَّ الجملة صفة، و لا يُضاف موصوف إلى صفته، و قال الكوفيون: إنْ كان الضمير قبل تمام الجملة لم يجزْ أن يضاف إليها)[٣]، أما رأي أبي حيان فإجازة ذلك مستدلاً بالآية الكريمة: (وَ اتَّقُوا يَوْماً

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٣١٧).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٣٤٠-٣٤١).

[٣] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٨٢٩-١٨٣٠).

تُرْجَعون فيهِ إلى الله)[١]، و الشاهد الشعري السابق (و تسخن ليلة...) إذ قد يُؤَولُ قولُ الشاعر بـــ (ليلةٌ بردت)[٢].

٢. ذكر الشلوبين في كتابه "حواشي المفصل" مسألة لم يذكرها النحاة، وهي إضافة (آية) بمعـــنى علامة إلى الجملة الابتدائية (الاسمية)، و جاز هذا في (آية) لأنَّها اسم من أسماء الفعل، فهي بمعنى علامة و العلامة من العلم، و أسماء الأفعال تضارع الزمان. فالنحاة نصوا على أنَّ (آية) تضاف إلى الجملة الفعلية المبدوءة بحرف المصدر غالباً، أو إلـــى الفعلية التي لم تُصَدَّر بحرف المصدر و ذلك قليل، و لم ينصوا على إضافتها إلـــى الجملة الابتدائية فكأنَّهم لا يجيزون ذلك[٣] لما لم يجدوه في كلام العرب، فقد أورد الزمخشـــري (ت٥٣٨هـــ) فـــي فصل إضافة أسماء الزمان إلى الفعل قوله: (و مما يضاف إلى الفعل آية لقرب معناها من معنى الوقت، قال:

بآيةِ يُقْدِمون الخيلَ شُعْثاً كأنَّ على سنابِكِها مُدامَا

و قال آخر:

ألا مِنْ مُبْلِغٍ عَنِّي تَميما بآيةِ ما يُحبون الطَّعاما)[٤].

أما البغدادي فقد أورد خلاف النحاة في هذه المسألة، فقال بعد إيراد الشاهد الأول (بآية يقدمـــون...) بـــأنَّ هـــذا البيت شاهد على أن ((آية) تضاف في الأغلب إلى الفعلية، مُصدَّرة بحرف المصدر، من غير الأغلب أن يضاف إليها بدونه... وهذا خلاف مذهب سيبويه، فإنَّ آية عنده لا تضاف إلى الفعلية إلا بدون حرف المصدر... و ذهب ابن جني

---

[١] سورة البقرة، آية (٢٨١).

[٢] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٨٣٠).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص (٥٠-٥١).

[٤] الزمخشري، المفصل، ص (٩٧-٩٨).

إلـــى أنَّ (آية) إنما تضاف إلى مفرد، نحو: (إنَّ آيةَ مُلْكِهِ أنْ يَأتِيكُمُ التَّابُوتُ)، و قال الأصل بآية ما تقدمون، أي بآية إقدامكم)[١]. أما الشلوبين فقال بخلاف ذلك كله، فقـــال: (وجـــدت فـــي شـــعر ابن الوصيفة إضافة آية إلى الجملة الابتدائية، وفي بيتٍ لمزاحم السلولي:

بآيةِ الخالِ منها تحتَ سُرَّتِها وقولُ رُكْبَتِها قِضْ حينَ تَثْنيها)[٢].

٣. استشـــهد الشلوبين بشاهد شعري مخالف للأمر العام في خبر عسى وذلك بمجيئه اسماً من دون أن يصرح بقائله رؤبة بن العجّاج، وهو قوله :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تَفْعَلَنَّ إنِّي عَسَيْتُ صائِماً[٣]

في حين أشـــار النحـــاة أنَّ مجيء خبر (عسى) مفرداً ضعيف.قال ابن جني (ت٣٩٢هـــ): (ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً، نحو قولك: عسى زيد قائماً أو قياماً، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظره)[٤]. أما ابن هشام (ت٧٦١هـــ) فقد تابع الشلوبين، إذ قال: (ربما جاء خبر (عسى و كاد) اسماً مفرداً، فالأول كقولهم في المثل: عسى الغويرأبؤسا، و قوله:

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائِماً لا تَفْعَلَنَّ إنِّي عَسَيْتُ صائِماً) [٥].

٤. حملت توجيهات الشلوبين للشاهد الشعري في كثير من الأحيان آراء بلاغية، ففي البيت الآتي:

---

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ج (٦) / ص (٤٦٣- ٤٦٤).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، مقدمة التحقيق، ص(٣٤٠-٣٤١).

[٣] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٧١).

[٤] ابن جني، الخصائص، ج (١) / ص (١٣٩).

[٥] ابن هشام، تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد، تحقيق عباس الصالحي، ط(١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م، ص (٣٠٩).

إنَّ الرَّبيعَ الجُودَ وَالخَريفَا يَدا أبي العبَّاسَ والصُّيوفَا

رد الشلوبين على ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) الذي يرى أنَّ الربيع خبر (إنَّ) وتوابعها، (ويدا) اسم إن. واستدل على ذلك بالمعنى، إذ لا يمكن أن يشبه الربيع بيدي أبى العباس، فردَّ الشلوبين قائلاً: (قلنا: أنْ نقول له من كلام العرب المبالغة في التشبيه بأن تقلب المشبه مشبهاً به والمشبه به مشبهاً)[١].

٥. في بعض الشواهد الشعرية عمل الشلوبين على مخالفة النحاة في توجيه الشاهد الشعري:

أرْسَلَها العِرَاك..

حيث لم يذكر القائل أولاً وهو لبيد بن أبي ربيعة، واكتفى بتوجيه البيت الشعري توجيهاً خالف به جمهور النحاة، فالعراك عند النحاة حال. ففي "أسرار العربية" قال الأنباري (ت٥٧٧هـ): (أرسلهاالعراك، وطلبته جهدك و طاقتك و رجع عوده على بدئه، فهي مصادر أقيمت مقام الحال، لأنَّ التقدير: أرسلها تعترك، وطلبته تجتهد، و تعترك و تجتهد جملة من الفعل و الفاعل في موضع الحال، كأنَّك قلت: أرسلها معتركة)[٢]، أما الشلوبين فاستشهد بالبيت على أنَّ العراك مصدر نائب مناب الحال[٣].

٦. أحياناً كان الشلوبين يضطر إلى التأويل لكنه تأويل لا يتعارض مع الذوق اللغوي فاستشهد على جواز عطف الاسم على الفعل لما كان أحدهما في تأويل الآخر:

فألفيتُه يَوماً يُبيدُ عَدوَّه ومُجْرٍ عطاءً يستخفُّ المَعابرا[٤].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٥٣).

[٢] الأنباري، أسرار العربية، ص (١٥٢).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٢٧-٧٢٨).

[٤] انظر: المصدر نفسه، ص (٤٧١).

على تأويل يبيد: مبيداً عدوه، و استشهد علىهذه المسألة بآية كريمة. وقال في ذلك: (لا يربط بين الاسم و الفعل، أي لا يعطف الاسم على الفعل و لا الفعل على الاسم إلا أن يكون أحدهما في تأويل الآخر) [١].

٧. استشهد الشلوبين بعدة شواهد شعرية على جواز دخول (يا) النداء على (ال) التعريف، معترفاً أن ذلك خلاف للعام. فاستشهد بـ:

أ- يا اللهما.

ب- فيا الغلامان.

ج- من أجلك يا التي تيمت قلبي[٢].

وقد استشهد على مسائل عدة بعدد كبيرمن الشواهد الشعرية التي لم يُسْبق إليها. ففي الشرح الكبير استشهد بستة وثلاثين شاهداً شعرياً لم يُسْبق إليها من قبل، كما كانت في غالبيتها تعضّد أو تنفي أحكاماً هامة خلافية، وفي هذا السياق سنستعرض الأمثلة على ذلك:

١. استشهد الشلوبين على جواز حذف حرف النداء من اسم الإشارة مؤازراً الوجهة الكوفية، بشاهد لم يسبق إليه قال الشلوبين: (وقد جاء حذف حرف النداء عن اسم الإشارة، قال ذو الرمة:

إذا هَمَلَت عَيْني لَهُ قالَ صاحِبِي بِمِثْلك هذا فِتْنَةٌ وغَرَامُ)[٣].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير ، ص (٤٧١).

[٢] انظر: المصدر نفسه، ص (٩٥٠-٩٥٢).وانظر تفصيل ذلك في هذا البحث،ص().

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠).

٢.استشـــهد الشلوبين على نصب المفعول لأجله انتصاب المصدر الملاقي في المعنى ففسر قولـــه: (والمصـــدر الملاقي في المعني نحو آلت حَلَفَةً، هو و فعله بمعنى[١] واحد و قد تابعه في الاستشهاد به: السيوطي[٢]، والأُبَّذي[٣]، واللورقي[٤].

٣. أورد الشلوبين في باب التوكيد اللفظي للحرف قول جميل:

لا لا أبوحُ بحبِّ بَثْنَةَ إنَّها أخَذَت عليَّ مواثِقاً وعُهُودا[٥]

تابعه في الاستشهاد به: اللورقي[٦]، الأُبَّذي[٧]، وغيرهم.

٤. استشـــهد لرأي الكوفيين الذي يجيز حذف الياء في العدد ثماني عشر، وجعل الإعراب على النون في الحشو، مع إشارته أن هذا يأتي كلهجة، فقد قال الشلوبين: (وأما حذف الـــياء وفتح النون فمبني على لغة من يجعل آخر هذا الاسم النون ويحذف الياء، فيقول عندي من الجواري ثمانٌ، ورأيت من الجواري ثماناً، ومررت فيهن بثمانٍ،

لها ثنايا أربعٌ حِسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ) [٨]

ثـــم استشهد على ذلك بحديث الكسوف في وصف صلاة النبي صلى الله عليه و سلم. قال الشلوبين بأنَّ (ثماني جاءت في بعض الحديث (صلى ثمان ركعات) بحذف

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠٨١).

[٢] السيوطي: همع الهوامع، ج (٣) / ص (١٠٠).

[٣] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (٢) / ص (٣٩٩).

[٤] المصدر نفسه، ج (٢) / ص (٣٩٩).

[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٦٦).

[٦] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (١) / ص (٣٨٧).

[٧] الأبذي، أبو الحسن الأبذي (ت٦٨٠هـ)، شرح الجزولية، تحقيق سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ، ج (٢) / ص (٦٦٨).

[٨] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٢٩).

الياء و فتح النون، و هو على هذا)[١]، أي أن هذا الحديث جاء على هذا التوجيه. و في شـــرح البغدادي (ت١٠٩٣هـــ) لهذا الشاهد الشعري قال: (استشهد به صاحب الكشاف لقـــراءة مـــن قـــرأ (وله الجوارالمنشآت) بحذف الياء من الجوار ورفع الراء كما في ثمـــان. و أنكـــر الحريري في درة الغواص حذف هذه الياء. و قال ابن بري فيما كتبه عليه: الكوفيون يجيزون حذف هذه الياء في الشعر، و أنشد عليه ثعلب، قوله:

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعٌ حِسَانُ وَأَرْبَعٌ فَثَغْرُهَا ثَمانُ.

و الصـــحيح أنه غير مختص بالشعر، بدليل الحديث الذي أورده الشارح المحقق، و هو فـــي صحيح مسلم في باب الكسوف، عن ابن عباس أنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه و ســـلم حيـــن كسف الشمس (ثمان ركعات في أربع سجدات))[٢]. وهذا الرجز لشاعر مجهول[٣] تابعه في الاستشهاد به اللورقي[٤] وابن عصفور[٥] والرضي.

٥. استشهد الشلوبين ببيت شعري للعرجي الشاعر الأموي على مسألة خلافية أجازها الكوفيون وهي توكيد النكرة،وردها البصريون – ومثلهم فعل الشلوبين – والشاهد هو:

نلبثُ حَوْلاً كاملاً كلَّه لا نَلتقي إلاّ على مَنْهجِ

٦. استشهد الشلوبين على مجيء (أحسب) اسماً و ليست فعلا بمعنى ظن، فقد قال بأنَّ قول الجزولي في تحديده للأفعال المتعدية لمفعولين و منها حسب (يحتاج أن يقول في

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٢٩).

[٢] البغدادي، خزانة الأدب، ج (٧) / ص (٣٤١).

[٣] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (٢) / ص (١٥٠).

[٤] ابن عصفور، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـــ)، شرح الجمل، تحقيق صاحب أبو جناح، مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة و النشر، العراق، ١٩٨٢م، ج (٢) / ص (٢١٩).

[٥] الرضي، شرح الكافية، ج (٢) / ص (١٥٢).

حســبت و خلت بمعنى ظننت التي ليست بتهمه، يتحرز بذلك من حَسِبْتُ بمعنى: احْمَرَّ شَعْري، و منه الأحسب في قول امرى القيس:

يا هندُ لا تَنْكِحي بوهَة علَيه عقيقتُه أحسبا)[١].

و قد تابعه في الاستهاد به صاحب المشكاة و النبراس، وابن عقيل و غيرهم.

٧. استشهد الشلوبين بقول الشاعر في وصف السيف:

يُذيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كلَّ عَضْبٍ فَلَوْلا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا

و هذا الشاهد يُعَدُّ هاماً لأمرين، أولهما أن قائله المعري (ت٤٤٩هـ)، و هو شاعر يعــد مــتأخراً وفقــاً لمــا حدده العلماء للحقبة الزمنية للاستشهاد، إذ إنَّ العلماء (قبلوا الاحــتجاج بــأقوال عرب الجاهلية و فصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني سواء أســكنوا الحضر أم البادية)[٢]، لذلك فقد ترك السيوطي الاسستشهاد به. أما الأمر الثاني فهــو استشــهاد الشلوبين بهذا الشاهد على مسألة حذف خبر المبتدأ الذي دخلته (لولا)، وهــي مســألة خلافية، إذ أكد عدد من النحاة أن خبر المبتدأ في جملة (لولا) واجب الحذف، أما الشلوبين فاشترط شرطاً للحذف، و هو أن يدل دليل على الخبر المحذوف و بالتالــي فــإن المبتدأ (الغمد) في هذا البيت يلزمه ظهور خبره (يمسكه) لعدم وجود دلــيل. علماً بأنه قد (لحن جماعةٌ – ممن أطلق وجوب حذف الخبر– المعرِّيَ في قوله في وصف السيف: يذيب الرعب...)[٣].

بالإضــافة إلى عدد كبير من الشواهد التي فتح الباب للاستشهاد بها على مصراعيه أمام النحاة من بعده: كقول أحد الشعراء:

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٠٠).

[٢] الأفغاني، في أصول النحو، ص(١٩)، و انظر: البغدادي، خزانة الأدب، جزء (١) / ص (٢٩-٣٠).

[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (٦٣٠).

أيُّها السَّائِل عَنْهم وعَنِي لَسْت منْ قَيْسٍ ولا قَيْسُ مِنِي[١]

و ذلك على حذف نون الوقاية من حرفي الجر(من،عن) للضرورة الشعرية.

موقف الشلوبين من الضرورة الشعرية :

مفهوم الضرورة الشعرية :

يشير مصطلح الضرورة الشعرية إلى عدد محصور من حالات التجاوز والخروج على القاعدة النحوية والصرفية وقد ارتبط عند بعض النحاة بالشعر إذ أنَّ (الشعر كلام موزون مُقفًّى دالٌّ على معنى)[٢]. ولأنَّ إيصال الدلالات ومكنون شعور الشاعر هو مقصد جميع الشعراء، كذلك فإن الضرورة تتعلق بما يفرضه قانون الوزن والقافية من عوارض، فلا مهرب في كثير من الأحيان من خروج على قاعدة نحوية أو صرفية، يقول السيرافي (ت٣٦٨هـ): (اعلم أنَّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً تكون الزيادة فيه والنقص منه يخرجه عن صحة الوزن حتى يحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه استجيز فيه تقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في كلام مثله)[٣]. وتابعه ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) دون أنْ يشير إلى أَخْذه منه[٤]: (اعلم أنَّ الشعر لما كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام)[٥].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٤٥).

[٢] ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣م، ص (٢٧٣).

[٣] السيرافي، شرح الكتاب، ج (١) / ص (٩٥).

[٤] انظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ)، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط (٢)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩١م، مقدمة التحقيق.

[٥] ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٣هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م، ص (٧).

وبهذا الفهم – عند غالبية النحاة – تكاد تقترب ضرورة الشعر من الضرورات الشرعية التي تشملها قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)، وكما أنَّ الضرورات الشرعية محددة مقننة كذلك فإنَّ الضرورات الشعرية محددة عند النحاة (فليس للشاعر أنْ يحذف ما اتفق له ولا أنْ يزيد ما شاء، بل لذلك أصول يعمل عليها)[١].

أمّا ما تقع فيه الضرورة، فقد شملت عند بعض النحاة الشعر وما يلحق به من كلام مسجوع كذلك الحديث النبوي، وزاد بعض النحاة أنَّ الضرورة قد تتمثل في الآيات القرآنية مراعاة لقواعد الفواصل القرآنية، فبالإضافة إلى الكلام الشعري يضيف أبوحيان (ت٧٤٥هـ) السجع مجيزاً وقوع الضرورة فيه كما يقع في الشعر. ولكنْ ما يجب الاحتراز منه أنَّ أبا حيان جعل آياتِ القرآن الكريم والحديث النبوي مشمولة ضمن مفهوم السجع على ما للقرآن الكريم من خصوصية تحيط بقداسته. فقد أورد في باب الضرائر تجويز الضرورة في الشعر (والسجع دليل ذلك قوله تعالى: (وَتَظُنُّونَ باللهِ الظُّنُونَ) و (فَأَضَلُّونا السَّبيلَ)، زاد الألف لتتفق الفواصل كزيادة الألف في الشعر للإطلاق، وفي الحديث: (ارْجِعْنَ مَأْزوراتٍ غَيْرَ مَأْجُوراتٍ)، ومن كلامهم: (شهرٌ تَرَى، وشهرٌ ثَرَى، وشهرٌ مَرْعى) حذف التنوين من ثرى و مرعى اتباعاً لـ (ترى))[٢]. و الأصل في كلمة مأزورات في الحديث موزورات من الوزر، و هو الإثم، قُلبت الواو همزة لتتفق مع الهمزة في مأجورات.

ويماثله ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) إذْ يرى أنَّ النحاة (ألْحقوا الكلام المسجوع في ذلك بالشعر، لِما كانت الضرورة في النثر أيضاً هي ضرورة النظم... وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (ارْجِعْنَ مَأزوراتٍ غيرَ مَأجوراتٍ) والأصل موزورات لأنَّه من

---

[١] ابن السراج، الأصول، ص (٤٣٠).

[٢] أبو حيان، الارتشاف، ص (٢٣٧٧).

الوزر فأبدلوا الواو ألفاً اتباعاً لمأجورات... وقد جاء مثله أيضاً في فواصل القرآن)[١]، مُصرِّحاً بأنَّ (السجع يجري مجرى الشعر)[٢].

و مـــن هنا انقسم العلماء في حدِّهم للضرورة فريقين؛ الأول – وهو مذهب الجمهور – يقـــول بـــأنَّ الضرورة ما وقع في الشعر ممَّا لا يجوز نظيره في النثر، سواءٌ أكان للشاعر عنه مـــندوحة أم لا. أمّا الثاني – وهو مذهب ابن مالك (ت٦٧٢هـــ) – يرى بأنَّ الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة اعتماداً على أنَّ الضرورة مشتقَّة من الضرر، وهو النازل الذي لا مدفع له. و مـــن هـــنا انْحَصرت شواهد الضرورة عند ابن مالك فيما اضطر إليه الشعراء اضطراراً لا مهرب منه.

ومن أعلام المذهب الأول: سيبويه (ت١٨٠هـــ). فموقفه ليس كما وضَّحه لنا أبو حيان (ت٧٤٥هـــــ) أو نســـبه إليه السيوطي (ت٩١١هـــ) من أنَّ سيبويه لا يسمِّي الضرورة إلاّ ما يُضَّطر إليه الشاعر ولا يجد ملجأ منها إلى غيرها[٣]، وإنما يتلخص موقف سيبويه من الضرورة بأنَّهـــا (لا تختص بالشعر فقط لاضطرار أو لغير اضطرار وإنَّما هناك ضرورة تقع في الكلام المنثور حيث لا يضطر المتكلم إلى أن ينطق بعبارات ممنوعة في الاختيار)[٤].

وكذلك يَنْهجُ منهجَه ابن جني (ت٣٩٢هـــ) ومن بعدهما ابن عصفور (ت٦٦٣هـــ) الذي يحدُّ الضرورة موضِّحاً إيَّاها بقوله (إنَّ الشعر لمّا كان كلاماً موزوناً يخرجه الزيادة فيه والنقص

---

[١] ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص (٧).

[٢] المصدر نفسه.

[٣] الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص (٣١٤).

[٤] المصدر نفسه، ص (٣٢٠).

مـــنه عـــن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يَجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنَّه موضع أُلِفَت فيه الضرائر)[١].

وقـــد أثَّر هذا الموقف على التوجيه النحوي لهذه الضرائر، فعند أصحاب هذا المذهب لا يصحُّ البتَّة القياس على حالة من حالات الضرورة وبناء حكم نحوي ينسحب على جميع الأمثلة المنتمية للتركيب الذي جاءت به الضرورة. لأنَّ تلك حالة خاصة بالضرورة.

أمَّـــا المذهـــب الثاني فيقف على رأسه ابن مالك (ت٦٧٢هـــ)، ومن قبله كلٌّ من اتجه وجهـــة الكوفـــة الذين (لا يرون في هذه الألوان المختلفة ضرورة أو شذوذاً، وإنَّما هي صور مـــتعددة من التعبير لنا أنْ نَتَرَسَّم خُطاها وننسج على منوالها)[٢]. ومردُّ ذلك مذهبهم في القياس على الشاهد الواحد.

وقـــد ردَّ السيوطي رأي ابن مالك نافياً أنْ يقصد النحويون (بالضرورة أنَّه لا مندوحة عـــن الـــنطق بهذا اللفظ، وإنَّما يعنون ما ذكرناه وإلاّ كان لا توجد ضرورة، لأنَّه ما من لفظٍ إلاّ ويمكن الشاعر أنْ يُغَيِّره)[٣].

وقبل الانتهاء من هذا التعريف للضرورة تجدر الإشارة إلى الخلط الذي وقع أحياناً بين مصطلحي الضرورة والشاذ، حيث انقسم العلماء إلى قسمين: فالأول خلط بين مفهوم الضرورة والشـــاذ بحيث جعلهما لفظين لوضع واحد مشترك، ومن ذلك تعليق أبي البركـــات الأنبـــاري

---

[١] ابن عصفور، ضرائر الشعر، ص (٧).

[٢] عبداللطيف، لغة الشعر، ص (١١٦).

[٣] السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـــ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت)، ج (١) / ص (٤٨٤).

(ت٥٧٧هـ) على دخول الألف واللام على الفعل قائلاً: (أجْمعنا على أنَّ استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً، فكذلك ها هنا، وإنَّما جاء هذا لضرورة الشعر)[١].

وفي المقابل فقد عدَّ أصحاب القسم الثاني الضرورة خاصة بالشعر في حين عَبَّروا عن خروج النثر عن القاعدة شذوذاً، ومن هؤلاء ابن عصفور (ت٦٦٩هـ) الذي قال بأنَّ مِن النحاة (مـن ذهب إلى أنَّ قَلْب الإعراب لا يجوز في الكلام ولا في الشعر، إلاّ في حال الاضطرار، وما جاء من ذلك في الكلام حمل على الشذوذ لقلة ما سمع منه)[٢].

وبعـد هذا العرض لمفهوم الضرورة عند النحاة نصل إلى الشلوبين وكيفية معالجته لهذا المفهوم الذي شهد كغيره من مسائل النحو خلافات واسعة بين النحاة.

الضرورة الشعرية عند الشلوبين :

حـرص الشلوبيـن على إبقاء الضرورة – وهي التي تُعَدُّ خروجاً على القاعدة – تدور (فـي فلـك القياس النحوي)[٣]، يتَّضح ذلك من عبارته الشهيرة: (علَّة الضرائر التشبيه لشيء بشيء أو الردُّ على الأصل)[٤].

ويتلخَّص موقف الشلوبين من الضرورة في أنَّه فَهمها على أنَّها خروج وتجاوز للقاعدة خـاص بالشعر، اضطر الشاعر إليها أم لم يضطر، وانطلاقاً من هذا الفهم فقد أغلق الباب دون القياس على الضرورة، لأنَّها خروج لا يصح القياس عليه.

---

[١] الأنباري، الإنصاف، ج (١) / ص (٩٧).
[٢] ابن عصفور، شرح الجمل، ص (٦٣).
[٣] حماسة عبداللطيف، لغة الشعر، ص (١٤٢).
[٤] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج (١) / ص (٤٨٥).

وارتـــباط مصطلح الضرورة بالشعر يشير إلى أنَّها تجاوز محدود تُبيحه قوانين الشعر الخاصـــة، في حين ارتبط مصطلح الشاذ بالخروج الواقع في غير الشعر، يدخل في غير الشعر عند الشلوبين: الآيات القرآنية الكريمة و الأحاديث النبوية و كلام العرب.

ولتوضـــيح هـــذا الموقف وهذا الفهم للضرورة عند الشلوبين، سيتمُّ استعراض عدد من الأمثلة المبيِّنة لموقفه:

١. لا يجيز الشلوبين الاستغناء بتكرير الاسم عن تثنيته، أي لايُقال: قرأت كتاباً و كتاباً لما فـــي ذلك من الإطالة في الكلام، و الوجه أنْ يُقال: قرأت كتابين. و قد تعلَّل لذلك بعلَّة الاختصار التي هي من سمات الفصاحة، وقاس ذلك على الاختصار في الضمائر، فقال مســـتدلاً: (وكان ذلك[١] أخْصرُ من تكرير الاسم بحرف العطف، فلذلك لم يأتوا بالتكرير الـــذي هـــو غـــير أخصـــر مهما وجدوا السبيل إلى الأ خصر، كما لم يأتوا بالضمير المنفصـــل إذا وجـــدوا السبيل إلى الضمير المتصل، فلم يقولوا: قام أنا في قمت، ولا ضَرَبْتُ إيَّاك في ضَرَبْتُكَ... فأمّا قول القائل:

كَأنَّ بَيْنَ فَكِّهـــا والفَـــكِّ فَأْرةُ مِسكٍ ذُبِحَتْ في سَكِّ

فإنَّمـــا اســـتُعْمل فـــيه التكرير والتثنية أخصر منه، لما لم يكن الأخصر بسبب الوزن، والـــوزن مطلوب به، فعندما ضُمَّت ضرورة الوزن إلى الذي هو غير أخصر استُعْمل ضرورة كما يُستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا ضُمَّت إليه ضرورة الوزن في نحو قولك:

(إليْكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكا)[٢].

---

[١] أي التثنية بعلامة التثنية: الألف و النون أو الياء و النون.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٠٩-٣١١).

وبهذا المثال يتَّضح المقصود من عبارة الشلوبين التي تُعَدُّ قانوناً للضرائر النحوية: (عِلَّةُ الضرائر التشبيهُ لشيءٍ بشيء أو الردُّ على الأصل)[١].

٤. ضعَّف الشلوبين مجيء المفرد مكان الجمع معلِّلاً بأنَّ ذلك خاصٌّ بالشعر، فأورده في معرض شرحه لمواضع الضمة كعلامة من علامات الإعراب: (إمّا أن يكون من وضع الواحد موضع الجمع، كما قال:

...فأمَّا عِظامُها فَبِيضٌ وَأمَّا جِلْدُها فَصَلِيبُ

وكقوله:

في حَلْقِكُمْ عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينا.

إلاّ أنَّ هذا الوجه خصَّه سيبويه بالشعر فيضعف[٢].

٥. رفض الشلوبين إشباع الحركات، وعدَّ ما جاء بها في الشعر ضرورة قبيحة، وذلك في معرض ردِّه على من يقول بإعراب الأسماء الستَّة بالحركات، وإنَّ حروف المد واللِّين المتصلة بها ناشئة عن إشباع تلك الحركات، فقال راداً هذا القول : (هذا الذي قُلْتَه خطأ من ثلاثة أوجه: أحدها أنَّ الإشباع للحركات إنَّما هو من قبيح ضرورات الشعر كقوله:

وإنَّني حَيْثُما يَثْني الهَوَى بَصَري مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظورُ)[٣].

٦. مَنَع الشلوبين ظهور الكسرة والضمَّة في الاسم المنقوص والفعل المعتل بالواو أو الياء لثقل الضمة والكسرة، ووجَّه ما جاء في الشعر على أنَّه ضرورة شعرية، فمثَّل على ذلك

---

[١] السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج (١) / ص (٤٨٥).
[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٢٧-٣٢٨).
[٣] المصدر نفسه، ص (٣٥١).

قـــائلاً: (قـــام القاضـــي ساكن الآخر، وفي الخفض مررت بالقاضي ساكنه أيضاً لثقل الضمة والكسرة، ولا تظهر الضمة ولا الكسرة في هذا النوع إلاّ في الضرورة كقوله:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كأنَّهُ أَمَامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ)[١]

وفي المقابل فإنَّ نصب المنقوص والمعتل بالواو أو الياء، يكون بفتحة لا يجوز تسكينها إلاّ فـــي الضـــرورة، فقد أورد في شرحه: (قالوا في النصب: رأيت القاضيَ، ولن يغزوَ، ولن يرميَ مفتوحة الياء والواو لخفَّتها ولا تُسكَّن إلاّ في الضرورة كقوله:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيْهِ وَ لَبـــدَّه ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بِالْمِسْحَاةِ في الثَّأَدِ)[٢].

بتسكين (أقاصيْ) و الأصل (أقاصيَ).

٧. أشـــار الشلوبين إلى أنَّ الأصل في الضمائر أنْ يُسْتغنى بالضمير المتصل عن المنفصل قَدْرَ الإمكـــان، وكذلك الحال بالنسبة لفعل الأمر، فإنْ كان الفاعل مخاطباً فلا يلزمه اللام لأنه – أيْ الفعـــل – فـــي هـــذه الحالة أمامه وجهان: إمّا أنْ يُبْنى بناءً مخصوصاً بالأمر. أو أنْ تدخل لام الطلـــب على الفعل المضارع. و ينفر من المنفصل إلى المتصل كما ينفر من استخدام لام الأمر إلى صيغة الأمر المباشر، لأنَّ ذلك متوافق مع قانون الاختصار الذي سنه القانون اللغوي، وعلى الـــرغم من ذلك فإنَّه قد عُدِلَ أحياناً في الفعل عن الصيغة المباشرة، في حين لم يُعْدَل عن قانون الاختصار في الضمائر.

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٢٢).

[٢] المصدر نفسه، ص (٤٢٤).

واللافت للنظر أنَّ الشلوبين أدخل الآية الكريمة ضمن الضرورة، فقد قال: (إلاّ أنَّه قد جاء المستغنى عنه في الأكثر في الأمر، ولم يجئ في الضمائر في حالة السعة، فجاء قوله: لتذهب ولتضرب، ولم يجيء قام أنا ولا قام أنت إلا في ضرورة، وعلى مجيئه قرأت القُرَّاء: (فَبِذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُون))[١]، و ذلك بمجيء صيغة الأمر باستخدام لام الأمر في الفعل (فلتفرحوا) و هي الصيغة الأقل اختصاراً و الأصل أن يؤتى بالصيغة الأكثر اختصاراً و هي صيغة الأمر المباشرة (افرحوا).

٨. أجاز الشلوبين حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى المؤنث غير الحقيقي، كقولهم: طلع الشمس، وذلك في في الضرورة، فالضرورة إمّا أنْ تَرُدَّ إلى الأصل، فالأصل في المؤنث غير الحقيقي أنْ لا تَلْحق به تاء التأنيث، وإمّا أنْ تشبه المؤنث المجازي بما ليس فيه تأنيث أصلاً، (وهذه علَّة الضرائر أعني التشبيه لشيء بشيء أو الرد على أصله)[٢].

٩. عدَّ الشلوبين (الكاف) من حروف الجر ليس إلاّ، وما أورده أمرؤ القيس في قوله:

(رُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ...)

من استعمال الكاف موضع الاسم – حيث لا يدخل حرف الجر إلاّ على الأسماء – ضرورة شعرية، وبذلك يبقى حرف الجر على أصله[٣].

١٠. يقول الشلوبين بلزوم لحاق نون الوقاية بحرف الجر، أمّا تخفيفه وتعريته منها فلا يكون إلاّ في الضرورة، فقال: (إنَّ التخفيف لا يكون إلاّ في الضرورة لا قوله في الأشهَر، بل

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٣).

[٢] المصدر نفسه، ص (٥٨٧).

[٣] المصدر نفسه، ص (٨١٧-٨١٨).

يوهم قوله (في الأشهر) أنَّ ذلك موجود فيهما في منثور الكلام، وحال السعة)[١]. وذلك في قول الشاعر:

أيُّها السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَ لا قَيْسُ مِنِي

و الشاهد فيه حذف نون الوقاية من (عَنِّي) و (مِنِّي) بتخفيف النون في الكلمتين.

١٠. يـــرى الشلوبين أنَّ العَلَميَّة محلُّ الضرورات، علَّة ذلك كثرة استعمالها، فقد قال: (إنَّ الأعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة استعمالها، و الشيء إذا كثر استعماله غيروه)[٢].

١١. تظهر نزعة الشلوبين البصرية في حكمه على ما خالف بعض الأحكام بالضرورة، إذْ استشهد بقول الشاعر:

وَقَدْ جَعَلَتْ قُلُوصُ ابْنَي سُهَيْلٍ مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ

على مجيء خبر (جعل) جملة إسمية وهذا لا يكون إلاّ ضرورة، والأصل أن يأتي جملة فعلية[٣].

وبعـــد اســـتعراض هـــذه الأمثلة – التي يُؤْمَل أنْ تُعطي مزيداً من التوضيح لطبيعة فهم الشلوبين للضرورة – نخلص إلى ما يلي:

- إنَّ الضرورة لا تتضمَّن عند الشلوبين معنى الاضطرار، وهي تجاوزٌ خاصٌ بالشعرِ في الغالـــب من هذه الأمثلة، اضطر الشاعر إليها أم لم يضطر، لأنَّ الشعر موطنٌ تكثر فيه الضرورات.

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٤٥).

[٢] المصدر نفسه، ص (٦٥١-٦٥٢).

[٣] المصدر نفسه، ص (٨٢٦).

- والشلوبين بناءً على هذا الفهم لم يُجزْ القياس على حالات الضرورة واستعمالها في حال السعة، وبذلك يكاد يماثل بهذا الفهم الأسس العامة التي سار عليها النحاة البصريون، في حين خالف الكوفيين الذي كانوا – في الغالب – يَعُدُّون البيت الواحد في بعض المواقف حُجَّةً يُقاس عليه.

موقف الشلوبين من اللهجات :

كثيراً ما أشار الشلوبين الى اللهجات، معبِّراً عنها بكلمة اللغات كما درج على ذلك جمهور النحاة واللغويين، و في الغالب كان يشير إليها دون أنْ ينسبها لقبيله. أمّا اللّافت للنظر في موقفه من اللهجات فهو مدى التضييق الذي كان يضيِّقه عليها، بحيث قصَر مصطلح اللهجة على حالاتٍ محصورةٍ من الاختلافات في استعمال الحروف أو التراكيب أو الجمل، وما عدا ذلك فقد سارع إلى ردِّه إلىالضرورة، وغيرها من المنافذ. و فيما يلي عدد من الأمثلة التي تلقي مزيداً من الضوء على هذا الموقف:

١. أورد الشلوبين ثماني لهجات في اسم الفعل المضارع (أفّ) بمعنى أتضجر، وقال عنها: (وأفّ معناه: أتضجر، وفيها لغات كثيرة: ضم الفاء وفتحها وكسرها وتنوينها في الثلاثية، وأفّي مُمال، وأف ساكنة الفاء خفيفة)[١]، وقد ذكر غيره من النحاة لغتين أخريتين في أف، وهما: أفًى وأُفَّه)[٢].

٢. وفي باب (إنَّ) وأخواتها خطَّأ الشلوبين الجزولي (ت٦٠٧هـ) الذي قال بأنّ أصل عمل الحروف الجر، واتَّكأ في ذلك على مجيء (لعلَّ) جارَّةً أحياناً، وذلك في لغةٍ لبعض

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠١٣-١٠١٤).

[٢] انظر: المبرد، المقتضب، ج (٣) / ص (٢٢٣). وابن جني، الخصائص، ج (٣) / ص (٣٧-٣٨).

العرب، إلاّ أنَّ الشلوبين هدم حجَّة الجزولي بأنَّ الجر بلعل لغة قليلة، وقال معلِّقاً: (يشير إلى ما قدَّمه قد جاء قليلاً، أنشدوا على ذلك:

لعلَّ اللهِ يُمْكِنُني عَلَيْها جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أوْ أُسَيْدِ

وأنشدوا أيضاً في ذلك :

... لَعَلَّ أَبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

ولا يكـــون الخفض بـــ (لعلَّ) في هذه اللغة دليلاً على أنَّ أصل هذه الحروف الجر كما ذكر المؤلف)[١].

٣. وفـــي تفـــريقه بين (أنَّ) و (إنَّ) رأى الشلوبين أنَّه يجوز بعد القول المتضمِّن للظنِّ مجـــيء (إنَّ) أو (أنَّ) مشيراً الى اختلاف اللهجات في ذلك، إذْ مثَّل على مجيء (إنَّ) بعـــد القـــول المجرَّد من معنى الظن فقال: (مثاله (قال زيد: إنَّ عمراً منطلق) واستظهر بقولـــه المجـــرَّد من معنى الظنِّ على القول الذي هو بمعنى الظن لأنَّه يجوز معه وجهان: الفتح والكسر، على اختلاف اللُّغات في الاشتراط في الفتح، وعدم الاشتراط فيه[٢]. وذلك دون أنْ ينبِّه على أنَّ الذين يشترطون هم بنو سليم[٣].

٤. أشار الشلوبين إلى ما أُطْلق عليه لغةُ (أكلوني البراغيث) فأجازها مع الضعف، موضِّحاً أســـباب الضعف، حيث رأى أنَّ مثل قولهم: قاما الزيدان، أو قاموا الزيدون يوهم بأنْ تكون الألف في (قاما) والواو في (قاموا) ضمائر، إذ (كان أصلهما أنْ يكونا ضميرين، فكان الإتيان بهما موهماً لما لا يجوز من الإضمار قبل الذكر، وإنْ كان الذي أتى بهما على أنَّهما

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٠٦-٨٠٧).

[٢] المصدر نفسه، ص (٨٠٩).

[٣] انظر: سيبويه، الكتاب، ج (١) / ص (٦٣).

ضـــميران، لكـــنَّه جعلهما حرفين، فكان ذلك أيضاً إخراجاً لها عن أصلها، فاجتمع في ذلك وجهـــان كل واحد منهما يقبح الإتيان بألف التثنية و واو الجمع، أحدهما: أنَّك كأنَّك تُضْمر قبل الذكر لكون الواو والألف أصلهما أن يكونا ضميرين، والثاني: أنَّك مع كونك تشبِّه بمن يُضْـــمر قـــبل الذكر تخرج الألف والواو عن أصلهما من الاسمية الى ما ليس أصلهما من كونهما حرفين وعلامتين)[١].

٥. وجـــد الشلوبين نفسه مضطراً للتأويل هرباً من الاعتراف بلهجة من ينصب اسم (إنَّ) وخبرها فقدَّر في جميع الشواهد التي جاءت على هذه اللغة، وهي الحديث النبوي: (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً)، والشواهد الشعرية:

إنَّ العَجُوزَ خُبَّةً جَرُوزاً تَأْكُـــلُ كُلَّ لَيْلَـــةٍ قَفِيـــزاً

و: كَأَنَّ أُذُنَيْهِ لَمَّا تَشَوَّفا قَادِمَةً أوْ قَلَماً مُحَرَّفا

و: يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعَا...

و: ... إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

وبعـــد أنْ أشـــبع المسألة نقاشاً قال: (وإذا علمت هذا كله علمت أنَّ قول من قال – وأكثر من التقديرات والتأويلات – أنَّ (إنَّ) قد تأتي بنصب اسمين... أنَّه قد أساء المحاولة في تناوله لهذه المواضع، فإنَّه تناولها على غير ما هي عليه (إنَّ) في كلام العرب)[٢]. وعمد الشلوبين بعدها إلـــى تـــأويل الحديث النبوي شاهد نصب الاسمين بعد (إنَّ) و هو: (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّـــمَ لَسَبْعِينَ

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٨٧-٥٨٨).

[٢] المصدر نفسه، ص (٨٠٤).

خَــريفاً) و ذلك بأنْ عدَّ (سبعين) ظرف زمان نائب مناب (عميقاً)[١]. بل ذهب الى ردِّ أحد الشواهد إلى أسباب سياسية حيث يرى أنَّ قائل الشاهد:

كأنَّ أُذُنَيْهِ لمَّا تَشَوَّفا...

لم يكن قد وضعه على هذا النحو، وإنَّما حرَّف بيته بعد أنْ أنشده أمام الخليفة المهدي أو الرشيد فأمــره الخلــيفة بتغيــير قوله، وخشي الحضور من غَضْبَة الخليفة (فأجمعوا مع المهدي على استحســان ذلــك الإصــلاح وتلحيــن العمانــي)[٢]. والعماني هو قائل الشاهد. وقد تابع النحاة المــتأخرون الشــلوبين، فأولوا الشواهد الواردة كما أوّل، والصواب ما قيل (إنَّ هذا التأويل لا يخلــو من تعسُّف، ذلك أنَّ نصب الجزأين بإنَّ وأخواتها منسوب إلى لهجة، واللهجة لها طرقها الخاصة في التعبير، ولا يجوز تأويلها تأويلاً منطقياً)[٣].

٦. استطاع الشلوبين أنْ يميِّز تغيُّر الأبنية لاختلاف اللهجات عن تغيُّر الأبنية للضرائر، من ذلك يُشار الى أنَّ الشلوبين تفرَّد برفض اللهجات في (الذي)، وردَّ الوجوه المختلفة لها إلى الضرورة الشعرية، وقال: (وقوله[٤]: ألَذْ والَذِ والَذي لغات في الذي)[٥]. ثم استعرض الشواهد الشعرية التي تمثِّل هذه الاختلافات في بناء الاسم الموصول (الذي)، ومنها قول الشاعر:

والَذِ لَوْ شَاءَ لَكُنْتُ صَخْراً أوْ جَبَلاً أَصَمَّ مُشْمَخِرَّاً

لكنَّه بعد إيراد الشواهد الشعرية قال: (وهذا الذي قلتُه من الاستشهاد على هذه اللغات بهذه الشواهد إنَّما هو مني مشيٌ مع المؤلف، ومع اللغويين على ما قالوه، و لي أنْ أقول

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٠٣).

[٢] المصدر نفسه، ص (٨٠٥).

[٣] السيد، إبراهيم، اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٢م، ج (٣) / ص (٥١).

[٤] يقصد الجزولي.

[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٠٢).

إنَّ هـــذه كلَّهـــا ضرائر من ضرورات الشعر، و قوله (و الّذ لَوْ شَاءَ...) من الاكتفاء بالحركات عن الحروف من ضرورات الشعر. كقوله:

... جُوداً وَأُخْرى تُعْطِ بالسَّيفِ الدَّما[١]

... و إذا أمكـــن هـــذا الـــتأويل في هذه الأبيات – و كانوا لم يذكروا هذه اللُّغـــات إلاّ من هذه الأبيات – انْبغى ألاّ تثبت لغاتٍ لاحتمال أنْ تكون ضرورات، اللهمَّ إلاّ أنْ ينقلوها في حال السعة فسمعاً وطاعة)[٢].

و لم يجد الشلوبين شواهد لذلك في حال السِّعة، و بالتالي فقد ضيَّق الخناق على هذه الاختلافات ليضـــعَها في زاوية الضرائر. و في الواقع لم تُنْقل شواهد لهذه الاختلافات في السِّعة، ممَّا يجعل احتمال الشلوبين بكونها ضرائر هو الأقرب للصحة.

التأويل عند الشلوبين :

ختاماً لموقف الشلوبين من السماع يحسن التوقُّف برهة لمعرفة كيفية تعامل الشلوبين مع المصادر السماعية التي خالفت ما استقرَّ عنده من أحكامٍ نحوية، سواء أكانت قرآناً ام قراءات أم أحاديث أم شعراً أم نثراً.

فقد مال الشلوبين كلَّما وسعه الجهد عن التاويل المتكلَّـــف البعيـــد، لا ريب فهو القائل بأنَّ (الأصل أنْ لا يُلْجأ الى التأويل بوجود وجهٍ لا يحتمل التأويل لأنَّ عدم التأويل أولى)[٣].

وقـــد كـــان ذلك سمة بارزة في منهجه تظهر جليَّة في الشواهد التي أسعفته في توضيح الأحكام النحوية، هذا ويُذكر أنَّ الشلوبين بابتعاده عن التأويل في الشواهد خالف عدداً من النحاة في الحكم الذي ينبني عليه. نسوق الأمثلة الآتية إبانةً لهذه السمة المنهجية:

---

[١] الشاهد فيه حذف الياء من الفعل (تعطي)، و الاكتفاء بالحركة الملائمة (الكسرة).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٠٢-٦٠٣).

[٣] المصدر نفسه، ص (٤٨٧).

١- أورد النحاة أنَّ (ربَّما) (إذا دخلت على الجملة الفعلية اختصَّت بالماضي)[١]. لذلك أوَّل النحاة قوله تعالى: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا)[٢]. على تأويل كان، أي ربما كان يودُّ الذين كفروا، أو نيابة المستقبل عن الماضي، والمعنى: ربما ودَّ الذين كفروا، و (نُقِل عن أبي علي جواز وقوع المستقبل بعدها)[٣]. دون أنْ يتكلَّف تأويل فعل ماضٍ بعدها. في حين عمد النحاة إلى التأويل في هذه الآية، إذ أنَّ (الكوفيين وابن السراج جعلوا (رُبَّما يَودُّ) على إضمار كان، و لا يجوز على مذهب سيبويه... و المضارع بعد (رُبَّما) يجوز عند كثير من النحاة أنْ يكون مستقبلاً، و زعم جماعة أنَّه لا يكون إلاّ ماضياً، فيُتَأوَّل المضارع بماضٍ)[٤]. و يبدو أنَّ الشلوبين وتلامذته هم الذين عناهم أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) بقوله: (يجوز عند كثير من النحاة)[٥].

٢-عمد الشلوبين غالباً الى الابتعاد عن التأويل، لذا عاب على الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تأويله في باب الحال قائلاً: (فإنْ كان الزمخشري أراد ذلك الذي قلناه من التجوُّز في كلام هذا المؤلف، فلأيِّ شيءٍ يحتاج في قولهم: (جاء زيدٌ عليه جُبَّة وَشْي) إلى التأويل الذي تأوَّله فيه، وهو لا ضعف فيه على ما قلناه، إذْ كان جُبَّة وَشْي مبتدأ لأنَّ ذلك أعني كون الجملة من المبتدأ والخبر وفيها الرابط دون واو لا يوجب أنْ يتأول الكلام ويهرب فيه من جعله مبتدأ وخبراً الى أن لا يجعل ذلك جملة من مبتدأ ولا خبر فيها المضمر دون واو لأن ذلك

---

[١] ابن القواس، عبدالعزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي الشوملي، ط(١)، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م، ص (٤٠٦).

[٢] سورة الحجر، آية(٢).

[٣] ابن القواس، شرح ألفية ابن المعطي، ص (٤٠٧).

[٤] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٧٤٩).

[٥] المصدر نفسه، ص (١٧٤٩).

غير مكروه ولا يهرب إلا من مكروه، ولا يحتاج الى التأويل إلّا ما يكون فيه الكراهة، إذا لم يتأول)[١].

٣- سبقت الإشارة الى مخالفة الشلوبين للزمخشري (ت٥٣٨هـ) بسبب ميله الى التأويل المتكلف في الآية الكريمة: (أَوَكُلَّما عَاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ)[٢]. إذ عمد الزمخشري انسياقاً منه للقياس الذي يقتضي بأنَّ حرف العطف عامَّة لا يتقدم عليه شيء من المعطوف، فقد اعتبر أنَّ أصل الجملة: (أوكلما) ومن هنا فقد تكلَّف الزمخشري وقرَّر وجود معطوف عليه بعد همزة الاستفهام. في حين رأى الشلوبين أنَّ الهمزة تقدمت على حرف العطف (للإشعار بأصالتها في باب ما له صدر الكلام وهو باب الاستفهام، وهذا جيد جداً لا يحتاج معه الى تقدير معطوف عليه بعد همزة الاستفهام)[٣]. ومن هنا يتضح سبب مخالفة الشلوبين للزمخشري (لأنَّه تكلَّف مع وجود هذا الوجه، فلا ينبغي أنْ يُعرَّج عليه)[٤].

٤- خالف الشلوبين البصريين في توجيه القراءة المتواترة للآية الكريمة: (فَأَطَّلِعَ إلى إلهِ مُوسى)[٥]، نصب فأطلع، وقبلها (لَعَلِّي أَبْلُغَ الأَسْبَابَ)[٦]. إذْ إنَّ مذهب البصريين يقوم على منع نصب الفعل (فأطَّلع)، فخرَّجوا الآية السابقة على وجهين[٧]: الأول أنَّ لعلَّ أُشْرِبت معنى ليت، أي جاءت للتمني، ولذا نصب الفعل بعدها، والثاني أنَّ خبر لعل كثيراً ما جاء مقروناً بأنْ وعلى هذا يكون المضارع (فأطَّلع) منصوباً بأنْ. فقال الشلوبين

---

[١] الشلوبين، شرح المقمة الجزولية الكبير، ص (٨٣٧-٨٣٨).

[٢] سورة البقرة، آية (١٠٠).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٨٧).

[٤] المصدرنفسه، ص(٤٨٧).

[٥] سورة غافر، آية(٣٧).

[٦] سورة غافر، آية(٣٦).

[٧] انظر: ابن عصفور، شرح الجمل، ج (٢) / ص (١٥٣).

رافضـــاً هذه التوجيهات: (وقوله[١]: وأشربها معنى ليت من قرأ (فأطَّلع) نصباً لا يحتاج الـــى هذا التأويل إلاّ على ظاهر ما قدَّمه من أنَّ الفاء والواو إنَّما تنصب المضارع معهما فـــي جـــواب غير الواجب، وإذا كان الأمر كذلك لم يحتَجْ الى أن تُشْرب (لعلَّ) معنى (لَيْـــت) لأنَّ الكلام معها غير واجب كما هو في (لَيْت)، وليست (لَيْت) أولى بالنصب في الفاء والواو من (لعلَّ) لأن كل واحدٍ منهما مساوٍ للآخر في أنَّه غير واجب وذلك هو قانون النصب لا أجوبة الثمانية خاصَّة كما زعم المؤلف)[٢].

٥- على الرغم من إقرار الشلوبين بأنَّ الأصل في خبر عسى أنْ يأتي جملة فعلية إلاّ أنَّه عاد فنبَّه إلى أنَّ ذلك يكون في الأمر العام دون أنْ يرفض ما خرج عن الأمر العام[٣]. فقد أورد فـــي حديثه عن (عسى) و (يوشك) بأنَّه رُفض فيها الإخبار بالأسماء المفردة وبالجمل ســـوى الجمـــل الفعلـــية التي فعلها المضارع في الأمر العام، لأنَّه قد جاء: (إنِّي عسيت صائماً) و (عسى الغوير أبؤساً)[٤].

و علـــى الرغم من ابتعاد الشلوبين عن التأويل في منهجه العام إلاّ أنَّه أحياناً قليلة لجأ إليه، و ذلك في مسائل معدودة، و من ذلك:

١- اعـــتقاده بأنَّـــه لا يُربط بين الاسم والفعل، أي لا يُعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلاّ أنْ يكون أحدهما في تأويل الآخر، كقوله في عطف الاسم على الفعل:

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْماً يُبِيـــرُ عَـــدُوَّهُ ومُجْرٍ عَطاءً يَسْتَخِفُّ المَعَابِرا

---

[١] أي الجزولي.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٠٧-٨٠٨).

[٣] انظر: الشلوبين، التوطئة، ص (٢٩٨).

[٤] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٧١-٩٧٢).

و في عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى: (وَإلى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)[١] أي: وقابضات، وإنَّما لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأنَّ حرف العطف مشرك في العامل، وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر)[٢].

٢- أولّ الشلوبين في الحديث النبوي: (إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعِينَ خَرِيفاً) وكذا فعل بجميع الشواهد التي جاءت على هذه اللغة لكي لا يلجأ إلى الاعتراف باللهجة التي تقضي بنصب اسم (إنَّ) وخبرها، وقال إنَّ (سبعين خريفاً) ظرف زمان نائب مناب (عمبقاً) وصار للدلالة عليه من جهة المعنى)[٣].

٣. قال الشلوبين إنَّ الصَّواب في عبارة (قمتُ وأصكُّ عينيه) بأنَّ (الواو لم تدخل لتأكيد ربط المضارع بما قبله لما قلناه من جريان اسم الفاعل عليه فأُجريَ المضارع مجراه في أنْ لم يُربط بالواو، وإنَّما دخلت الواو هنا مؤكِّدةً لربط الجملة الاسمية بما قبلها، وأنَّ المبتدأ بعدها مُضْمر والتقدير: وأنا أصكُّ عينيه، لأنَّه قد كَثُر مجيء المبتدأ بعد هذه الواو فجاز إضماره إذا فُهِم معناه)[٤].

٤-ليحفظ الشلوبين اطِّراد القاعدة القائلة بوجوب مجيء فعل الشرط مستقبلاً، فإنَّنا نجد الشلوبين (يمنع – و يوافقه ابن عصفور – كون فعل الشرط ماضياً حتى و لو كان الفعل ماضياً، و يتأوَّلون قوله تعالى (إنْ كُنْتُ قُلْتُه)، وقوله كذلك (إنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ)،

---

[١] سورة الملك، آية (١٩).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٧١).

[٣] المصدر نفسه، ص (٨٠٣). و انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٦٢،١٣٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٧٣٦).

بتقدير فعل مستقبل تقديره: إنْ أكن كنت قلته، و يرى ابن الضائع الأندلسي أنَّ هذا تكلُّفٌ لا حاجة إليه)[١].

يشـــار أخـــيراً إلى أنَّ بعض النحاة نسبوا للشلوبين آراء لم يذكرها في مصنفاته، بل على العكس من ذلك، كانت آراؤه مخالفة لها، و من ذلك ما وقع في الشاهد الشعري:

... مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُها قَرِيبُ

ففـــي "شـــرح المقدمة الجزولية الكبير" قال الشلوبين بأنَّ مجيء الجملة الاسمية (مرتعها قريـــب) خبراً لـِ (جعل) – الذي يأتي خبره جملة فعلية في الأصل –هو من باب الضرورة. في حين نقل ابن مالك (ت٦٧٢هـــ)عن الشلوبين توجيهاً آخر للشاهد يحمله على تأويل (صيَّر) بدل (جعل)، حيث قال: (ذكر الشلوبين فيما كتبه على الحماسة أنَّ بعض الناس أجاز أن يكون بمعـــنى (صـــيَّر)، و حـــذف من ضمير الشـــأن، و التقدير: وقد جعلته، أي جعلـــت الأمـــر والشـــأن (مرتعها قريب من الأكوار))[٢].

أخيراً فإنَّ ما يُلحظ في هذه الأمثلة أنَّ الشلوبين حاول في تأويلاته الابتعاد قدر المستطاع عن التوغُّل والتكلُّف المبالغ فيه، وبذا يتضح مدى احترامه للشاهد وللسماع عامَّة في بناء الحكم النحوي.

موقف الشلوبين من القياس :

بدأت فكرة القياس في النحو منذ نشأته الأولى، ومرد ذلك إلى أنَّ (فكرة القياس ترتبط بـــالعقل والتفكـــير، فهـــي جـــزء من قوانين العقل المنطقية)[٣]. والقياس – كطريقةٍ من طرق

---

[١] اللبدي، سمير، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي،ط(١)، دار الكتب الثقافية، الكويت،١٩٧٨م،ص(١٤٣).
[٢] ابن هشام، تخليص الشواهد، ص (٣٢٠-٣٢١).
[٣] محمد عيد، أصول النحو، ص (٨٥).

الاســتدلال – يعرَّف بأنَّه (حَمْل غير المنقول على المنقول في حكمٍ لعلَّةٍ جامعةٍ)[١]. وهو ليس حكراً على علم النحو وإنَّما يدخل جميع مناحي الحياة. كما أنَّه كغيره من الظواهر قابلٌ للتطوُّر والتكـيُّف مــع خصوصــية العلــم الذي يدخله، فقد بدأ القياس النحوي كظاهرةٍ تختصُّ بالكلام البشري، يستخدمها الإنسان في مختلف مراحل حياته بسبب حاجته إلى استعمال صيغ جديدة لم يعرفها سابقاً[٢].

ثــم أخــذ القياس فيما بعد ينحو منحى آخر، حيث إنَّ اللغة العربية (أوَّل ما نقلت عن طــريق الرواية والسماع، وأنَّ العلماء حين أرادوا تنظيم ما وصل إليهم، وضبط أحكامه، وجمع الأشــباه إلــى أشباهها اتَّخذوا القياس سبيلاً إلى ذلك)[٣]. وكان ذلك بهدف وضع قوانين مطَّردة تنسحب على أكبر قدر من الأمثلة المنتمية، أراد العلماء بها توحيد المسلمين لغوياً باستنباط نحو واحد[٤].

وحــول هــذا الأصــل (القــياس) كثر الجدال بين الدارسين قديماً وحديثاً، وتداخلت الأصوات، منها ما يؤيد القياس ومنها ما يهاجمه. ولسنا في هذا المجال بصدد التفصيل في هذه القضية، وإنَّما سيتمُّ التوقُّف عند أبرز من أثاروا الجدل حول هذه القضية بشكلٍ صريح والردود على ذلك.

---

[١] السيوطي، الاقتراح، ص (٤٧).

[٢] محمد عيد، أصول النحو، ص (١٠٨).

[٣] الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله (٣٨١هـ)، العلل في النحو، تحقيق مها المبارك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ١٩٩٨م، ص (٣٦).

[٤] انظر: الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م، ص (١٧).

فإنْ استحضرَت الأذهان فكرة ردِّ القياس ورفضه، فإنَّها ستستحضر في ذات الآن علماً من العلماء ارتبط اسمه بها إنه ابن مضاء القرطبي، الفقيه الظاهري الذي أثار حوله عاصفة من التضارب في الآراء بين رادٍّ لرأيه ومدافع عنه. أمّا ما يمكن أنْ يُقال – بإيجاز – في هذا الصدد فهو أنَّ القاضي الظاهري ابن مضاء (ت٥٩٢هـ) أدرك – كما فعل غيره – ارتباط أصول النحو بأصول الفقه ارتباطاً لم تضعف عراه، وما كانت دعوته لرفض القياس في النحو، إلاّ دعوة شكلية لاستبدال فقه بفقه[١]. وما الأدلة التي ساقها لرفض القياس إلاّ كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء.

فقد قال ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) عبارته المشهورة في ردِّه على النحاة: (والعرب أمَّة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلَّة حكم الأصل غير موجودة في الفرع)[٢].

وقبل أنْ يتساءل ابن مضاء هذا التساؤل كانت الإجابة التامة قد حسمها الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في القرن الرابع الهجري، موضحاً هذه القضية: (إنَّ علل النحو ليست موجبة وإنَّما هي مستنبطة أوضاعاً ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها)[٣].

فلا يُنتظر أنْ تكون علَّة الأصل موجودة بكلِّ حيثياتها وملابساتها في الفرع، وإلاّ لكان الفرع أصلاً، ولم يُلجأ إلى القياس. والأمر الآخر هو أنَّ النحويين لم يضيقوا (هذا التضييق

---

[١] انظر: الأسنوي، الكوكب الدري، ص (١٠٢).

[٢] ابن مضاء، أحمد بن عبدالرحمن بن محمد اللخمي (ت٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف،ط(٢)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م، ص (١٣٥).

[٣] الزجاجي، أبو القاسم (٣٤٠هـ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م، ص (٦٤).

الـــذي ضيقه هؤلاء المتكلمون، بل يتسامحون في حدودهم بأكثر من هذا فيحدُّون الشيء بالأكثر من أمره)[١].

واستدل السيوطي (ت٩١١هـــ) في ردِّه على إلغاء القياس من النحو بقوله: (فلو لم يَجُز القـــياس واقتصـــر على ما ورد في النقل من الاستعمال لبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع)[٢]. ولسنا هنا بصدد الردِّ على استدلالات ابن مضاء فتلك مسألة حسمها الدارسون منذ مئات السنين فحسبنا ما سلف.

أمّـــا بالنسبة للباعث الأول في ظهور القياس فهو أولاً حاجة فطرية مبثوثة في الإنسان، تتمـــثَّل فـــي حاجته إلى تعميم الظاهرة على مثيلاتها، وثانياً التأثُّر بالمناهج الفكرية التي أرسى قواعدها دين المسلمين الحنيف في الاستدلال والتفكير المنظم، وهذا المقصود في عبارة السيوطي (ت٩١١هـــ): (أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة)[٣]. ومن هنا فلا معنى لقول من قال بإرجـــاع فكـــرة القياس النحوي إلى المنطق اليوناني إذْ (إنَّ فكرة القياس الشرعي ترجع إلى أصول الفقه أكثر من رجوعها إلى مؤثر خارجي، وذلك أنَّ فكرة القياس الشرعي كانت معروفة ليس في عصر ابن اسحق فحسب بل منذ أيام الصحابة رضوان الله عليهم)[٤].

وتحت هذا العنوان سيتم استعراض شواهد القياس بنوعيه: قياس العلَّة وقياس الشبه لدى الشلوبين، يتضمَّن وقوفاً سريعاً لما رفضه من أقْيسة النحاة ولما وافقهم فيه.

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٩٢-٢٣٠).

[٢] السيوطي، الاقتراح، ص (٣٩). وانظر: الأنباري، الإغراب في جدل الأعراب، ص (٩٥).

[٣] السيوطي، الاقتراح، ص (٣٩). وانظر: الأنباري، الإغراب في جدل الأعراب، ص (٢٨).

[٤] الأسنوي، الكوكب الدري، ص (٣٥).

فقـــد تمـــيَّز الشلوبين في مصنَّفاته بعنايته بالقياس عناية كبيرة، وذلك في معرض بنائه القواعد على الأغلـــب الأعـــم، كما فعل النحاة قبله، إذ كانوا يبنـــون على الأكثـــر والأصـــل، (وقوانيـــنهم إنَّمـــا يعقدونها أبداً على الأصول لا العوارض)[١]. وهو يُظهر هذه النزعة بجلاء عندما يصادفه ما يخالف القاعدة، إذ ما يلبَث أن يَسِمه بالضَّرورة لخروجه عن القاعدة، وخاصة إنْ تقطَّعت به الأسباب عن توجيه الخروج توجيهاً يتفق بشكل أو بآخر مع القاعدة العامة، وهو بذلك يلتمس الدرب العام الذي سلكه النحاة البصريون، ومن هنا عُدَّ من أشهر من نحا منحى أهل البصرة من الأندلسيين[٢]. فالاستخدام اللغوي لا يُعدُّ سماعاً إلاّ إذا توفَّر على صفة الكثرة، و مثل هذا السماع يحترمه الشلوبين و يقدِّمه على جميع أدلة النحو، ففيما ذهب إليه الكوفيون في جواز توكيد المثنى بـــ (أجمعان، أكتعان، أبصعان) إضافةً إلى (كلاهما) قال الشلوبين: (ما ذهب الكوفيون إليه إنْ كان قياساً فالسماع قد عارضه بأن تركوه و لم يستعملوه، و السماع إذا عارض القياس لم يلتفت إلى القياس، و إنْ كان سماعاً فهو و لا بد سماع قليل لأن البصريين قد استقرأوه فلم يجدوه، فدلَّ ذلك على قلته و شذوذه إن كان وجد، و الشاذ القليل لا يعتد به)[٣].

يُشـــار أخـــيراً إلى توكيد الشلوبين على شرط اطِّراد العلَّة في عبارته المشهورة: (إنَّ الشاذ لا يقاس عليه و علته لا تطرد)[٤]. و قبل أن نعرض بعض النماذج لأقيسة الشلوبين نورد هذا المثال للدلالة على أهمية القياس عنده:

لجـــأ الشلوبين إلى القياس دائماً، إذ يرى أن الأسماء الستة تعرب بالحركات قياساً على بقية الأسماء المفردة، ولا تخرج هذه الستة عن القاعدة بحيث تعرب بحركات كمثيـــلاتها فقال:

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٥١).

[٢] المخزومي، مهدي، الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، ١٩٨٤م، ص (١٧٦).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٩).

[٤] المصدر نفسه، ص (٥٥٤).

(ثـم أن الإعـلال الذي يقتضيه استثقال تحرك هذه الحروف يقتضي أن تسكن الواو في الرفع فـتقول فـي جاءني أخوُك، جاءني أخوك، وتتحرك في النصب ويفتح ما قبلها اتباعاً فيقال في رأيـت أخـوك، التي الفتحة في الخاء منها حركة في الأصل رأيت أخوك، وتعوض من فتحة الأصل في الخاء فتحة اتباع ثم تحرك الواو وينفتح ما قبلها فتنقلب ألفاً فتقول، رأيت أخاك وتقول في الخفض مررت بِأخوك، مررت بأخِوِك باتباع الخاء حركة الواو ثم تستثقل الكسرة في الواو وتسـكن، ولكـن الواو الساكنة إذ جاءت بعد كسرة لم تصح أصلاً ولكنها تنقلب ياء، فقلبنا هذه الواو الساكنة في مررت بأخِوك ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان المقتضي لهذه الياء والواو والألـف التـي تظهـر مع العوامل إنما هو الإعلال الذي يجب لهذه الكلم في هذه المواضع لا العوامل)[١].

وهـذا الذي يراه الشلوبين في إعراب الأسماء الستة (أجرى على القياس لأنَّه ليس من الأسـماء المفـردة شيء أعرب بالحروف، وإنَّما تعرب كلها بالحركات، فإذا أمكن في الموضع أمران أحدهما لا ينكسر فيه ما أطرد كان أولى)[٢] وهو يشير إلى أنه مذهب الفارسي.

وفي ما يلي نماذج لأقْيسته التي اتَّسم فيها بوضوح فكره ودقته، وهي على ضربين لديه، قياس علة و هو الغالب على أقيسته، وقياس شبه:

أولاً : قياس العلة :

١. قاس عدم جواز تثنية الأفعال وجمعها على عدم جواز ذلك في الحروف، والعلة هي أن معاني الحروف كمعاني الأفعال[٣].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير،، ص (٣٤٨).

[٢] المصدر نفسه، ص (٣٢٩).

[٣] المصدر نفسه، ص (٣٠٤).

٢. في تقسيمه لأنواع الكلم قال (قسم يلحق بالاسم من جهة أن الحاصل من مدلوله الحاصل من مدلول الاسم وأحكامه أحكام الاسم كالموصولات وأسماء الاستفهام والشرط، فألحقوه بالاســـم، وخالفوا في هذا من تقدم. واستدعى ذلك أن قصدهم الأول إنما هو النظر في الأحكـــام، فلـــم يخل نظرهم في حصر الأنواع وماهيتها من ذلك)[١]. فقد قاس الأسماء الموصـــولة والاســـتفهام والشـــرط على الأسماء الأخرى، العلة في ذلك اشتراكها في المدلول.

٣. كـــان ذا نزعة بصرية حيث رفض أن يكون فعل الأمر مأخوذاً من المضارع المجزوم، فقـــال الشـــلوبين: (الأجـــود أنْ يُبـــنى فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو اذهب واضـــرب، و إنَّمـــا كان ذلك الأجود لأنَّه أخصر من قولك: لتفعل ولتذهب، فاستغنوا بالأخصـــر عن غيره، كما استغنوا بالضمير المتصل في قولك قمت، ولم يقولوا قام أنا، وقمـــت ولـــم يقولـــوا قام أنت)[٢]. فقد قاس الاكتفاء ببناء الأمر المباشر عن الأمر بلام الأمرعلى الاكتفاء بالضمير المتصل عن المنفصل و العلة هي الاختصار.

٤. قـــاس (إمَّـــا) علـــى الألـــف الأولى في الأسماء الممدودة والعلة هي المصاحبة، قال الشلوبين: ((إمّا) ليست من حروف العطف إلاّ أنَّه تجوز النحويون فيها فذكروها في حـــرف العطـــف لمصاحبتها لحرف العطف، كما قالوا في ألفي صحراء إنهما للتأنيث، وليســـت التـــي للتأنيث إلاّ الثانية منهما التي انقلبت همزة، والأولى إنَّما هي لمد البناء ولكنها لما صحبت ألف التأنيث جعلت ألف تأنيث)[٣].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٩٤).

[٢] المصدر نفسه، ص (٤٩٣).

[٣] المصدر نفسه، ص (٧٦٤).

٥. قاس الشلوبين الاستغناء بـِ (كليهما)عن (أبصعان) و (أبتعان) و (أكتعان) على الاستغناء بـِ (تركتُ)عن (وذرتُ) و العلَّة هي التقارب في المعنى، فكلاهما بمعنى أبتعان وأبصعان كذلك تركت بمعنى وذرت، قال الشلوبين في هذا الصدد: (وإذا كانوا قد استغنوا عن وذرت بتركت فإنْ يفعلوا ذلك هنا أولى لأنَّه تواطأ الاستغناء هنا بالاستغناء بكليهما وكلتيهما عن كلهما فيها، ولأن من كلامهم إجراء الباب كله مجرى واحداً، وكل وأجمع وأكتع وأبصع وأبتع باب واحد من جهة أنها كلها تواكيد الإحاطة، فأُجْرِيت كلها مجرى واحداً، إذا استعملت (كل) استعمل ما هو بمعناها، وإذا استغنى عنها بغيرها استغنى عما هو بمعناها)[١].

٦. قاس الشلوبين عدم جواز ترك التثنية وهي الأكثر اختصاراً والاستغناء عنها بتكرير الاسم بحرف العطف – الذي يعد إطالة – على رفض ترك الضمير المتصل إلى المنفصل، يفصل ذلك بأنه لما كان (حرف التثنية اخصر من تكرير الاسم بحرف العطف. فلذلك لم يأتوا بالتكرير الذي هو غير اخصر مهما وجدوا السبيل إلى الأخصر، كما لم يأتوا بالضمير المنفصل إذا وجدوا السبيل إلى الضمير المتصل)[٢]. والعلة الجامعة بين الفرع والأصل الحاجة إلى الاختصار.

ثانياً : قياس الشبه :

١. قاس الشلوبين نصب الحال على المفعول فيه و الجامع هو المشابهة بينهما، فقد أورد ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـ) في باب الحال: (لا أعلم خلافاً بين النحويين في أن الحال منتصبة على التشبيه المفعول فيه، و وجه الشبه ما ذكرته، و كان الأستاذ أبو

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٨٠).

[٢] المصدر نفسه، ص (٣٠٩-٣١٠).

علـــي يقول: أشبهـــت الحـــال الزمـــان من وجهين: أحدهما أن كل واحدٍ منهما يتقدر بـــ (في)... الحال ترادف ظرف الزمان، على معنى واحد، فتقول: قام زيد ضاحكاً، و قام زيد إذا كان ضاحكاً)[١].

٢. قاس الشلوبين الأعلام المؤنثة على الأعلام المذكرة (فجمعت جمع سلامة المؤنث كما جمعت أعلام المذكر جمع سلامة المذكر لاشتباه أحد جمعي السلامة بالآخر فحكموا له بحكمـــه)[٢]. كذلك منع الشلوبين جمع أفعل – مؤنثه فعلاء – على صيغة جمع المذكر الســـالم، قياساً على منع جمع فعلاء – مذكرها أفعل – للمشابهة بينهما. في حين كانت علة المنع لجمع (فعلاء) جمعاً مؤنثاً سالماً هي أن تأنيثه كان بالألف الممدودة، و هي ليســـت الأصل في علامات التأنيث، إذ الأصل في التأنيث أن يكون بالتاء المربوطة[٣]، وهي علة غير متحققة في الاسم المذكر (أفعل).

٣. خالف الشلوبين جمهور النحاة في أن تنوين التمكن هو الأصل في التنوين، فقاس مجيء تنوين التنكير محل التمكن وهو الأصل على جواز مجيء (أو) محل (الواو) وهي الأصـــل في باب العطف. فأورد في باب التنوين (أن تنوين التنكير إنما أصله تنوين التمكـــن، وذلـــك أن كثيراً من الأسماء يتصرف في التنكير ولا يتصرف في التعريف، فكما اختص ذلك بالتنكير تطرقوا منه إلى أن زادوه لمجرد التنكير، في قولهم: جاءني سيبويه وسيبويه آخر، كما تطرقوا من (أو) التي للإباحة إلى أن جعلوها بمعنى الواو في قوله:

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٥١١).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص ٥٦٨ .

[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (٥٧٠).

وَكَأَنْ سِيَّانَ أَلاَّ يَسْرَحُوا نَعَماً أَوْ يَسْرَحُوهُ بِها وَاغْبَرَّتِ السُّوحُ)[١]

٤. كان همُّه اطراد القواعد، ويظهر هذا الهاجس بوضوح في قوله في شرحه لجمع المذكر السالم، وإن الواو والياء حرفا إعراب وليسا إعراب (لأنهم لو جعلوهما إعراباً لنقضوا ما اطرد في حروف المعاني اللاحقة آخراً من كونها حروف إعراب نحو قائمة، ولنقضوا أيضاً ما اقتضاه قياس الإعراب من أنه لا ينبغي أن يلحق إلا بعد تمام الكلمة، فلما أدى القول بأن هذه الحروف إعراب لا حروف إعراب إلى نقض القانون المطرد ونقض القياس، لم يقولوا به)[٢].

٥. قاس الشلوبين رد المحذوف في الأسماء الخمسة عند تثنيتها قياساً على إضافتها لعلة المشابهة[٣].

٦. قاس الشلوبين الأمر من الفعل المعتل الآخر بالمضارع المجزوم في العلامة فقط، للتشابه في المعنى. قال الشلوبين في مثل: (اقض) و (ارم) بأنه (ليس حذف هذه الحروف من وجوه البناء، إنما هو من وجوه الجزم، لأن البناء إنما له وجهان: السكون والحركة خاصة لا الحذف، فقد كان ينبغي أن تكون هذه الأفعال مثبتة حروف المد واللين في آخرها ويكون سكونها وجه البناء فيها لا حذفها، لكنه لما كان قولك اغزُ في معنى: لتغزُ واقض في معنى: لتقضِ، واخش في معنى لتخشَ، عومل المبني في ذلك

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٧٨).

[٢] المصدر السابق، ص (٣٩٩).

[٣] انظر: المصدر السابق، ص (٥٦٣).

معاملـــة المجزوم لكونه في معناه لأن من كلامهم أن يحكم للشيء الحكم ما هو بمعناه، نحو ما فعلوه من تصحيح عين عور، لأنه في معنى أعور، وتجاوزوا)[١].

و من الأقيسة النحوية التي رفضها :

١. عـــارض الشـــلوبين الجزولـــي (ت٧٠٦هـــ) الذي قاس (هن) على الأسماء الخمسة فألحقهـــا بها في الحكم، فلذلك قال معتمداً على رأي الفراء (ت٢٠٧): (إذا كان الأمر على هذا، كان في هذا الذي فعله المؤلف من حمل اللغة القليلة على الكثيرة، وإجراؤها مجـــراها فساد وهم إنما يعقدون كلامهم على المشهور ولا يلتفتون إلى القليل ولا إلى النادر)[٢].

٢. أبطل قياس الأخفش (ت٢١٥هـــ) الذي قاس الضمير المنفصل في مثل: أنتِ تفعلين يا هـــند علـــى الضـــمير في مثل: هند كتبت، إذ رأى أن الياء في تفعلين علامة تأنيث، والفـــاعل ضـــمير مســـتتر كالغائب واستدل قائلاً: (لو كان كما قال و كانت الياء في تفعليـــن علامـــة تأنيث لانبغى أن تثبت في فعل الاثنين إذا قلت: أنتما تفعلان مخاطباً لمؤنثين)[٣].

٣. رفـــض قـــياس ابن السراج (ت٣١٦هـــ) والزجاجي (ت٣٤٠هـــ) وغيرهم من النحاة قـــياس أخوات (ليت) على ليت، فقد نقل عن بعض النحاة، ثم رد عليهم قائلاً: (فقال بعضـــهم: لا فـــرق بيـــن (ليت) وأخواتها في القياس وقد سمع في (ليت) الوجهان فينبغـــي أن تكون الباقي كذلك... وليس ذلك من أصل الحروف فينبغي ألا يقال منه إلا

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٩).

[٢] المصدر نفسه، ص (٣٤٥).

[٣] المصدر نفسه، ص (٣٢٦).

مـــا سمع، ونحن لم نسمعه إلا في (ليت) فلا نقول به إلا فيها، و لا نقيس عليها شيئاً من أخواتها في ذلك، إذ ليس على أصل الحروف، و لا ينبغي أن يقال منها إلا ما سمع وهو لم يسمع في الباقي، فلا يقال به فيه، وقد سمع الإلغاء في الباقي، وهو ليس خارجاً عن الأصل لأن الحرف الذي هو (ما) في ذلك دخل لكف العمل عن العامل، ولم يكن هـــناك مانع يمنع من الإلغاء، وكان هناك ما يمنع من الإلغاء، وكان هناك ما يمنع من الإعمـــال فلذلـــك ينبغـــي أن يقال في الباقي بالإلغاء لا بالإعمال وبه قال سيبويه وهو الصواب)[١].

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٨٧).

الفصل الثاني :

أثر التبعية في بناء القاعدة النحوية عند الشلوبين

أولاً: التعليل النحوي :

يقصد بالتعليل النحوي البحث عن العلل التي انبنى على أساسها الحكم النحوي في مسألة من المسائل النحوية، وقسمت إلى ثلاثة فروع: (علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية)[١]، وقد عمد الكثير من الدارسين المحدثين إلى إيجاد علاقة تعسفية بين العلة في الفلسفة اليونانية والعلة في النحو العربي، على الرغم من أنه لا تعارض بينهما إلا أن الاختلاف قائم بينهما. في حين أدرك بعض القدماء أن (أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة)[٢].

وقد ظهرت هذه الاختلافات بجلاء في القرن الرابع الهجري الذي يعد قرن نضج العلة النحوية ففيه قسم النحاة العلل إلى أنواعها، وسَمَّوها بأسمائها متأثرين بشكل أو بآخر بثقافاتهم المختلفة، فمنهم من غلبت عليه الثقافة الفقهية ومنهم من كان متمرساً بعلم الكلام. ويبدو تأثر النحاة بالعلوم الأخرى واضحاً في القرن الرابع وما بعده، من خلال إدخال أساليب الإقناع والمناظرة أو الافتراضات العقلية للأحكام التي يعللونها[٣]، ومن هنا فقد قارن ابن جني (ت٣٩٢هـ) بين علل النحو وعلل أصحاب علم الكلام وعلل الفقه، وعد علل النحو (أقرب إلى علل أهل الكلام منها إلى علل الفقه)[٤].

---

[١] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص (٦٤).

[٢] السيوطي، الاقتراح، ص (٣٨).

[٣] الوراق، العلل في النحو، (٤٠-٤٣).

[٤] ابن جني، الخصائص، ج (١) / ص (٣٣-١٤٦).

وكمـــا وجد القياس من يهاجمه فكذلك التعليل شهد صيحات مختلفة بين شد وجذب وبين رفض وقبول، سارت كلها جنباً إلى جنب في مختلف مراحل تطور الدراسة النحوية، وقد اعتاد الدارسون أن يربطوا رفض التعليل بابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) بسبب عبارته التي يقول فـيها: (ومما يجـب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث)[١] في حين أن ابن مضاء لم يرفض التعليل جملة وتفصيلاً إنما كان مدار احتجاجه على العلل الثواني والثوالث، إذ (أن العلل الأولـى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك)[٢]، ويفترض ابن مضاء أن يقال لمن يسأل عن العلل الغائية: (كذا نطقـت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر)[٣] لأن البحث عن العلل الأول وإن كان قائماً على استقراء لغوي واقعي فإن العلل الثواني وما يتلوها قائمة على تحليلات وتعليلات ذهنية محضة تعتمد قوةً وضعفاً، وقرباً وبعداً على قوة خيال النحوي وضعفه[٤].

ولـم يكـن ابن مضاء القرطبي هو رائد هذه الحركة، إذ تنبه لذلك الكثيرون فنفروا من التعليل في عدة مناسبات، ولكنهم عندما أرادوا خوض الدراسة النحوية لم يجدوا بداً من الخوض في العلل نفسها، فقانون السببية (العلة والمعلول) متأصل في الكون والخلق قبل أن يوظف في النحو العربي بل قبل أن يتبلور في الفلسفة اليونانية، إذ أن (فكرة التعليل النحوي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفكرة التي تميز عالم الأزل وعالم الواقع مع ربط بين العالمين، فكل مخلوق لابد له من خالق وكل علة لابد لها من معلول، ولكل عامل لابد من معمول)[٥].

---

[١] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص (١٥١).

[٢] المصدر نفسه، ص (١٠٢).

[٣] المصدر نفسه، ص (١٠٢).

[٤] أنظر: الأسنوي، الكوكب الدري، ص (٥٥-٥٦).

[٥] الأسنوي، الكوكب الدري، مقدمة التحقيق، ص (٥٣).

فالسهيلي (ت٥٨١هـ) وهو الأستاذ الأكثر تأثيراً في الشلوبين اقترب نظرياً من موقف ابـن مضـاء في رفض العلل وخاصة الثواني والثوالث فقد بين في مسألة (مالا ينصرف من الأسماء) رأيه من العلل قائلاً: (و هذا الباب لو قصروه على السماع و لم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم، ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حـتى ضـربوا المـثل بهم فقالوا (أضعف من حجة نحوي). وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضـروب مـن التحكـيم وأنواع من التناقض وفساد في العلل لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسـة التي يوجد الحكم بوجودها ويفقد بفقدانها، كما تقول: الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح، لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكر ويعدم بعدمه وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها)[١].

ويلحـظ مـن موقف السهيلي النظري فيما سبق أنه اشترط لاطراد العلة وانعكاسها، بالإضـافة إلى تأثره بالعلل الفقهية وهو القارئ الفقيه، ولكنه في مواقفه العملية بدا على العكس تماماً من تصريحاته فقد (أولى اهتماماً كبيراً للعلل ولم يتوقف عند الثوالث بل واصل تساؤلاته التعليلية إلى أن وصلت إلى السوادس)[٢].

ومن هنا نخلص إلى أن رفض التعليل في النحو العربي لم يكن الرائد فيه ابن مضاء، إذ ظهـر الـنفور مـن كثرة التعليلات عند بعض من سبقه من النحاة، وظل رفض التعليل قائماً بدرجات متفاوتة عند بعض النحاة كهاجس، إذ حالت المُسَلَّمة – القائلة بأن قانون السببية متأصل في الفكر الإنساني – دون نقله من مجال التنظير إلى مجال التطبيق، ورفض التعليل هو رفض لمـا جُبِل الإنسان عليه، ومن هنا فإن أشد الدارسين ثورة على التعليل بقي يدور بفلكه باعترافه بالعلل الأولى.

---

[١] السهيلي، أبو القاسم (ت٥٨١هـ)، أمالي السهيلي، تحقيق محمد البنا، مكتبة السعادة، (د.ت)، ص (١٩–٢٠).

أما موقف الشلوبين من هذه القضية فيتضح في حرصه الشديد على تعليل أحكامه دوماً، كيف ولا وهو القائل: (فالعلة إذاً مفيدة بالوضع وعدم الاعتداد بالأمر العارض الذي هو خلاف الوضع وعلى ذلك أكثر عللهم)[١]. فقد اعتمد الشلوبين عللاً متعددة منها الخفة في القول، وتثقيله للتعادل، وعلة الاختصاص، وكراهة توالي الأمثال، وطلب الاقتصاد في الألفاظ بالاختصار، ليس هذا فحسب بل تدرج فيها من العلة الأولى إلى ما بعدها، إذ لم يكتفِ بالعلل الأولى بل صار إلى الثواني والثوالث، ولم ينظر إلى الثواني وما يليها بأنها ثانوية بل رأى أنَّه بدونها لا يتم التعليل السليم وعبارته المشهورة واضحة حين قال: (هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضاً وإلا لم يتم)[٢]، وفيما يلي نماذج لبعض تعليلاته :

١. علل الشلوبين سبب النصب في باب القسم في حال حذف فعله وحرفه، وفي ذلك قال: (لأن النصب أقرب إلى أصل الباب من الرفع لأن أصل الباب أن يكون بأقسم وأحلف، وأنت إذا نصبت قدرت أقسم وأحلف واصلاً بحرف الجر إلى الاسم المنصوب في الأصل ثم أضمرت الفعل فقلت: بالله دون فعل، ثم حذفت الحرف الجار ووصل الفعل المضمر إلى الاسم كما يصل المظهر إليه إذا حذفت من حرف الجر نحو: اخترت الرجل زيداً، فكما تنصب هناك تنصب هنا، فيكون القسم مع المنصوب الذي هو بتقدير أقسم وأحلف على أصل الباب، ومع الرفع بالابتداء والخبر خارجاً عن أصل الباب تكون الجملة فيه اسمية وليس أصل الباب عليها، فلذلك كان النصب أوجه من الرفع وقد تقدم ذلك)[٣].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٠٤).

[٢] المصدر نفسه، ص (٢٨٠).

[٣] المصدر نفسه، ص (٨٦٢).

٢. علل عدم دخول (ذو) على المضمرات قائلاً: (أن وضع (ذو) في كلام العرب على أن تصيِّر أسماء الأجناس التي لا يوصف بها نحو مال أو فضل أو علم موصوفاً بها فلا تقول: جاءني رجل مال ولا رجل علم ولا رجل فضل حتى لا تدخل في ذلك كله ذو لفظاً أو تقديراً ويكون هناك من تأويل فضل بفاضل، وعلم بعالم ما يقوم مقام ذلك، فدل ذلك على ما ذكرناه من أن وضعها لتصير مالا يوصف به من الأجناس موصوفاً به، فلما كان الأمر فيها كذلك لم يقتض وضعها إلا الدخول على سائر الأجناس، والمضمرات ليست بأجناس ، فلذلك لم تدخل عليها (ذو) إذا لم تدخل (ذو) على المضمرات بالجملة لذلك، فبين أنه لا تدخل على ياء المتكلم)[١].

٣. علل الشلوبين فتح أواخر إنَّ وأخواتها قائلاً: (يمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها ما ذكر من شبهها بالأفعال وكذلك قال سيبويه، إلاّ أنَّ سيبويه جعل شبهها بالأفعال من جهة المعنى واللفظ وأصاب، وجعلها هو[٢] شبهها الأفعال من جهة المعنى خاصة، وجعل السبب عن ذلك العمل وفتح الآخر وسائر ما ذكر هنا مثله، وقد تقدم ما فيه، ويمكن أن يكون السبب في فتح أواخرها استثقال الكسر والتضعيف وكثرة استعمالها، ويكون فتح آخرها موجباً لشبهها بالأفعال، وكذلك قال الزجاجي، وكلا الأمرين[٣] ممكن ولعل سيبويه لا يأبى ما ذكره الزجاجي ولا يكون اقتصاره على ذلك على معنى أنه لا يكون غيره)[٤].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٤٧).

[٢] أي الجزولي.

[٣] الأمرين هما: ١- إن فتحها ناجم عن شبهها بالفعل ٢- إن شبهها بالفعل أوجب فتحها.

[٤] المصدر نفسه، ص (٧٨٤-٧٨٥).

٤. وضـــح الشـــلوبين علـــة اختصاص النداء بالاسم بأنه المنادى المفعول في المعنى، والفعـــل لا يكون مفعولاً فلا يكون منادى، ثم عقب مصرحاً: (هذه علة اختصاص الـــنـــداء بالاســـم، و معناها أنّا إذا قلنا (يا عبدالله) فكأنّا قلنا (يا أدعو عبد الله) أو (يا أنادي عبدالله) أو ما أشبه ذلك)[١].

٥. علل اختصاص المتكلم بالهمزة من حروف المضـــارعة كقولهـــم (أَسْمَعُ) قائـــلاً: (اخـــتص المتكلم عن نفسه وحده بالهمزة لأنهم كأنهم جعلوها مقتطعه من أنا وهي المـــتكلم عـــن نفســـه وحده، واختصت النون بالمتكلم عن نفسه وعن غيره[٢] لأنهم جعلوها كأنها مقتطعة من نحن، وهي المتكلم عنه وعن غيره)[٣].

٦. يرى الشلوبين أن (ها) التنبيه عوض عن حرف القسم كما في قولهم (لاها الله ذا)، واســـتدل على ذلك بأن (ها) التنبيه إذا دخلت على الاسم المقسم به – و هو لفظ الجلالـــة (الله) في المثال السابق – لم تكن حالته إلا الجر، وإن حذفت كان الوجه النصب، ولم يجز الجر إلاّ ضعيفاً [٤].

٧. علـــل الشلوبين عدم تقديم الفاعل إن كان العامل فيه المصدر المضاف إلى المفعول بـــه قائلاً: (إذا كان المصدر مضافاً إلى المفعول به لم يصح تقديم الفاعل فيه، لئلا يفصـــل بيـــن المضاف و المضاف إليه)[٥]. فالشلوبين و إن أجاز قراءة الفصل بين المضـــاف و المضـــاف إليه (قَتْلُ أَوْلادَهمْ شُرَكائِهِمْ) فهذا لا يعني أنه يجيزه في الأمر العام.

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٨١).

[٢] كقولهم (نسمع).

[٣] المصدر نفسه، ص (٤٦٢-٤٦٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٨٥٥-٨٥٦).

[٥] المصدر نفسه، ص (٥٩٣).

٨. خالف الشلوبين الجزولي في تعليل لحاق (ما) بـ (حيث)، فقال: (و أما لحاقها لحيث فتكون عوضاً من الإضافة كذا قال المؤلف و الصواب: لتكفها عنها، لأنه لا يعوض من الإضافة إلا ما هو طالب لها، و إذا قدرنا أن حيث طالبة للإضافة فهي من عوامل الجر، و عوامل الجر لا تجزم في شيء من الكلام، فيأتي هذا لا نظير له، و هي قد جزمت فلا تطلب الإضافة اللهم إلا أن يريد بقوله: إنها عوض من الإضافة أنها كافة لها عن طلب الإضافة و مهيئة لها للجزم فعاقبت بذلك الإضافة فصارت لذلك كأنها عوض منها فيمكن)[١].

أخيراً فإن الشلوبين عرض تعليلات كثير من النحاة معللاً بدوره لذلك، كما فعل مع أبي علي الرندي الذي وصفه بأنه (أحد أصحابنا) إلا أنه رفض تعليله قائلاً: (ثم إنا نماشيه في الكلام في مذهبه ليتبين هنا بهما شأنه في كثرة أخطائه في مذهبه فنقول له[٢]: ...فيقول... فقلنا له... فقال... فقلنا له... فإن قال... قيل له... قلنا له، قال... فقلنا له... فقلنا له: هذا التمادي في كسر القوانين، وادعاء خلافها فعل المتغافلين لا ينالون بكسر القوانين فيما يرد عليهم مما هو خارج عن مذهبهم مع إمكان رد ذلك الخارج إلى القوانين... وكسر القوانين بهذا التخلف تخلف في ذلك التخلف، ثم نقول له أيضاً: إذا قلت... فيقول... فنقول له: كذلك استمر في تخلفك وكسر القوانين أبداً في كل ما يمر بك على غير مذهبك، واتباع المتخلفين يفضي إلى المصائب)[٣].

وفيما يلي أسوق المثال الآتي مزيدا من الإيضاح للتعليل:

(وقوله[٤]: والألف واللام والنعت والتصغير احتيج إليها في الاسم ليختص فيفيد الإخبار عنه.

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير،ص (٥١١-٥١٢).

[٢] تم اجتزاء النص لطوله.

[٣] المصدر نفسه، ص (٨٥٨-٨٦١).

[٤] أي الجزولي.

انبـــنى هـــذا التعليل على أنه لا يختص إلا المخبر عنه، وأما الخبر به فلا يخصص، وهذا الذي يبنى عليه هذا التعليل يحتاج إلى تعليل أيضا وإلا لا يتم، وإنما لم يخصص إلا المخبر عنه، لأن تخصـــيص الشيء بأمر ما إخبار عنه في المعنى بأنه مختص بذلك الأمر الذي اختص به، ولا يكون الإخبار إلا عن الأسماء، فلا يكون التخصيص إذاً إلاّ في الأسماء فإذا كان الأمر على هذا فقـــد كـــان ينبغي أن يختصر هذا، ويجعل هذا التعليل أولاً لا ثانياً فيقال: الألف واللام والنعت كلاهمـــا تخصيص للاسم (الشيء) بأمر ما إخبار عنه في المعنى بذلك الأمر الذي اختص به، فـــلا ينبغي أن يكون واحدا منهما إلا فيما يخبر عنه والذي يخبر عنه إنما هو الاسم، فلا يكون واحد منهما إلا في الاسم، والتصغير يجري مجرى النعت لأنه تغيير في الاسم يقوم مقام وصفه بـــــ (صـــغير أو حقير أو قريب). أو ما أشبه ذلك، وقد رأيت بعض أصحابنا وهو أبو علي الـــرندي قـــد علـــل امتـــناع النعت في الأفعال بأن قال: إن الأفعال إنما هي دالة على أحداث والأحـــداث أعراض في الأسماء التي ليست بمصادر فلم يصح وصفها لأن الأوصاف أعراض في الموصوف. والعرض لا يحمل العرض)[١].

ثانياً: العامل النحوي :

لمـــا كان النحو هو العلم الذي يبحث في بناء الجملة العربية وعلاقاتها فإنه يكون بذلك قائمـــاً في أساسه على فكرة العامل التي يقصد بها الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب، والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق[٢]. وإن كانت فكرة التعليل قد وجدت من يحاول تشذيبها وتحجيمها فإن فكرة العامل النحوي قد واجهت من حاول إلغاءها. إلا أن تلك المحاولة كانت شكلية سرعان ما تكشفت عن استبدال عامل بعامل ؛ فابن مضاء الذي اشتهر برده لنظرية العامل يقر بأنه لا يمكن

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٨٠-٢٨١).

[٢] انظر: البنا، أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص (٧٢).

أن يلغـيها من جذورها فقد لخص بنفسه مدى تجديده في قضية العامل وثورته عليها قائلاً: (أنا في هذا الباب لا أخالف النحويين إلا في أن أقول: علقت ولا أقول عملت)[١].

وإن ارتبطـت فكـرة إلغـاء العامل بابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) فإن المحاولات لضعضعة هذا الركن الأساس للنحو كانت قد بدأت من قبل. فبالرغم من أن الموقف العام للنحاة كان يؤيد فكرة العامل (إلا أننا نجد من بينهم من أشار إلى جوانب مختلفة في دراسة النحو تتفق ومنهج ابن مضاء الوصفي في دراسة النحو، وإن لم تشكل منهجاً مستقلاً كما تبلور ذلك واضحاً في كتاب ابن مضاء، فقد ثار الفراء كابن مضاء على نظرية العامل عندما رفض تقدير العوامل فـي مـتعلقات الظرف والجار والمجرور، كما وافق ابن مضاء في باب الاشتغال حيث رفض تقدير العامل المحذوف، واعتبر محمداً في قولك: محمداً أكرمته، مفعولاً به للفعل أكرمته)[٢].

وفكـرة إلغاء العامل والثورة عليه، وان ارتبط أوارها بابن مضاء (ت٥٩٢هـ) عَرَضاً فـإن الممسك الحقيقي بزمامها هو أستاذ ابن مضاء غير المباشر ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) فقد أخذ ابن مضاء عن السهيلي (ت٥٨١هـ) الذي سبق وتتلمذ على ابن الطراوة وهو (ما[٣] عرف عـنه بالجرأة في آرائه النحوية، ومحاربته للتقليد والجمود، وقد تكون هذه العلاقة ذات أثر كبير في تفكير ابن مضاء النحوي، وما جاء به من جديد في هذا الميدان)[٤].

---

[١] ابن مضاء، الرد على النحاة، ص (٩٤).

[٢] السرطاوي، ابن مضاء القرطبي، ص (١٣٨).

[٣] الصواب أن يقول مَنْ لأنها تستعمل للعاقل.

[٤] المصدر نفسه، ص (٤٦).

فما عده النحويون مفعولاً مقدماً، ومنصوباً على الاشتغال هو عند ابن الطراوة منصوب بالقصد إلى ذكره، ولا علاقة له بالعوامل بعده فالمعمول لا يقدم على عامله، كما تفتق ذهنه عن عوامل ثلاث أقرها، هي: القصد إليه، و التنبيه عليه، والإضافة[١].

وعلى الرغم من أن ابن مضاء روى عنه جلة من أهل عصره كأبي بكر الشراط، وعمر بن محمد الشلوبين، إلا أنه (لم يلق من تلاميذه قبولاً كبيراً أو تجاوباً كافياً، ذلك أنهم لم ينشروه فيما ألفوه من كتب كما أنهم لم يدعوا إلى الأخذ به وإنما ساروا في دراساتهم النحوية واللغوية وفق منهج التقليديين، وعدم الخروج على ما أقره المشرق من قواعد وأسس)[٢]، و كان من بين هؤلاء التلاميذ أبو علي الشلوبين الذي لم يلامس فكرُه إلغاء نظرية العامل، بل لم يصرح بذكر أستاذه ابن مضاء في مصنفاته ولو مرة واحدة، وعلى العكس من ذلك تماماً فقد تجذرت لديه نظرية العامل بحيث كانت مفهوماً واضحاً متكاملاً، وصل العامل فيها إلى درجة من النضج والتحديد، بحيث غدا ذا أصول ثابتة، ندرج فيما يلي أمثلة عليها:

١. ألحَّ الشلوبين على فكرة مفادها أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وكذا عوامل الأفعال تختص بالأفعال، من ذلك ما قاله في الآية الكريمة: (إلى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ)[٣]، حيث قال: (إنما لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل، لأن حرف العطف مشرك في العامل. و عوامل أحدهما لا تعمل في الآخر)[٤].

---

[١] انظر: البنا، أبو الحسين ابن الطراوة، ص (٧١-٧٩).

[٢] المصدر نفسه، ص (٤٧-٤٨).

[٣] سسورة الملك، آية (١٩).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٧١).

قـــال الشلوبين: (أي وقابضات، فإن لم يجز عطف أحدهما على الآخر في الأصل لأن حرف العطف مشرك في العامل، وعوامل أحدهما لا تعمل في الآخر)[١].

٢. يـــر ى الشلوبين أن العامل هو ما يقتضي ويتطلب ارتباطاً بألفاظ أخرى، وكأن العامل يســـتجلب بنفسه معمولاته، قال الشلوبين مصرحاً بذلك: (المقتضي هو الذي ينبغي أن يجعـــل العـــامل كذا وكذا هو أبداً، ألا ترى أنك إذا قلت: ضرب زيد عمراً، فإن ضرب يقتضي ضارباً ومضروباً، فلذلك نسبنا العمل في الفاعل والمفعول إليه)[٢].

٣. اخـــتار الشلوبين مذهب البصريين في العامل في جملة الشرط، فهو مثلهم يعتبر أن فعل الشرط يُجْزَم بأداة الشرط، وأما الجواب فَيُجْزَم بالأداة وفعل الشرط معاً؛ فبعد أن عرض الاحتمالات التي قد تكون العاملـــة في جزم جـــواب الشرط ذكر الاحتمال الأخير قائلاً: (ومحتمل أن يقال إن فعل الشرط لا يقتضي الجواب وحده إلا مع أداة الشرط، و (إن) تقتضـــي فعل الشرط خاصة، كما قال بذلك الذي قبل هذا، فينبغي أن ينسب جزم الشرط لإن وفعل الشرط، وهذا أيضاً قد قال به جماعة أخرى، إلا أن هذا هو أحق هذه الأقوال من جهة النظر فلذلك عول عليه الأكثر)[٣].

٤. أصر الشلوبين على وجود عامل لكل عمل، ففي المفعول معه قال: (المفعول معه لا بد أن يعمـــل فـــيه فعـــل إمـــا ظاهر، وإما مقدر، والمقدر على وجهين، مقدر على جهة الاضطرار، ومقدر على جهة الاختيار، والأحسن أن لا يتكلف تقديره)[٤].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٧١).

[٢] المصدر نفسه، ص (٤٨٣).

[٣] المصدر نفسه، ص (٤٨٣-٤٨٤).

[٤] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٩٢).

٥. بيَّن الشلوبين أثر العامل في تركيب المضمرات ، ومثل على ذلك بقولهم : (ضربت زيداً وضـــربك زيـــد) فهذان الاسمان قبل إضمار أحدهما ، كان يجوز في كل منهما التقديم والتأخير، فإذا كان الإضمار، كان المقدم المضمر ليتصل بالعامل المؤخر غيره ولا بد، لأنك إن أخرت المضمر انفصل من العامل ، ولا ينبغي أن يؤتى بالانفصال في موضع يمكن فيه الاتصال) [١].

٦. تـــابع الشلوبين البصريين في أصل هام من أصول العمل وهو استحالة أن يكون هناك معمول لعاملين ، فقال : (ليس في الدنيا من يجيز إن زيداً وعمرو قائمان على أن يكون (عمرو) مرفوعاً بالابتداء ، ومعطوفاً على موضع (إنّ) دون الاسم على ما قدمناه ولأن ذلـــك يـــؤدي إلـــى ارتفاع قولك قائمان بالمبتدأ وبإن، ولأنك تستأنف قولك (وعمرو)، والجملـــة الأولى لم تتم فلذلك قلنا: هذا الذي لا يلتئـــم مع الحمـــل على موضع إن دون اسم)[٢]. وقد أجاز ما رفضه الشلوبين عامة الكوفيين مستدلين بالآية الكريمة: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَ الَّذِينَ هَادُوا وَ الصَّابِئُونَ وَ النَّصارى) و الشاهد عطف كلمة (الصابئون) على موضـــع إن قـــبل تمام الخبر و هو قوله تعالى: (مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَ بِاليَوْمِ الآخِرْ)[٣]. أما البصريون فقد عالجوا هذا الشاهد بالتأويل فقالوا في هذه الآية تقديم و تأخير[٤].

٧. استمر الشلوبين يلـــح على ضـــرورة وجود فاعل لكل فعل، ومعمول لكل عامل – ولا بـــد – وذلـــك في كل مسائل مصنفاته ، فقد قال: (إذا ذكر الفعل أدرك أنه لا بد له من

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٩٤).

[٢] المصدر نفسه، ص (٥٩٤).

[٣] انظر: الأنباري، الإنصاف، ص (١٨٦-١٨٧).

[٤] انظر: المصدر نفسه، ص (١٨٦-١٨٧).

فاعل)[١] ثم أردف قائلاً ومعللاً هذا التلازم: (فدلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته علـــى المفعول لأنه لا يستغني عن الفاعل، وقد يستغني عن المفعول، فلما كان الفعل لا يســـتغني عـــن الفاعل، و كان يستغني عن المفعول صار الفعـــل و الفاعل كالشـــيء الواحد)[٢].

٨. تـــابع الشـــلوبين البصريين في رافع المبتدأ حيث قال : (رَفْع المبتدأ إنما هو بتعرّيه من العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه)[٣]، فقد (ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر و الخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان... وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء)[٤].

٩. العـــامل واجب الوجود سواء أكان ظاهراً أم مقدراً كما يرى الشلوبين ففي قولهم : (إن يقـــم زيـــد أقـــم معـــه) يجب ظهور العمل في الفعلين المضارعين هذا بالنسبة للفعل المضارع (وإلا فالعامل واجب تقديراً في مقابله أيضاً وهو الماضيان)[٥].

١٠. أكد الشلوبين بشكل لا يدع مجالاً للشك أو اللبس أن العمل في الأسماء أو التغيير الـــذي يطـــرأ على أواخر الكلم وخاصة الأسماء دليل على توارد معان كثيرة كالفاعلية والمفعولـــية ، ولـــيس التغير في حركات الأواخر – وهو الذي يقابل الإعراب – مرده الناحية الصوتية [٦] .

١١. أكـــد الشـــلوبين أن الحروف لا موضع لها من الإعراب ، و وضح ذلك قائلاً : (وأمـــا الحـــروف منها فبين أنه ليس في الدنيا حرف له موضع من الإعراب ، لأنه لا

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٥٧).
[٢] المصدر نفسه، ص (٨٥٧).
[٣] المصدر نفسه، ص (٨٥٧).
[٤] الأنباري، الإنصاف، ص (٤٤).
[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥١٧).
[٦] لنظر: المصدر نفسه، ص (٢٥٢-٢٥٧).

عـــامل لهـــا يطلـــب بذلك الإعراب فيها كما كان في الأسماء المبنية عامل يطلب بذلك الموضع فيها)[١].

ممـــا ســـبق يتضـــح أن مفهـــوم العامل لدى الشلوبين كان قد وصل إلى درجة من الجلاء والوضـــوح بحيث غدا له أصول ثابتة راح الشلوبين يبثها في أرجاء مناقشته للمسائل النحوية ، بحيث نفقد أي أثر لما نثره ابن مضاء في رده الذي خبا بسرعة كما ظهر بسرعة .

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٣٢).

الفصل الثالث:

مناحي التجديد في منهج الشلوبين

يعدُّ من أبرز مظاهر التجديد لدى الشلوبين استشهاده بالقراءات الشاذة بشكل موسع، إضافةً إلـــى اتخـــاذه الحديث النبوي مورداً يرده لاستمداد شواهده، علماً بأنَّه بصري المنحى، بل فتح الـــباب على مصراعيه للاستشهاد بالقراءات الشاذة و الحديث النبوي. وقد يتضح مدى التجديد الـــذي أحدثـــه إن علمنا أنه استدل بالأحاديث النبوية و القراءات الشاذة على مسائل خالف فيها جمهـــور النحاة – في الغالب – بصريين و كوفيين. و هي مسائل عسر أن تُحصى عدداً، و إن كـــنا قد أبنّا عن بعضها في مبحث: استشهاده بالقراءات القرآنية[١] و استشهاده بالحديث النبوي[٢]، وسنجتزئ بالأمثلة الآتية:

١. استشـــهد الشـــلوبين على حذف ياء المتكلم المضافة للاسم المنادى بدليل وحيد اكـــتفى بـــه، وهو قراءة الآية الكريمة: (قُلْ رَبِّ احْكُمْ بِالحَقِّ) برفع (رب)، وهذه قراءة أبي جعفر وابن محيص[٣]، وقد عُدَّت شاذَّة إلاّ أنَّ الشلوبين وجَّه هذه القـــراءة بـــأنَّ يـــاء المتكلم حُذِفت من الاسم ثم أُعطي حكم الاسم المنادى على اعتـــباره نكـــرة مقصودة[٤]. وبذلك يكون قد استطاع أن يوجد وجهاً متقبلاً لهذه القـــراءة الشاذة بعد أنْ سوَّغ لها. ولم يتابع رأي البصريين الذي نقله ابن جني (ت٣٩٢هـــ) حيـــث قال عن هذه القراءة الشاذة: (هذا عند أصحابنا ضعيف،

---

[١] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث: موقف الشلوبين من الاستشهاد بالقراءات، ص (١١٤) و ما بعدها.

[٢] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث: موقف الشلوبين من الاستشهاد بالقراءات الشاذة، و موقفه من الاستشهاد بالحديث، ص (١٢٦،١٢١).

[٣] انظر: أحمد مختار عمر، معجم القراءات القرآنية، ج (٣) / ص (٢٧٨).

[٤] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٤٨).

أعني حذف حرف النداء مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأيّ، ألا تراك لا تقول: رجلُ أقبلْ، لأنَّه يمكنك أنْ تجعل الرجل وصفاً لأيّ فتقول: يا أيها الرجلْ، ولهـذا ضَعُفَ عندَنا قول من قال في قولـه تعالـى: (هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُـمْ)[١]، أنَّـه أراد يا هؤلاء .. و (رب) مما يجوز أن يكون وصفاً لأيّ، ألا تراك تجيز يا أيها الرب. قال أصحابنا: فلم يكونوا ليُجْمعوا عليه حذف موصوفه وهو (أي)، وحَذْف حرف النداء جميعاً)[٢].

٢. استشهد الشلوبين بالحديث النبوي (كُنْ أَبا خَيْثَمَةَ فَكَانَه) مشيراً إلى ذلك بشكلٍ واضـحٍ بارز وقد اكتفى به شاهداً على جواز اتصال الضمير بكان وأخـواتها، قـال الشلوبين شـارحاً: (وقوله : (وكانه)، مثال ذلك في (كان) ما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم في أبي خيثمة وقد رأى شخصه على بعد مـن أنه قال: (كن أبا خيثمة فكانه))[٣]. وهو بذلك قد تـابع ابـن الطـراوة (ت٥٢٨هـ) الذي أجاز وصل الضمير بالفعل الناسخ، و (هذه إحدى مسائله التي خالف فيها سيبويه. و كان سيبويه قد تعرض لوصل الضمير مرتين، مرة في أول كتابه من غير أن يحكم عليه بقلَّةٍ أو ندور... و في موضع آخر صرَّح أنَّ ذلك الوصل قليل. فيخالفه ابن الطراوة، يقول ابن الضائع (ت٦٨٠هـ): زعم ابـن الطـراوة أن الأجود الوصل، و هذا تكذيب لسيبويه، و احتج بما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: (كن أبا خيثمة))[٤]. أمّا ابن مالك فقد أجاز ذلك

---

[١] سورة هود، آية (٧٨).

[٢] ابن جني، المحتسب، ص (١١٤).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٣٢).

[٤] البنا، أبو الحسين بن الطراوة، ص (٩٤-٩٥).

متابعاً ابن الطراوة و الشلوبين، حيث قال: (لمّا كان وضع الضمير لقصد الاختصار، لم يَجُز أن يُؤتى بمنفصل إذا وُجد سبيل إلى متصل، لكونه أخصر إلاّ في مواضع مخصوصة)[١]. ثم عاد و فصّل تلك المواضع، فقال: إنَّما (الضمير مرفوع بـ (كان) أو إحدى أخواتها نحو: الصديق كُنْتُهُ. و كان حق هذا أن يمتنع انفصاله لشبهه بـ (هاء) ضربته، و لكنه نُقل فقبل، و بقي الاتصال راجحاً لوجهين أحدهما الشبه بما يجب اتصاله و إذ لم يساوه في الوجوب، فلا أقلَّ من الترجيح، الثاني أنَّ الانفصال لم يَرِد إلاّ في الشعر، و الاتصال وارد في أفصح النثر، كقول النبي صلى الله عليه و سلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: (إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلَّطَ عَليه، وَ إلاّ يَكُنْه فَلا خَيْرَ لَكَ في قَتْلِه)، و قوله عليه السلام لعائشة: (إيَّاكِ أنْ تَكونِيها يا حُمَيْراء))[٢]. و قد عرض ابن هشام (ت٧٦١هـ) لهذه المسألة الخلافية مستشهداً على اتصال الضمير بالفعل الناسخ[٣] بالحديث النبوي: (إنْ يَكُنْه فَلَنْ تُسَلَّط عَليه).

إضافة لهذا الموقف من الاستشهاد بالقراءات – و خاصة الشاذة منها – و الأحاديث النبوية فقد ظهرت أيضاً ملامخ التجديد لدى الشلوبين في مجالين هامّين آخرين، هما: التأليف و الآراء.

أولاً : في التأليف :

صنف الشلوبين عدة مصنفات في نحو العربية نالت شهرة واسعة في عصره وما تلاه ، وقد قصر الشلوبين جهوده في مجال محدد هو شرح المتون النحوية التي أثارت من حولها الجدال والمناقشة ، ومن هذه المتون المقدمة الجزولية أو القانون الجزولي التي ضرب بها المثل في

---

[١] ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج (١) / ص (٩٣).

[٢] المصدر نفسه، ص (٩٣-٩٤).

[٣] انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص (٧٠).

تعقـيد العبارة وغموضها . فشرع الشلوبين بشرحها شرحاً مستفيضاً فتح مغاليقها ويسر فهمها للـنحاة من بعده ، بحيث تجرأ عدد منهم من بعده على الخوض في غمارها مستعينين بإضاءات الشـلوبين الأولـى الرائدة . ومن هذه المتون أيضاً نص المفصل للزمخشري الذي حوى على صـغر حجمـه عظـيم النفع، فتصدر الشلوبين لشرحه على طريقة الحواشي فتجاوزت قصور الحواشي بالإضافة إلى شروح أُخَر، كثير منها لم يصلنا منه شيء .

و فـي مجـال الردود صنف الشلوبين كتاب "الاعتراض والانفصال فيما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال". إلاّ أن ما تميز به الشلوبين حقاً هو وضع ثلاثة شروح منفصلة لـنص الجزولـية. إذ شـرحها لأول مرة في شرح سمي فيما بعد بـ "شرح المقدمة الجزولية الصغير"، أعقبه بشرح آخر يماثل الأول حجماً ويفوقه اتساعاً في البسط والأمثلة سماه "التوطئة"، ثم ختم هذه الشروح بشرح زاده بسطة وعمقاً سمي فيما بعد بـ "شرح المقدمة الجزولية الكبير".

ولـم يكـن التبايـن في هذه الشروح شكلياً بل تجاوز ذلك إلى الآراء ، إذ كثر ما أشار في الشرح الكبير إلى ما سبق وصوبه في الشرح الصغير دون أن يصرح بأنه نفسه القائل بل جرد من نفسه في معظم الأحيان – خصيماً لنفسه يدفع كل الاعتراضات التي ساقها بنفسه مسبقاً ومن أمـثلة ذلـك قولـه فـي الشرح الكبير (وقد قال بعض الناس) [١] ، والمقصود نفسه في الشرح الصغير ، ثم أطال في عرض دفاعه عن الجزولي . وعقب راداً على نفسه : (وهذا الذي قاله هذا القائل كله قد اعترف بفساده في آخره في موضعين ...)[٢].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥١٤). وانظر: الشلوبين، الشرح الصغير للمقدمة الجزولية، ص (٨٠-٨١).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥١٦).

ومـــن ذلـــك أيضاً انه أقام انفصالات على نفسه مغلظاً لنفسه الرد ، فقال في "شرح المقدمة الجزولـــية الكبـــير": (قال بعض الناس) [١] والقائل هو نفسه في الشرح الصغير [٢] ، ثم رد ذلك الاعـــتراض مقدمـــاً الـــرد على لسان الجزولي ومغلطاً الرد لنفسه في نفس الوقت فقال (صار اختصـــار ذلك الكلام الذي أصلحتم به كلامي اختساراً (افتعالاً من الخسران) لما خسر فيه من الفوائد التي ذكرناها فلذلك لم التفته وآثرت ما أتيت به عليه) [٣] .

الا أنه في بعض الأحيان كان يؤيد اعتراضه الذي سلف وقدمه في الشرح الصغير ، فقال : (قـــال قائل : كان أجود من هذه العبارة أن يقول : وتنفرد أن ولكن ...) وأعقب العبارة بتأييد رأيه الذي أسلفه في الشرح الصغير قائلاً : (أن عبارته [٤] هذه ليست بجيدة ، وأن الذي قلناه أجود منها ، وقد رأيت في بعض النسخ نصاً يوافق ما استجاده هذا القائل) [٥].

وفي هذا السياق يجدر بنا أن نوضح ريادة الشلوبين لفكرة الانفصالات في الجدال النحوي،و التـــي تعني : عدم حجية الاعتراض ، مثال ذلك أن يعترض الشلوبين على الجزولي في مسألة مـــا، ثم يأتي لاحقاً فيبرهن على عدم صحة وحجية ذلك الاعتراض . وهذا الأخير هو ما يطلق عليه الانفصال .

وجعل الشلوبين هذه الانفصالات منهجاً لإيضاح موقفه في المسائل ، والأمثلة على ذلك أكثر مـــن أن يحيط بها العد ، من ذلك قوله في باب الحال بأنها تأتي بعد كلام تام أو في حكم التام ، وقال : (فإن قلت ، كيف يكون هذا الكلام في حكم التام ؟ فالجواب : أن قولك ضربي زيداً ... فـــإن قيل ... قيل : هذا فهم سوء في أن الحال لا تكون إلا بعد تمام ، ليس معناه بعد تمام مراد

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٦٧).

[٢] المصدر نفسه، ص (٩٥).

[٣] أي عبارة الجزولي.

[٤] المصدر نفسه، ص (٧٨٩).

[٥] المصدر نفسه، (٧٣٠-٧٣١).

المتكلم ، إنما معناه بعد كلام يمكن أن يكون تاماً ، وإن لم يتم فيه مراد المتكلم)[١]. و يمكن أن نجمل الأهمية التي تمتعت بها مؤلفات الشلوبين النحوية فيما يلي :

تمـيزت مؤلفات الشلوبين بأهمية عظيمة مردها أهمية الآراء التي اختارها أو تفتق ذهنه عـنها ، ومما زاد مؤلفاته أهمية حفظها آراء وأسماء مؤلفات نحوية هامة لأصحابها علماً بأنها ظلـت غامضـة أو مفقودة إلى يومنا هذا ، فقد نسب الشلوبين في شرحه كتاباً للأخفش الأوسط أسماه " الطرر" وهي على "الكتاب" لسيبويه ، ففي باب ما ينصرف وما لا ينصرف قال بعد أن نقـل عـبارات الأخفـش ، هكذا ينقل النحويون عن أبي الحسن وكذلك ثبت في طرره الملحقة بالكتاب ، والذي عليه كلامه في كتابه الأوسط ... وقد نص على ذلك أبو زيد في كتاب اللغات ، وحكى كيفية سؤال العرب في ذلك وإجاباتهم السائل فيه)[٢] .

ومما زاد مؤلفات الشلوبين أهمية أنه استطاع فيها أن يحفظ لنا نصوصاً سقطت ولم يعثر عليها – عند التحقيق – من كتب نحوية هامة سبقته ، فقد كان لديه عدة نسخ من الكتاب لسيبويه بحيث كان يقول و(في بعض نسخ الكتاب) وبعض مما نقله لم يعثر عليه في النسخة المحققة من الكتاب أو في شرحه للسيرافي .

بالإضافة إلى أن الشلوبين نقل آراء كثيرة لعلماء سلفوا لم تكن لتظهر وتنشر لولا إثباته لها في مصنفاته ، فقد أورد ابن هشام في المغني توجيهات للضمير (هي) في المسألة الزنبورية فقال في أحدها : (أنه مفعول مطلق ، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل، كما نقول، (ما زيد إلا شرب) ثم حذف المضاف ، نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الأعلم)[٣] .

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٣١-٧٣٢).

[٢] المصدر نفسه، ص (٩٨٣).

[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (١٢٦).

منهج الشلوبين العام في شروحـــه :

نهج الشلوبين في شروحاته جميعها نهجاً واحداً تمثل في:

- انـــتقائه من الأبواب النحوية ما يراه مستحقاً للتعليق ، بحيث لم تشمل تعليقاته كـــل المسائل النحوية المتضمنة في المتون النحوية التي شرحها ، وحدث في كثير من الأحيان أن تجاوز الشلوبين أبواباً عديدة دون أن يطالها بأدنى تعليق ، ففـــي حواشيه على المفصل كتب حواشيه على الصفحة الثامنة والأربعين بعد المائة انتقل بعدها مباشرة إلى الصفحة مئتين واثنتين ومنها مباشرة إلى صفحة مئتين وست وأربعين .
- كـــان الشـــلوبين في أحيان كثيرة يطيل في الشرح والتعليق على مسألة بعينها بحيـــث تســـتغرق المســـألة الواحدة أحياناً خمس صفحات ، في حين يعمد إلى الايجـــاز في مسائل أخرى ، بل يتجاوز أحياناً مسائل كاملة دون أن يعلق عليها البتة [١].
- تعامل الشلوبين مع النصوص التي شرحها بمرونة ، فقد قدم وأخر وفق ما رآه مناســـباً . ففي شرحه الجزولية قدم وأخر ، إذ رتب باب الوقف يليه باب أقسام المفعوليـــن يليه باب ما ينتصب بإضمار فعل يلزم إضماره في حين توسط في متـــن الجزولية باب الوقف بين باب أقسام المفعولين وباب ما ينتصب بإضمار فعـــل يلزم إضماره وبذا يكون ترتيب الشلوبين هو الأقرب للصحة من ترتيب

---

[١] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٨٢) و ص (٨٥٧).

الجزولـــي ، لمـــا بيـــن باب المفاعيل وباب المنصوب بإضمار فعل من صلة قوية[١] .

- عمد الشلوبين كثيراً إلى استخدام الانفصالات في تقوية رأي على حساب آخر ، مستخدماً في ذلك أسلوباً اعتمده ، وهو أن يستنطق طرفي الخلاف بحجج تقوي بداية رأي كل منهما منهياً ذلك الجدل بظهور حجة أحدهما على الآخر فقد قال عن عبارتهم (زيداً لن أضرب) (به استدل سيبويـــه رحمه الله على من قال في (لن) بالتركيب وهو الخليل، وعورض في ذلك بأن التركيب تحدث معه ما لم يكن قبله ، وإنما استدل سيبويه رحمه الله بذلك لأن ينبه على كثرة الدعوى في قـــول الخليل رحمه الله لأنه يحتاج فيه مع دعوى التركيب إلى دعوى أخرى ، وهـــو أن التركيب أحدث معنى لم يكن . وللخليل رحمه الله أن يقول : مأخذنا في هذه الصناعة إنما هي لتقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها)[٢] .
- عمـــد الشلوبين إلى المقارنة بين النسخ لتمييز الآراء ، ونسبتها لأصحابها ، فقد أشـــار إلـــى أنـــه وجـــد ببعض نسخ الجزولية نصاً يطابق ما صوبه من كلام الجزولـــي[٣] . وكـــان في كثير من الأحيان ينسب الآراء التي يذكرها الجزولي لأصـــحابها ، ففـــي مسألة إلحاق الألف آخر الاسم الموصوف فصل الشلوبين وأطنب مبيناً قول الجزولي عن إلحاق الألف (فموضعها آخر الصفة على رأي، وآخـــر الموصـــوف على رأي)[٤] . فقال الشلوبين عن الرأي الأول (هو رأي

---

[١] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٩٩).

[٢] انظر: المصدر نفسه، ص (٤٧٣ – ٤٧٥) .

[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (٥٩٣) .

[٤] المصدر نفسه، ص (٩٦٧)

يونـــس)[١] . والثانـــي (هـــو رأي ســـيبويه)[٢] . وكذلك فعل في نسبة الآراء لأصحابها عند حديثه عن الضمير الذي يفسره ما بعده فقال : (أظن هذا الفصل ليس من أصل التأليف وأنه من زيادة بعض الطلبة ، أعني من قوله : وتفسيره إمـــا كذا وكذا لأني وجدته ناقصاً من كثير من أصول هذا التأليف ولأن التسوية بين التثنية والجمع في هذا المضمر وبين إفراده وستره ليس من عند متقن)[٣] . وفـــي باب أحكام المنادى أورد حكم المنادى المضاف وشرحه ثم أعقب قائلاً : (ســـنذكر بعد هذه الحاشية شرحاً على ما وجد في النسخة التي شرحت وأكثر النســـخ لـــيس فيها ذلك ، فالصواب إسقاطها كلها لأنها ليست من كلام صاحب المقدمة والله أعلم)[٤] .

- كانـــت طريقة الشلوبين في الشرح طريقة المدرس الذي يكثر من الاعتراضات تمهـــيداً للـــرد علـــيها وإضـــعافها فيما ابتدعه من أسلوب أطلق عليه مصطلح الانفصالات ، ولذلك نجد أنه أكثر من قوله ، (فإن قيل ... قلنا ... فإن أجاب)، وكذلـــك كانـــت طريقـــته فـــي الاستدلال على صحة مسألة ما أو نفيها طريقة متدرجة.

---

[١] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٦٧).

[٢] المصدر نفسه، ص(٩٦٧).

[٣] المصدر نفسه، ص (٦٢٤) .

[٤] المصدر نفسه، ص (٩٥٤ – ٩٥٥) .

أما عن منهجه التفصيلي في الشرح فقد تميز بالخصائص الآتية :

١- أكثر الشلوبين من تتميم عبارة المؤلف وتصويبها كلما لزم الأمر : فقد عدل وتمم عبارة الجزولي في باب أفعال المقاربة وقال : (وقوله[١]: (وهذه الأفعال من باب كان إلا إنه قد رفض الإخبار بالأسماء في الأمر العام، وعدل إلى الفعل مقارناً لأن في عسى ويوشك لفظ غير مخلص) وتمامه : مقارناً لأن في عسى إذا استعملت استعمال قارب أو قرب ، وغير مقارن لأن في أكثر الأمر اذا استعملت استعمال لعل وقد يكون بأن كما قد يكون ذلك في لعل وجائزاً فيه الوجهان – أعني – أن وتَرْكِها – مع يوشك) [٢] .

كذلك صوب الشلوبين رأي الجزولي بأن العامل في المفعول معه : الفعل أو معناه فقال الشلوبين : (أحسن منه أو ما يعمل عمل الفعل) [٣].

صوب الشلوبين رأي الجزولي وفصل ما أجمله في باب النداء : فقال بأن المعرف بالألف واللام إذا عطف على المنادى المضموم فيه ثلاثة مذاهب : أحدها جواز الحمل على اللفظ والحمل على الموضع معاً ، واختيار الرفع وهو مذهب الخليل . والثاني : جوازهما إلا أن الاختيار النصب ، وهو مذهب أبي عمرو بن العلاء ، و أبي العباس يفصل فيقول إما أن يكون الألف واللام في اسم يجري مجرى العلم نحو : الحارث والعباس ... فاختصر المؤلف ذكر هذه المذاهب بما قاله ، وذكر مذهب أبي العباس محالاً على مذهب الخليل وأبي

---

[١] أي الجزولي .

[٢] الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص(٩٧٠)

[٣] المصدر نفسه، ص (١٠٧٩) .

عمـــرو ، ولـــم يـــتقدم له الإعـــلام إلا على مذهب واحد منهما ، ومثل هذا من الاختصار يخل ، فكان حقه أن يذكر مذهب كل واحد منهما كما فعلنا) [١].

٢- لـــم يعصـــم الشلوبين أستاذه الجزولي أو الزمخشري من الاتهام ، فقد خطأه في مواضـــع عدة ، منها قوله في باب ما ينصرف وما لا ينصرف (وقوله [٢] : إنما يؤثران مع الوصف خطأ، لا تأثير للوصف هنا ، وإنما التأثير لكونهما لا تلحقهما هـــاء التأنيـــث في المؤنث) [٣].على الرغم من أنه أورد ذات عبارة الجزولي في الشرح الصغير دون أن يخطئها [٤] .

٣- كثـــيراً ما كان يعرض للآراء المتعارضة في المسألة الواحدة دون أن يشير إلى رأيه الشخصي مع العلم بأنه يدفع الرأيين ، من ذلك :

علـــق على قول الزمخشري بأن الميم خَلَف أداة النداء في (اللهم) قال الشـــلوبين : (الفراء لا يجعل الميم في اللهم بدلاً من حرف النداء ، ولكنها عنده مـــأخوذة من فعل ، وأصله ياالله أمنا أي أقصدنا بالإجابة ، فحذفت الهمزة ، وهذا تكهـــن ، وكذلـــك مذهـــب سيبويه تكهن أيضاً) [٥] دون أن يبين ترجيحه للمذهب الأقرب .

---

[١] الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٥٦ – ٩٥٧) .

[٢] أي الجزولي .

[٣] المصدر نفسه، ص (٩٨٤) .

[٤] المصدر نفسه، (٢٨٦) .

[٥] الشلوبين، حواشي المفصل ، ص (١٤٢) .

كذلــك فقــد قال الشلوبين، ولا يجوز نعت اللهم عند سيبويه، أجازه أبو العــباس وحجته: (قل اللهم فاطر السموات والأرض) وحمله سيبويه على نداء ثانٍ)[١] من غير تبيين موافقته أو مخالفته لأي منهما .

٤- أحــياناً كثــيرة كان يورد الآراء في المسألة دون أن يظهر رفضها ودون أن يأتي بــرأيه، يقول الشلوبين تعليقاً على مجيء (مَنْ) زائدة ، حين نفاه الجزولي (ولا تــزاد عند البصريين) [٢] فعقب قائلاً : (يريد أن الكوفيين يزيدونها وينشدون على ذلك :

يا شَاهُ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّت لَهُ...

وغيرهم يجعلها في ذلك موصوفة بالمصدر) [٣].

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٢).

[٢] الشلوبين ، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦١٠).

[٣] المصدر نفسه، ص (٦١٠ – ٦١١) .

ملاحظات لغوية ظهرت عند الشلوبين :

تبدّت في لغة الشلوبين عدّة مظاهر يمكن أن نجمعها تحت عنوان الملاحظات اللغوية . و يمكـــن تقســـيم هذه الملاحظات إلى ثلاثة أقسام ، الأول منها يتعلق بالمباني اللغوية ، و الثاني يرتـــبط بما تميّز به الشلوبين من مصطلحات ، أما الثالث فيعرض لبعض التراكيب المتميزة و الغريـــبة – أحـــياناً – التـــي انتشـــرت فـــي جمله و عباراته . و فيما يلي وقوف ببعض هذه الملاحظات اللغوية :

١- المباني اللغوية :

تأثر الشلوبين بمذهب السهيلي (ت٥٨١هـــ) الذي تميز بتبصّره بالمباني اللغوية، مـــن ذلـــك تفسيره لاستخدام (أو) و (إما) في الجملة الطلبية للتخيير و الإباحة ، ففسر قائلاً: (يعني بالتخيير ما كانت فيه مع ممنوعين في الأصل ، إلاّ أنك تطلق له أن يـــأخذ ما شاء منهما ، و من أجل أنّه لا يأخذ إلاّ خيرهما عنده اشتقّ لها تفعيل من الخير ، فلذلك قيل فيها تخيير)[١] .

كمـــا تحدث عن المبهم و هو أسماء الجهات الست ، فقال مفسّراً كلام الجزولي (ت٧٠٦هـــــ) عـــنها : (ما كان اسمه مشتقاً من اسم الحال التي له إذا أضيف إلى غـــيره، فأمام لا بدَّ له مما يكون له أمام و لذلك سُمّي أماماً لأن ذلك الذي هو له أمام يؤمـــه هو ، و كذلك سائر الجهات الست لا بدَّ للوراء مما يكون له وراء ، و لليمين ممـــا يكون له يميناً ، و للشمال مما يكون له شمالاً ، و للفوق مما يكون له فوقاً ، و للتحـــت مما يكون له تحتاً، و يدخل في هذا المكان ، لأنّه إنّما سمي مكاناً بالتمكن فيه ...فإن قلت : و كذلك الدار إنما سمي داراً أن يدار فيه ، فالجواب : أن هذا يوجب أن

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٢) .

يقـــال لكـــل مكان دار لأنه يدار فيه أيضاً ، و كذلك المسجد ، لأنه ليس كل موضع يســـجد فـــيه يقال له مسجد ، و إنما الدار اسم لمكان على شكلٍ مخصوص ، و كذلك المســـجد اســـم لمكان على شكل مخصوص سُجد فيه أو لم يُسجد . نعم أصل التسمية فيهما[١] بذلك ، ثم لم تبق التسمية مع ذلك، و لكنها جُعلت بإزاء الشكلين المخصوصين، و ليس كذلك أسماء الجهات، لأنها باقية مع أصل التسمية لم تنقل عنه)[٢].

و فـــي دلالة واضحة على تبصّر الشلوبين و فهمه العميق للّغة نجده يفسر سبب تسمية حروف الجر بهذا الاسم قائلاً : (و لذلك سمي هذا الحرف حرف الجر ، لأنه كـــأن كـــل واحدة من الكلمتين لا تتضاف إلى الأخرى فجرّها حرف الجرّ إليها ، و ضمّها معها في كلام واحد ، و لذلك يطلب النحويون أبداً في كل حرف جر أن يكون في الكلام فعل أو معنى فعل يتعلق به الجار)[٣] .

كمـــا نجد في عباراته ما يدل على ثاقب فكره ، من ذلك شرحه لكيفية استخدام توكـــيد الإحاطـــة ، فقال مميزاً : (إذا قلت (قام زيد) فزيد لا يتجزأ في القيام ، فلا يتـــبعه توكيد الإحاطة ، و إذا قلت (رأيت زيداً) فزيد يتجزأ في الرؤية فيتبعه توكيد الإحاطة)[٤] . و بذلك صحّ أن نقول – كما يرى الشلوبين – رأيت زيداً جميعه ، و لم يصح قولنا قام زيد جميعه .

---

[١] أي في تسمية الدار و المسجد.

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٢٢-٧٢٣).

[٣] المصدر نفسه، ص (٢٢٢).

[٤] المصدر نفسه، ص (٦٧٨).

و في تفسيره لحرف الجر (من) في قوله تعالى (فَغَشِيَهُمْ مِنَ اليَمِّ مَا غَشِيَهُم)[١] فذكـــر أنها للإبهام ، حيث قال : (و هم[٢] إذا أرادوا المبالغة في الكثير أبهموا ، كقوله تعالى (فَغَشِيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُم) و أشباه ذلك قوله:

رُزِينا مِنْ بَنينٍ وَ بَناتٍ

أي رزيـــنا مـــرزوءاً من بنين و بنات ، والمقصود بإبهام مرزوء ما قلناه من المـــبالغة في التكثير ، و كذلك المقصود في قوله تعالى (يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُم) أي يغفـــر لكم من ذنوبكم ما لو كشفتم عن كنهه الغطاء لاستكثرتموه، لا كما قال من قال إن (من) زائدة)[٣].

٢- المصـــطلح اللغـــوي عـــند الشـــلوبين :ظهرت عند الشلوبين مجموعة من المصطلحات التي انفرد بها ، ومنها :

الانفصال: و هو مصطلح يتعلق بالجدال النحوي، و يعني عدم حجية الاعتراض.

الاستلزام : و هو مصطلح عرفه الشلوبين بأنه : (هي دلالة اللفظ على معنى لم يوضع له ، و لكنه لازم له كدلالة السقف على الحائط ...)[٤].

الاســـتدعاء : و هو مصطلح ارتبط بالمصطلح السابق ، و يعني به الشلوبين : (أن يستدعي الفعل معنى لا يلزم جنسه استدعاؤه ، كدلالة الفعل على المفعول به)[٥].

---

[١] سورة الصف، آية (١٤).

[٢] يقصد بهم العرب

[٣] الشلوبين، التوطئة، ص (٢٢٧).

[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٣٨).

[٥] المصدر نفسه، ص (٢٣٨).

التضـــمُّن : و هو مصطلح ارتبط عند الشلوبين بالمصطلحين السابقين في باب المفاعـــيل ، و قـــد عرّفه الشلوبين قائلاً : (دلالة التضمن ، و هي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له ، كدلالة البيت على السقف)[١] .

المغـــيَّرة : اســـتخدمه الشلوبين ليعني به مجيء الحرف زائداً و مغيراً لوضع الكلمـــات ، و توضـــيح ذلك ما قاله الشلوبين عن مجيء الحرف (ما) ؛ إذ رأى أن (مـــا) تأتي مغيرة ، مثال ذلك قولنا : قلما يقوم زيد ، فقد جاءت هنا زائدة و مغيرة لوضـــع الكلمـــة (قل) و هي فعل ليصلح وقوع الفعل (يقوم) بعدها . و تأتي غير مغيرة ، أي زائدة فقط كقوله تعالى : (فبما رحمة من الله) .

الاستظهار : و هو مصطلح استخدمه الشلوبين و يقصد به الاحتياط ، مثال ذلك ما أورده في مسألة (أنْ) المخففة من (أنَّ) معلقاً على عبارة الجزولي أنه إذا وليها فعـــل فالأحســـن أن يفصـــل بينها و بينه بحرف تنفيس ، فقال الشلوبين : (و قوله فالأحسن استظهار على قوله :

فَلَمَّا رَأى أنْ ثَمَّرَ اللهُ مالَهُ وَ أَنَّلَ مَوْجُوداً وَ سَدَّ مَفَاقِرَهُ)[٢] .

استخدم الشلوبين كلمة طروي ليعني بها الرأي المنسوب لابن الطراوة[٣] .

٣- التراكيب اللغوية :

لوحظ أنَّ كثيراً من عبارات الشلوبين غريبة، يلفها الغموض الناشئ – كما يبدو – عن ركاكة ظاهرة ، أعرض فيما يلي أمثلة عليها :

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٢٣٨).

[٢] المصدر نفسه، ص (٧٩٥).

[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (٧٥١).

١- اطرد في العربية أن المعرف بـِ (أل) لا يضاف، إلاّ أن الشلوبين استخدمه في باب الأسماء الخمسة قائلاً : (سواء في ذلك الساكن الوسط و المتحركه، فالساكنه نحو ...)[١] .

٢- كذلك في الأسماء الخمسة قال بأن في (هنوك) لغتان : (الواحدة كما قدمنا ، و الأخرى أن تكون من باب (يد) هي اللغة الكثرى منهما كما قلناه فيما تقدم)[٢] . مما سبق نلاحظ استخدام الشلوبين لكلمة (الواحدة) بدل أن يستخدم كلمة الأولى، كما استخدم وصف (الكثرى) مؤنثاً للوصف (الأكثر)، على أن كلمة (اللغة) اسمٌ مؤنثٌ.

٣- استخدم الشلوبين الفعل (يلتفت) متعدياً بنفسه ، حيث قال : (كما لم يلتفته غيرهم من المتقدمين)[٣] . كذلك استخدم الفعل (أدّى) متعدياً بنفسه أيضاً ، فقال : (الألف إذا أدّاك شيء إلى تحريكها و لم تكن مُنقلبة عن شيء قلبت همزة)[٤] .

٤- استخدم الشلوبين الضمير المنفصل بدل المتصل دون أن يكون هناك ضرورة لذلك ، ففي حديثه عن الباء و إفادتها لمعنى الإلصاق قال الشلوبين: (معنى الإلصاق الإضافة أي يضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه ، لولا هي . مثاله خاض الماء برجله)[٥] .

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٧٠).

[٢] المصدر نفسه، ص (٣٧٨).

[٣] المصدر نفسه، ص (١٩٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٤٦١).

[٥] المصدر نفسه، ص (٨٢٨).

٥- أقر الشلوبين بأن حرف الجر لا يدخل إلاّ على اسم ، و لكنه عند الاستخدام أدخلـــه علـــى الحرف ، فقال في الجمع السالم : (جمع السلامة كان ذهاب الإفراد منه كلا ذهاب ، لأن لفظ المفرد فيه باقٍ ...)[١] .

٦- (غـــير) في العربية ليست باسم متمكن ، فلا تدخلها الألف و اللام و لا تثـــنى و لا تجمـــع[٢] ، إلاّ أن الشلوبين عرّفها . فقد عاب على من يقول : مـــررت برجل حسن وجهه . و قال : (إنما غرّه من هذا قولهم : مررت بـــرجل حســـن الوجه و قائم الأب ، فتخيل أن الصفة في ذلك مضافة من الـــرفع، و إنما هي مضافة من النصب على التشبيه بالمفعول ، و المفعول غير الفاعل ، فصحّت الإضافة لمكان الغيرية)[٣] .

٧- ذكر في علّة إعراب الفعل المضارع عدّة توجيهات ، حيث قال : (و لكنه ممكن فيه دعوى كثيرة)[٤] .

٨- استخدم الشلوبين الفعل (وكّد) بدل (أكّد) راداً إياه إلى أصله، حيث قال: (كان الربط في قولك جاء زيد و يده على رأسه بالهاء ثم وكّد بالواو ...)[٥].

٩- كـــرر الشلوبين الكلمة الواحدة مرة أو أكثر في بضعة مسائل من شروحه نجد من ذلك قوله : (و لو كان له نظائر في الأعلام لما كان غير مقيس و إنما كان يكون مقيساً ، لأن ذلك كان يكون قياس الأعلام)[٦] .

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٨٢).

[٢] انظر: سيبويه، الكتاب، ج (٢) / ص (١٣٥).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٩٣٢-٩٣٣).

[٤] المصدر نفسه، ص (٣٤٩).

[٥] المصدر نفسه، ص (٧٣٦).

[٦] المصدر نفسه، ص (٦٥٠).

و كذلـــك كرر كلمة (شيء) مرات عديدة في باب المبهمات ، فقد قـــال : (هـــي موضـــوعة على الخصوص ، ألا ترى أنها خاصة في كل موضـــع من المواضع التي تقع فيها لما تحتها ...إنما تقع منها على شيء شـــيء فوضـــعها إذن على الخصوص فيما تقع عليه بحيث لا يكون هناك غيره ، إذ كان المراد به شيئاً شيئاً ...)[١] .

١٠- لجـــأ الشـــلوبين أحياناً إلى الأمثال العربية في سبيل تدعيم عبارة ما أو فكرة ؛ فبعد أن نفى أن تكون علة إعراب المضارع هي الإبانة عن المعاني المختلفة التي تعتريه، قال مؤكداً أن الإعراب بريء من ذلك: (و الإعراب مـــن العـــبارة عـــن تلك المعاني فالج بن خيلاوة)[٢] ، و فالج هذا هو رجل يضـــرب بـــه المثل في البراءة ، حيث تبرأ من صلته بقاتل و قال إني منه بريء .

ثانياً : في الآراء :

كـــان الشلوبين بصري الهوى ، فقد أخذ برأي المدرسة البصرية في غالبية المسائل التي شـــهدت خلافـــاً ، إلاّ أن هذا لم يمنع أن يكون للشلوبين آراؤه التي تميز بها بحيث غدا في كل مسألة له رأي ، وفي كل خلاف له مشاركة ، وفيما يلي عدد من اختياراته وآرائه .

أ – في الأدوات :

- أجمـــع الـــنحاة أن (لـــو) فـــي قولهم : (لو جاءني لأكرمته) تتضمن ثلاثة أمور: أولها الشـــرطية وثانيها تقييد الشرطية بالزمن الماضي وثالثها الامتناع. (وقد اختلف النحاة في

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٥٤).

[٢] المصدر نفسه، ص (٢٥٨).

افادتها له وكيفية افادتها إياه على ثلاثة اقوال. أحدها: أنها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين. رغم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي ، كما دلت (إن) على التعليق في المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي)[١] .

- اعترض الشلوبين على تسمية (لام الأمر والدعاء) في أدوات جزم الفعل الواحد وقال إن هذه اللام تسمى اللام الطلبية لتشمل : الأمر والدعاء والطلب والرغبة ، فقد تفرد الشلوبين من بين النحاة بدقة تمييزه بين مصطلحات : الأمر والرغبة ، فالامر عنده يكون من الاعلى إلى الادنى ، والدعاء يكون مخصوصاً بالله عز وجل ، والطلب يكون من الادنى إلى الاعلى ، والرغبة والتي سماها ابو حيان الاندلسي : الالتماس تكون من المكافئ[٢] .
- اختلف النحاة في (إذ) الظرفية هل هي حينئذ ظرف مكان او زمان ، أو حرف لمعنى المفاجأة فهي (ترد للمفاجأة نص على ذلك سيبويه، وهي الواقعة بعد (بينا) و (بينما)، او حرف مؤكد أي زائد ، أقوال ، اختار الثاني ابو حيان إقراراً لها على ما استقر لها كما يرى سيبويه ، وابن مالك والشلوبين الثالث ، وعلى القول بالظرفية وهو القول الاول قال به ابن جني، وابن الباذش عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة اليه، وعامل (بينا)، و (بينما) محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة للجملة فلا يعمل منها الفعل ، ولا المضاف اليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، انما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و(اذ) بدل منهما)[٣].

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (٣٣٧).

[٢] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٨٥).

[٣] السيوطي، همع الهوامع، ج (٣) / ص (١٧٦).

- تفرد الشلوبين بقوله أن (إذن) أداة للجواب والشرط، قال المالقي (ت٧٠٢هـ): (اعلم أن سيبويه – رحمه الله – جعل معنى (إذن) الجواب والجزاء ، ويظهر من لفظه انها توجد يكون معناها الجواب والجزاء معاً ، وهذا فهم أكثر النحويين منه ... إلاّ أبا علي الشلوبين من المتأخرين فإنه فهم أنها : جواب وجزاء ، والجواب شرط ، فإن قال القائل : أزورك ، وقال له المجيب اذن اكرمك ، فالمعنى عنده : ان تزرني أكرمك) [١].قال الشلوبين في جواز اتصال الضمير بلولا : (اتفق أئمة البصريين والكوفيين على انهم يقولون : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، فإنكار المبرد هذيان) [٢].
- كان الشلوبين يصر في مختلف الاحوال على مجيء الأدوات على أصلها ، من ذلك تأكيده على مجيء حرفي الجر (إلى ، في) على أصليهما وذلك في الآيتين الكريمتين : (مَنْ أَنْصَارِي إلى اللهِ)[٣] و (فِي جُذُوعِ النَّخْلِ)[٤]، ومن هذا المنطلق رفض أن تأتي (حتى) بمعنى (كي)، وقال: (هذا كلام يقوله النحويون على المجاز لا على الحقيقة، فإنهم يقولون، إن (حتى) للغاية وليس منهم من يقول: انها حرف علة وسبب... فتكون (حتى) على أصلها للغاية فلا سبيل إلى أن يقال انها خرجت عن أصلها وصارت للعلة والسبب[٥].
- خالف الشلوبين سيبويه في توجيه كلمة (جير) عندما جاءت منونة في الشاهد الشعري ، اذ عدها سيبويه اسماً لدخول التنوين، وقد استشهد الدماميني بالشاهد قائلاً بتخرجه على وجهين: (أحدهما ، ان الاصل : جير ان ، تأكيد جير بأن التي بمعنى نعم ، ثم حذفت

---

[١] المالقي، أحمد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط (١)، دار العلم، دمشق، ١٩٨٥م، ص (١٥١).

[٢] السنقيطي،أحمد بن أمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٣م، ج (٢) / ص (٨١).

[٣] سورة آل عمران، آية (٥٢).

[٤] سورة طه، آية (٧١).

[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٣٦-٨٣٧).

الهمــزة فـــي أن وخففت . الثاني : أن يكون شبه آخر النصف بآخر البيت ، فنونه تنوين الترنم ، وهو غير مختص بالاسم وهذا الرأي قاله الشلوبين)[1].

- أورد الشلوبين المعاني التي تأتي عليها كلمة (بله) وقال بان لها ثلاثة اوجه أحدهما الذي ذكره الجزولي – أن تأتي اسم فعل بمعنى: (دع) والآخر أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعــده، بمعـــنى (ترك) النائب مناب: (اترك) والثالث: ان يكون بمعنى كيف وبالوجوه الثلاثة أنشدوا :

نَذَرُ الجَّمَاجِمَ ضَاحِياً هاماتُها بَلْهَ الأَكُفَّ كَأَنَّها لَمْ تُخْلَقِ

بنصـــب الأكـــف على أن بله اسم فعل كدع، وخفضها على أنها مصدر كترك النائب مناب اترك ، ورفعها على أن بله بمعنى كيف) [2].

- تفرد الشلوبين برأيه حول دلالة دخول همزة الاستفهام على (لا) ، فعند الجمهرة العامة من الـــنحاة (إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) فتارة يراد صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقريـــر ولا إنكـــار ولا توبيخ ، خلافاً للأستاذ أبي علي ، إذ زعم أنه لا بد من إنكار وتوبيخ ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض) [3].
- اخـــتار الشلوبين مذهب الخليل وسيبويه في اصل (مهما) مع ميل لسيبويه ، فقد مال الخليل أن أصل مهما : ما ما، اما سيبويه فيرى أن الأصل فيها: مه ما قال الشلوبين موضحاً ميله: (فلما استوى الوجهان[4] وكان هذا اجود ذكر سيبويه في هذا الوجه)[5].

---

[1] السنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ج (٢) / ص (١٢٧).
[2] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠١٥-١٠١٦).
[3] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٣١٥-١٣١٦).
[4] الوجهان اللذان قال بهما الخليل وسيبويه .
[5] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٠٣).

علمـــاً بأنـــه فضـــلها على الرأي الثالث في أصل (مهما) ، فقال : (كل واحد من هذين المذهبيـــن أعني مذهب الخليل ومذهب سيبويه أجود من المذهب الثالث الذي بقي علينا ، وهو قول من يقول : إنها مرتجلة للشرط ، لا أصل لها في الكلام معروف بالا الشرط)[١].

- رأى الشـــلوبين أن (لا) مـــع (بل) تكون (نفي او نهي ، نفي للايجاب ونهي للأمر ، لأن النفـــي لا يكون إلا لما ثبت ، والأمر ليس ثابتاً ، مثال النفي : قام زيد بل عمرو ، ومثال للنهي: اضرب زيداً لا بل عمراً)[٢] .
- ميز الشلوبين بين إفادتي أو وإما [٣] الأولى : أن تأتي للابهام وهو ان المتكلم يعرف ويتعمد إخفـــاء الحقـــيقة ، والثانية : للشك ، وهو أن المتكلم نفسه يجهل الحقيقة ، واستشهد على استخدام (أو) للابهام بقوله تعالى : (أَتاها أَمْرُنا لَيْلاً أَوْ نَهاراً) [٤].
- كـــان للشلوبين رأياً متميزاً في إفادة (ليس) إذ ان (ليس عند بعضهم للنفي مطلقاً ، وذهب المـــبرد وابن السراج وابن درستويه والصيمري إلى أنها قد تنفي في الاستقبال ، ومنعه الزمخشـــري ، وذهب الأستاذ أبو علي إلى انها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد)[٥].
- خـــالف الشلوبين رأي الكوفيين وعضد رأي أهل البصرة في زيادة (من) ، وقال إنها (لا تزاد عند البصريين واجاز ذلك الكوفيين وانشدوا :

يا شاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ ...

---

[١] المصدر نفسه، ص (٥٠٤).
[٢] المصدر نفسه، ص (٦٦٦).
[٣] انظر: المصدر نفسه، ص (٦٧١).
[٤] سورة يونس، آية (٢٤).
[٥] أبو حيان، الارتشاف، ص (١١٥٧).

وقال الآخر :

... والأَثْرَوْنَ مَنْ عَدَدا.

ولا دلـــيل فيهما ، لاحتمال أن تكون (من) فيها نكرة موصوفة بالمصدر ، أو بالفعل الذي نـــاب المصـــدر منابه ، والزيادة إنما هي للحروف ، و (من) لا تكون حرفاً فبطل مذهب الزيادة)[1].

- اســـتدرك الشلوبين على الجزولي بأن (أو) و (إما) في غير الطلب تكونان للابهام والشك فاســـتدرك قـــائلاً : (وقد يكونان في غير الطلب على غير هذين الوجهين كما هما فيه ، وذلك نحو التنويع في مثل قولك ، لا يخلو هذا من أن يكون كذا او كذا او .... فهذا تنويع ولـــيس شكاً ولا ابهاماً كما ذكر هو [2] كما استدرك عليه بأنهما في الطلب تكونان للتمييز والاباحـــة ، فاســـتدرك عليه قائلاً (وقد تكون أو في الطلب على غير هذين الوجهين ، كقوله تعالى : (كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارى)) [3]. ويقصد بذلك مجيئها لمعنى التفصيل[4].

ب – في المسائل النحوية :

- خـــالف الشـــلوبين سيبويه في أن حرف النداء لا يحذف من المبهم ، فقال تعليقاً على عـــبارة الزمخشري (ويجوز حذف حرف النداء عما لا يوصف به (أي)، قال الله تعـــالى : (يُوسُـــفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذا) ، وقال : (رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْك))[5]. فعلق الشـــلوبيـــن قـــــائلاً: (هذا يبين فساد قول من يقول: إن حرف النداء لا يحذف من

---

[1] الشلوبين، التوطئة، ص (١٧٥).

[2] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧١) .

[3] المصدر نفسه، ص (٦٧٣) .

[4] انظر: المصدر نفسه، ص (٦٧٣).

[5] الزمخشري، المفصل، ص (٤٤).

المبهم)[1]. علماً بأن سيبويه والبصريين قالوا بالرأي الذي رفضه الشلوبين ، واستدل الشلوبين على رأيه بحديث وخبر وشاهد شعري [2] .

- اختلف في تمييز (كم) ، فقد أجاز سيبويه أن يكون مفرداً وجمعاً وكذا قال السيرافي، و هذا (هو ظاهر كلام المبرد ، والفارسي . وزعم الاستاذ ابو علي أنه لا يكون في هذه اللغة الا مفرداً لا جمعاً وتبعه ابن هشام [3]
- في الشاهد الشعري: (وَمَا الدَّهْرُ إلاّ مَنْجوناً بِأَهْلِهِ...) اعتبر الشلوبين (إلاّ مَنْجوناً) محلها النصب بما النافية. قال المرادي بعد ان تابعه : (وما اخترته من حمل (إلاّ منجوناً) من النصب لـ : (ما) هو مذهب الشلوبين ، ذكر ذلك في تنكيته على المفصل)[4].
- اختلف في الظرف مثل : ميل ، فرسخ هل تدخل تحت المبهم أم لا ، أما الشلوبين فرأى أنها ليست مبهمة (لأن المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة ، وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة ، وحدود محصورة ، لأن الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي)[5] .
- رأى الشلوبين أن رافع المبتدأ هو الابتداء ، ورافع الخبر المبتدأ رافضاً ان يكون الابتداء رافع المبتدأ والخبر ، وقال : (واذا كان قول من قال : إن الابتداء هو العامل فيها قولاً مجازياً ، فينبغي أن يكون قول سيبويه أولى منه من هذه الجهة إلا أنه انضاف إلى ذلك ما أبطله بالجملة ، وهو أن فيه جعل الرافع المعنوي يرفع

---

[1] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠).
[2] المصدر السابق، ص (١٤٠-١٤١).
[3] أبو حيان، الارتشاف، ص (٧٨١-٧٨٢).
[4] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، حلب، ١٩٧٣م، ص (٣٢٥).
[5] السيوطي، همع الهوامع، ج (٣) / ص (١٥٠).

مرفوعين، وقد كان الرافع اللفظي لا يرفع أكثر من واحد ، فقد أدى هذا القول مع أنه مجـــازي إلـــى أمرين فاسدين ، وهما ان يكون الرافع المعنوي أقوى من اللفظي وان يكون رافع يرفع أكثر من واحد . وذلك كله فاسد فبطل هذا القول المجازي)[1].

- أكد الشلوبين على أن (العوامل لا تليها الا الجوامد لا الصفات ، إلا أن تكون خاصة لجـــنس مـــا)[2]، و ذلك ليتحدد بشكل دقيق على من وقع العمل. فإن الصفات تصلح للوقوع على مختلف الأجناس، لأنها لا تخص جنساً دون آخر، قال الشلوبين في ذلك: (لـــيس بمستحســـن مـــررت بالحسن و لا مررت بالجميل، لأنه لا يخص جنساً من جـــنس... و لكن المستحسن إنما هو مثل مررت بهذا الضاحك، لأنه يخص جنساً من جنس فيعلم الموصوف هنا)[3].
- أجاز الشلوبين انتصاب الضمير مفعولاً مطلقاً مستدلاً بالآية الكريمة (فبهداهم اقتده)[4] بقراءة كسر الهاء ، علماً بأن النحاس وابن مجاهد أنكراها . وقد توصل الشلوبين إلى ذلك بطريقة متدرجة سليمة منطقياً [5] .
- خـــالف الشلوبين سيبويه في إعراب الضمير المضاف للصفة المشتقة من اسم الفاعل مـــثل : (الضـــاربك) ، وقد استخف الشلوبين بالخلاف الذي أشار إليه الجزولي في إعـــراب الضـــمير فيها، هل هو منصوب ام مجرور. فقال الشلوبين : (وهو خلاف ضـــعيف، وقد كان حرياً بأن لا يلتفت اليه ولا يستظهر عليه لضعفه، والصواب أنه

---

[1] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٤٣).

[2] المصدر نفسه، ص (٦٥٨).

[3] المصدر نفسه، ص (٦٥٨).

[4] سورة الأنعام، آية (٩٠).

[5] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٢٦-١٢٨).

منصوب . لأنه لا وجه للإضافة في هذا الأخير ...)[1] على الرغم من أن سيبويه قال فيه بالرفع ، وكذلك خالف الفراء [2] والزمخشري [3] فقد لفت الشلوبين الأنظار إلى الخلاف الأهم عنده وهو في إعراب الضمير في ضاربك وليس الضاربك [4].

- اختار الشلوبين رأي جمهور الكوفيين وعدد من النحاة في جواز تقديم خبر ليس عليها، قال أبو حيان : (واما تقديم خبر ليس عليها ، فمذهب جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبدالوارث والجرجاني والسهيلي . وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز . وذهب قدماء البصريين والفراء وأبو علي في المشهور وابن برهان والزمخشري والأستاذ ابو علي إلى جواز ذلك ، واختاره ابن عصفور)[5].
- أبان الشلوبين سبب تسمية بدل الغلط بهذا الاسم فيما أورده أبو حيان حيث رأى الأخير أن بدل الغلط يظهر في (سبقية النطق بما لم يرد ثم يتذكر فينطق بما أراد ، وهذا بيِّن ، ويتصور وجود ذلك في حال واحدة ، ولذلك ذكره النحويون ولم يذكره النسيان ، فيكون أراد (أبا زيد) مثلاً فنسي ونطق بـ (زيد) ثم استبان له مراده ، فنطق بالأب ، (ع)[6] : ويلزم على هذا وقوع النسيان والتذكر في زمن فرد ، وهذا لا يتصور ، فهذا عدل النحويون عنه للغلط خاصة)[7].

---

[1] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٣٠-٦٣١).
[2] الفراء، معاني القرآن، ج (٢) / ص (٢٢٧).
[3] الزمخشري، المفصل، ص (٨٤).
[4] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٣١-٦٣٢).
[5] أبو حيان، الارتشاف، ص (١١٧١-١١٧٢).
[6] (ع): يرمز بها للشلوبين
[7] أبو حيان، تذكرة النحاة، ص (١٨٨).

- خـــالف الشلوبين الجزولي في دلالة (لَمَّا) ، فبعد أن أورد عبارة الاخيرة أنَّ (لمَّا) تـــنفرد بالاستغراق قال: (ليس هذا بصحيح، انما هي لنفي الماضي المتوقع خاصة، والـــذي غره قولهم، عصى إبليس ربه ولما يندم، والمعنى على نفي الزمان الماضي كلـــه، وإنما هو نفي للندم في الزمان الماضي القريب من الحال فيريد أنه لم يندم في هـــذا الـــزمان القريب مع طول الزمان عليه في عصيان خالقه. فقال القائل: عصى إبليس ربه ولما يندم. نافياً لندمه في الزمان الماضي القريب من الحال، ويتضمن ذلك من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لمَّا) أي: أنه اذا لم يندم في هذا الزمان الأقـــرب مـــع طول الزمان عليه في العصيان فأحرى ألاّ يندم فيما تقدم هذا الزمان، فالاستغراق في ذلك إنما أتى من جهة المعنى في الكلام لا من جهة لفظ (لمَّا))[1].
- ذكر الشلوبين رأياً غريباً في التوجيه الإعرابي للاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وقال إن هـــذه الاسماء لا تقدر عليها حركة إعراب ما لأنه ليس خلواً من الحركة فحركته الكسرة الملائمة للياء ، ومن هنا يرى أن حال الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مختلف تماماً عن الاسماء المعتلة الآخر يقول : (فعلى هذا لا يمكن تقدير الاعراب في قومي وغلامـــي ، واذا لـــم يمكن تقدير الاعراب في لفظه كان تقدير الإعراب فيه إنما هو بـــالحكم علـــى الموضع ، وما يقدر فيه الإعراب بالحكم على الموضع شبيه بالمبني وخارج عن المعرب وإن لم يخرج عن المعرب كل الخروج لأنه ليس فيه علة توجب بناءه) [2] ويسمى الشلوبين الحالة الاعرابية لمثل هذه الأسماء بين الحكمين .

---

[1] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٨٨).

[2] المصدر نفسه، ص (٣٤٢). .

- أجمع النحاة (أن البدل على أربعة أضرب ، ولا ياتي خارجاً عن هذه الأربعة ، وهذا مما أجمع عليه النحويون ، فلا يجوز في قول امرئ القيس:

كَأَنِّي غَدَاةَ البَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلوا...

أن يكون (يوم تحملوا بدلاً من "غداة البين" لأن اليوم أعم من الغداة فيأتي بدل الكل من البعض، وهذا مما لم يثبت، وهكذا كان يأخذه الأستاذ أبو علي، ويقول: إنَّ (يوم تحملوا) يتعلق بالبين ، لأن البين الفراق ، وغداة متعلقة بما في (كأن) من التشبيه ، وكذلك : (لدى سمرات الحي) يتعلق بما في (كأن) من التشبيه أيضاً) [١].

- خالف الشلوبين سيبويه والزمخشري في نداء (اللهم) ، فقد قال الزمخشري بأن حرف النداء (قد التزم حذفه في اللهم) [٢]، فرد الشلوبين قائلاً ،(قد جاء : يا اللهم)[٣]. كذا اعترض على الزمخشري القائل بأن الميم في اللهم بديل عن أداة النداء ، ومثله رأي سيبويه في الكتاب فقال:(قال الخليل رحمه الله اللهم نداء، والميم ها هنا بدل من (يا)[٤] فرد الشلوبين عليهما: (الفراء لا يجعل الميم في اللهم بدلاً من حرف النداء ، ولكنها عنده مأخوذة من فعل ، وأصل يا لله أمنا ، أي : اقصدنا بالإجابة ، فحذفت الهمزة ، وهذا تكهن ، وكذلك مذهب سيبويه تكهن أيضاً) [٥] .

---

[١] ابن أبي الربيع، شرح الجمل، ص (٣٩٣).
[٢] الزمخشري، المفصل، ص (٤٥).
[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤١).
[٤] سيبويه، الكتاب، ج (٢) / ص (١٩٦).
[٥] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٢).

- خـــالف الشلوبين الزمخشري الذي قال: (والحال المؤكدة هي التي تأتي على إثر جملة عقدهـــا من اسمين)[١]. فرد عليه الشلوبين قائلاً : (قد جاءت الحال المؤكدة بعد الجملة الفعلية نحو قوله تعالى : (ويوم يبعث حياً)[٢])[٣].
- أورد ابن عصفور رأي استاذه الشلوبين في مسألة حذف المنعوت فقال (قال رضي الله عنه : ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً او ما في تقديره، فإن كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا مع (من)، أو تكون الصفة تمييز لِنِعْم، نحـــو قولك : نعم الرجل يقوم ، تريد : نعم الرجل رجلاً يقوم ، وقولهم منا طعن ومنا أقام ، يريد : من انسان طعن ، ومن انسان اقام ، قال رضي الله عنه : وما عدا ذلك لا تقام الصفة فيه مقام الموصوف الا في ضرورة الشعر)[٤].
- كان الشلوبين دقيقاً في التمييز بين عطف البيان والنعت وبين البدل ، فقد قال : (عطف البيان لبيان الاول كما أن النعت لبيان الاسم الاول والبدل الاسمان فيه على تقدير تكرير العـــامل ، وحلول الثاني محل الاول ، وليس المقصود فيه على ذلك التقدير الاول منهما والثاني بيان له كما كان ذلك في النعت ، بل كل واحد منهما مقصود فيه)[٥].
- تفرد الشلوبين في إعرابه للجملة المفسرة، ففي قوله تعالى (هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجارَةٍ)[٦] ثم قـــال (تُؤْمِـــنُونَ) الجملـــة تؤمنون (لا موضع لها من الإعراب على المشهور، وقال الأســـتاذ أبو علي، التحقيق على أنها حسب ما تفسر، فإذا كان له موضع من الإعراب

---

[١] الزمخشري، المفصل، ص (٦٣).
[٢] سورة مريم، آية (١٥).
[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٢١٧).
[٤] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ج (١) / ص (١٦٧).
[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبيرة، ص (٦٦٤).
[٦] سورة الصف، آية (١٠).

كان لها موضع من الإعراب، و إلاّ فلا، فمِثْل: زيداً ضربته، لا موضع لها من الإعراب، ومثل : (إنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَر) له موضع من الإعراب لأنَّ المفسر في موضع خبر إنَّ، فالمفسر في موضع رفع)[١].

- اعترض الشلوبين على حدّ الزمخشري للاسم بقوله: (الاسم هو ما دلَّ على معنى في نفسه دلالةً مجردةً عن الاقتران، وله خصائص منها: جواز الإسناد إليه ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والاضافة)[٢]، فرأى الشلوبين أنَّ حدَّ الزمخشري للاسم بعدم الاقتران بزمان خرج عنه كلمات كثيرة، مثل: الاعتباق والاصطحاب وغيرها، كذلك يرى الشلوبين أنَّ (بعض أنواع التنوين يكون في الفعل)[٣] وهو يقصد بذلك تنوين الترنُّم، واستشهد على رأيه بقول جرير:

... وَقُولي إنْ أصَبْتُ لَقَدْ أَصابَنْ [٤]

- يتَّضح من عبارات الشلوبين أنَّ رأيه في أصل اللغة التوقيف، ففي باب الضمائر قال: (إنَّ هذه الأسماء موضوعةٌ لتؤدِّي معنى الجَمْع من أوَّل وَهْلة)[٥].
- ميَّز الشلوبين بين دلالة (البدل) لغةً واصطلاحاً، حيث رأى بأنَّ البدل لغةً يتضمَّن وَضْعَ الشَّيِ بإزالة الأول من مكانه و طَرْحه. أمّا اصطلاحاً فلا يجوز طرح الأول من الكلام لأنَّ ذلك يؤدِّي إلى فساد المعنى[٦].

---

[١] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٦١٧).
[٢] الزمخشري، المفصل، ص (٦).
[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤).
[٤] انظر: المصدر السابق، ص (٣-٤).
[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٣٨٣).
[٦] انظر: أبو حيان، تذكرة النحاة، ص (١٨٢-١٨٣).

الباب الثالث :

أثر أبي علي في الدراسات النحوية

غـــدا الشلوبين علَمًا يُزَيِّن اسمُه وآراؤُه صحائِفَ كتب النحو العربي في عصره، وفيمن خَلَفَـــه فـــي بلاد المغرب العربي الإسلامي أو مشرقه، وقد تباين أثرُ أبي علي تبايناً واضحاً في الـــنحاة، فمـــنهم مـــن وجد نفسه مضطَّراً لنقل النصوص تامَّة لأبي علي بحرفيَّتِها، ليغدو بذلك صـــورةً حقيقيةً لمنهج الشلوبين. ومنهم من اجْتَزَأَ نقل آرائه في بعض المسائل. و سوف يتضح ذلك كلُّه من خلال بيان أثر منهجه النحوي، ثم بيان آرائه النحوية.

أثر منهجه النحوي :

أولاً : في نحاة المغرب العربي:

* ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت٦٨٨هـــ):

تلقَّـــى ابن أبي الربيع عِلْمَه على علماء أجلاّء في بلده (غير أنَّ عمدته في هذا الفن هو أستاذه أبو علي الشلوبين، فكان كثير الاعتداد بآرائه، والإشادة بعلمه وفضله)[١].

و قد ضُرِبَ بابن أبي الربيع المثل في الوفاء لأستاذه وآرائه، إذ إنه صاحب الفضل في نشـــر عـــددٍ وافرٍ من آراء الشلوبين التي لم تَعْرِف دربها للنور إلاّ على صفحات كتب ابن أبي الربـــيع، خاصَّـــةً كـــتاب "البسيط في شرح الجمل"، فقد أخذ على عاتقه عِبء الدَّعوة إلى منهج أستاذه الشلوبين والترويج له، بالإضافة إلى أنَّ ابن أبي الربيع استخدم الانفصالات التي قال بها أستاذُه نفسها، في ردِّه على ما رفضه من أراء.

---

[١] القفطي، إنباه الرواة، ص (٤٠). و انظر برنامج ابن الربيع.

ونُقولُ ابن أبي الربيع الإ شبيلي عن شيخه أبي علي الشلوبين تكتسب أهميةً خاصة، لأنَّ أكـثرَها ممّـا لا يمكن أن نجده في آثار الشلوبين، وممّا يُشار إليه هنا أنَّ الشلوبين صنَّف كتاباً سمّاه "الاعتراض والانفصال في ما نسب فيه صاحب الجمل من كلامه إلى الاختلال" يبدو أنَّه كان مصدراً أساساً لابن أبي الربيع في شرحه لكتاب "الجمل"[١].

ولإيضاح موقف ابن أبى الربيع من منهج أستاذه الشلوبين نسوق الأمثلة الآتية:

١. انفصل ابن أبي الربيع بمثل انفصالات الشلوبين، وعلَّل عبارة الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في أنَّ المُضْـمَرَ لا يُنْعَت، ومن هذه الأسباب (ما ذكره أبو القاسم: أنَّ الاسم لا يُضْمَرُ إلاّ بعد أنْ يُعْـرَّف، فقد استغنى عن النعت، وبهذا علَّله سيبويه. فإنْ قُلْت إنَّما يجب هذا مع نَعْتِ البيان، وقد تقدَّم أنَّ النعت يكون للمدح، ويكون للذم، ويكون للترحم ويكون للتوكيد. قلت: الأصل في النعت أن يكون للبيان، وأمّا نعت المدح وغيرِه مما ذُكر، فليس بالأصل لأنَّ المقصود قد تم بذكـر الأول (المـنعوت) على حساب ما تقدَّم، فلما امتنع الأصل امتنع ما جاء بالاتساع، وعلى التشبيه به، وبهذا كان الأستاذ أبو على ينفصل عن هذا الاعتراض، وهو حسن)[٢].

٢. كـان ابـن أبـي الربيع كأستاذه الشلوبين لا يعلِّق أهمية عظيمة على الخلافات الشكلية بين المذاهب المختلفة. ففي باب المضاف والمضاف إليه يقول عن تسميـة حـروف الخفض: (هـذه عبارة كوفية، وعبارة البصريين في هذا: باب حروف الجر، ولا مشاحة في الألفاظ إذا وقع الاتفاق في المعنى)[٣].

ثم شرع يعرض الخلافات في جر المضاف إليه، و يُرجِّح رأي أستاذِه الشلوبين، فقـال: (فمـنهم من ذهب إلى أنَّها مخفوضة بحروفٍ مقدرة، فإذا قلت: غلام زيد، فزيدٌ

---

[١] انظر: ابن أبي الربيع الإشبيلي، البسيط في شرح الجمل، مقدمة التحقيق، ص (١٢١).

[٢] المصدر نفسه، ص (٢٩).

[٣] المصدر نفسه، ص (٨٣٧).

مخفـــوضٌ باللام، والتقدير: غلامٌ لزيد، وكذلك مسجد عمرو، وخاتم حديد، فحديد مخفوض بـــ (مِن)، لأنَّ الأصل خاتم من حديد. وهذا القول مردود عند المحققين من أهل الصنعة. وكان الأستاذ أبو علي يردُّ هذا القول، ويقول: إذا قلت غلامُ زيد، فالغلام معرفة، وإذا قلت غـــلامٌ لـــزيد، فالغلام نكرة، فكيف يكون غلام زيد مخفوضاً بحرف، لو ظهر ذلك الحرف لأخَلَّ المعنى؟ وهذا الذي ردَّ به الأستاذ صحيح)[١].

٣. اســـتخدم ابـــن أبـــي الربيع تفسيرات الشلوبين نفسَها للمسائل النحوية. ففي حديثه عن بدل الاشتمال نقل كلام أبي إسحاق ابن ملكون (ت٥٨١هـــ) حيث يشير إلى عدم تبيين النحاة عن بـــدل الاشتمال كل الإبانة وقال: (وسكت[٢] عن الكلام فيه، وأنا أذكر ما عندي في ذلك إنْ شـــاء الله: والـــذي يظهـــر لي ما قاله أبو علي أنَّه سُمِّيَ بدل الاشتمال لاشتمال الثاني على الأول، لأنَّه مضاف إلى ضميره، وهو من سببه...)[٣].

٤. كـــان ابـــن أبـــي الربيع الإشبيلي يسير على نهج أستاذه الشلوبين الذي اتَّسم فكره بالتزامه بالأصـــول الثابـــتة وإلغاء العوارض المتغيرة، يتضح ذلك في قول ابن أبى الربيع: (ولهذا الـــنوع كان الأستاذ أبو علي يذهب في تأويله. وهو عندي تأويلٌ صحيح، ولا تَثْبُت القواعد بمُحتَمل، وإنَّما تأتي بالنص الذي لا يَحْتَمل ولا يوجد له تأويل)[٤].

٥. ردَّ ابـــن أبـــي الربيع على ابن الطراوة (ت٥٢٨هـــ) متسلِّحاً بنفس أسلحة الشلوبين، وهي الانفصالات التي قدَّمها على ابن الطراوة. ففي ضمير الأمر والشأن، قال رادّاً: (وهذا الذي ذكرتُه من ضمير الأمر والشأن لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافاً، وجاء ابن الطراوة

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٨٨٦).

[٢] يشير إلى سكوت ابن ملكون عن تفسير المقصود ببدل الاشتمال.

[٣] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٢٩٠).

[٤] المصدر نفسه، ص (٥٢٧).

وقال: قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول، وأمّا كونه غير معقول فلأمرين..)[١].

ثـمَّ سـرد اعتراضَي ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) بإطنابٍ أعقبهما بقوله: (الجواب: أمّا قوله (الخـبر الواقـع قيام زيد) فصحيح إلاّ أنَّ الخبر الذي أراده النحويون ليس هذا، إنَّما مُرادهم الخـبر الـذي ينبغي أن يُعوَّل عليه، ويُتحدَّث به، زيد قائم، فأوقعه في هذا الإشكال اشتراك اللفظ، وذلك أنَّ الخبر يُطلق بإطلاقين، أحدهما ما ذكره، الثاني ما ذكرتُه، وهو المتعارف في الصفة وبهذا كان الأستاذ أبو علي ينفصل عن هذا الاعتراض، وهو صحيح)[٢].

ويمضي ابن أبي الربيع على امتداد صفحات كتابه البسيط داعياً – وأيُّ داعٍ – لمنهج أستاذه أبي علي الشلوبين، معترفاً بفضله، مرجِّحاً آراءه.

* الأبذي (ت٦٨٠هـ):

تلمـيذ الشـلوبين، الذي شرح مثله "المقدمة الجزولية"، وكان لهذين السببين شديد التأثُّر بمعـالم مـنهج الشلوبين عامةً، خاصةً أنَّه تتلمذ على يديه مرةً، و على شُروحه للجزولية مرةً أخـرى، حيث انطلق الأبذي في شرحه من أرضٍ ثابتةٍ واضحةِ المعالم، إذ كان الشلوبين رياديًّا في فتح مغاليق المقدمة الجزولية.

ولقد تأثَّر الأبذي – بما لا شك فيه – بمعالم منهج الشلوبين، إلاّ أنَّ منهجه في التلقِّي عن الشلوبين شابه كثير من الإساءة، من ذلك:

أنَّ الأبذي في عِدَّة مسائل من شرحه الجزولية نقل عباراتٍ كاملةٍ بل فقراتٍ بتمامها من شروح الشلوبين دون أنْ يشير إلى النقل، أو دون أنْ يَعزوه إلى صاحبه الحقيقي. و من الأمثلة على ذلك:

---

[١] ابن أبي الربيع، البسيط، ص (٧٥٥).

[٢] المصدر نفسه ص (٧٥٥-٧٥٦).

١. ما نقله الأبذي عن الشلوبين في بناء فعل الأمر. فقد اعترض الشلوبين على الجزولي الذي أشـــار إلـــى أنَّ همزة فعل الأمر تُكسر إنْ كان ما قبل الآخِر مكسوراً، مثل (اِضْرِبْ)، وتُضـــم إذا كان ما قبل الآخِر مضموماً، فقال الشلوبين: (مثاله (اُقْتُلْ). و ينقصه هنا أن يقول مضموماً ضمَّاً أصلياً، لأنَّه إذا لم يكن الضمُّ أصلياً، نحو: امشوا و اقضوا، إنَّما تكون الهمـــزة فيه مكسورة لا مضمومة، كما تُضم مع كون الثالث مضموماً ضمَّة أصلية، نحو: اقـــتلْ)[١]. فنقل الأبذي ملاحظة الشلوبين نفسها دون أن يشير إلى أخذه منه، حيث قال في شـــرحه لـــذات المسألة: (و انضمام الثالث أو كسره إنَّما يدعى بشرط أن تكون الضمة و الكســـرة غـــير عارضتين، فإن كانتا عارضتين لم يُرعيا، بل يُرعى ما للثالث من الحركة بحق الأصالة)[٢].

٢. و من نقل الأبذي أيضاً ما أورده في باب أسماء الأفعال، حيث نقل تفسير الشلوبين لمعنى اسم الفعل (بداد). فقد قال الشلوبين: (بداد معناه بدد و هو شاذ، لأن هذا النوع حقُّه أن يكون في الثلاثي المجرد، و استظهر بقوله في أحد معنييها على بداد بمعنى المصدر)[٣]. فتابعه الأبذي مستخدماً نفس العبارات، حيث قال: (إنَّ بداد بمعنى تبدد، و هو شاذ لكونه مبنياً من غير الثلاثي، و استظهر بقوله في أحد معنييها على بداد التي بمعنى المصدر)[٤].

٣. نقل الأبذي كلام الشلوبين في كلمة (مُذْ)، إذ رأى الشلوبين أنَّ الصفة (الاسمية على مذ أغلب من الحرفية، و ذلك للحذف الذي دخلها و بابه الاسم)[٥].و تابعه الأبذي في ذلك[٦].

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٤٩٧).
[٢] الأبذي، شرح الجزولية، ج (١) / ص (٣٥٠).
[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (١٠١٣).
[٤] الأبذي، شرح الجزولية، ج (٢) / ص (٢٤٠).
[٥] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٥٠).
[٦] انظر: الأبذي، شرح الجزولية، ج (٢) / ص (٢٢).

٤. نقــل الأبذي كلام الشلوبين كله في شرحه لعبارة الجزولي عن التوكيد، مشيراً إلى أخذه عــن الأستاذ الشلوبين، معظِّماً من شأنه[١]. حيث قال: (و الذي قاله أبو موسى في التوكيد اللفظــي ظاهــرٌ جداً، و الذي قاله الأستاذ كأنَّه رأى أنَّ المجاز لا يُؤكَّد، فعندما تؤكِّده و تعيده عُرف بذلك أن اللفظ في حقيقته الموضوع لها – من غير تجوُّز – و ذلك في قولك قــام الأمــير الأمــير)[٢]. وهي من المرات النادرة التي نقل فيها الأبذي عبارات أستاذه ممتزجة بالامتنان.

٥. نقل الأبذي اعتراض الشلوبين على عبارة الجزولي حول (ما دام) كاملاً[٣].

٦. نقــل الأبــذي تعلــيل الشلوبين لقبح الجمع بين الفعل ومصدره[٤]. وبعد أن نقله كله قال الأبــذي مخطئاً ما خطَّأه الشلوبين: (وهذا غير مسلَّم، لأنَّه بناه على أنْ المصدر لا يقوم مقــام الفعــل في الإعمال وذلك فاسد، وما بني على الفاسد فاسد، فالصواب ما قدمناه)[٥]. وهو يشير بقوله فاسد إلى التعليل الذي رفضه الشلوبين .

والأمــثلة علــى نُقول الأبذي لا يمكن حدُّها في هذه الصفحات، إذ امتدت على سعة شــرحه للجزولــية. ورغــم كل تلك النقول الحرفية إلاّ أنَّ الأبذي لم يصن لسانه عن التعرض لأستاذه الشلوبين، و من ذلك:

١. ذكر الأبذي رأي الشلوبين في أنَّ المنادى يكون منصوباً بإضمار (أنادي) أو (أدعو)، على أنْ تكون (يا) تنبيه، والأصل في قولهم (يا محمد) أدعو محمداً[٦]، ثم عقَّب عليه بقوله:

---

[١] انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص(٦٨٥). والأبذي، شرح الجزولية، ج(٢) / ص(٦٩٣).
[٢] الأبذي، شرح الجزولية، ج (٢) / ص (٦٩٣).
[٣] المصدر نفسه، ج (٢) / ص (٩٦٥).
[٤] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧١٠).
[٥] الأبذي، شرح الجزولية، ج (٢) / ص (٦٧٨).
[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٢٢).

(هــذا بــاطل: لأن النداء لا يحتمل الصدق والكذب، ولا هو من قبيل الأخبار، ولو كان الأمــر على ما ذهب إليه لكان أدعو زيداً خبراً إذا وقع بعد (يا) مراداً بها التنبيه... و أيضاً فإنَّ الأمر لو كان على ما ذكر لم يكن لزيد في قولك يا زيد و لا لأمثاله ما يوجب بناءه)[١].

٢. أعــاد الأبــذي كلام الشلوبين ثم خطَّأه و ذلك في باب التوكيد، فقد عاب الشلوبين على الجزولــي قــائلاً: (قوله[٢]: التوكيد تكرار وإحاطة... هذا معيب من التقسيم فإنَّ فيه من عــيوب التقسيم عيبَ التداخل، والجواب عنه أنَّ هذا الكلام عن تقدير حُذف، وكأنَّه يريد تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة ثم اختصر هذا فقال: تكرار وإحاطة، وحذف دون إحاطــة من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول)[٣]، فتعقبه الأبذي قائلاً: (والصواب أن يقال : التوكيد تكرار بغير إحاطة وتكرار بإحاطــة ، فالتكرير بغير إحاطة ضربان تكرير لفظ وتكرير معنى ، فتكرير اللفظ كذا ، وتكرير المعنى كذا ، وكذا قسم النحويون هذا الباب إلى تأكيد لفظي ومعنوي)[٤].

ثانياً : في نحاة المشرق الإسلامي:

* اللورقي (ت٦٦١هـ) :

علــم الديــن اللورقي: كان متبحراً في كثير من العلوم ، إمام العربية الذي تلقى علومه علــى أيدي علماء بلاده ثم ارتحل إلى المشرق فطاف في مصر وبغداد والشام ، إلى أن استقر

---

[١] الأبذي، شرح الجزولية، ج (١) / ص (٩٢).

[٢] أي قول الجزولي.

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٦٧٥).

[٤] الأبذي، شرح الجزولية، ج (٢) / ص (٦٨٨).

بالشـــام فـــتولى فـــيها مشيخة الإقراء والنحو في المدرسة العادلية . لذا يمكن أن نعده من نحاة المشرق الإسلامي ، شرح الجزولية في كتاب أسماه "المباحث الكاملية" .

كـــان اللورقـــي شـــديد الـــتأثر بمنحى الشلوبين، فوجد نفسه مضطراً لنقل غالبية آرائه ونصـــوص شـــرحه للجزولـــية بطريقة حرفية وذلك في عدد كبير من المسائل يضيق عنها الحصر، وفي الأمثلة القليلة الآتية – على قلة عددها – دليل على مدى ذلك التأثر:

١. نقل اللورقي نص الشلوبين كاملاً عن لزوم دخول اللام التي تحمل معنى التعجب على جواب القسم. و هو الذي صوَّب به عبارة الجزولي. إذ أشار الجزولي إلى أنَّه يلزم دخول لام على جواب القسم، فاستدرك الشلوبين بأنَّ اللام تلزم للدخول كذلك على جواب النداء و الاستغاثة، حيث قال: (و ينقصه: و في باب النداء و الاستغاثة نحو قوله:

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ ...

و قولهم يا لَزيد لِعمرو)[١]. و قد نقل اللورقي نص الشلوبين و استدراكاته بشكلٍ تام[٢].

٢. علَّل اللورقي بنفس تعليلات الشلوبين، فقد شرح الشلوبين عبارة الجزولي عن الكاف إذا كانت زائدة فلم تكن إلاّ حرفاً، قال الشلوبين: (لأنَّ الأسماء لا تزاد)[٣]. فتابعه اللورقي قائلاً: (إنَّ الاسم لا يزاد إلاّ فيما جاء مُقحماً ...)[٤].

٣. نقـــل اللورقـــي ذات أمثلة الشلوبين في ظرف المكان غير المتمكن وبنفس الترتيب، فقد قال الشلوبين ممثِّلاً على ظرف المكان غير المتمكن: (مثاله: سِوَى وسُوَى وسَوَاء ووسط وبين

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٣٢-٨٣٣).

[٢] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (٢) / ص (٤٦).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨٤١).

[٤] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (٢) / ص (٢٩).

وعـــند ودون)[١]. وفـــي المباحث الكاملية قال اللورقي: (غير الممكن ما يلزم الظرفية نحو، سوى وسواء ووسط وبين وعند ودون)[٢].

٤. نقـــل اللورقي عبارات الشلوبين في كثيرٍ من الأحيان دون أن يعزوها لصاحبها، فأعاد عبارة الشـــلوبين في باب الحال (الواو إنَّما هي من روابط الجمل لا من روابط المفردات)[٣]. فقد قال الشلوبين باسطاً ذلك: (لا تقول جاء زيد و ضاحكاً عمر، لأنَّ الواو إنَّما هي من روابط الجمل لا من روابط المفردات)[٤].

٥. تابع اللورقي الشلوبين في وجوب الفصل بين (أنْ) المخففة وبين مدخولها بحرف التنفيس[٥]. إذ عـــاب الشلوبين على الجزولي قوله بأنَّ الأحسن أنْ يُفصل بين (أنْ) و مدخولها بحرف تنفيس. و قال: (و أجود من هذا أن يُقال: فلا بُدَّ أنْ يُفصل بينها و بينهما بحرف تنفيس. إلاّ في ضرورة أو يمنع ذلك مانعٌ في الكلام)[٦]. و قد نقل اللورقي هذا النص بتمامه[٧].

وعلى الرغم من استفادة الأبذي واللورقي استفادة عظيمة من شروح الشلوبين للجزولية حيث سبقهما فأبان ما غمض من المقدمة الجزولية ، ويسر فهمها بالأمثلة والشواهد ، إلا أن كلا الشارحين أساءا لأستاذهما بسبب النقل الحرفي الكبير لشروح الشلوبين وتعليقاته الذي لم يرافقه عزو الأفكار والعبارات لصاحبها . فلم يلتزما الأمانة العلمية في ذلك .

---

[١] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٢٤).
[٢] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (١) / ص (٤٤٣).
[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص(٧٣٥). وانظر اللورقي، المباحث الكاملية، ج(١) / ص(٤٥٣).
[٤] المصدر نفسه، ص (٧٣٥).
[٥] اللورقي، المباحث الكاملية، ج(١) / ص(٥٣٣). وانظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص(٧٩٥).
[٦] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٧٩٥).
[٧] اللورقي، المباحث الكاملية، ج (١) / ص (٥٣٣-٥٣٤).

أثر كتبه و آرائه في النحاة المتأخرين:

تناول النحاة في المشرق والمغرب آراء الشلوبين بالدرس والتمحيص أخذاً ورداً ، بحيث وجد من يأخذ بآرائه كما وجد من يردها.

وفيما يلي استعراض لعدد من النحاة الذين أوردوا في صفحات كتبهم آراء الشلوبين .

* ابن عصفور (ت٦٦٣هـ):

تلميذ الشلوبين المبرز، إلاّ أن مخالفته لعدد من آراء الشلوبين أساء للعلاقة بينهما، و على الرغم من ذلك ظلَّ ابن عصفور يحتفظ لأستاذه بقدر كبير من الإجلال والاحترام، فقد التزم في كثير من المواضع التي ذكره فيها بالدعاء له بقوله (رضي الله عنه): دون غيره من النحاة.

١. ففي حذف المنعوت قال ابن عصفور : (قال رضي الله عنه[١]، ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره، فإن كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف وإضافة الصفة مقامه إلا مع (من)، أو تكون الصفة تمييز لنعم، نحو قولك: نعم الرجل يقوم، تريد نعم الرجل رجلاً يقوم، وقولهم من ظَعَن ومن أقام يريد: من إنسان ظَعَن ومن إنسان أقام، قال رضي الله عنه: وما عدا ذلك لا تقام الصفة فيه مقام الموصوف الا في ضرورة شعر)[٢].

٢. وفي حديثه عن (إذن) أورد أقوال أستاذه الشلوبين مصدراً اسمه بلقب (الأستاذ)، حيث قال : (وبإذن جواب وجزاء كذا قال سيبويه رحمه الله في باب عدة ما يكون الكلام ففهم

---

[١] يعني الشلوبين.

[٢] ابن عصفور، شرح الجمل، ج (١) / ص (١٦٧).

الأســـتاذ أبـــو علـــي الشلوبين هذا على انه شرط وجواب ، وأخذ الجزاء بمعنى الشرط، والجواب جوابه ، فحيثما جاءت قدرها بفعل الشرط والجزاء)[١].

٣. كذلك صرَّح ابن عصفور برأي أستاذه في عدم إدخال قول أمرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لأدْنَى مَعيشةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المالِ

في التنازع، بحيث نفى – كما فعل الشلوبين – أن تكون (قليل) معمـــوله لعاميلن، هما (كفانـــي، لم أطلب)[٢]. وقد كان ابن عصفور في كثير من الأحيان يبسط القول في أدلة أستاذه الشلوبين مفصلاً رأيه وموضحاً، فَتَحْتَ عنوان تقدم الصفة على الموصوف قال ابن عصـــفور: (ولا يجـــوز تقدم الصفة على الموصوف إلاّ حيث سمع ، وذلك قليل ، قال الأســـتاذ : وللعرب فيما وجد منه وجهان . أحدهما أن تقدم الصفة وتبقيها على ما كانت عليه نحو قوله :

... وَبِالطَّويلِ العُمْرِ عُمْراً حَيْدَرا

فَتُقَدِّم، وقول الآخر من البسيط:

وَالمُؤْمِنُ العَائِذاتُ الطَّيْرُ تَمْسَحُها وَكَبانِ مَكَّةَ بَيْنَ الغِيلِ والسَّنَدِ

فـــتقدم ، وفـــي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب العائذات نعتاً للطير مقدماً والثانـــي أنْ تجعـــل الطـــير مجروراً بالبدل ، والعائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه ، وتجعل ما بعدها بدلاً منها)[٣].

ولـــم يتضح تأثُّر ابن عصفور بأستاذه الشلوبين في نُقولاته الكثيرة لآرائه فقط، بل بدا ذلك جلياً كذلك في متابعته لذات أمثلة الشلوبين ، رغم أنه كان في كثير من الحالات مخالفاً لما

---

[١] ابن عصفور، شرح الجمل، ج (٢) / ص (٢٧٩).
[٢] المصدر السابق، ج (٢) / ص (٩٥).
[٣] المصدر السابق، ج (١) / ص (١٦٥–١٦٦).

ذهب إليه أستاذه في توجيهها ، ففي باب النداء ، عدَّ ابن عصفور حذف حرف النداء ضرورة أو شـــاذاً ، ومثل على تلك الضرورة أو الشذوذ بـــ : (افتد مخنوق) و (اطرق كرا) و (ثوبي حجر) وهو جزء من حديث رواه مسلم. وقد ظن جميل عويضة أن: ابن عصفور كان أول من استشـــهد بهـــذا الحديـــث فقال الدارس زاعماً: (كان ابن عصفـــور أول من ذكـــره فيما نعلم مستشـــهداً)[١]. فـــي حيـــن كـــان الشـــلوبين الرائد الحقيقي للاستشهاد بهذا الحديث، راداً على الزمخشري القائل بأن حرف النداء لا يحذف في مثل قولهم في النداء: (هذا تعال) والمقصود: يـــا هذا تعال ، أو (رجل أقبل) والمقصود: يا رجل أقبل [٢] فرد الشلوبين على ذلك قائلاً: (في الحديـــث: (اشْـــتَدِّي أَزْمَـــةُ تَنْفَرِجِي) ، وفي خبر موسى صلى الله عليه وسلم حين فر الحجر بثوبه، فكان يقول: (ثَوْبي حَجَر ، ثَوْبي حَجَر)) [٣].

يُشـــار أخـــيراً إلى أنَّ إجلال ابن عصفور لأستاذه الشلوبين لم يعصمه عن مناقشته في المسائل النحوية المختلفة، و مخالفته مخالفةً يُغلِّفها التأدُّب.

٢- ابن مالك (ت٦٧٢هـــ):

أحد رموز النحو العربي ، فقد شاع ذكره في مشارق الأرض ومغاربها، صاحب الألفية الشـــهيرة فـــي نحو العربية وصرفها والتي تنادى النحاة إلى شرحها في الكتب المطولة . درس علـــى نفســـه وتفقه وبحث بجهده ، ولم يكن له إلاّ أستاذان هما ثابت بن خيار – وهو ليس من النحاة وانما مقرئ – والشلوبين .

---

[١] عويضة، جميل عبدالله ، منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، ١٩٨٨م، ص (١٦٨).

[٢] الزمخشري، المفصل، ص (٤٤).

[٣] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (١٤٠).

وقد ظهر تأثر ابن مالك بأستاذه الشلوبين في عدة مسائل ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

١. أورد ابن مالك في عمدة الحافظ في باب العطف رأي الشلوبين ، حيث قال : (ذكر الشلوبين في تنكيته على المفصل أن البصريين لا يجيزون أن تعطف نكرة على نكرة عطف بيان) [١] ، وقد كان الشلوبين ذكر في حواشي المفصل أن : (عطف البيان لا يكون إلا بالأسماء المعارف الظاهرة عند البصريين)[٢].

٢. تابع ابن مالك الشلوبين في أن حذف نون الوقاية مع (لعل) أقوى فقال : (وحذفها[٣] مع إن وأخوات ليت جائز ، وهو مع بجل ولعل أعرف من الثبوت)[٤].

٣. أجاز ابن مالك – كما فعل الشلوبين – نصب المضارع في جواب غير الواجب كقوله تعالى: (لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ)[٥]، رافضاً – كالشلوبين – أن تكون لعل أشربت معنى ليت.

٤. قال ابن مالك في قول الشاعر:

أَرْمِي عَلَيْها وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ ....

فـ (أجمع) هنا صفة لفرع بمعنى مجتمع، كما كان جمعاء صفة للبهيمة [٦] وهذا اختيار الشلوبين)[٧].

---

[١] ابن مالك، عمدة الحافظ، ص (٥٩٤-٤٩٥).

[٢] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤٠٩).

[٣] يعني نون الوقاية.

[٤] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله النحوي (ت٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تحقيق عبدالرحمن السيد، ط (١)، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م، ص (٢٥).

[٥] سورة غافر، آية (٣٦). وانظر تفصيل هذه المسألة في هذا البحث، ص (١٢٥-١٢٦).

[٦] إشارة للحديث النبوي (تتناتج الإبل من بهيمة جمعاء).

[٧] ابن مالك، عمدة الحافظ، ص (٥٧٦).

٥. تـــابع ابـــن مـــالك أستاذه الشلوبين في تجويز العطف على المضمر المجرور ، ففي هذه المســـألة قال سيبويه : (ومما يقبح أن يشرك المظهر علامة المضمر المجرور ، وذلك قولـــك : مـــررت بـــك وزيد[١] ، ومثله قال ابن السراج : (وأما المخفوض فلا يجوز أن يعطـــف عليه الظاهر ، لا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد [٢] (ووافق الكوفيون يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك) [٣].

٦. وجه ابن مالك الشاهد الآتي بمثل ما وجَّهَهُ به الشلوبين :

مِنْ لَدُ شَوْلاً فَإلى إتْلائِها...

ففـــي حيـــن حرص النحاة على تقدير محذوف قبل (شولاً) كأن يقال: من لد أن كانت شولاً[٤] ، ابتعد الشلوبين ومن بعده ابن مالك عن التقدير فعنده أن : (المصادر تستعمل في معـــنى الأزمنة نحو مقدم الحاج ، وخلافه المقتدر ، وصلاة العصر . وهذا رأي الشلوبين وابن أبي غالب ، قال ابن مالك : (وعندي أن تقدير أن مستغنى عنها كما يستغنى عنها بعد مذ)[٥].

٧. قال ابن مالك في "عمدة الحافظ" بأن الصحيح في نعت الأعم بالأخص ما قاله الفراء وتبعه علـــيه الشـــلوبين ، مشيراً إلى تضمن كلام سيبويه ذلك مبرراً سبب ترك الشلوبين لرأي سيبويه في هذه المسألة [٦].

٨. تابع ابن مالك اختيار الشلوبين في توجيه البيت الشعري الذي قاله أبو النجم :

---

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ج (٥) / ص (١٢٢).
[٢] المرجع نفسه، ج (٥) / ص (١٢٢).
[٣] المرجع نفسه، ج (٥) / ص (١٢٢).
[٤] انظر :المرجع نفسه، ج (٤) / ص (٢٦).
[٥] المرجع نفسه، ج (٤) / ص (٢٦).
[٦] ابن مالك، عمدة الحافظ، ص (٦٠٢-٦٠٥).

وَ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخَيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

و قــد صرَّح الشلوبين و ابن مالك في البيت السابق بأنَّه لا فرق في المعنى بين رفع كل و نصبه .

٩. تــابع ابــن مالك الشلوبين في تجويز الفصل بين منصوب التعجب و عامله ، ثم صرح بالثــناء على الشلوبين، فقال (هكذا قال الأستاذ أبو علي ، و هو المنتهي في المعرفة بهذا الفن نقلاً و فهماً)[١].

٣- أبو حيان (ت٧٤٥هـــ):

يعــد أبو حيان رائداً للنحويين الموسوعيين بحيث شملت مصنفاته علم القراءات، وعلم التفسير وعلم العربية بالإضافة إلى بحوثه في اللغات التركية والفارسية والحبشية .

وقــد تــتلمذ على يد ابن مالك وكان صاحب الفضل في نشر كتبه وشرحها ، علماً بأن أستاذه ابن مالك لم يعرف له شيخ ملازم في العربية إلا ما عرف عن جلوسه في حلقه الشلوبين. ومن هنا كان أبو حيان تلميذاً لتلميذ الشلوبين ، وفي هذا تعليل لما نلمسه في مصنفاته من احترام وتقدير يكنهما للشلوبين فلم يذكر اسمه إلا مسبوقاً بلقب الأستاذ .

يــبقى أن نشير إلى جلال مصنفات أبي حيان في العربية والتي يمثلها كتابي : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، والتذييل والتكميل .

وفــي مصــنفاته أكــثر أبو حيان من الاستشهاد بآراء الشلوبين بحيث بلغت آراؤه في الارتشاف ما يربو على الثمانين ، كثير منها خالف فيه النحاة ، ومن تلك الآراء :

---

[١] ابن مالك، شرح الكافية، ج (٢) / ص (١٠٩٨).

١. مخالفة الشلوبين لسيبويه في دلالة كلمة (هن) ، حيث (نص سيبويه على الهن و الهنة للمعـــرفة ، ولـــيس كذلـــك بغير لام . وقال الأستاذ أبو علي : الهن والهنة كنايتان عن النكرات)[١].

٢. خالف الشلوبين جمهور النحاة في دلالة دخول همزة الاستفهام على (لا) . قال أبو حيان مؤيـــداً مذهـــب الشلوبين ، (ومتى دخلت همزة الاستفهام على (لا) فتارة يراد صريح الاســـتفهام عن النفي المحض دون تقرير ، ولا إنكار ولا توبيخ ، خلافاً للأستاذ أبي علي إذ زعـــم أنـــه لا بد من إنكار وتوبيخ ، ولا يكون لصريح الاستفهام عن النفي المحض ، والصحيح وجود ذلك في كلام العرب ، لكنه قليل)[٢].

٣. خـــالف الشـــلوبين جمهور النحاة في دلالة (ليس) وتابعه في ذلك أبو حيان الذي أورد قـــائلاً: ((وليس) عند بعضهم للنفي مطلقاً ، وذهب المبرد وابن السراج وابن دستوريه والصيمري إلى أنها قد تنفي في الاستقبال ، ومنعه الزمخشري . وذهب الأستاذ أبو علي إلـــى أنهـــا لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان ، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب المقيد ، وهو الصحيح)[٣].

٤. عـــرض أبـــو حيان الأندلسي آراء الشلوبين إلى جانب الآراء المخالفة ، ومثال ذلك تفرد الشلوبين في التوجيه الإعرابي لقولهم : (أول ما أقول إني أحمد الله) الذي يتأثر بحركة الهمزة في (أن) بالكسر أو بالفتح . قال أبو حيان (ومن كسر فمذهب الجمهور أنه خبر عن أول قولي، وتكون الجملة مقولة، وهو المتفهم من كلام سيبويه ، أو خبر عن (قول) مضمرة ، والجملة معمولة له ، التقدير : أو : ما أقول قولي : أني احمد الله ، وردي هذا

---

[١] أبو حيان، الارتشاف، ص (٩٧٢).
[٢] المرجع نفسه، ص (١٣١٥-١٣١٦).
[٣] المرجع نفسه، ص (١١٥٧).

عــن عضد الدولة ابن بويه ممن أخذ عن الفارسي ، أو إني احمد الله معمول لقولي هذه المذكــورة أولا، والخبر محذوف وهو قول الفارسي ، أو معمول لأول ما أقول، والخبر محذوف وهو قول الأستاذ أبي علي[١].

٥. أشار أبو حيان إلى مخالفة الشلوبين لجمهرة النحاة، وذلك في خبر عسى، كقولهم: (عسى أن يذهب زيد) ، فقال موضحاً : (ففيه خلاف ، أجاز ذلك المبرد والسيرافي والفارسي ، وصــححه ابن عصفور ، ومنهم من منع ذلك واليه ذهب الأستاذ أبو علي ، وزعم أنه لا يجوز في عسى أن يذهب زيد ، الا أن يكون زيد فاعلاً بيذهب) [٢].

٦. رجــح أبو حيان الأندلسي مذهب البصريين بأنه لا يجوز قامت الزيدون ، ولا قام الهنود معتــبراً إن هذا هو المذهب الأقوم ثم قال: (ولا عدول عن ما ذهب إليه الشيخ أبو علي الشلوبين في هذه المسألة من انه لا يجوز : قامت الزيدون ، ولا قام الهندات ...)[٣].

٧. كــان أبو حيان الاندلسي شديد الاحترام للشلوبين ، بحيث اعتذر عما نسب إليه من خطأ مــبرئاً الشــلوبين منه . وقال : (وقد ذكر بعضهم عن (ع) في إعراب الآية من قوله تعالى : (ولا آمين) معطوف على (وأنتم حرم) ، والعامل فيه محلي قلت ، وهذا خطأ شنيع لا يمكن وقوعه من الأستاذ أبي علي بوجه ، ولعله من الناقل ، والله أعلم)[٤].

٨. استخدم أبو حيان ذات عبارات الشلوبين في كثيــر من الأحيــان، ففي حــروف الجــر (الخفض) ، قال أبو حيان : (لم يعرف سيبويه الجر بعدا وخلا ، وانما نقل الجر بهما

---

[١] أبو حيان، الارتشاف، ص (١٢٥٨).

[٢] المرجع نفسه، ص (١٢٣٠).

[٣] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٥٨٢). نقلاً عن: أبي حيان، التذييل والتكميل، ١١٥/٢ب.

[٤] أبو حيان، تذكرة النحاة، ص (٢٧٣-٢٧٤).

الأخفش)[١]، علماً بان الشلوبين قال في ذات المسألة (لم يعرف سيبويه الخفض بـــ (عدا) إنما حكاه الأخفش)[٢].

٩. رأى أبو حيان أن الشلوبين استطاع أن يتخلص من الفساد الذي وقع فيه السيرافي، و قال: (و قد وقفت للأستاذ أبي علي (ش)[٣]على تخريج في الموضع نحا به مأخذ (في) و تخلص من فساده، فهو أولى بأن يقال فيه إنه إصلاح لمأخذ (في))[٤].

٤. ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـــ):

علـــى الرغم من اتساع الحيز الزماني و المكاني بين الشلوبين و ابن هشام إلا أن آراء الشـــلوبين ســـرعان ما وجدت دربها سهلاً إلى جمال الدين ابن هشام الأنصاري، فقد كان لابن مـــالك تلمـــيذ الشلوبين وشيخ ابن هشام الفضل الأكبر في تسهيل ذلك الدرب. ففي "مغني ابن هشام" و الذي يعد مصنفاً محدود الحجم استشهد ابن هشام بما يزيد عن عشرة آراء للشلوبين.

١. مـــن ذلك ما نقله في باب (إذ) فقد أورد أن (إذ) تكون للمفاجأة (وهي الواقعة بعد (بينا) أو (بينما) كقوله:

اسْتَقْدِرِ اللهَ خَيْراً وَارْضَيَنْ بِهِ فَبَيْنَما العُسْرُ إذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وهل هي ظرف مكان، أو زمان، أو حرف بمعنى المفاجأة، أو حرف توكيد (أي زائد). أقـــوال، وعلـــى القـــول بالظرفية فقد قال ابن جني: عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه، وعامل (بينا) و (بينما) محذوف يفسره الفعل المذكور، وقال الشلوبين : (إذ) مضافة إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ولا في (بينا) و (بينما) لأن المضاف

---

[١] أبو حيان، الارتشاف، ج (٢) / ص (٣١٨).

[٢] الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ص (٨١٧).

[٣] يشير رمز (ش) إلى الشلوبين، و (في) إلى أبي علي الفارسي.

[٤] أبو حيان، تذكرة النحاة، ص (٢٢٥).

إليه لا يعمل في المضاف و لا فيما قبله، و إنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام، و (إذ) بدل منهما)[١].

٢. وفي باب (أن) صرح ابن هشام بالثناء على الشلوبين و على أبي حيان الذي تابعه ، وقد أورد ذلك في حالات زيادة (أن) مفصلاً ما ذهب إليه الشلوبين حيث قال الشلوبين: (لما كانت (أن) للسبب في (جئت أن أعطي) أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه ، و كذلك في قولهم (أما و الله أن لو فعلت لفعلت) أكدت (أن) ما بعد (لو) ، و هو السبب في الجواب ،و هذا الذي ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين) [٢].

٣. وفـــي باب (نعم) من حروف الجواب، أورد ابن هشام بشكل مفصل رأي الشلوبين في كيفـــية استخدام حروف الجواب فأورد أنه: (قال جماعة من المتقدمين و المتأخرين منهم الشـــلوبين: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد، وإن كان مراداً به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعياً للفظه، و يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب رعياً لمعناه، ألا ترى أنه لا يجوز بعده دخول أحـــد ، و لا الاستثناء المفرغ ،لا يقال : أليس أحد في الدار ،و لا أليس في الدار إلا زيد وعلى ذلك قول الأنصار رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه و سلم و قد قال لهم: أَلَسْتُم تَرَوْنَ لَهُم ذلك – نعم) [٣].

٥. ابن عقيل (ت٧٦٩هـــ):

١. نقل في شرحه للألفية رأياً للشلوبين في باب عسى وأخواتها ، قال : ففي قولهم ، (أوشك أن يفعل) فـــ (أن) والفعل في موضع رفع فاعل (عسى ، واخلولق ، وأوشك) واستغنت

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، ص (١١٥).

[٢] المصدر نفسه، ص (٥٢).

[٣] المصدر نفسه، ص (٤٥٣).

به عن المنصوب الذي هو خبرها . وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أن) اسم ظاهر يصح رفعه به ، فإن وليه نحو "عسى أن يقوم زيد" فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد (أن) و (أن) وما بعدها فاعل لعسى ، وهي تامة ، ولا خبر لها ، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين ، وتجويز وجه آخر ، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد (أن) مرفوعاً بعسى اسماً لها ، و (أن) والفعل في موضع نصب بعسى، وتقدم على الاسم ، والفعل الذي بعد (أن) فاعله ضمير يعود على فاعل (عسى) وجاز عوده عليه وإن تأخر لأنه مقدم في النية . وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث ، فتقول – على مذهب غير الشلوبين – عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات، فتأتي بضمير في الفعل ، لأن الظاهر ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوع بـ (عسى) وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول : (عسى أن يقوم الزيدان ، وعسى أن يقوم الزيدون ، وعسى أن تقوم الهندات ، فلا تأتي في الفعل بضمير ، لأنه رفع الظاهر الذي بعده) [١].

٢. وكذلك خالف ابن عقيل الشلوبين وقال بأن (الذي) فيها لغات وليس مختصاً بضرورة الشعر ، ولم يؤيد رأيه بدليل ينفي رأي الشلوبين[٢].

٣. رفض ابن عقيل كما فعل الشلوبين أن يكون التنوين من علامات الاسم، فقد رد الشلوبين عبارة الزمخشري الذي قال بأن من علامات (دخول حرف التعريف عليه و الجر و التنوين)[٣]، فقال الشلوبين: (قلت :قد ذكر في فصل الحروف أن بعض أنواع التنوين يكون في الفعل ،و ذلك كإنشاد بني تميم :

---

[١] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج (١) / ص (٣١٤).

[٢] انظر تفصيل ذلك في هذا البحث، ص (١٦٥).

[٣] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج (١) / ص (٢٥).

و قولـــي إن أصبت لقد أصابن)[١]، أما ابن عقيل فقد رد على قول ابن مالك في سمات الاسم:

بِالجَرِّ وَ التَنْوينِ وَ النِدا وَ أل وَ مُسْنَدٍ لِلاسمِ تَمْييزٌ حَصَل

فقـــال : (و ظاهر كلام المصنف أن التنوين كله من خواص الاسم ، و ليس كذلك ،بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، و التنكير و المقابلة و العوض و أما تنوين الترنم و الغالي فيكونان في الاسم و الفعل و الحرف)[٢].

٦. السيوطي (ن٩١١هـــ):

أكثر السيوطي من نقل آراء الشلوبين في جميع مصنفاته ، من ذلك ما نلحظه في "همع الهوامـــع والـــدرر اللوامع"، و كذلك في عقود الزبرجد الذي خصصه لإعراب الحديث النبوي. فعلى الرغم من صغر حجم هذا المصنف نسبة لبقية مصنفات السيوطي فقد استشهد فيه بعبارات و آراء الشلوبين في توجيهاته للأحاديث النبوية ست عشرة مرة ، كان في معظمها مؤيداً . أما فـــي "همع الهوامع" ، ذكر الآراء الخلافية حول (إذ) الظرفية وقال بأنها (ترد للمفاجأة نص على ذلـــك سيبويه ، وهي الواقعة بعد (بينا) و (بينما) ، أو حرف مؤكد ، أي زائد ، اختار الثاني أبو حيان إقرارا لها على ما استقر لها (كما يرى سيبويه) ، وابن مالك ، والشلوبين الثالث ... وقال الشلوبين : إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في (بينا) ولا (بينما) ، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، ولا فيما قبله ، إنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، و(إذا) بدل منها)[٣].

---

[١] الشلوبين، حواشي المفصل، ص (٤).

[٢] ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج (١) / ص (٢٥).

[٣] السيوطي، همع الهوامع، ج (٣) / ص (١٧٦).

وفـــي الظـــروف مـــذ ومنذ عرض آراء النحاة مختتماً عرضه بقوله إنَّ حرفي (مذ) أصليان، لأن الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ، ولا في الأسماء غير المتمكنة . ورده الشلوبين بأنه قد جاء الحذف في الحروف [١].

٦. عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـــ):

ولد في بغداد في فترة شهدت تثبيتاً لأركان الدولة العثمانية انتقل بعدها إلى دمشق، ومن ثم طاب له المقام بأرض مصر ، وكان – في كل الأمصار – الحريص على ورود منهل العلماء والأدباء ، رافق ذلك كله اطلاع واسع على التراث الضخم للعربية وعلومها .

ارتـــبط اسم البغدادي بكتابه الضخم: "خزانة الأدب" الذي جمع بين دفتيه معارف اللغة العربية من نحو وصرف ، فقد صنف هذا الكتاب شرحاً لشواهد الكافية للرضى الاستراباذي .

وعلـــى الرغم من اتساع الفترة الزمنية بين البغدادي والشلوبين فإنه في خزانته لم يغفل آراء الشلوبين بالأخذ أو الرد إذ شغلت حيزاً واضحاً على صفحات الخزانة . وفيما يلي نماذج تبين مدى تأثر البغدادي بآراء الشلوبين :

١. انفرد الشلوبين بتوجيهه لكلمة (نواكس) في الشاهد الآتي :

وَ إذا الرِّجالُ رَأَوا يَزيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضُعَ الرِّقابِ نَوا كِسِي الأَبْصارِ

فـــبعد أن ذكـــر الـــبغدادي ثلاثة توجيهات ، وصل إلى الرابع ، فقال : (وأما الرابع والخامس فوجهها يعلم مما وجه به الشلوبين هوالك ونواكس ، فإنه يجري في جميع ما جـــاء من هذا ، وهو قوله : قد عرف بقولهم أولا (هالك) أنه إنما يريد المذكر وكذلك بقوله (وإذا الرجال رأوا يزيد) . قال : فصار ذلك مما تقدم ذكره من قولهم فارس في

---

[١] انظر: السيوطي، همع الهوامع، ج(٣) / ص (٢٢٢).

الفـــوارس ، وإن لم يكن مثله في الجملة ، لأن المعنى الذي يتضمنه (نواكس) يصلح للمذكر والمؤنث ، والمعنى الذي يتضمنه (الفوارس) لا يصلح إلا للمذكر) [١].

٢. فـــي حديـــثه عن حروف الإيجاب تابع البغدادي توجيه الشلوبين لمجيء (نعم) جواباً للاستفهام المنفي كما سبق وتابعه أبو حيان ، فبعد أن أورد الشاهد :

أَلَيْسَ اللَّيْلُ يَجْمَـــعُ أُمَّ عَمْرٍو وَإِيَّانا فَذَاكَ بِنَا تَدَاني

نَعَمْ ، وَتَرَى الهِلالَ كَمَا أَرَاهُ وَيَعْلُوها النَّهارُ كَمَا عَلاني

قال بأن (نعم) هنا لتصديق الخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي ، مكانه قيل : أن اللـــيل يجمع أم عمرو وإيانا نعم ، فإن الهمزة إذا دخلت على النافي تكون لمحض التقرير أي : حمـــل المخاطب على أن يقر بأمر يعرفه ، وهي في الحقيقة للإنكار . وإنكار النفي إثبات) [٢] ... ثم أشار إلى أن هذا التوجيه نسبه ابن هشام في بحث نعم من المغني " إلى جماعـــة مـــن المتقدمين والمتأخرين ، منهم الشلوبين ، قال الشلوبين : إذا كان قبل النفي استفهام ، فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد ، وإن كان مراداً به التقرير ، فالأكـــثر أن يجاب بما يجاب به النفي ، رعياً للفظه ، وفي هذا السياق أورد الشارح رأي الشـــلوبين فـــي قوله تعالى : (ألستم بربكم) إذ (جوز الشلوبين أن يكون مراده أنهم لو قـــالوا نعم ، جواباً للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كفراً ، إذ الأصل تطابق الجواب والسؤال لفظاً . وفيه نظر ، لأن التفكير لا يكون بالاحتمال)[٣].

---

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ج (١) / ص (٢٠٨).

[٢] المرجع نفسه، ج (١١) / ص (٢١١).

[٣] المرجع نفسه، ج (١١) / ص (٢١٦).

٣. نقل البغدادي عن ابن هشام تفرد الشلوبين برأيه فيما يتعلق بالجملة المفسرة حيث (قال : قولـــنا فهي في نحو : زيداً ضربته لا محل لها ، وفي نحو (إِنَّ كُلَّ شَيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَر) ونحو زيد الخبز يأكله، بنصب الخبز، في محل رفع. ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله)[١].

٤. في شرحه للشاهد: (أجد كما لا تقضيان كراكما) ، بسط القول في توجيه كلمة (أجد)، وقـــال : (أغرب صاحب القاموس حيث جعله من جاده بمعنى حاققه ، ثم قال : وأجدك لا تفعـــل ، لا يقـــال إلا مضافاً ، وإذا كسر استحلفه بحقيقته ، وإذا فتح استحلفه ببخته ، انتهى . وهذا شيء انفرد به ، وكأنه جنح لما ذهب إليه الشلوبين حيث زعم أن فيه معنى القسم ولذلك قدم)[٢].

بالإضـــافة إلى أمثلة عديدة تبدي مدى تأثر البغدادي بآراء الشلوبين سبق وسقتها في استعراضي لآرائه .

---

[١] البغدادي، خزانة الأدب، ج (١١) / ص (٢٣٣).

[٢] المرجع نفسه، ج (١١) / ص (٢٥٦).

الخاتمة و نتائج البحث

و فـــي خـــتام دراسة أبي علي الشلوبين و أثره في الدراسات النحوية يمكن إجمال أبرز النتائج التي توصّل إليها البحث فيما يأتي:

- إنَّ الأســـتاذ أبـــا علـــي الإشبيلي المولد عَلَمٌ من أعلام النحو الأندلسي في القرن السابع الهجـــري، حَمَـــل لقـــب الشَّلَوْبين – الذي يُقْصد به بلغة أهل الأندلس أشقر الشعر أزرق العينيـــن – لأنَّـــه مـــن أُسرةٍ اشتُهرت بهذه الصفة، لا لأنَّه منسوبٌ إلى (شلوبينية) في غرناطة. و قد نُسب بالولاء إلى قبيلة الأزْد العربية.
- استطاع الأستاذ أبو علي أنْ يستفيد من الإرث النحوي الذي سبقه، و يختار منه ما يراه الأقرب إلى الصِّحة، فنأى بنفسه عن التقوقع في فَلَك المذهب الواحد، حيث تأثَّر بالمذهب الكوفي مثلما تأثَّر بالمذهب البصري مع ميلٍ للوجهة البصرية.
- إنَّ موقـــف الشلوبين من السماع – بمصادره المتنوعة – دليلٌ على انفتاح الفكر النحوي لدى الشلوبين و تميُّزِه، فقد أجاز قراءاتٍ قرآنيةً عدَّها النحاة البصريون والكوفيون– على السَّواء – شاذَّة، كما أكثرَ من الاستشهاد بالحديث النبوي. وفي المُجْمل أعلى الشلوبين من قيمة المَسْموع.
- إنَّ الشَّلوبين رأى أنَّ اللغة تُبْنى على الأصول – و هي السَّماع الذي بلغ حدَّ الكثرة – لا العـــوارض، و مـــن هنا عُدَّ بصريَّ الهوى. و لكنَّ هذا الاحتفاء بالأصول ما كان ليدفعه لتخطئة العوارض، ليتمثَّل فيه مبدأ أبي عمرو بن العلاء، إذْ عمل على الأكثر و الأفْشى، و سمَّى ما عدا ذلك لغات.

- لـــمْ يـــتأثَّر الشلوبين بأستاذه ابن مضاء القرطبي، و قد ظهر ذلك في موضوعي العامل والعِلَـــل الثواني فما فوقها، إذْ كان مفهوم العامل لدى الشلوبين مفهوماً واضح المعالم، أمّا العِلَل فقد اعتنى بها بشكل واضح.
- تمثَّلت مظاهر التجديد لدى الشلوبين فيما يأتي:

١. استشهاده بالقراءات القرآنية و خاصة الشاذَّة منها، إضافةً إلى إكثاره من الاستشهاد بالحديـــث النبوي، بحيث اكتفى بحديثٍ واحد – في كثيرٍ من المسائل – شاهداً على الحكم النحوي بالرغم من أنَّه بصريُّ المنحى.

٢. نحـــا الشـــلوبين مـــنحىً تطوُّرياً متدرجاً. من ذلك شرحه للمقدمة الجزولية ثلاثة شروح تفاوتت كمّاً و كَيْفاً و زماناً، كما عكست تطوُّراً في آرائه.

٣. كانت للشلوبين نظراتٌ لغويةٌ مضيئةٌ مسَّت الجانب الدَّلالي الوظيفي للُّغة.

٤. تفرَّد الشَّلَوبين بعددٍ من الآراء التي تتعلَّق بالأدوات و المسائل النحوية المختلفة.

- ترك الشلوبين آثاراً بعيدةَ الغور في الدراسة النحوية. حيث تأثَّر بآرائه أكثرُ أعْلام النحو كابن مالك وأبي حيَّان الأندلسي والسُّيوطي وابن عُصفور وغيرهم، بل إنَّنا نجد آراءَه – أحياناً – منقولةً حرفياً.

<u>التوصيات:</u>

و من هنا تدعو الدراسة إلى أنْ تُعاد النظرة إلى مذاهبنا النحوية، لنخرج منها بفَهْمٍ يأخذ من كل مذهب أحْسَنَه، و يتَّسم بالتوسط بين جمود القواعد المِعْيارية و اتِّساع الوصفية المُطْلقة.

فهرس المصادر والمراجع :-

١. الرسائل الجامعية :-

١. الأبـــذي، أبـــو الحسن (ت٦٨٠هـــ)، شرح الجزولية، تحقيق سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٣٩٨هـــ.

٢. الزعبي، بشير، أصول الاجتهاد النحوي في المذهب الكوفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ١٩٩٩م،

٣. الشـــلوبين، عمر بن محمد بن عبدالله الأزدي (ت٦٤٥هـــ)، حواشي المفصل، تحقيق حماد الثمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٢م.

٤. الشـــلوبين، عمـــر بـــن محمـــد بن عبدالله الأزدي (ت٦٤٥هـــ)، الشرح الصغير للمقدمة الجزولـــية، تحقـــيق ناصـــر بن عبدالله الطريم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٢هـــ.

٥. عبابنة، محمد، ابن خروف و آراؤه اللغوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٧م.

٦. عســـاف، عبدالناصـــر اســـماعيل، جهود ابن عطية الأندلسي النحوية و الصرفية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة دمشق، ١٩٩٦م.

٧. أبـــو عمشة، خالد، تعليم اللغة العربية في الأندلس، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، ١٩٩٧م.

٨. عويضة، جميل عبدالله، منهج ابن عصفورالإشبيلي في النحو و التصريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة القديس يوسف، بيروت، ١٩٨٨م.

٩. القاســـم، يحـــيى عطية السالم، في المصطلح النحوي البصري من سيبويه إلى الزمخشري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٨٤م.

١٠. اللورقي، أبو القاسم بن أحمد بن الموفق (ت٦٦١هـــ)، المباحث الكاملية، تحقيق شعبان عبد الوهاب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٣٩٨هـــ.

١١. الملـــخ، حســـن خميس، نظرية الأصل والفرع، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٦م.

١٢. نعـــيم، مزيد إسماعيل، منهج أبي حيان النحوي الأندلسي في كتابة ارتشاف الضرب من لسان العرب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٨م.

١٣. هاشم، نضال محمد، السهيلي و منهجه في النحو و اللغة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، ١٩٨٤م.

١٤. الوراق، أبو الحسن محمد بن عبدالله (ت٣٨١هـــ)، العلل في النحو، تحقيق مها المبارك، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ١٩٩٨م.

الدوريات

١. الأهوانـــي، عـــبد العزيز، "تحقيق نص برنامج ابن أبي الربيع"، مجلة معهد المخطوطات، المجلد (١)، ج (٢)، نوفمبر، ١٩٥٥م.

٢. الأهواني، عبد العزيز،"كتـــب برامـــج العلمـــاء في الأندلـــس"، مجلة معهد المخطوطات، المجلد (١)، ج (١)، مايو، ١٩٥٥م.

٣. أبو جناح، صاحب، "منهج ابن هشام النحوي من خلال كتاب التوضيح"، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد(٧٠٦)، ج (٥)، ١٩٧٢م.

٤. أبـــو جناح، صاحب، "منهج ابن عصفور النحوي من خلال شرحه لجمل الزجادي"، مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، العدد(٩)، السنة السابعة، ١٩٧٤م.

٥. الراوي، طه، "نظرة في النحو"، مجلة المجمع العلمي العربي، المجلد الرابع عشر، ١٩٣٦م.

الكتب

١. القرآن الكريم.

٢. ابـــن الأبـــار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـــ)، التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م.

٣. إبراهـــيم، إبراهـــيم حسن، سيبويه و الضرورة الشعرية، ط (١)، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٩٨٣م.

٤. أحمد فراج و زميله، أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٢م

٥. الأخفـــش، ســـعيد بـــن مســـعدة (ت٢١٥هـــ)، معاني القرآن، تحقيق فائز فارس، ط (٢)، الكويت، ١٩٨١م.

٦. الأسنوي، جمال الدين (ت٧٧٢هـــ)، الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية، تحقيق محمد حسسن عواد، ط (١)، دار عمار، عمان، ١٩٨٥م.

٧. أشباخ، يوسف (ت١٨٨٢م)، تاريخ الأندلس في عهد المرابطين و الموحدين، ترجمة محمد عبد الله عنان، ط (١)، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٨م.

٨. الأفغاني، سعيد ، في أصول النحو، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥١م.

٩. إلياس، منى، القياس في النحو، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

١٠. الأنـــباري، كمال الدين أبو البركات (ت٥٧٧هـــ)، أسرار العربية، تحقيق بركات هبود، ط (١)، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩م

١١. الأنـــباري، كمـــال الدين أبو البركات (ت٥٧٧هـــ)، الإغراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، ط (٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٧١م.

١٢. الأنـــباري، كمال الدين أبو البركات (ت٥٧٧هـــ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٤)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١م.

١٣. الأنـــباري، كمـــال الديـــن أبو البركات (ت٥٧٧هـــ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد طه و مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.

١٤. الأنصـــاري، أحمـــد مكي، الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين و المستشرقين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣م.

١٥. الأنصـــــاري، أحمـــد مكي، سيبويه و القراءات، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، ١٩٧٢م.

١٦. باقر، محمد، روضات الجنات في أحوال العلماء و السادات، النجف، ١٣٠٤هـــ.

١٧. بالنثـــيا، آنخـــل جنثالـــث، تاريخ الفكر الأندلسي، ترجمة حسين مؤنس، ط (١)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥م.

١٨. البطليوســـي، ابن السيد عبد الله بن السيد (ت٥٢١هـــ)، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق حمزة عبدالله النشرتي، ط (١)، دار المريخ، الرياض، ١٩٧٩م.

١٩. البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـــ)، الكفاية في علم الرواية، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٧هـــ.

٢٠. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب و لب لباب لسان العرب، تقديم محمد نبيل الطريفي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢١. البنا، محمد إبراهيم، أبو الحسين ابن الطراوة (ت٥٢٨هـ) و أثره في النحو، ط (١)، دار بوسلامة للطباعة و النشر، تونس، ١٩٨٠م.

٢٢. ابن تغري بردي، جمال الدين أبو المحاسن يوسف الأتابكي (ت٨٧٤هـ)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر و القاهرة، تقديم محمد حسين شمس الدين، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٣. ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق علي الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٢٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد النجار، ط (٤)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٢٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

٢٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات،تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

٢٧. الجوهري (ت٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق إميل يعقوب و رفيقه، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٨. الحديثي، خديجة، الشاهد و أصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.

٢٩. الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م.

٣٠. حسين، محمد الخضر، دراسات في العربية و تاريخها، ط (٢)، المكتب الإسلامي و مكتبة دار الفتح، دمشق، ١٩٦٠م.

٣١. حسين، محمد الخضر، القياس في اللغة العربية، ط (٢)،١٩٨٣م.

٣٢. الحموي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي البغدادي (ت٦٢٦هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٣. الحميري، أبو عبدالله محمد بن عبدالمنعم، صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق لافي بروفنصال، مطبعة اللجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٧م.

٣٤. أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.

٣٥. أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تذكرة النحاة، تحقيق عفيف عبدالرحمن، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

٣٦. الحيدرة اليمني (٥٩٩هـ)، كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر، ط (١)، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤م.

٣٧. ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، المكتبة الثقافية، بيروت، ١٩٨٧م.

٣٨. ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، تاريخ ابن خلدون،ط(١)، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت،١٩٩٩م،

٣٩. ابـــن خلكان، ابن خلكان (ت٦٨١هـ)، وفيات الأعيان و أنباء أبناء الزمان، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، ط (١)، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٠. خليفة، حاجي، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٢م.

٤١. خليفة، سهير، قضايا الاستشهاد بالحديث في النحو و شواهده في المغني، ط (١)، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٨٢م.

٤٢. ابن دحية، أبو الخطاب عمر بن حسن (ت٦٣٣هـ)، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق ابراهيم الأبياري و زميليه، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٤م.

٤٣. الذهبـــي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام و وفيات المشاهير و الأعلام، تحقيق عمر تدمري، ط (١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٨م.

٤٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجد الدين العمروي، ط (١)، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٧م.

٤٥. الذهبـــي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، العبر في خبر من عبر، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

٤٦. ابـــن أبي الربيع، عبيدالله بن محمد بن عبيدالله الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦م.

٤٧. الرضـــي الاستراباـــادي (ت٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف عمر، ط (٢)، منشورات جامعة قات يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

٤٨. الرعينـــي، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي (ت٦٦٦هـــ)، برنامج شـــيوخ الرعينـــي، تحقـــيق إبراهيم شبوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٩٦٢م.

٤٩. رفيدة، ابراهيم عبدالله، النحو و كتب التفسير، ط (٢)، منشورات المنشأة الشعبية للنشر و التوزيع و الإعلان و المطابع، ليبيا، ١٩٨١م.

٥٠. الزبـــيدي، محمـــد مرتضـــي، تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د.ت).

٥١. ابن الزبير، أبو جعفر أحمد بن الزبير (ت٧٠٨هـــ)، صلة الصلة، مكتبة خياط، بيروت، (د.ت).

٥٢. الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٤٠هـــ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن مبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ١٩٥٩م.

٥٣. الزجاجـــي، أبـــو القاســـم (ت٣٤٠هـــ)، الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، ط (١)، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٤م.

٥٤. الزرقانـــي، محمـــد عبدالعظـــيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط (٢)، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨م.

٥٥. الزركلي، خير الدين، الأعلام، ط (٤)، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩م.

٥٦. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت٥٣٨هـــ)، المفصل في علم العربية، تحقيق محمد الحلبي، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

٥٧. ابن زيد، أحمد (ت٨٧٠هـــ)، الفضة المضيئة في شرح الشذرة الذهبية في علم العربية، تحقيق عبدالمنعم ثائر مسعد، ط (١)، مطبعة المعلرف، القدس، ١٩٨٩م.

٥٨. سالم، السيد عبدالعزيز، تاريخ المسلمين و آثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة بقرطبة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٩م.

٥٩. السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة و واقع، ط (١)، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧م.

٦٠. السخاوي،علم الدين، فتح المغيث: شرح ألفية الحديث للعراقي، مكتبة ابن تيميه، ط (١)،القاهرة،

٦١. ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٦٢. السرطاوي، معاذ، ابن مضاء القرطبي و جهوده النحوية، ط (١)، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.

٦٣. ابن سعيد، المغربي الغرناطي (ت٦٨٥هـ)، اختصار القدح المعلى في التاريخ المحلى، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٥٩م.

٦٤. ابن سعيد، المغربي الغرناطي (ت٦٨٥هـ)، المُغرب في حُلى المَغرب، تحقيق شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٦٥. ابن سعيد، المغربي الغرناطي (ت٦٨٥هـ)، المقتطف من أزاهر الطرف، تحقيق سيد حنفي حسنين، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.

٦٦. السنقيطي، أحمد بن أمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٣م

٦٧. السهيلي، أبو القاسم (ت٥٨١هـ)، أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مكتبة السعادة، (د.ت).

٦٨. السهيلي، أبو القاسم (ت٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، مصر، ١٩٨٤م.

٦٩. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق إميل يعقوب، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٧٠. السيد، إبراهيم يوسف، اللهجات القديمة وبناء الجملة في العربية الفصحى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٩٩٢م

٧١. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبدالتواب، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٩٠م.

٧٢. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت٣٦٨هـ)، ما يحتمل الشعر من الضرورة، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط (٢)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩١م.

٧٣. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، الأشباه و النظائر في النحو، تحقيق عبدالإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).

٧٤. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، ط (١)، مكتبة الصفا القاهرة، ١٩٩٩م.

٧٥. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، مطبعة عيسى البابلي، ١٩٦٥م.

٧٦. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، عقود الزبرجد، تحقيق سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٤م.

٧٧. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى و زميليه، دار إحياء الكتب العربية، (د.ت).

٧٨. السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبدالسلام هارون و زميله، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.

٧٩. الشلبي، عبدالفتاح اسماعيل، أبو علي الفارسي، مكتبة نهضة مصر، ١٣٧٧هـ.

٨٠. الشلوبين، عمر بن محمد بن عبدالله الأزدي (ت٦٤٥هـ)، التوطئة، تحقيق يوسف المطوع، ١٩٨١م.

٨١. الشلوبين، عمر بن محمد بن عبدالله الأزدي (ت٦٤٥هـ)، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي العتيبي، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٤م.

٨٢. الصبان، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على ألفية ابن مالك، تحقيق إبراهيم شمس الدين، منشورات الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

٨٣. الصغير، محمود، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م

٨٤. الصيمري، أبو محمد عبدالله بن علي، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفي علي الدين،ط(١)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٢م،

٨٥. ضيف، شوقي، المدارس النحوية، ط (٢)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٨٦. ابن الطراوة النحوي (ت٥٢٨هـ)، رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، تحقيق حاتم الضامن، ط (١)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.

٨٧. الطنطاوي، محمد، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ط (٢)، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).

٨٨. الطيار، رضا، الدراسات اللغوية في الأندلس منذ مطلع القرن السادس الهجري حتي منتصف القرن السابع الهجري، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.

٨٩. عبداللطـــيف، محمـــد حماسة، لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية، ط (١)، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م.

٩٠. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـــ)، شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، ١٩٨٢م.

٩١. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـــ)، ضرائر الشعر، تحقيق خليل عمران المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.

٩٢. عضيمة، دراسات في القرآن الكريم، المجلد الأول.

٩٣. ابـــن عطية، أبو محمد عبدالحق بن عطية المجاري الأندلسي (ت٤٨١هـــ)، فهرس ابن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان و زميله، ط (٢)،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣م.

٩٤. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت٧٦٩هـــ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.

٩٥. العكـــبري، أبـــو البقاء عبدالله بن الحسين (ت٦١٦هـــ)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبدالإله نبهان،ط(١)، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٩م

٩٦. ابـــن عماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـــ)، شذرات الذهب في أخبار المذهب، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

٩٧. عمايـــرة، خلـــيل، العامل النحوي بين مؤيديه و معارضيه و دوره في التحليل اللغوي، جامعة اليرموك.

٩٨. عمر، أحمد مختار و زميله، معجم القراءات القرآنية، ط (٢)، عالم الكتب، ١٩٩٧م.

٩٩. عنان، عبدالله، الآثار الأندلسية الباقية في إسبانيا و البرتغال، ط (٢)، مؤسسة الخانجي، القاهرة، ١٩٦١م.

١٠٠. عـياض، القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية و تقييد السماع، تحقيق السيد أحمد صقر، ط (١)، دار التراث، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٠١. عـيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة و رأي ابن مضاء و ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٠٢. عيد، محمد، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٠٣. الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبدالله (ت٧١٤هـ)، عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء فـي المائة السابعة بجاية، تحقيق عادل نويهض، ط (١)، منشورات لجنة التأليف، بيروت، ١٩٦٩م.

١٠٤. ابـن فـارس، أبو الحسين أحمد (ت٣٩٥هـ)، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣م.

١٠٥. الفارسـي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر، ط (١)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٥م.

١٠٦. الفارسـي، أبو علي (٣٧٧هـ)، المسائل الحلبيات، تحقيق حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم، دمشق، و دار المنارة، بيروت، ١٩٨٧م

١٠٧. الفارسـي، أبو علي (٣٧٧هـ)، المسائل العسكريات، تحقيق اسماعيل عمايرة، مراجعة نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، ١٩٨١م،

١٠٨. الفارسـي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المسائل العسكريات، تحقيق و دراسة محمد الشاطر أحمد، ط (١)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٠٩. الفارسي، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت).

١١٠. فجـــال، محمـــود، الحديث النبوي في النحو العربي، ط (٢)، أضواء السلف، الرياض، ١٩٩٧م.

١١١. ابـــن فـــرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي (ت٧٩٩هـــ)، الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، تحقيق مأمون بن محيي الدين الجنان، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

١١٢. الفـــراء، أبـــو زكريا يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـــ)، معاني القرآن، ط (٢)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.

١١٣. الفضيلي، عبدالهادي، القراءات القرآنية، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م.

١١٤. الفقي، عصام الدين، تاريخ المغرب و الأندلس، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٩٨٦م.

١١٥. القاضـــي، عبدالفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ط (١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١م.

١١٦. القفطـــي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إغبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).

١١٧. ابـــن القـــواس، عـــبدالعزيز بن جمعة الموصلي، شرح ألفية ابن المعطي، تحقيق علي الشوملي، ط (١)، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

١١٨. القيرواني، أبو عبدالله محمد بن جعفر القزاز القيرواني (ت٤١٢هـــ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق المنجي الكعبي، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١م.

١١٩. كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، ك (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م.

١٢٠. اللـــبدي، محمـــد، أثر القرآن و القراءات في النحو العربي، ط (١)، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٨م.

١٢١. المالقـــي، أحمـــد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـــ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار العلم، دمشق، ط (٢)، ١٩٨٥م.

١٢٢. ابـــن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله النحوي (ت٦٧٢هـــ)، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ط(١)، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م.

١٢٣. ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله النحوي (ت٦٧٢هـــ)، شرح عمدة الحافظ و عدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م

١٢٤. ابـــن مـــالك، جمال الدين محمد بن عبدالله النحوي (ت٦٧٢هـــ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض و زميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

١٢٥. ابـــن مـــالك، جمـــال الدين محمد بن عبدالله النحوي (ت٦٧٢هـــ)، شواهد التوضيح و التصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).

١٢٦. المـــبرد، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـــ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة الأهرام، القاهرة، ١٣٩٩هـــ.

١٢٧. المجاري، برنامج المجاري، تحقيق محمد أبو الأجفان، ط (١)، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.

١٢٨. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، (د.ت).

١٢٩. المخزومي، مهدي، الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام، العراق، ١٩٧٤م.

١٣٠. المخزومـــي، مهدي، مدرسة الكوفة و منهجها في دراسة اللغة و النحو، ط (٢)، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.

١٣١. مخلـــوف، محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، ط (٢)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٤٩هـــ.

١٣٢. المرادي، حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، حلب، ١٩٧٣م.

١٣٣. المراكشي، ابن عبدالملك (ت٧٠٣هـ)، الذيل و التكملة لكتابي الموصول و الصلة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ت).

١٣٤. المراكشي، محيي الدين عبدالواحد المراكشي (ت٦٤٧هـ)، تاريخ الأندلس المسمى بالمعجب في تاريخ أخبار المغرب، المطبعة المجالية، القاهرة، ١٩١٤م.

١٣٥. مصطفى، عمر يوسف، منهج الدماميني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دمشق، ١٩٨٧م.

١٣٦. ابن مضاء، ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

١٣٧. ابن معطي، شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي الشوملي، ط (١)، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٩٨٥م.

١٣٨. المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨م.

١٣٩. أبو المكارم، علي، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.

١٤٠. مكرم، عبدالعال سالم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، ط (٢)، مؤسسة علي الصباح، الكويت، ١٩٧٨م.

١٤١. الملخ، حسن خميس، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء و المحدثين، ط (١)، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٠م.

١٤٢. ناصف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٣م.

١٤٣. الناعوري، عيسى، في ربوع الأندلس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٧٨م.

١٤٤. الـــنايلة، عبدالجـــبار علوان، الشواهد و الاستشهاد في النحو، ط (١)، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦م.

١٤٥. الـــنحاس، أبو جعفر (ت٣٣٨هـــ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير غازي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٧م

١٤٦. ابـــن هشام،أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـــ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي عبد الحميد،ط(١)، (د٠ت)

١٤٧. ابـــن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـــ)، تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد، تحقيق عباس الصالحي، ط(١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٦م

١٤٨. ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـــ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك و زميليه، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢م.

١٤٩. الهيتـــي، عبد القادر رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، دار القادسية، بغداد، ١٩٨٣م.

١٥٠. الوادي آشي، برنامج الوادي آشي، تحقيق محمد محفوظ، ط(٣)، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٢م.

١٥١. ولد أبّاه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق و المغرب، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة (ايسيسكو)، ١٩٩٦م.

١٥٢. ابـــن يعـــيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـــ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، و مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)

١٥٣. يـــاقـــوت، محمد سليمان، أصول النحو العربي، ط (١)، دار المعـــارف الجـــامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

١٥٤. اليمانـــي، عـــبد الباقي بن عبد المجيد (ت٧٤٣هـــ)، إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويـــين، تحقـــيق عـــبد المجيد ذياب، ط (١)، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية، ١٩٨٦م.

Abstract

This study aimed at contributing in finding out the Muslim civilised heritage in Al Andalus. This study based on studying the life of teacher Abi Ali Al Shalobin and his syntactical syllabus who left clear prints on his successors of grammarians. Inspite of his great syntactical rank, he hadn't been receaved the convenient amount of honor he deserved through out study and research, only his students gained the fame and not himself like Ibn Asfour, Ibn Abi Al Rabeei Al Ishbeili and Ibn malek. So, the study concerned the introduction, the preface, the chabters and an end which included the most highlighted results.

In the introduction the importance of the topic was exposed and the reasons of its selection. Besides the different techniques which where followed in the different chapters.

The preface viewed the syntactical activities in Al Andalus in the seventh century for Hijra. This century which was cosidered to be the golden one for the syntactical studies in Al Andalus. In addition to that the preface exposed the main factors which affected the procedures of Al Andalusi syntactical lesson, the most outstanding ones are: The spread of Maleki ideology. And the political geographical nature in that period.

The first chapter impasised on studying the life of teacher Abi Ali Al Shalobin, his scientific rank which qualified him to gain the teacher title. In addition to that the study of his effects as well as the study of the syntactical sources which were combined together and in which bloomed in a most outstanding syntactical thinking that filled the hearings of west and east.

The seconed chapter exposed a study of Al Shalobin ssyntactical syllabus which aimed at identifying its real place between the subordination to what preceeded it in the syntactical heritage and the renewal which it caused in the Arabic syntactical journey.

The third chapter meant to follow the traces which were left by Al Shalobin and affected his followers of grammarians in the Islamic east and west.

The study was ended by an end which included the most highlighted results of the study and its recommendations.